

الأكاديمية

مجلة

أكاديمية المملكة المغربية

2

جمادى الأولى 1405 فبراير 1985

الأكاديمية

مطبوعات
أكاديمية المملكة المغربية

«الأكاديمية»، مجلة أكاديمية المملكة المغربيّة، العدد الافتتاحي فيه وقائع افتتاح جلالة الملك الحسن الثاني للأكاديمية يوم الإثنين 5 جمادى الثانية عام 1400، الموافق 21 أبريل 1980.

«الأزمات الروحية والفكرية في عالمنا المعاصر»، بحوث موضوع دورة الأكاديمية، نونبر 1981.

«الماء والتغذية وتزايد السكان، القسم الأول»، بحوث موضوع الأكاديمية، أبريل 1982.

«الماء والتغذية وتزايد السكان، القسم الثاني»، بحوث موضوع دورة الأكاديمية، نونبر 1982.

«الأكاديمية»، مجلة أكاديمية المملكة المغربية، العدد الأول، فبراير 1984.

«الذيل والتكملة»، لابن عبد الملك المراكشي، السفر الثامن، جزءان، تحقيق محمد ابن شريفة عضو الأكاديمية، الرباط 1984.

«الإمكانات الاقتصادية والسيادة الدبلوماسية»، بحوث موضوع دورة الأكاديمية، أبريل 1983.

«الالتزامات الخلقية والسياسية في غزو الفضاء»، بحوث موضوع دورة الأكاديمية، مارس 1984.

ثمن البيع : 20 درهماً



الأكاديمية

مجلة

أكاديمية المملكة المغربية

2

جمادى الأُولى 1405 فبراير 1985

أكاديمية المملكة المغربية

ترسل المقالات إلى أمين السر الدائم
لأكاديمية المملكة المغربية، طريق زعير - الرباط
ص. ب : 1380
- المملكة المغربية -


بسم الله الرحمن الرحيم

ترجمت خلاصات النصوص العربية إلى الفرنسية والإسبانية والإنجليزية، وترجمت خلاصات النصوص غير العربية إلى اللغة العربية وحدها.

رقم الإيداع القانوني بالخزانة العامة وحفظ الوثائق 1982 / (29)

تم الطبع بمطابع فضالة، المحمدية، المملكة المغربية

الفهرس

عِلم الكلام
فلسفة إسلامية مبتكرة

محمد المكّي الناصري

مقدمة :

مدارس المتكلمين في الإسلام مدارس ممتـازة في جميع أطوارهـا بخلابـة القول، وبلاغـة الأداء، والقدرة على الحجـاج والمنـاظرة، والاعتـداد الشـديـد بكرامـة العقل وسلطتـه الكبرى. يعترف لها بذلك أنصارها وخصومهـا على السواء. وربمـا كانت هي المـدارس الوحيدة التي نظّمت دعايـة قويـة إلى مبـادئهـا، بـأمتع الـدروس والمحـاضرات، وأبلغ التصـانيف والرسـائـل، ثم بـإرسـال المبعـوثين يطـوفـون في البـلاد، نـاشرين المبـادئ الكلامية بين الناس (كما فعل وَاصِل بن عَطَاء[1] عندمـا كانت ريـاسـة المعتزلـة إليـه، وأبو بكر الباقِلاّني[2] عندما كانت رياسة الأشـاعرة إليـه). وطـائفـة علميـة لهـا هـذه

1) راجع كتاب المنية والأمل في شرح الملل والنِّحل، لابن المُرتضى.
2) راجع مقدمة كتاب تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى أبي الحسن الأشعري، لابن عَساكر.

الخصائص كلها، وفي رجالها من القوة والاعتداد بالنفس ما يكفل لها هذا النشاط الفكري العظيم، بحيث تقاوم أصحاب المقالات المخالفة على العموم، وتقاوم أتباع الفلاسفة القدماء بالخصوص، وتقاوم العلماء الواقفين مع ظاهر النصوص المنقولة بوجه أخصّ، ربما كان من البعيد جداً أن تخضع في بحث من أبحاثها إلى شيء غير العقل الخالص أو تقبل نتيجة سوى نتائج التفكير المجرّد، وهي إذا تلقّت نصاً من النصوص، فلابد أن تحمله على النتائج الخاصة التي وصلت إليها عن طريق النظر العقلي دون سواه. وواضح أن علم الكلام الذي يتبنى «العقائد الإيمانية»، ويتولى تحليلها والدفاع عنها بأدلّته العقلية، هو محْور أبحاث المتكلمين وموضوعهم الخاص الذي لم يبارهم فيه أحد، والذي عُرفوا به بين الباحثين، فمن الطبيعي أن يكون مرآة صادقة لاتجاهاتهم ومدى تفكيرهم، وأن ندرك منه إلى أي حد يعترف المتكلمون بسلطة العقل وهيمنته على كل الموضوعات التي يعالجونها، وهذا ما جعلني أقتصر في هذا البحث على شرح نقطتين اثنتين :

النقطة الأولى : علم الكلام فلسفة

علم الكلام في الإسلام يساوي «ما بعد الطبيعة» في الفسلفة القديمة، و«الفلسفة العامة» في الفلسفة الحديثة، وهو علْم إسلامي، نشأ على أيدي المعتزلة في ظل الدولة الأموية، قبل أن توجد حركة النقل والتعريب للفلسفة القديمة في عهد بني العباس الأولين، وكان هذا العلم من أول العلوم الإسلامية نشوءاً، وأسبقها وجوداً وانتهاء، إلا أنه منذ ابتدأ في التكوُّن والنشوء وهو ماض في اتجاه خاص، امتاز به عن كل العلوم الأخرى، ومع أنه كان دائرا حول موضوعات اشارت نصوص الدين إلى طائفة منها بالأسلوب السهل الذي يتفق مع طبيعة الدين نفسه، فقد جعل مبدأه الأول الذي قام عليه، واتخذ منه نقطة الانطلاق في كل موضوع من موضوعاته هو مبدأ سلطة

العقل، والاعتراف بأنه المرجع المباشر، والبرهان المتصل بالنفس اتصالا وثيقا، والمرشد الذي تطمئن إليه الاطمئنان التام، وكلام المعتزلة كله مؤسس على هذا المبدأ، مما جعلهم ينتهون أحيانا إلى غايات ونتائج لا يقبلها أحد من رجال الدين المتخصصين. غير أن هجمات المدارس الأخرى على كثرتها واستمرارها لم تخفّف من نشاطهم، ولم تحُل بينهم وبين المضيّ في نتائجهم، وإن كانت قد قللت من قيمتهم بين الجماعات الإسلامية، واتهمتهم بالزندقة في بعض الأحيان.

أما مدرسة الأشاعرة وهي أكبر مدرسة جاءت بعد المعتزلة وأشهرها، فرغماً عمّا أعلنته من الانفصال عن الاعتزال، لم تستطع التخلص بالمرة من تأثيرهم، بل ظلت مُسايرة لمناهجهم وطرق استدلالهم، ورغماً عما تبنّاه مؤسسها الإمام أبو الحسن الأشعري في كتابه «الإبانة عن أصول الديانة» من أنظار وأفكار مقبولة عند الجمهور، فقد احتفظت مدرسته تمام الاحتفاظ في أهم مسائلها وأكثر موضوعاتها بالبحث النظري الخالص، والاعتماد على العقل، وتأويل النصوص حسب أنظارها الخاصة، التي انتهت إليها من طريق الفكر البحت، ولم يخرج الأشاعرة عن كونهم أتباعاً لمن سبقهم في باب الاعتماد على العقل وتأويل النقل، وهذا ما جعل المدارس المتعمقة في تفهّم نصوص الدين والدعوة[3] الدينية من المحدّثين والفقهاء لا تقبل كلام الأشاعرة، كما لم تقبل من قبله كلام المعتزلة، ويمن يمثل لنا ذلك أبو عمر ابن عبد البرّ، وابن تيمية وابن القيّم وابن الجَوْزي في كثير من كتبهم المعروفة المشهورة، ومما شاع وذاع قولةُ الحافظ ابن عبد البرّ : «أجمع أهل الفقه والآثار من جميع الأمصار أن أهل الكلام لا يعدّون في طبقات العلماء، وإنما العلماء أهل الفقه والأثر».

---

3) أنا أرى أن هذه المدارس أعرف بالدين، وأدخل من غيرها في تفهّمه، وأرى أن العقائد الدينية يجب أن يتلقنها الجمهور على طريقة هذه المدارس، فطبيعة الجمهور لا تتناسب مع تفكير المتكلمين النظري المعقد.

ومن أطرف ما قرأته في هذا الموضوع كتاب[4] ألّفه الحفيد ابن رشد الفيلسوف الفقيه، يستدل القارئ منه لأول ما يعرف عنوانه على تأييده للفكرة التي سقناها، فقد نشر هذا الكتاب أولاً في مُونِيخْ، ثم في مِصْر باسم «الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملّة وتعريف ما وقع فيها بحسب التأويل من الشُّبَه المزيفة والبدع المضلة» وقد عرض ابن رشد في هذا الكتاب آراء المتكلمين في أصول العقائد، وناقش حججهم مناقشة علمية دقيقة هادئة، أثبت بها أن الطريقة التي تقدّم بها العقائد «في صيغتها الكلامية» لا تخرج عن كونها وجوهاً من النظر والتفكير الصرف، وأنها في كثير من الأحيان لا تتفق مع العقائد كما جاء بها الإسلام، ودعا إليها بأساليبه الخاصة، وانتهى إلى أن مناهج المتكلمين في الاستدلال هي غير مناهج القرآن الكريم والدعوة النبوية، وأكد أن طريقتهم في التأويل تُحوِّل النصوص الدينية عن مجراها الطبيعي لتتلاءم مع أفكارهم وأنظارهم، في حين أن الواجب هو تفهّم كل نص في حدّ ذاته، والاستعانة على فهمه بمقارنته مع غيره من النصوص، والاحاطة بالمقاصد التي يرمي إليها الشارع من وراء اعتقاد تلك العقائد، حتى إذا فُهِم ذلك جيداً تكونت العقيدة تكويناً صحيحاً يتوافق مع الدين في ذاته.

فعلم الكلام إذن ليس إلا علماً نظرياً قوامه العقل، منه يبتدئ وإليه ينتهي، ومهما كان الرأي الشائع أن «عِلم الكلام من الدين»، ومهما ادَّعى بعض المتكلمين أن كلامهم «أصل الدين» و«رئيس العلوم الشرعية» و«العِلم الأعلى» في الملة الإسلامية، فهذا لا يرفع الحقيقة الواقعة من أن علم الكلام فلسفة نظرية خالصة، لها كل ما للتفلسف من خصائص الاعتماد على العقل، والحرية في الاستنتاج، دون مراعاة للوقوف عند النصوص، ولا خشية من تأويلها، فالمتكلمون منذ كانوا لم يخشوا تأويل النصوص ولم

4) هذا الكتاب ربما كان خير خدمة قدمها للإسلام فيلسوفنا الفقيه ابن رشد، فقد اتضح فيه شعوره الإسلامي تمام الوضوح، واقترح فيه طريقة جديدة لتأسيس العقائد الإسلامية من أحكم الطرق وأمتنها.

يقفوا عند حدودها، بل تجدهم يَمضون مع مبادئهم إلى نهايتها في غير خوف ولا وجَل، حتى إذا صادفهم نصّ من النصوص ينقُضُ عليهم نتائجهم جاءوا إليه «فأوّلوه» أي سلبوه ما كان كامناً فيه من قوة المقاومة والنضال، ثم مضوا في طريقهم آمنين مطمئنين، وهذا ما يفسّر لنا تلك الكلمة القاسية التي اضطر إلى التصريح بها زعيم أهل الحديث الإمام أحمد بن حنبل حيث قال : «علماء الكلام زنادقة».

وهنا نقطة يجب التنبيه إليها : هي أن مدارس المتكلمين رغماً عن ثقتها بالعقل وتقديسها للنظر، وبعد أساليبها الجدَلية من طبيعة العقيدة الإسلامية نفسها، لم تكن في يوم من الأيام مهاجمة للدين، أو متجهة إلى النَّيل من قداسته، بل ما رأيناها على الدوام إلاّ مخلصة للدين غير خارجة عليه، رغماً عما كانت تُرمى به أحياناً من الزندقة والإلحاد، وربما كان أحسن ما كُتب في «تثبيت النبوة» وتأييدها، وبسط دلائلها هو ما كتبه المتكلمون، معتزلة وأشاعرة، فكتاب الجاحظ في النبُوَّة كتاب معروف، قدَّره حتى أشدُّ رجال الحديث خصومة للمتكلمين، (الأمر الذي جعل الحافظ الذهَبي يذكر الجاحظ في كتابه سيَر النبلاء ويترحّم عليه من أجله)، وقد قال عنه ابن الخياط في كتابه[5] الانتصار : «لا يَعرفُ المتكلمون أحداً منهم نَصر الرسالة، واحتّج للنبوَّة، بلغ في ذلك ما بلغه الجاحظ، ولا يُعرف كتابٌ في الاحتجاج لنظم القرآن - وعجيب بليغ تأليفه، وأنه حجةٌ لمحمد ﷺ على نبوته - غير كتاب الجاحظ». وكتاب القاضي عبد الجبار المعتزلي في «تنزيه القرآن عن المطاعن» وكتابه الآخر في «تثبيت دلائل النبوَّة» كتابان فريدان في حسن الصياغة، وقوة الحجاج،

5) هذا الكتاب من أهم المصادر لمعرفة كلام المعتزلة، وقد قام بتحقيقه ونشره الدكتور نيبرج من المستشرقين المتخصصين في تاريخ العقائد الدينية في الإسلام، وساعده على ذلك أستاذنا الكبير المرحوم أحمد أمين، وهذا الدكتور أستاذ بجامعة أبْسَالَه من مملكة السويد، حضر إلى مِصر خصيصاً لخدمة موضوعه الخاص، فطبع هذا الكتاب في سنة 1925.

ودفع الشكوك، وكتاب القاضي أبي بكر الباقِلاَّني من الأشاعرة في «إعجاز القرآن» كتاب خالد بين الكتب المناصرة للدين. وطائفة تُعنى بالاستدلال للنبوة، والبرهنة على إعجاز القرآن، وتأخذ نفسها بتثبيت دعامة «الوحْي» التي هي أعظم دعامَة يقوم عليها الإسلام، لاَ يُمكِنُ أن نرى فيها إلا طائفةِ مخلصة للدين، ولا يمكن أن نحمل ثقتها بالعقل إلا على المحمل الحسن الذي يتفق مع هذا الإخلاص، فهي ترى أن العقل حجة الله على العباد، وأنه منحة آلهية لم توضع في الإنسان عبثاً، وانه قوة يجب إخراجها إلى الفعل، باستخدامها فيا خُلقت لأجله من التفكير والنظر، وأن نصوص الدين ـ بحكم كونها مؤلفة من مفردات وجُمَل وتراكيب لها مفاهيم خاصة ـ هي كسائر النصوص من الوجهة اللفظية لا يمكن أن يَبُتَّ في فهمها غيرُ العقل الإنساني، فإذا وصل العقل إلى نتيجة، بعد إعمالِ الجهد وبذل الطاقة، كان الإنسان مكلَّفاً أن يؤمن بما انتهى إليه عقله، بل مُضطراً إلى هذا الإيمان، وطبيعيٌّ أنه سيتفهّم النصوص حسب تلك النتيجة الخاصة.

وربما كان من أحسن الأمثلة لهذا الاتجاه ما درج عليه جارُ الله الزمَخْشَري في تفسير آيات القرآن المتعلقة بموضوع العقيدة، طبقا للآراء الاعتزالية، ضمن كتابه «الكشاف عن حقائق التنزيل»، فجعل آراء المعتزلة في هذا الموضوع بالذات أصلا متّبعاً، وأولَ من أجلها النصوص، تبعا للمبدأ الذي شرحناه، حتى اضطر فريق من العلماء لتتبع ما في كتابه من تلك الآراء، وإثبات أنها لا تَعنِيها نصوص القرآن، كما فعل قاضي الأسكندرية أحمد ابن المنير المتوفى سنة 683 هـ في كتابه «الانتصاف من الكشاف»، إلا أن هذا القاضي لم يكن عدلاً في القضاء، فقد أثبت بدوره أن الآراء الأشعرية التي يؤمن بها هي ما تقتضيه النصوص، وأن النصوص لا يمكن أن تُحَمل إلا على تلك الآراء الخاصة، ومن أغرب ما قرأتُه منذ مدة طويلة في هذا الباب ـ باب تأويل القرآن حسب الأهواء الخاصة ـ كتاب صغير ألّفه أحمد بن المظفر الرازي وسماه «حجج القرآن لجميع أهل الملل والأديان»، فعرض فيه من الآيات ما يستدلّ به كثير من المذاهب المتناقضة، حتى ما جاء القرآن لهدمه وتقويضه، بناءً على آيات قرآنية مُؤوّلة، ومن بين التأويلات التي عرضها تأويلات المتكلمين أنفسهم.

والغاية التي نتجه إليها هنا هي أن فكرة الاخلاص للدين وفكرة الاخلاص للعقل فكرتان لا تَعَارُض بينهما عند المتكلمين. أما ما يُدَّعَى عليهم أحياناً في معرض الخصومة والجدل من خروج على الدين، أو مَيْل إلى الزندقة فربما كان أمراً لا حقيقة له، وإن كنا نلاحظ في التاريخ تلك الصلات المتينة التي كانت بين فريق من المتكلمين الأول (المعتزلة) وبعض المتهمين بالزندقة، (كالعلاقة التي كانت بين واصل بن عَطَاء وبشّار بن بُرْد قبل خصومتهما)[6]، غير أننا نحمل تلك الصلة على ما كان في المتكلمين من شَرَه إلى المعرفة، وحب للاطلاع على مقالات المخالفين، وأخذها مباشرة عن أهلها للردّ عليهم عند الحاجة، على حد قول القائل :

احذرْ عدوّك مرة واحذرْ صديقك ألف مرّة
فلَرُبَّمَا انقلب الصديقُ فكان أعلمَ بالمضرَة

وكنت أظن أن هذه التهمة التي اتُّهم بها المتكلمون إنما هي خصومة من رجال الحديث والفقه، ذكروها في معرض المهاجمة أو معرض الدفاع، لكن كم كان عجبي شديداً عندما وجدتُ الحفيد ابن رُشْد الفيلسوف الفقيه، على هدوئه في الجدال، ولينه في المناقشة، يَصِم المتكلمين الوصمة نفسها، ويصفهم بأنهم أهل زيغ وتضليل، وأن في قلوبهم مرضاً، وفي نفوسهم دَغَلا، كما يذكر ذلك في كتابه «الكشف» : بل نفس العنوان الذي عَنْوَن به كتابه يعطي القارئ هذه الفكرة، فما معنى «الشُّبه المزيغة والبدع المضلة»، إن لم يكن هذا الاتهام الصريح ؟

النقطة الثانية : فلسفة الكلام إسلامية

نلاحظ عندما ندرس تاريخ الحركة العقلية في الإسلام أنه منذ تكوّنت مجالس المتكلمين، وانتشرت منها آراؤهم الكلامية كان يَنظرُ إليها رجالُ الحديث وأتباع

6) عندما ثبت لواصل من عطَاء ما نُسِب إلى بشّار بن بُرْد، قطع علاقته معه، ودعا إلى الوقوف في وجهه والضرب على يده.

السلَف كبدع جديدة في الإسلام، ونكبة للدين من هؤلاء المسلمين المتكلمين، الذين لَيتهم سكتوا كما[7] سكت الصحابة وتابعوهم بإحسان. ولم يكونوا ينظرون إليها كما كانوا ينظرون إلى دعاوى المانَوية أو الثانوية أو الدهْرية (الماديين) أو مذاهب اليهود والنصارى، وإنما كانوا يعتبرونها عدواً داخليا كيدُه متين، وشرُّه مستطير. ونلاحظ من جهة أخرى أنه عندما تبلغ حركة النقل والترجمة أشُدَّها في عهد المامون، ثم تنشأ طبقة المتفلسفين في الإسلام، من عشّاق «الفلسفة القديمة»، لا ينظرون إلى المتكلمين كما ينظرون إلى فرقة تتناسب معهم في الثقافة، وتوافقهم في اتجاه الفكر ووحدة الرأي، وإنما ينظرون إليهم كطائفة غريبة في مناهجها ودعاويها، بل بلغ بها الغرور وطيش الفكر إلى أن تسير وحدها في اتجاه خاص، معتمدة على مجرّد انظارها، ومعتزة باصطلاحاتها، ثم مهاجِمَة «للفلسفة القديمة» تدّعي عليها التناقض والبطلان. وأخيراً يتجرأ رجالها على نقض كتب «الفيلسوف» التي لا معقب لها في رأي أتباع «المعلّم الأول»، ويحكي لنا الوزير جمال الدين القِفْطي المصري قصة تتصل بموضوعنا تمام الاتصال، فقد ذكر في كتابه «أخبار الحكماء» أنه سمع «بأنّ يَحْيَى بن عَدِيّ (اليعقوبي) حضر مجلس بعض الوزراء ببغداد في يوم هَناء، واجتمع في المجلس جماعة من أهل الكلام، فقال لهم الوزير : «تكلموا مع الشيخ يَحْيَى فإنه رأسُ متكلمي الفرقة الفلسفية. فاستعفاه يَحْيَى، فسأله عن السبب، فقال يحي : «هم لا يفهمون قواعد عبارتي، وأنا لا أفهم اصطلاحهم، وأخاف أن يجري لي معهم ما جرى للجبّائي (أبي هاشم المعتزلي) في كتاب «التصفح» (الذي ألّفه لنقض كتاب السماء والعالم)، فإنه نقض كلام أرسطوطاليس، وردّ عليه، بمقدار ما تخيل له من فهمه، ولم يكن عالما بالقواعد المنطقية، ففسد ردّه عليه، وهو يظن أنه قد أتى بشيء، ولو علمها (أي

7) هذه العبارة وأمثالها توحي إلينا كيف نشأ لقَب «المتكلمين» واسم «عِلم الكلام»، إذ كان السلَف مُجمِعين على «السكوت» في هذه المسائل، حتى ظهرت هذه الطائفة فخرق رجالها الاجماع القديم، وقيل فيهم : «تكلموا وليتهم سكتوا».

قواعد المنطق) لم يتعرض لذلك الردّ». قال القِفْطي : «فأعفاه الوزير لمّا سمع كلامه، واعتقد فيه الانصاف».

والفائدة التي نريدها هنا من إيراد هذه القصة هي التنبيه إلى أن «المتفلسفين» في الإسلام لم تكن صلتهم وثيقة «بالمتكلمين»، ولم يكن بينهم تفاهم في الأوضاع والاصطلاحات، فضلا عن المعاني، ثم التنبيه إلى أن المتكلمين في كلامهم كانوا على الأقل مستقلّين عن الفلسفة القديمة، إن لم يكونوا خصوماً لها ومهاجمين، لا سيا إذا لاحظنا أن يَحْيَى بن عَدِيّ[8] قائل هذا النقد، كان خرّيجاً لأبي نصر الفارابي ومتأثرا بروحه، ثم كان رغما عن نِحْلته اليعقوبية ـ عارفاً بكتب المتكلمين مطلعاً عليها، محترفاً بنسخها، حتى نَسخ منها ما لا يحصى، كما حكى ذلك عن نفسه فيا نقله إلينا ابن النّديم في فِهْرسته، والقِفطي نفسه في ترجمته، وغيرهما من المؤرخين، وقد توفي يحي بن عَدِيّ سنة 364 هـ.

هذا إلى أن تاريخ علم الكلام نفسه وتطوُّر مسائله يدلّ دلالة واضحة على أنه كان نتيجة مباشرة للبيئة الإسلامية الخاصة، وكان وليد وَحْي الجماعات المسلمة في ذلك العصر، فلم يشتغل المتكلمون الأول في مسألة من مسائل الكلام إلا بدافع[9] من الجماعة والبيئة، خفيّ أو ظاهر، يدفعهم إلى معالجتها، وإيجاد حل لها من طريق العقل والتفكير، حفاظا على «العقائد الإيمانية» التي جاء بها الإسلام، من هجمات بقية المِلَل والنِّحَل.

---

8) ذكر ابن النَّديم والقِفْطي أنه كان نصرانياً ملازماً للنسخ، وبيده كَتَب الكثيرَ من كل فن، ومن لطائف ما ذكره ابن عديّ عن نفسه : أنه نسخ بخطه نسختين من التفسير الكبير للإمام الطبري وحملها إلى ملوك الأطراف.

9) لا ننكر أن الجماعات الإسلامية إذ ذاك كانت مزيجاً من أجناس مختلفة وثقافات متنوعة ووراثات متباينة، وأنها كانت تعايش عدة أقليات من مختلف الملل والنّحَل، وأن مجموع هذا ربما كان من أهم الأسباب في إثارة الكلام والجدل حول الدين والعقائد، ولكننا مع ذلك لا نرى أن علم الكلام وليد الثقافة القديمة، حتى يُعَدّ نتاجا طبيعياً لها، أو ذيلا من ذيولها.

أما ما يفرضه بعض الناس من تأثير الفلسفة القديمة في إيجاد علم الكلام وتغذيته فهو فرض غير مقبول، وإذا راجعنا تاريخ حركات النقل والترجمة في الإسلام نجد على رأسها في البداية خالد بن يزيد بن معاوية، المعروف «بحكيم آل مروان» المتوفى سنة 85 هجرية، غير أن الكتب التي نقلت إليه كانت خاصة بالكيمياء والطب والفلك، ثم نجد أبا جعفر المنصور عبد الله بن محمد ثاني الخلفاء العباسيين، المتوفى سنة 158 هجرية، ولكن الكتب التي ترجمها له طبيبه الخاص تكاد تكون خاصة بالطب، كما يدلنا عليه التاريخ، وعلم الكلام في ذلك العهد كان قد أخذ صيغته العلمية المتميزة، وكوّن له مناهجه الخاصة ومسائله المحدودة، والمتكلمون المعتزلة - إذ ذاك - رجال معروفون محترمون، فواصِلُ بن عَطَاء يؤلف الكتب، ويرسل الدعاة[10] إلى البلاد، وعمْرو بن عُبَيْد، صهر واصِل، وأحد أصحابه المشاهير، يعقد مجالس المناظرات، ويناظر خصوم الإسلام وخصوم الكلام، ويفوز دون سائر علماء عصره بالثقة الكبرى التي ينالها من الخليفة أبي جعفر المنصور، حتى إنه ليمدحه في حياته، ويرثيه عند وفاته سنة 144 هجرية، ويقول لمعاصريه : «كلّكم يمشي رُوَيْد، كلّكم طالبُ صَيْد، غير عمْرو بن عُبَيْد».

بل إننا نجد علم الكلام يأخذ مكانه بين المذاهب الفكرية الأولى، ويصبح مذهباً يتقلدُه الخلفاء، ويُحترم رجاله والدعاة إليه من قبل هذا العهد بعدة سنوات، فمروان بن محمد، آخر خلفاء بني أمية المتوفى سنة 132 هجرية، كان معتنقا مذهب الكلاميين الأوَّل (المعتزلة)، وقد درس هذا المذهب على مؤدّبه الجعْد بن درْهم شيخ المعتزلة الكبير، وأحد زعمائهم المشاهير، وعلت رتبته عند الخليفة الأموي حتى رضي بالانتساب إليه، واشتهر به، فقيل فيه : «مروان الجعْدي». وكان يقول بالقَدَر وخلْق

10) بعث من أصحابه عبد الله بن الحارث إلى المغرب، وحفص بن سالم إلى خراسان، والقاسم بن السعدي إلى اليمن، والحسن بن ذكوان إلى الكوفة، وعثمان الطويل إلى أرمينية، وغيرهم إلى أقطار أخرى.

القرآن قبل أن يوجد المأمون وأتباعه من خلفاء بني العباس، فهذا دليل واضح على أن علم الكلام تمت نشأته الأولى وأخذ صبغته الخاصة قبل أن تنشأ الحركة الكبرى للنقل العلمي والتعريب الفلسفي، تلك الحركة التي قامت على يد المامون وسَراة بغداد، وكل ما هنالك أن هذا العلم لم يصبح له وجود رسمي معترف به في الحكومة، بحيث يُحمل عليه الشعب، إلا في عهد المامون وأتباعه من الخلفاء، أما فيما قبل ذلك، فكان فقهاء الجماهير، ومن يسميهم المعتزلة «غُثاء» و«حشوية» و«متابعة» و«عامّة» يحاربونه على أنه بِدعة فكرية يجب القضاء عليها، وكان الخلفاء الذين عرفوا مبادئه يخشون من ثورة الجمهور، إذا هم نشروها وحملوا الناس عليها، ولعلّ هذا هو السبب الذي منع «مروان الجَعدي» من حمل الناس على مذهبه الكلامي كما فعل بعده المأمون، لا سيما وقد كان عهده عهد فِتَن واضطرابات.

نعم، لا أنكر أن المتكلمين الذين عاصروا هذه الحركة «المأمونية» أو جاءوا بعدها قد اطلعوا على طائفة من الكتب الفلسفية التي نُقِلت عن القدماء، ولكني أجد الروح الشائعة بين المتكلمين عندما أدرس طبقاتهم، أو أدرس كلام المتفلسفين عنهم، هي روح غالباً ما تهزأ بالفلسفة وآراء الفلاسفة، حتى إنها لتسخر من تلامذتهم «الإسلاميين» سخرية لا حدّ لها، وإذا كان المتكلمون رغم إيمانهم «بالوحي» واعترافهم بصدقه لا يطمئنون إلا بعد تأويله طبقاً لأنظارهم العقلية الخاصة، فكيف يَنقادون إلى أقوال (كالفلسفة القديمة) ليس لها من القداسة نصيب، فالمتكلمون على العموم يرون أن نتائج تفكيرهم خير من نتائج تفكير القدماء، وهم يُشيدون بأنفسهم إشادة لا تجدها عند طائفة من الطوائف العلمية في الإسلام، وهم إذا قرأوا تلك الفلسفة أو اطلعوا عليها فليس ذلك ليقبلوا مبادئها أو يأخذوها عن أهلها أخذ تقليد وتسليم، وإنما ذلك ليهاجموها ويعرضوا أنظار الفلاسفة في معرض الأنظار العاجزة الضعيفة، التي لا تقوى أمام أنظارهم، ولعل أشد الناس خصومة للفلسفة وعناداً للفلاسفة هم المتكلمون، فابن المُرتَضى يحكي لنا في باب ذكر طبقات المعتزلة من كتاب «المنية

والأمـل في شرح المِلـل والنِّحـل) أن ابراهيم النظّـام كتب كتـابـاً ينقض بـه فلسفـة أرِسْطو، والقِفْطي يحكي لنا في كتابه «أخبار الحكماء» أن أبا هاشم الجبَّائي كتب كتاباً من هذا النوع (كما سبق)، وهكذا يحتفـظ المتكلمون بروح التحـدي للفلسفـة القـديمـة وتحقير نتـائجهـا، إلى أن يظهر لنـا حجـة الإسـلام الغـزالي بكتـابـه الشهير «تهـافت الفلاسفـة»، وقـد استعـاد «روحـه الكلاميـة» التي نشـأ عليهـا، والتي انطبع بهـا عقلـه وفكره لأول ما دخل ميدان العلم والتفكير، فهاجم فيه الفلاسفة على أنـه «متكلم» لـه آراء خاصة، ومناهج يستمدها من علم الكلام، للدفاع عن هذه الآراء والبرهنة عليهـا، والغـايـة التي كان يرمي إليهـا ـ فيما أرى ـ هي إقـامـة الـدليل الواضح على أن كلام الفـلاسفـة عـاجـز وضعيف أمـام كـلام المتكلمين، وكما نجـد هـذه الروح العـدائيـة في المتكلمين ضـد المتفلسفين الإسلاميين نجـدهـا أيضـا في المتفلسفين ضـد المتكلمين، فقـد كانوا بدورهم يهزؤون بعلماء الكلام، ويرمونهم بجهل وجوه النظر وطرق الاستـدلال، وبُعْـد أفكارهم عن معرفـة دقـائق المعـاني، وكانـوا يضعـون لأنفسهم شـارات ومميزات، ويدّعون لهم «فوارق» كثيرة يمتازون بها عن المتكلمين، وحسبك أن تقرأ مـا حكاه أبو حيّان التوحيدي في كتابه «المُقَابَسَات» صفحـة 223 عن أبي سليمـان (محمـد بن طـاهر) السجِّسْتاني المنطقي في «الفرق بين طريقة المتكلمين وطريقة الفلاسفة» لتستـدلّ منـه على مـا ادّعينـاه أحسن استـدلال، كما يحـدثنـا «إخـوان الصفـا» في كثير من رسـائلهم أحاديث مملوءة بـالعـداوة لأهل الكلام، والغيـظ من دعـاويهم، وتحـديهم في الأنظـار العقلية، التي يرون أنهم أجهل الناس بها وبوجوهها، وأشد الناس تناقضـا فيهـا، وابن رُشْد يرمي في كتابه «الكشف» إلى نتائج عديدة، من أهمها اثبات أن أنظار المتكلمين ليست أنظاراً متفقة مع الفلسفة القديمة ولا أنظارا متفقة مع الدين، وإن كانت لهجة ابن رشد تمتاز عن غيرها في هـذا الموضوع بـأنهـا أعـدل اللهجـات، وأقربهـا إلى العقل والمنطق، وأبعدها عن العاطفة والتعصب.

وكل هذا يدل على أن المتكلمين يكوّنون طائفة خاصة، وعلماً خاصا مستقلا عن بـاقي العلوم، إسلاميـة وغير إسـلاميـة، كما يـدل على أن هـذا العلم لم يكن وليـد «الفلسفـة

القديمة» في شيء، بل تم تكوينه قبل أن تُعرف تلك الفلسفة في المجتمع الإسلامي، فهو إسلامي النشأة، إسلامي المنهج، إسلامي الموضوع.

أما الكتب التي ألفها في الكلام رجال درسوا الفلسفة القديمة إلى جانب دراساتهم الكلامية، وعالجوا فيها الرد على الفلاسفة في معرض الرد على المخالفين، مثل حجة الإسلام أبي حامد محمد ابن محمد الغزالي المتوفى سنة 505 هجرية، وفخر الدين محمد بن عمر الرازي المتوفى سنة 606 هجرية، وأبي الحجاج يوسف بن محمد المكلاتي المتوفى سنة 626 هجرية، وسيف الدين علي بن محمد الآمِدي المتوفى سنة 631 هجرية، فأبحاث المتكلمين فيها منفصلة تمام الانفصال عن الفلسفة القديمة، ويكفي أن تقرأ لفخر الدين الرازي (أو ابن الخطيب ـ أي خطيب الرَّيّ ـ كما يسميه ابن خلدون) كتابه «محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين» فتجده يعرض آراء المتكلمين على حدة، وآراء غيرهم على حدة، مما يوضح لك بجلاء تام تمايز وجهة النظر الإسلامي ووجهة النظر القديم، وقد لخص ابن خلدون هذا الكتاب وسماه «لُباب المحصل في أصول الدين»، وفي مقدمة تلخيصه قال عنه إنه «احتوى على مذهب كل فريق، وأخذ في تحقيقه كل مسلك وطريق»، ومن حَسَنات «معهد مَوْلاَي الحَسَن» بتطْوَان نشرُه لهذا الملخَّص الخلْدُوني.

على أننا نجد طائفة من المتأخرين بعد هؤلاء يحدثنا عنها ابن خلدون في مقدمته حديث الرجل الخبير، فيذكر «أنها توغلت في مخالطة الكتب الفلسفية، والتبست عليها مسائل الفلسفة بمسائل الكلام، حتى حسبت موضوع العِلْمين واحداً، ولم تميز أحد الفنّين عن الآخر، ومثَّل لذلك بما فعله عبد الله بن عمر البيضاوي المتوفى سنة 685 هجرية في كتابه «طوالع الأنوار»، ومن جاء بعده من علماء العجم في جميع تآليفهم»، ويذكر ابن خلدون «أن طالب علم الكلام لا يحصِّل عليه من كتب هؤلاء، لأن فيها من الاختلاط في المسائل والالتباس في الموضوع ما لا يوجد في غيرها».

فالكتب المؤلفة على هذا النمط إذا اكتفى القارئ بالاطلاع عليها، وأراد أن يأخذ منها صورة عن عِلم الكلام الإسلامي لا تتمثل هذه الصورة في نفسه إلا في شكل : أن علم الكلام خليط من الفلسفة القديمة وغيرها من الأنظار العقلية، وأن علم الكلام ليست له طبيعة خاصة، ولا اصطلاحات علمية مضبوطة، ولا مناهج يسير عليها ككل علم مستقل، بينما الواقع يخالف هذه الصورة كما هو واضح.

وإلى جانب الذين خلطوا في كتبهم مسائل الفلسفة بمسائل الكلام وُجد من بين متكلمي المعتزلة في القرن الخامس الهجري من أشرب قلبه حبّ الفلسفة، لكن لم يستطع الجهر بها، والتظاهر بالانتماء إليها، لما شاع وقتئذ من التحفظ إزاءها، فصبغ معلوماته الفلسفية في صورة علم الكلام، تستراً بالفلسفة من جهة، ونشراً لها من جهة أخرى. ودليلنا على ذلك ما حكاه لنا الوزير القِفْطي في كتابه «أخبار الحكماء» عند ترجمته لأبي الحسين البَصْري من متكلمي المعتزلة في المائة الخامسة، فقد قال عنه : «إنه كان إماما عالما بعلم كلام الأوائل (إلاهيات الفلسفة القديمة) قد أحكم قواعده، وقيد أوابده، وكان يتقى أهل زمانه في التظاهر به، فأخرج ما عنده في صورة متكلمي الملة الإسلامية، وأحكم ما أتى به من ذلك، ومن وقَف على تصانيفه تحقّق ما اشرت إليه من أمره»، فهذه القصة تدلنا على أنه وُجد من بين المتكلمين من كان رأيه في الفلسفة القديمة مثل رأي عشّاقها الإسلاميين، وأنه كان يعرض تلك الفلسفة في صورة الكلام الإسلامي، تقية من الجماهير، وهذا من غير شك نادر في تاريخ المتكلمين. كما أننا نستدل من الملاحظة التي أبداها القِفْطِي نفسه، على أن للكلام الإسلامي في نظره طبيعة ممتازة يعرفها المتخصصون، حتى لا تخفى عليهم منها خافية، وهذا ما جعله يتبين أن طريقة أبي الحسين البصْري ليست من علم الكلام في شيء.

وبهذه المناسبة أستطيعُ أن أسجّل ما للمتكلمين من فضل على الفلسفة القديمة وإن كانوا من أشد خصومها، فقد خدموا الثقافة العامة خدمة كبرى، ونشروا كثيرا من

الآراء الفلسفية بين الفقهاء والمحدّثين وجماهير المسلمين، في معرض مهاجمتها، وتبيين نواحي الضعف فيها، وربما كان «المتكلمون» بهذا المعنى قد خدموا الفلسفة أكثر مما خدمها عشاقها الإسلاميون وأنصارها المخلصون، وهذا من أهم ما آخذ به المتكلمين فريقٌ من رجال الحديث، و«إخوان الصفا» في رسائلهم بوجه خاص.

وأرى أنه بعد هذا العرض الواضح والاستدلال البيّن لا نجد عندنا مانعاً، ولا نكون مسرعين في الاستنتاج، إذا صرحنا بأن علم الكلام علم إسلامي، مستقل عن الفلسفة القديمة المنقولة، في موضوعه ومناهجه ونشأته الأولى بالاطلاق.

خاتمة

علم الكلام فلسفة اسلامية مبتكرة

انتهينا إلى أن علم الكلام فلسفة لها كل ما للفلسفة من خصائص التفكير النظري، وأن الفلسفة وليدة الجماعة الإسلامية لا يشاركها في إنتاجها عامل أساسي آخر، ومعنى هذا أن فلسفة الكلام الإسلامي «مبتكرة»، ولها مزاج خاص لم يعرفه الناس من قبل، ولكن، كثيرا ما يفهم الناس من «الابتكار» أنه معجزة خارقة للعادة يجب أن تغير نظام التفكير من أساسه، حتى إذا نظروا إلى «علم الكلام» بهذا المقياس ربما رأوا أنه لم يرتفع إلى المستوى الذي وصل إليه غيره، ولو سلمنا هذه الدعوى على فرض صحتها ورجعنا إلى تاريخ التيارات الفكرية الممتدة من أقدم العصور حتى الآن، لما وجدنا فيها شيئا مبتكرا بهذا المعنى إلا في أقل القليل، ولاستطعنا ـ بهذا المقياس ـ أن نتناسى في جملة ما نتناساه كثيرا من آراء المفكرين والفلاسفة، الذين لم يستطيعوا أن يقدموا لنا نظاماً فلسفياً كاملا، ممتازاً بالدقة والتعمق والنظر الشامل، والوحدة

الفكرية الجامعة المانعة، لكننا بالرغم من ذلك نسمي هذه الكثرة كلها فلسفة، ونرى المثقفين يدرسون آراء رجالها بشغف واهتمام، فإذا بحثنا «للمتكلمين» عن مكان بين هؤلاء ألا يمكن أن نجد لهم من بينهم مكاناً عالياً ؟.

أليس علم الكلام الإسلامي وجهة طريفة ومتميزة من التفكير الإنساني أثّرت في سير التاريخ، فأصبح من الواجب دراستها كموضوع تاريخي له قيمته، بحسب زمانه ومكانه، وكبحث تكميلي للاطلاع على تطور العقل البشري، بل كنقطة انطلاق نحو ابتكار فلسفة إسلامية جديدة تواجه تحديات هذا العصر ؟، وهل من المعقول أن تكون تلك الجهود التي بذلتها في سبيل المعرفة أجيال وأجيال، والتي تعاورت عليها عقليات متنوعة، وصقلتها عبقريات متعددة، ليس فيها فكرة ترضي العقل، ولا لذة تمتع النفس، ولا سبق إلى اكتشاف نظريات مبتكرة تستحق الاعجاب والتقدير ؟

الحقّ أقول أن مدارس المتكلمين جديرة بالعناية والاهتمام، وجميع من ينتمي إلى حظيرة الفلسفة والفكر مطالب بتقدير هذه المدارس وإعطائها مكاناً فسيحاً في تاريخ الإنسانية والتفكير يتلاءم مع وجودها ونتائجها وعبقرية رجالها، ويبدو لي أن من أهم الأسباب التي حالت دون الاعتناء التام بهذه المدارس في العهود الأخيرة ذلك العرض الجافّ الضعيف المفكّك، الذي أصبحت تُعرض به آراؤهم على غير ألفة ولا تناسب، كما يوجد في كتب المتأخرين المعقدة التي كان كثير من المفكرين من أشد خصومها وأعدائها. وأرى أن من واجب الطلاب والباحثين في تاريخ الفكر الإسلامي المتخصصين أن يُعنوا بدراسة تطور مسائل الكلام ونشأتها شيئا فشيئا ويواصلوا البحث عن أهم زعمائه المبتكرين فيه، كواصل بن عَطَاء وأبي عثمان الجاحظ من المعتزلة، والإمام أبي الحسن الأشعري والقاضي أبي بكر الباقِلاّني من الأشاعرة، ويدرسُوا كتب زعماء الكلام الأولين دراسة مباشرة، ثم يعرضوا علينا مذهب كل واحد منهم عرضاً قوياً محكماً، واضح المبادئ، مسلسل المقدمات، بيّن النتائج كما يُعرض علينا أي فيلسوف آخر من القدماء أو المحدثين. وأنا واثق أن «فلسفة الكلام»

إذا عُرضت بهذه الطريقة أو أحسن منها ستأخذ مكانها اللائق بها في أنظار المفكرين، وواثق أنهم سيجدون فيها كثيراً من الآراء الطريفة التي ينظرون إليها اليوم بإعجاب في الفلسفة الحديثة، وإنهم سيقدّرون رجالها كامل التقدير، حتى نسمع عن قريب بإحياء ذكرياتهم، وعقد الاجتماعات والندوات لدراسة آثارهم وآرائهم.

على أن علم الكلام ليست له ميزة العلم النظري المكتوب في الصحائف والأوراق فقط، ولكنه علم كُتبت له الحياة في العقليات الإسلامية، وعاش فيها قروناً طويلة إلى الآن، ولا سيما علم الكلام على طريقة المدرسة الأشعرية، وربما كان البحث فيه بحثاً **تاريخياً** بالنظر إلى العصر الذي نشأ فيه، والدوافع التي دفعت إليه، وبحثاً **فلسفياً** بالنظر إلى المبادئ التي أسسها، والنظريات التي انتهى إليها، وبحثا **اجتماعياً** بالنظر إلى المجتمع الإسلامي الذي طبعته تلك المبادئ والنظريات بطابعها الخاص، وتركت بصماتها عليه منذ عدة أجيال، فالبحث فيه لهذه الاعتبارات كلها مفيد للباحثين في تاريخ الفكر الإسلامي قديماً وحديثاً، وعند البحث تظهر الحقيقة بما لها وما عليها، والله الموفّق.

القُدْس وفلسطين
في التاريخ

أحمد صِدقي الدجَاني

إن دراسة تاريخ القدس، وتاريخ فلسطين بصورة عامة، تقدم لنا الأجوبة الصحيحة الوافية على تساؤلات مطروحة، بفعل المقولات الصهيونية عن القدس وفلسطين. ويمكننا أن نجمل هذه التساؤلات في ثلاثة عناوين، نحاول تسليط الضوء عليها.

أولاً : ما هي الحقائق الخاصة بشعب فلسطين العربي ؟
ما هي أصوله ؟ وكيف تحققت ملامحه ؟ وما هو عطاؤه الحضاري ؟
وما مكان اليهود الفلسطينيين منه ؟ وما مكان التراث اليهودي في فلسطين من تراثه ؟

ثانياً : ما هي الحقائق الخاصة بالقدس وبتاريخها عبر العصور ؟

ثالثاً : كيف وفَّر شعب فلسطين في ظل الحكم الإسلامي حرية العبادة لجميع المؤمنين في القدس، وخَدم الأماكن المقدَّسة وحماها ؟

إن تاريخ القدس وفلسطين موغِل في القدم. فهو لا يقف في مداه عند بدء عصر الكتابة في فلسطين، أوائل الألف الثالث قبل الميلاد، بل يتجاوزه إلى عصور ما قبل التاريخ التي شهدت ظهور الإنسان العاقل في فلسطين. وهذا التاريخ هو ثمرة تفاعل الإنسان في فلسطين مع بُعد الزمان وبعد المكان.

إذا تعرفنا على بعد المكان المتمثل في رقعة الأرض المباركة التي تحمل اسم فلسطين، نجد أن هذه الرقعة تقع في الغرب من قارة آسية، بين خطّيْ عرض 30 ـ 29 و 15 ـ 33 شمالاً، وبين خطي طول 15 ـ 34 و 40 ـ 35 شرقي غِرينتْش. وهي القسم الجنوبي من بلاد الشام، وفي موقع القلب من الوطن العربي. وتبلغ مساحتها 27.009 كلم2 أو 10.431 ميلاً مربعاً. وهي تشمل منطقة ساحلية تطل على البحر الأبيض المتوسط، ومنطقة جبلية، ومنطقة صحراوية وقد تفاعلت في هذه الرقعة عوامل عدّة.

أولها : الموقع الاستراتيجي الذي تحتله فلسطين بين القارات الثلاث آسية وأفريقية وأورُبة، والذي يجعل منها حلقة اتصال ومركزاً لتفاعل الثقافات.

ثانيها : الوضع الجغرافي لفلسطين ولبلاد الشام عامة، حيث يتقطع سطح الأرض فتضيق البيئة ولا تتسع اتساعاً كافياً لنشوء سلطة قوية، وحيث تتناوب الأراضي المنخفضة والأراضي المرتفعة وتحاذي بعضها بعضاً من الشمال إلى الجنوب، ويتجاوز السهل مع الجبل ومع الصحراء، وتتوالى الفصول الأربعة كما هو الحال في حوض البحر الأبيض المتوسط عموماً.

ثالثها : احتواء فلسطين على نَمَطي البداوة والحضارة، مما جعلها مسرح تفاعل متواصل بين البدْو الرحَّل. فيه التعاون وفيه التدافع، الأمر الذي ربط تاريخها بتاريخ موجات تحول البدْو إلى الزراعة.

رابعها : مجاورة فلسطين لأقدم مركزين حضاريين عرفهما الإنسان، وهما الحضارة السومَرية البابلية في بلاد الرافِدَين شرقاً، والحضارة المصرية في وادي النيل في الجنوب الغربي. وهكذا دخلت فلسطين ضمن المجال الحضاري لحضارات المنطقة، وتعرضت في الوقت نفسه لتأثيرات من جهة البحر حيث كرِيتْ واليونان وإيطاليا، ومن جهة البرّ حيث فارس والهند شرقاً. وقد أصبحت بفعل ذلك جزءاً من طريق دولي قديم، مبدأه في دَلْتا النيل ونهايته شطّ العرب. وله عدّة تفرعات تنتهي على البحر المتوسط[1].

ولقد قامت مدينةالقدس في موقع متميز من أرض فلسطين، جعل منها سرّة الوطن المقدّس وملتقى أقطاره[2]. الأمر الذي حدا ببعض العلماء الأقدمين إلى اعتبارها «مركز الكوكب الذي نعيش على سطحه». وقد بنيت القدس على مرتفعات أربعة تحيط بها مجموعة وديان. ويدور في فَلَكْ القدس عدد من المدن والقرى. ولموقعها هذا أهمية استراتيجية وأهمية دينية.

وننظر في بُعد الزمان فنجد أن تاريخ القدس وفلسطين هو تاريخ متّصل على مدى العصور، حافل بأحداث كثيرة. ويمكننا أن نقسم هذا التاريخ إلى قسمين رئيسيين، تصل بينهما الانطلاقة العربية بالإسلام في القرن الهجري الأول ـ القرن السابع الميلادي ـ وذلك لِما كان لهذا الحدث من تأثير على القدس وفلسطين والمنطقة العربية عموماً، بحيث يمكن أن نميز بين ما قبلَه وبين ما بعدَه. وقد مرّ تاريخ القدس وشعب فلسطين في كل من هذين بعدة أدوار، وكان بصفة عامة تاريخاً متنوعاً محافظاً على وحدته.

---

1) يُراجع بشأن جغرافية فلسطين : فيليب حِتّي، تاريخ سوريا وفلسطين ولبنان، جـ 1 دار الثقافة، بيروت، 1958 ـ مصطفى مراد الدباغ بلادنا فلسطين، جـ 2 دار الطليعة، بيروت 1975.

2) إسحاق موسى الحسيني، عروبة بيت المقدس، مركز الأبحاث، بيروت.

أولا : الحقائق الخاصة بشعب فلسطين

أ) أصوله وملامحه :

بدت ملامح شعب فلسطين في عصور ما قبل التاريخ مع ظهور الإنسان العاقل على أرض فلسطين. وقد اكتشفت آثار هذا الإنسان العاقل في عدة مواقع. واتضحت هذه الملامح مع تدرجه في سلّم الحضارة مروراً بالعصر الحجري القديم وبالعصر الحجري الوسيط الذي استمر نحو ستة آلاف عام اعتبارا من الألف الثاني قبل الميلاد، وشهد نشوء حضارة النطوف، وبالعصر الحجري الحديث الذي دام ألفي سنة وشهد تقدماً ملموسا في الزراعة وتربية الحيوان وصناعة الخزَف، وبالعصر الحجري النّحاسي بعد اكتشاف المعدن الذي شهد حضارتي الغسول وجازر، وشهد ازدهار مدينة أريحا أقدم مدن العالم[3].

واتضحت ملامح شعب فلسطين أكثر فأكثر، بعد الهجرات الرئيسية التي جاءت إلى فلسطين والمنطقة، من قلب الجزيرة العربية ومن أطرافها، وحملت معها العمُّوريين والكنعانيين، ثم العبرانيين والأراميين. وكانت فلسطين والهلال الخصيب عموما منطقة جذب سكاني مرتبطة بجزيرة العرب التي هي مركز طردٍ سكاني. وتعرف هذه الهجرات بالهجرات «السامية» أو «العربية». وقد كان للهجرة الكنعانية أثر كبير في طبع البلاد بطابعها الذي حافظت عليه منذ الألف الرابعة قبل الميلاد. وعرفت فلسطين باسم «أرض كنعان»، مع أجزاء من سورية ولبنان. وكان هذا هو أول اسم لفلسطين. وبقي الكنعانيون في فلسطين منذ دخولهم إليها، واندمجت فيهم موجات الهجرة التالية. وتميزت فلسطين بقدرتها على امتصاص القادمين الرحل، أو نصف

3) محمد أديب العامري، القدس العربية، دار الطباعة والنشر، عمّان، 1971.

الرحل بتشجيعهم على أن يصبحوا مستقرين. ويضرب المؤرخ فيليب حِتّي مثلا على ذلك بالعبرانيين :

«فقد أتى الشعب الذي عُرف بهذا الاسم بشكل متجوّلين ومغامرين ومرتزقة وجنود، لا ارتباط لهم، ثم استقر بالتدريج بين السكان الذين كانوا أرقى منه، فتعلم منهم حرث الأرض وبناء المنازل وممارسة فنون السلْم، وأهم من ذلك القراءة والكتابة. واتخذ الكنعانية لغة لهم. وأصبح وارثاً المظاهر الأساسية للحضارة الكنعانية»[4].

وانصهرت في بوتقة شعب فلسطين جماعات من شعوب أخرى مرت بالبلاد أو اقتربت منها مثل الحتيين والحوريين، أو استقرت بها مثل الفلسطينيين الذين أعطوا أرض كنعان اسمهم. وجميع هذه الجماعات هندية ـ أورُبية في الأصل، حسب رأي بعض المؤرخين. كما انصهرت في بوتقة شعب فلسطين جماعات من الشعوب التي حكمت البلاد من فُرْس ويونان، ورومان غربيين ورُوم ٍشرقيين، آثرت البقاء في فلسطين واتخاذها وطناً.

استكمل شعب فلسطين صورته، وتحددت هوّيتُه، وتبلورت شخصيته في أعقاب الفتح العربي الإسلامي لفلسطين في القرن الهجري الأول ـ السابع الميلادي ـ. ودخلت فلسطين والمنطقة العربية عموماً مرحلة جديدة من تاريخها، لم تكن مقطوعة عن المراحل التي سبقتها، ولكنها تميزت بما شهدته من تطور بلغت فيه درجة النضج والتبلور. وعاشت فلسطين كجزء من المنطقة تحولا عظيماً حدث فيها خلال ذلك القرن. وحمل الفتح العربي الإسلامي معه إليها موجة جديدة من عرب الجزيرة العربية، وغدت اللغة العربية لغة شعب فلسطين، وحدث التحول من اللغة

4) فيليب حِتّي، مصدر سبق ذكره، الفصل الخامس عشر.

الآرامية إليها بسهولة، لأن اللغتين تنحدران من أرومة لغة واحدة، واعتنق عدد كبير من الشعب الدين الإسلامي في المدن أولا ثم في الريف. وكان اسم «العرب» قد تردد في تاريخ فلسطين عبر مراحله المتتالية مع الهجرات التي جاءت من الجزيرة العربية. واستمرت فلسطين عربية طيلة حِقَبِ التاريخ التالية مع تعرضها أكثر من مرة للغزو التوطيني[5].

ب) عطاؤه الحضاري :

على مدى هذه الرحلة عبر العصور، بنى شعب فلسطين حضارته التي هي جزء من حضارة المنطقة. وأسهم في إغناء التراث الإنساني، وتدرج في سلّم الحضارة، وخاض عملية التفاعل الحضاري مع حضارات أخرى.

لقد أقام شعب فلسطين ـ كما سبق أن أشرنا، حضارة النطوف والغسول وجازر، في عصور ما قبل التاريخ وبنى مدينة أريحا ومدناً أخرى. ثم شيّد شعب فلسطين الكنعاني منذ أقدم العصور التاريخية على فلسطين أرض كنعان، حضارة متقدمة ازدهرت فيها الزراعة حتى عُرفت بلادهم بخيراتها وثمراتها واشتهرت بأنها «تفيض لبناً وعسلاً». وقامت فيها الصناعة على نطاق واسع. وانتعشت التجارة وظهرت أقدم أبجدية. وشيدت فيها المعابد وانتشرت الديانة الكنعانية. وقامت بين شعب فلسطين وبين الشعوب المجاورة في وادي النيل وبقية سورية وبلاد الرافِدين، علاقات وثيقة حفظتها لنا الآثار الباقية. وحين جاء الفلسطينيون، أسهموا في هذه الحضارة ببناء مدنهم الخمسة في الساحل، وبتعليم صهر الحديد، وبتشجيع الترحال في أسفار بعيدة، ولم يلبثوا أن اندمجوا في شعب فلسطين الكنعاني، وتبنوا حضارته، وقد حدث الأمر

5) أحمد صدقي الدجاني، تاريخ فلسطين عبر العصور، مجلة شؤون فلسطين، مجلّد 1977.

نفسه حين جاء العبرانيون الذين اتبعوا في مراحل حياتهم الأولى النموذج الحضاري الذي كان يمثله الكنعانيون، وأخذوا من كنعان لغتها وأبجديتها، فتركوا لهجتهم السامية القديمة، واتخذوا لهجة شعب فلسطين. وتعلموا منه الزراعة فانتقلوا من البداوة والرعْي إلى الزراعة والاستقرار. واقتبسوا طقوس الكنعانيين وفنهم. وتزاوجوا معهم فأخذوا من عاداتهم. وأسهموا في هذه الحضارة في مجال هام هو المجال الروحي. وتجلى هذا الإسهام في العهد القديم الذي حفظ تاريخ المعلمين العبرانيين وأنبياء بني إسرائيل. وهكذا تكرر مع العبرانيين ما حدث للشعوب والجماعات الأخرى التي استوطنت فلسطين وانصهرت في بوتقة شعبها.

تابع شعب فلسطين العيش في ظل حضارته إبّان الحكم الفارسي لبلاده الذي دام أكثر من قرنين (586 ـ 332 ق.م). وخاض تجربة التفاعل الحضاري مع الحضارة الفارسية. ويمكن القول إنه حافظ على حضارته وبقيت اللغة الآرامية لغة التجارة والمعاملات والمخاطبة إلى جنب اللغة الفارسية اللغة الرسمية. وظلت الحضارة تتألف من عناصر سامية عربية، تشكّل الآرامية والكنعانية عنصرها السائد مع ظهور بعض التأثيرات الفارسية عليها. عاش شعب فلسطين في بداية الحكم اليوناني لفلسطين (332 ـ 64 ق.م) تجربة الأسكندر في تحقيق التفاعل الحضاري بين الحضارة الإغريقية والحضارات الشرقية، من خلال امتزاج الأفكار والمؤسسات اليونانية والشرقية. وعمل الحكم اليوناني في فلسطين ـ بطلَمياً كان أو سلوقياً ـ على انتشار «الهلّينية». ونشط الحكّام اليونانيون خلال هذا العصر الهيلّيني في تأسيس المدن لتكون مراكز للثقافة اليونانية. وكان سكانها من الجنود اليونانيين بالدرجة الأولى. وقد تزاوجوا مع أهل البلاد، وانضم إليهم مع الزمن سكان مولدون وأصليون اقتبسوا المظاهر الخارجية للهيلينية. وتفاوت انتشار الهيلينية من منطقة الى أخرى، وبرز مثقفون من أهل البلاد أسهموا في إغناء هذه الثقافة مثل انطيوخس العسْقَلاني، والشاعر ملاَجر. ومع ذلك بقيت اللغة الآرامية هي لغة الشعب الدارجة. واستمر الشعب محافظاً على

كنعانيته في طرق معيشته. واحتفظ الريف على الخصوص بلغته وعاداته وطريقة حياته. ونجحت الحضارة الكنعانية خلال عملية التفاعل الحضاري مع الحضارة الأفريقية، في المحافظة على مكانتها فأعطت وأخذت. وقد لخص بْريسْتد حصيلة التأثير اليوناني على البلاد بقوله : «إن هذا التأثير لم يَسِر على السواء في جميع أنحاء البلاد، بل كاد ينحصر في المدن فقط. ولم يتأثر به كثيراً سكان القرى والدساكِر الذين آثروا البقاء على عاداتهم السامية القديمة، والتكلم بلغات آبائهم والاحتفاظ بتقاليدهم وأفكارهم»[6].

بقي الوضع على حاله إبان الحكم الروماني لفلسطين (64 ق.م ـ 640 م)، الذي تبنى الثقافة الهيلينية. وعاش شعب فلسطين الحدث الكبير، وقد تمثل في ظهور السيد المسيح عليه السلام الذي دعا إلى صحبة الله ومحبة الإنسان. ودخلت فلسطين وسورية بصورة عامة في القرن الرابع الميلادي في مرحلة حضارية جديدة، هي المرحلة البيزنطية التي اتحدت فيها المسيحية مع الهيلينية الوثنية. وقد تحوّل معظم اليهود من شعب فلسطين الى المسيحية، واعتنق الدين الجديد من كان وثنيا. ولم يعرف عن شعب فلسطين والسوريين عامة «أنهم ـ كما يقول فيليب حِتّي» ـ فقدوا طابعهم القومي أو أضاعوا لغتهم أو أهملوا أديانهم، أو سلكوا مخلصين المنهج اليوناني والمنهج الروماني في الحياة. فالحضارة الهيلينية لم تكن يوماً أكثر من طلاء خارجي ولم تؤثر في غير النخبة من أهل المدن. أما سواد السكان، فقد كانوا يعتبرون الحكام غرباء عنهم. واستفحل هذا الجفاء بين الحاكم والمحكوم بداعي سوء الحكم وفداحة الضرائب. وغالب الظن أن السوريين من أبناء القرن السابع اعتبروا العرب المسلمين أقرب إليهم عنصراً ولغة وربما ديناً أيضاً من أسيادهم البيزنطيين المقوتين».

6) بريستد، العصور القديمة، ترجمة داود قرْبان، بيروت، 1936، ص 315.
7) فيليب حِتّي، مصدر سبق ذكره، جـ 2 ص 14.

شارك شعب فلسطين بعد الفتح العربي الإسلامي في بناء الحضارة العربية الإسلامية التي أصبحت حضارة زاهرة على مدى القرون التالية. وكانت اللغة العربية هي أداة التعبير في هذه الحضارة. وقد حكم الإسلام نظرتها إلى الحياة. وحفظت القدس واحداً من أجمل الأوابد التي بنيت في ظل الحضارة الإسلامية، وأروع رموزها، وهو المسجد الأقصى الذي قام في بقعة مقدسة منذ أقدم العصور، الأمر الذي حدا بالبعض أن يعتبره من اليمن أقدس الأماكن على وجه الأرض، وقد تمثلت الحضارة العربية الإسلامية ما انجزته الحضارات التي سبقتها في المنطقة، وازدهر فيها الشعر والعلوم الدينية والفلسفة، والفن المعماري والزراعة والصناعة، والتجارة والعلوم، من طب وهندسة وفلك ورياضيات وموسيقى. وأسهم شعب فلسطين بنصيب في هذا الازدهار. وأقبل على الدخول في الإسلام خلال العصر العباسي، وأصبحت اللغة العربية هي اللغة السائدة.

بقيت فلسطين جزءاً من الدولة العربية التي انتقلت عاصمتها إلى بغداد في العصر العباسي. وأصبحت جزءاً من دولة أحمد بن طولون في مصر، حين نشأت في النصف الثاني من القرن التاسع الميلادي. ثم حكمها الأخشيديون الذين خلفوا الطولونيين وتلاهم الفاطميون. واعترى فلسطين الضعف الذي أصاب الدولة العربية الإسلامية في القرن الحادي عشر الميلادي بفعل عوامل محددة، منها فقدان الحكومة المركزية، وانحطاط منزلة الحكّام، والخلل في العلاقات الاقتصادية، والإصراف وعلة التقليد. وأصاب الحضارة العربية الإسلامية بفعل هذا الضعف ما يصيب الحضارات من انحطاط وأفول. وفي تلك الفترة جاء الغزو الفرنجي للمنطقة، مركزاً على فلسطين في نهاية القرن الحادي عشر الميلادي، بعد أن أعلن البابا «أربَان الثاني» عام 1095 م دعوته لشن الحروب التي عرفت في الغرب باسم الحروب الصليبية. وكان الدافع الرئيسي للقيام بهذا الغزو اعتبارات مادية يتعلق بعضها بأوضاع أورُبا آنذاك، واتخذ الدين وسيلة لتهيئة النفوس له. وقد استمرت حروب الفرنجة هذه قرابة القرنين.

وسجل التاريخ على الغزاة عنفهم وفتكهم بسكان البلاد. واستطاع صلاح الدين الأيوبي أن يحرر القدس بعد أن انتصر في موقعة حِطّين الفاصلة (583 هـ. = 1187 م). وقدم مثلا رائعا في البطولة والشيم والقيم الخُلُقية. وطرد السلطان بَيْبرس والسلطان قَلاَوون وابنه الأشرف بقايا الفرنجة من فلسطين. وشهدت البلاد على مدى القرنين تجربة في الاحتكاك الحضاري[8] وسجّل عن هؤلاء الفرنجة «أنهم كانوا مدعاة لخيبة الأمل في مآتي الفكر ومآثر الحضارة». وكانوا من حيث فاعليتهم الحضارية أبعد تأثيراً في الغرب منهم في الشرق. وقد تأثروا بالحضارة العربية الإسلامية، وتعرفوا على جوانبها المختلفة. وترك لنا أسامة بن مُنقِد في كتابه «الاعتبار» صورة لما شاهده من صلات قامت بينهم وبين أهالي البلاد. وتعرضت فلسطين من الغزو الفرنجي، إلى الغزو المغولي الذي أوقفه انتصار قُطُز وَبَيْبَرْس في معركة عين جالُوت الفاصلة سنة 1260 م. واستمرت بعد هاتين الغزوتين، جزءاً من الدولة العربية الإسلامية التي حكمها المماليك، ثم جزءاً من الدولة العثمانية منذ عام 1516 م. وقد هاجمها نابُلْيون بونابَرت بعد أن احتل مصر وارتد عند أسوار عكّا آخر القرن الثامن عشر الميلادي، وبقيت تحت الحكم العثماني الإسلامي حتى احتلها البريطانيون عام 1917 م. إبان الحرب العالمية الأولى. وشاركت البلاد في القرن التاسع عشر باليقظة العربية الحديثة، وبدأت تتصدى لأخطار الغزو الصهيوني الذي بدأ أواخر ذلك القرن.

يمكننا أن نصل من التعرف على بعد الزمان في فلسطين ودراسة تاريخ شعب فلسطين إلى إجابة محددة للسؤال المطروح حول ملامح شعب فلسطين وانتمائه.

لقد كان تاريخ شعب فلسطين متصلاً منذ أقدم العصور، وهو جزء من تاريخ سورية والمنطقة بصورة عامة. وظهرت ملامح شعب فلسطين بوضوح في العصور

8) فيليب حِتّي، مصدر سبق ذكره. جـ 2 ص 250.

التاريخية شعباً كنعانيَّ الطابع، عربيَّ الأصل، يعيش في أرض فلسطين التي عرفت باسم أرض كنعان. وقد تكلم هذا الشعب في غالبيته اللغة الكنعانية واللغة الآرامية، واللغة العبرانية واللغة العربية، وكلها لغات «سامية» تعود، كما يقول بروكلمان، إلى لغة أمّ أقرب ما تكون إلى اللغة العربية الفصحى. واندمجت في هذا الشعب جماعات من شعوب مرت بفلسطين، فصبغت بصبغته وتمثلت حضارتَه واسهمت فيها. وكان بين شعب فلسطين منذ أقدم العصور، قبائل عربية وثيقة الصلة بجزيرةالعرب، فضلاً عن الكنعانيين والعموريين والآراميين الذين جاءوا من هناك، والعبرانيين الذين جاءوا من جنوب العراق. وواضح أن فلسطين مثلت مركز جذْب بالنسبة لجزيرة العرب. واكتملت عروبة فلسطين منذ القرن الهجري الأول، كاستمرار لكنعانيتها في القسم الأول من تاريخ فلسطين. وانتمى لهذه العروبة شعب فلسطين بمسلميه ومسيحييه ويهوده. وساهم شعب فلسطين بكافة طوائفه في الحضارة العربية الإسلامية.

ج) مكان اليهود من شعب فلسطين :

كذلك نصل إلى إجابة محددة حول التساؤل عن مكان العبرانيين وبني إسرائيل واليهود الذين عاشوا على أرض فلسطين من شعب فلسطين. فالعبرانيون هم أولاد إبراهيم عليه السلام، وكان هذا الاسْم يُطلق في نحو الألف الثانية قبل الميلاد، وهو يتضمن مدلول البداوة ويشمل قبائل عربية مختلفة منها قبيلة إبراهيم. والإسرائيليون هم أولاد يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم الذي لقّب بإسرائيل، وهم قبائل أقامت في أرض كنعان وأسست مملكتين : إسرائيل في الشمال، ويَهودا في الجنوب. ودُمرت المملكتان، ثم أعيد تأسيس يهودا لفترة محدودة وإليها ينسب اليهود. وقد حمل اسم يهودي كلّ فرد من شعب يهودا رجع من السّبْي، وحمله الذين تهوّدوا واعتنقوا الديانة اليهودية من أقوام آخرين، وهو في الأصل اسم أحدِ أولاد يعقوب. ولقد جاءت هذه الأقوام إلى فلسطين في ثلاث هجرات، واندمجت في شعب فلسطين. كانت الهجرة الأولى في

نحو الألف الثانية قبل الميلاد، وفيها جاء إبراهيم الخليل. والهجرة الثانية ترتبط بيعقوب وأولاده. والهجرة الثالثة هي هجرة موسى في أواخر القرن الثالث عشر قبل الميلاد، وهي عند عدد من العلماء بداية تاريخ بني إسرائيل الحقيقي.

لقد أسس هؤلاء العبرانيون مملكة على أجزاء من فلسطين، بعد أن اقتبسوا فكرة المَلَكية من الكنعانيين. وانقسمت المملكة إلى مملكتين لم تُعمّرا طويلاً. وأخذ العبرانيون حضارة الكنعانيين، فتعلموا لغتهم واقتبسو طقوسهم وعاداتهم وأساليب حياتهم. واسهموا في هذه الحضارة في المجال الروحي من خلال كتابة «العهد القديم». وتعرض بعضهم للسّبْي على يد «نَبوخَذ نصَّر» الذي دمّر القدس عام 586 ق.م. وعاد بعض يهود السبْي البابلي مع بداية الحكم الفارسي لفلسطين. وانتشر الدين اليهودي في فلسطين إبان الحكم اليوناني لها، حين أكْرَه اليهودُ المكابيون بعد انتصارهم في ثورتهم، سكان جنوب فلسطين من الأدوميين على التهُّود والاختتان حوالي سنة 126 ق.م. في عهد يوحنّا هيركانوس الأول. كما أكرهوا سكان الجليل الأعلى من الايطوريين العرب على التهوّد والاختتان. وحين ظهرت المسيحية في فلسطين وانتشرت تدريجيا، بدأت اليهودية بالانحسار، وذلك إبان الحكم الروماني لفلسطين. وأصبحت الجماعة اليهودية في فلسطين أقلية بعد العدد الكبير الذي فقدته خلال ثورتي عام 66 م. وعام 132 م، وبفعل تحوّلِ بعض اليهود إلى الدين المسيحي. حتى إذا جاء الحكم البيزنطي الذي تبنى المسيحية، تقلصت الجماعة اليهودية إلى حد أدنى، وأصبحت فلسطين مسيحية الطابع بعد أن دَانَ معظم سكانها بالدين المسيحي، وتحول غالبية اليهود من شعب فلسطين إلى المسيحية. وحين دخلت فلسطين في الدولة العربية الإسلامية، استكملت في القرن الثاني الهجري مقومات عروبتها، وأصبح الإسلام دين غالبية شعبها. وبقيت جماعات من هذا الشعب تدين بالمسيحية أو اليهودية. وهكذا يتضح لنا كيف أن المسلمين من شعب فلسطين جاءوا من نسْل أجدادهم الذين دَانت

غالبيتهم بالمسيحية، وقبل ذلك باليهودية[9]. وقد عاش هؤلاء الأجداد على أرض فلسطين، وجاء بعضهم إليها من جزيرة العرب.

إن يهود فلسطين هم جزء من شعب فلسطين، وتاريخهم يقع في دائرة تاريخ شعب فلسطين. وهم غير اليهود الأورُبيين الذين ظهرت الحركة الصهيونية في أوساطهم، والذين هم من أصل خَزري في غالبيتهم[10] ويمكننا أن نقرر باطمئنان أن التراث اليهودي في فلسطين، من ثم، هو جزء من تراث شعب فلسطين تماماً، كالتراث المسيحي والتراث الإسلامي فيها، وأيضاً كالتراث الكنعاني قبل ذلك. وإن ادِّعاء الصهيونية امتلاك التراث اليهودي في فلسطين لا يجب أن يدفع بعضنا إلى التنكر له. ويَلفت النظر أن المؤرخين المسلمين الذين كتبوا عن تاريخ العبرانين والإسرائيليين واليهود في فلسطين نظروا إلى هذا التراث اليهودي هذه النظرة الصحيحة. كما يلفت النظر أيضاً أن شعب فلسطين تبنّى تراثه وحافظ عليه وتمسّك به.

ثانياً : الحقائق الخاصة بالقدس وبتاريخها عبر العصور :

ارتبطت القدس بشعب فلسطين منذ أقدم العصور. فقد سكن الإنسان في منطقتها منذ عصر ما قبل التاريخ. وهناك آثار اكتشفت له فيها تعُود إلى العصر البلستوسيني، وآثار فن العهد الباليوليثي. وقد استقر المناخ فيها وأصبح كما هو اليوم في العهد االميسوليثي، وهناك موقعان في المدينة يرتبط وجودهما بتلك الفترة. ويشار إلى ستة عشر موقعاً تعود إلى العهد النيوليثي الذي شهد حدوث الثورة الزراعية[11].

9) أحمد صدقي الدجَاني، ملاحظات على تطور حياة يهود فلسطين حتى الفتح العربي الإسلامي، بحث مقدَّم لمؤتمر بلاد الشام بعمَّان، 1980.

James Park : A History of Palestine From 135 to Modern Times, London 1949

10) آرثر كوستلر، القبيلة الثالثة عشرة، دمشق.

11) Avi – Yonah : Jerusalem, Prehistoric Period

ظهرت القدس كمدينة في بدايات العصر البرونْزي، حين بناها الكنعانيون مع مجموعة مدن أقاموها على طريق المياه بين الشمال والجنوب. واختاروا لها موقعاً متميزاً على مرتفع الضهور الذي توجد على مقربة منه عين الماء جيمون. وكان بناؤها حوالي الألف الرابعة ق.م.وخدم غرضاً دفاعياً وآخر دينياً. وقد بنوا فيها هيكلاً لمعبودهم الأعلى «سالم». وكان ملك القدس هو كاهن الإله الأعلى. ومن هنا اكتسبت المدينة قدسيتها التي استمرت بعد ذلك لأسباب أخرى[12].

عُرفت القدس أول ما عُرفت باسم «سالم» الجدّ المؤسِّس أو الإله الأعلى. وقد كونت «مملكة مدينة» كغيرها من المدن الكنعانية. وعُرف من أسماء ملوكها «قدوم سالم» و «ملكي صادق» «وأدوني صادق» «وأدوني بازق». وأولُ ذِكر لها ورد في نصوص الحضارة المصرية في القرنين التاسع عشر والثامن عشر قبل الميلاد، بصورة «يوروشاليم» ومعناه إلى الأرجح «مدينة سالم».

وَوَرد ذكر القدس في رسائل تَلّ العمَارنة في القرن الرابع عشر ق.م. باسم «يوروسالم» وفي النقوش الأشورية باسم «أوروسليمو». وأقدَم اسم لها في «العهد القديم» هو «شاليم». وقد ورد في سِفر التكوين بمناسبة قدوم أبْرام العبداني إلى أرض الكنعانيين، شِعراً على أعدائه، إذ خرج الملوك لاستقباله ومنهم ملكي صادق ملك شاليم، كما ورد ذكرها في سفْرِ يَشوع باسم «أُورشليم»، وكان ملكها آنذاك هو أدوني صادق، وفي سِفر القضاة حين حارب بنو إسرائيل الكنعانيين. وجاء ذكرها في سِفر القضاة مرة أُخرى باسم «يبوس» نسبة إلى اليبوسيين العرب الذين كانوا يعيشون فيها. وورد في «العهد القديم» أيضاً اسم «صهيون» الذي دل بدايةً على جزء من المدينة اليبُوسية كان يقوم فيها الحِصنُ الذي استولى عليه دَاوود حين انتزع المدينة

12) حول تاريخ القدس القديم، يُراجع الحسيني، عروبة بيت المقدس. والعامري، القدس العربية.

من اليبوسيين. ولم يلبث أن سمي ذلك الجزء باسم «مدينـة داوود» وأصبح يطلق على المدينة ككل مع مُضي الزمن. وسميت المدينـة أيضـاً «اريئيل» في سِفْر أشعيـا. وعُرِف التلّ الصخْري الذي بَنى عليـه سليمـان الهيكل بـاسم «موريـا»، وجـاء ذكره في أخبـار الأيام الثاني. ومع تعدد الأسْماء فإن اسم أُورشَليم هو الذي كان شائعاً منـذ فتح داوود المـدينـة إلى منتصف القرن الثـاني للميلاد، حيث أطلـق عليهـا الامبراطـور الرومـاني إيلياؤس هادرِيان قوْس اسمه الأوَل بعد أن أعاد بنـاءهـا فعرفت بـإيليـا. وهو الـذي هدم مدينة أُورشليم عام 135م، بعد أن هدمها يتطوس قبل ذلك عام 70م.وقـد ظل اسم إيليـا سـائـدا نحـو قرنين إلى أن جـاء الامبراطـور قُسطنطين فـأعـاد إليهـا اسم أُورشَليم. وبقي اسم إيليا مستعمَلا حتى كان الفتح العربي الإسلامي.

اشتهرت المدينة بعد الفتح باسم بيت المقـدس. ووردت لهـذا الاسم صُور مختلفـة منهـا البيت المقدس، وبيت القدْس، والقدس الشريف والمـدينـة المقـدَّسـة. ولقّبت المـدينـة بألقاب منها دار السلام ومدينة السلام وقرية السلام[13].

واضحٌ أن تعدد أسماء القدس مرتبط بتاريخها الطويل الحافل، وبأهميتها المتميزة. ولقد كانت كل هذه الأسماء ـ عدا اسم «إيليا» ـ أسماء كنعانية عربية تحمل مدلولاً واحداً في معظمها. فما «أورسـالم» إلا «أورشليم» إلا «القـدس». وحتى اسم «إيليـا» الرومـاني جرى تعريبه حين تداوله شعب فلسطين، مثلما عرّبوا اسم «نابلس» وغيره. وقد حملت هـذه الأسماء في أذهان الناس دلالة على قدسية المدينة وكونها بيتاً مقدّساً.

على مدى القرون التي مضت على بناء «أورسالم». مرت المدينة المقـدسـة ـ وهي قلب فلسطين ـ بجميع المراحل التي مرت بها فلسطين. ويمكننـا، ونحن نستحضر تـاريخهـا،

---

13) الحسيني : مصدر سبق ذكره.

أن نقف عند أهم الحقائق البارزة فيه، فنذكرها بإيجاز، وننظم منها عقداً يُبرز وحدة هذا التاريخ.

ـ وضع بداية أن شعب فلسطين الكنعاني العربي هو الذي أسس المدينة في زمان بعيد في الماضي، وهو الذي أطلق عليها اسمها. وقد أقام فيها بيتاً للعبادة يذكر فيه اسمَ الله فأصبحت قِبلة ومحجّاً. واستمرت هذه صفةً للمدينة مع تتالي الرسالات السماوية وانتقال شعب فلسطين والمنطقة من الديانة الكنعانية إلى اعتناق اليهودية فالنصرانية فالإسلام.

ـ نزل إبراهيم عليه السلام في منطقة القدس فرحّب به «بنوحث» أصحاب الأرض. واختار أبو الأنبياء فلسطين وطناً له، فأصبح هو وآله جزءا من شعب فلسطين. ويهمنا هنا أن نلاحظ نظرة الفلسطينيين عبر العصور، وخصوصاً في العصر الإسلامي، إلى هذه الحقيقة. فقد سلّموا بها وأبرزوها. ونضرب مثلا على ذلك ما أورده الحنْبَلي في «الأنْس الجليل». فبعد أن يقصّ هجرة إبراهيم «من وطنه في ذات الله حفظاً لإيمانه»، «أوحى الله إليه أن انزِلْ جَدى...، فنزل بها... ولم يزل حتى دخل مغارة حِبْرُون، فنُودِي يا إبراهيم سلّمْ على عِظام أبيك آدم. وحين ولدت له هاجَر ابناً سمّاه إسماعيل أي «مطيع الله»»، وأقام إبراهيم صلة وثيقة بين فلسطين والحجاز والقدس ومكة. «وارسل الله إسماعيل، إلى قبائل اليَمن وإلى العماليق. وزوّج إسماعيل ابنته من ابن أخيه العيص بن إسحق (عسو بلغة ترجمة التوراة). و«لما ماتت سارة بعد وفاة هاجر، تزوج إبراهيم الخليل عليه السلام امرأة من الكنعانيين وولدت منة ستة، وهم يقشان وزمران ومدان ومديان ويشق وشرخ. ثم تزوج امرأة أخرى فولدت له خمسة بنين، فكان جميع أولاد إبراهيم ثلاثة عشر ولداً مع إسماعيل وإسحاق. فكان إسماعيل أكبر أولاده، فآثر إسماعيل أرض الحجاز، وإسحاق أرض

الشام، وتفرق سائر ولده في البلاد والله أعلم»[14] ونجد هذه النظرة عند المسعودي وغيره، وعند أبناء شعب فلسطين الذين نظروا إلى إبراهيم كواحد من أجدادهم. ونؤكد على هذه النظرة في معرض التنبيه على ما أورده بعض الكتّاب المحدَثين، وهم يناقشون المقولات الصهيونية عن وعد الله لإبراهيم أن يُعطي أرض فلسطين لنسْله، فتحدثوا عن غربة إبراهيم، ونظروا إلى العبرانيين وكأنهم لم يصبحوا جزءا من شعب فلسطين، وتعاملوا مع التراث اليهودي وكأنه ليس جزءا من تراث شعب فلسطين.

- ازدهرت الحضارة الكنعانية في فلسطين، وكانت القدس أهم مراكزها. وقد بلغت المساحة التي تشغلها المدينة خلال الألف الثاني قبل الميلاد حوالي أربعين دونَماً. وأحاط اليبوسيون مدينتهم بسور. وحين مرّ إبراهيم بها حوالي سنة 1900 ق.م. كانت مدينة متكاملة ذات قاعدة ملكية وهياكل دينية ومركز مقدس. وقد تأثر العبرانيون بحضارة الكنعانيين وتمثلوها.

- كانت يبُوس مدينة مزدهرة حين دخل بنو إسرائيل فلسطين بقيادة يَشوع حوالي 1150 ق.م. وتشير التوراة إلى المدينة حين تتحدث عن رجل إسرائيل وامرأته وغلامه، كانوا على سفر فأدركهم الليل، «وفيما هم عند يَبُوس قال الغلام لسيده : «تعال نميل إلى مدينة اليبوسيين هذه ونبيت فيها، فقال له سيده، لا تَمِل إلى مدينة غريبة لا أحد منها من بني إسرائيل».

- احتلّ داوود المدينة التي كانت تعرف آنذاك باسم يَبُوس في القرن الحادي عشر ق.م. وقد وُفّق في اختياره لها عاصمة لملكه لأنها حصينة ويسهل الدفاع عنها. كما أنها تقع خارج المراكز القبلية الأصلية وتتحكم في طريق رئيسي. واشتهر داوود المحارب

14) مجير الدين العليمي الحنبلي، الأُنس الجليل في تاريخ القدس والخليل، ص 41، مكتبة المحتسب، عمّان، 1973.

بإنجازات أخرى منها القصر الذي شيده في القدس، وبناه معماريون من «صُور» أرسلهم صديقُه الملك الفينيقي حيرام، ولداوود نسبت «المزامير»، وورث ابنه سليمان الملك من بعده وحكم ثلاثين سنة. وبنى هيكلاً وتحصينات وثكنات. وكانت مملكته تدين بالولاء لمصر. وقد اختلطت بتاريخه الأساطير. وانقسمت المملكة في عهد خلفه إلى مملكتي إسرائيل ويهودا. وبقيت المدينة ـ وأصبحت تعرف بأورشليم ـ عاصمة مملكة يهودا. ولم تعمّر المملكتان طويلاً، فانتهت مملكة إسرائيل على يد سرجون الثاني ملك آشور عام 722 ق.م. وانتهت مملكة يهودا على يد نَبوخَذْ نصر ملك بابل الكلداني عام 586 ق.م. وخربت القدس وسبي عظماء البلاد ونقلوا إلى بابل. وتجدر الملاحظة هنا أن الطابع السياسي لفلسطين بقي على حاله أثناء وجود المملكتين وبعد زوالها، من حيث تعدد الحكام والتفاعل مع مصر جنوبا وسورية شمالاً. وقد ظل العرب اليبوسيون يعيشون في مدينتهم المقدسة ـ ويسميهم العهد القديم أحياناً «الإسماعيليين» ـ وتفاعلوا مع الهجرات العبرانية وامتصوها.

ـ شهدت القدس وفلسطين منذ القرن العاشر قبل الميلاد، وحتى الفتح العربي الإسلامي تتابع حكم دول وإمبراطوريات تداولت الأيام بينها فيها. فقد حكمها المصريون في عهد شيشنق لفترة قصيرة. ثم حكمها الأشوريون، فالكلدانيون، فالفرس فالإغريق ـ بطالسة وسلوقيين ـ فالرومان، فالروم البيزنطيين. وحفلت هذه العهود بأحداث وأحداث، تجلت من خلالها قدرة شعب فلسطين على التكيف وعلى الجمع بين الأصالة والتجديد بالحفاظ على هويته، وبالتفاعل مع التجارب الحضارية الأخرى، وتبادل التأثير معها.

وقد شهدت القدس إبّان حكم الفرْس رجوع بعض يهود السبي من بابل إليها. وفي عهد داريوس أعيد بناء الهيكل على نفقة الدولة سنة 515 ق.م. بعد صعوبات كثيرة. وفي عهد ارتحشنا (465 ـ 424 ق.م.) عاد فريقان آخران من اليهود المسبيين برئاسة نحميا وعازرا اللذين قالا بوجوب طلاق الزوجات غير اليهوديات واعتبار أبنائهن غير شرعيين.

عاشت القدس في العهد اليوناني البطلمي جواً من التسامح. وفي عهد بطليموس فيلادلفيوس محب العلم ترجمت التوراة إلى اليونانية على يد سبعين عالماً يهودياً دعاهم إلى مصر للقيام بهذه المهمة. وحاول الحكام البطالسة نشر المدنية اليونانية في القدس وفلسطين. وكانت حماسة السلوقيين لهذه المهمة أشد انسجاماً مع سياستهم التقليدية التي اعتبرت الهلينية القاسم المشترك الذي يلتقي عليه جميع رعايا دولتهم. وقد ذهب انطيوخس في محاولته أبعد من المعتاد، ففرض عبادة زفس أولمبيوس على السكان. فعمد السكان إلى قرنه بشخصية إلاههم بعْل، وألبسوه ثيابا نصف عربية وأسبغوا عليه من صفاتهم وأقاموه في معابد تشبه معابدهم. ثم تفجرت معارضة بعضهم ممن يدين باليهودية ثورة في عام 168 ق.م. فاستباح أنطيوخس مدينة القدس وأمر بإلغاء الدين اليهودي، الأمر الذي أدى إلى انتشار ثورة المكابيين التي بدأت دينية وتطورت إلى ثورة سياسية، وتوجهت في وقت واحد ضد القوات الحكومية وضد أنصار الثقافة الهلينية من اليهود، وقد انتصرت في المجالين فسيطر التعصب على اليهود المكابيين، وأكره الأدوميين سكان جنوب فلسطين والإيطوريين سكان الجليل على التهود، وخيروهم بين ذلك أو الإبادة. وتزامنت هذه الثورة مع ثورات القبائل العربية على الدولة السلوقية التي اشتد ضعفها[15].

أصبحت القدس منذ عام 64 ق.م. تحت حكم الرومان. وكانت مركز مقاطعة «اليهودية». وتولت الأسرة الأدومية حكم اليهودية سنة 37 ق.م. باسم الرومان. وقد شهد حكمهم حدَثاً كبيرا هو مولد عيسى عليه السلام وظهور الدين المسيحي. وشهدت القدس رسول السلام وهو يدعو إلى محبة الله ومحبة الإنسان، ويؤكد بتعاليمه على وحدة الإنسانية وخدمة الإنسان عوضاً عن المبالغة في الطقوس الخارجية. وقد انتشر الدين الجديد بين عدد من فلاحي فلسطين الذين كانوا يدينون

15) الدجَاني : ملاحظات على حياة اليهود عبر العصور.

باليهودية، ثم شق طريقه بين كافة سكان فلسطين تدريجياً. وانطلق من القدس إلى شتى أنحاء الأمبراطورية الرومانية.

شهدت القدس خلال تلك الفترة أيضا ثورة اليهود «الفريسيين» ضد الرومان عام 66 م. تعبيراً عن رفضهم محاولات الحكم فرض الهلينية عليهم. وقد استمرت هذه الثورة أربع سنوات. وكانت لها أسبابها الدينية وأسبابها الاجتماعية. وأصبحت القدس خالية من اليهود إثر قمع القائد تيتوس للثورة. وتركز بقية اليهود في ساحل فلسطين. وانحط شأن اليهودية كدين خصوصاً مع انتشار المسيحية. وثار يهود فلسطين مرة أخرى في عهد الأمبراطور هدريان (117 ـ 138 م) بقيادة باركوخبّا سنة 132 م (وكان بعضهم قد عاد لسكن القدس) فقضى هدريان على الثورة عام 135 م، وهدم القدس وأعاد بناءها وأطلق عليها اسم إيليا كابيتولينا وسمى البلاد فلسطين السورية[16].

ازدهرت القدس في العهد البيزنطي الذي بدأ باعتناق الأمبراطور قسطنطين المسيحية عام 312 م وببنائه عاصمة لملكه في موقع بيزنطة القديم عام 330 م. وقد قامت أمه هِيلانة بزيارة القدس وتلا ذلك بناء كنيسة القيامة فيها وكنيسة المهد في بيت لحم. وما أسرع ما انتشر بناء الكنائس والأديرة في فلسطين وبلاد الشام ومصر عموما. وانتشرت المسيحية بعد أن كانت قد تعرضت للاضطهاد في عهود بعض الأباطرة الرومانيين. وقد ظهرت الرهبنة في القرن الرابع الميلادي، وأصبحت الكنيسة أعظم مؤسسات العصر. وشهدت القدس الانشقاقات الدينية بين المذاهب المسيحية. كما شهدت محاولات الساسانيين الفرس احتلال البلاد في مطلع القرن السابع الميلادي. وقد طردهم هرقل من القدس وأعاد إليها الصليب الذي أخذوه منها[17]. وتتحدث المصادر اليهودية عن مساعدة اليهود للفرس عند قدومهم، وعما تسميه خيانة

16) يراجع فيليب حِتّي.

17) أسد رستم : الروم وصلاتهم بالعرب، جـ 1، دار المكشوف، بيروت 1955.

القـدس لليهود. كما تتحـدث عن انتقـام هرقل من اليهود والعقـاب الـذي أنـزلـه بهم، ودخول عدد منهم في الـدين المسيحي. وهـذا يفسر لنـا مـا جـاء في العهود العمَريـة بشأن طلب الكنيسة ألاّ يسكن أحد من اليهود القدس.

فتح العرب المسلمون القـدس سنـة 638 م. واشترط سكانهـا أن يكـون تسليم المـدينـة للخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي اللـه عنـه. فجـاءهـا عمر وتسلم مفـاتيحهـا من صفرونيوس بطريك القدس. وأعلى عهده المشهور لأهل «إليا» القـدس سنـة 15 هـ : «أعطاهم أمانا لأنفسهم وأموالهم ولكنائسهم وصلبانهم، وسقيمها وبريئهـا وسـائر ملتهـا، أنه لا تسكن كنائسهم ولا تهدم ولا ينتقص منها ولا من حيزهـا ولا من صليبهم ولا من شيء من أمـوالهم، ولا يكرهــون على دينهم، ولا يضــار أحــد منهم، ولا يسكن بإيليا أحد من اليهود...»[18] وقد شهد على هذا العهد من كبار الصحـابـة خـالـد بن الوليد وعمرو بن العاص وعبد الرحمن بن عوف ومعـاويـة بن أبي سفيـان. ويلاحـظ المؤرخون أن الفتح العربي الإسلامي للقدس وفلسطين وبلاد الشام عمومـا تحقق بيسر حتى إن البلاذُري سماه «الفتح اليسير». وقد علّل فيليب حِتّي ذلك بقوله الـذي سبق أن أوردنـاه «وغـالب الظن أن السوريين من أبنـاء القرن السـابع قـد اعتبروا العرب المسلمين أقرب إليهم عنصرا ولغة، وربما دينا من اسيادهم البيزنطيين»[19].

بدأت القدس بالفتح العربي الإسلامي لها، مرحلة جديدة من تاريخها، بقيت خلالهـا فلسطينيـة عربيـة كما كانت، واستمرت مركـزا روحيـا في ظـل الحكم الإسـلامي لهـا. واتصل تاريخهـا على مـدى القرون الثلاثـة عشرة التـاليـة، وإن تعرضت خلال قرن واحد منها لحكم الفرنجة.

وأصبحت القـدس مركزا من مراكز الحضـارة العربيـة الإسلاميـة، وقـد أقـام عمر بن الخطاب مسجداً فيها. وبلغ من احتفائه بالصخرة المشرّفة أن أزال ما تراكم عليهـا من

18) وَرَد العهد العُمَري في الطبَري وكتب أخرى.
19) حِتّي : مصدر سبق ذكره.

تراب. وأقام عليها مصلّى. وسكن القدس بعد الفتح العمَري جماعة من صحابة رسول الله ﷺ، ونزلها آخرون للعبادة والتبرك وزيارة مقدساتها. وفي العهد الأموي بنى عبد الملك بن مروان مسجد الصخرة، ورصد لبنائه خَراج مصر لسبع سنين. ثم توالى الخلفاء والأمراء فجددوا وزخرفوا حتى أضحى المسجد من أجمل الأبنية الموجودة فوق هذه البسيطة. وبرز في القدس علماء أجلاّء، نسب بعضهم إليها من أمثال المقدسي صاحب «أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم». وأصبح المسجد الأقصى جامعة يؤمها طلاب العِلم ويعلّم فيها علماء أجلاء.

عانت القدس معاناة شديدة إبان الغزو الفرنجي لها عام 1099 م. وسالت في المسجد والمدينة دماء عشرات الألوف من أبنائها. وحين حررها صلاح الدين أعطى الفرنجة نموذجاً رائعاً في الرحمة والتسامح. وقد سجل ستانْلي لين پول في تاريخه لصلاح الدين : «إذا كان أخذ القدس هو الحقيقة الوحيدة التي نعرفها عن صلاح الدين، فإن ذلك كاف لإثبات أن صلاح الدين هو أكثر المنتصرين فروسية، وأعظمهم قلباً في زمانه، ولعله في كل زمان»[20].

أمر صلاح الدين بإعادة أبنية القدس إلى حالها القديم، وطهّر المسجد والصخرة من الأقذار، وصلى فيهما، ونصب منبراً في المسجد كان قد أمر بصنعه نور الدين محمود. وعمل صلاح الدين على توسيع المسجد الأقصى. وتدقيق نقوشه، وزوّده بالمصاحف والكتب، فعاد إلى المسجد رونقه وبهاؤه وجلاله.

ازدهرت القدس من جديد في ظل الحكم الإسلامي. وبرز فيها عدد من العلماء الأجلاء. واستطاع المماليك أن يحموها من غارات المغُول الذين اجتاحوا العراق

20) ستانلي لين پول : صلاح الدين، ترجمة دار القدس ـ الحسيني : جامعة المسجد الأقصى.

وسورية. وقد كان لانتصار الظاهر بَيْبَرس على المغُول في معركة عين جالوت الفضل في حماية القدس وباقي فلسطين ومصر من الدمار.

اهتم الظاهر بَيْبرس ومن تلاه من حكام المماليك بعمارة القدس فجدد بيبرس ما تداعي من قبة الصخرة، وقبة السلسلة وزخرفها. وبنى خلفاؤه عددا من الآثار البديعة في المدينة. وازدهر التصوف فيها خلال ذلك العهد. وقد زارها عدد من الرحالة المسلمين ووصفوا حياة سكانها من ابن بطوطة إلى ناصِر خسْرو وعبد الغني النابلسي. كما مر بها بنيامين الطليطلي اليهودي في القرن الثاني عشر الميلادي. وكتب مجير الدين الحنبلي كتابه «الأنس الجليل في تاريخ القدس والخليل».

أصبحت القدس سنْجقاً من ولاية دمشق إبان الحكم العثماني، وتحولت في الفترة الأخيرة إلى متصرفيته تتبع الباب العالي مباشرة. واهتم السلطان سليمان القانوني (1520 ـ 1560) بعمارة القدس فجدد السور ورمم القلعة وعمر بركة السلطان وقبة الصخرة وجدران الحرم وأبوابه. وبنى مقام النبي داوود. واهتم عدد من خلفائه بإقامة منشآت في القدس.

ولم تلبث المدينة أن عانت خلال القرنين التاليين من التخلف الذي أصاب الدولة العثمانية.

وأصبحت القدس في القرن الماضي مركزا من مراكز اليقظة العربية الحديثة. وظهر فيها عدد من الرجالات الذين ساهموا في النهضة العربية الفكرية والسياسية. واشتدت عليها الاطماع الاستعمارية منذ الحملة الفرنسية أواخر القرن الثامن عشر. وابتليت باستهداف الغزوة الصهيونية والاستعمارية لها. ولم تلبث أن احتلها ألّنْبِي أواخر عام 1917 وأصبحت تحت الانتداب البريطاني الذي مكن للغزوة الصهيونية

أن تقيم «إسرائيل» وتغتصب جزءا كبيرا من المدينة عام 1948. وفي عام 1967 احتلت إسرائيل القدس الشرقية وبدأت المدينة عهداً من المعاناة وعهداً من المقاومة للاحتلال.

إن هذه اللمحة لتاريخ القدس عبر العصور تؤكد حقيقة ارتباط شعب فلسطين بالقدس وبفلسطين. وتبرز بوضوح أن القدس هي قلب فلسطين وهي وطن شعبها الذي تواصل تاريخه فيها منذ أقدم الأزمان، وإن القدس كانت قبلة للمؤمنين ومحجاً لهم تماما كما كانت مطمعا للغزاة.

ثالثاً : حرية العبادة في ظلّ الحكم الإسلامي :

يجمع المؤرخون على أن شعب فلسطين استطاع في ظل الحكم الإسلامي أن يوفر للمؤمنين في القدس جوا من التسامح الرائع، وأن يضمن لهم حرية العبادة في أماكنهم المقدسة، وأن يقوم بحمايتهم وباستضافتهم.

لقد رأينا كيف أرسى عهد عمر أساس هذا التسامح انطلاقا من روح التسامح التي بشر فيها الدين الإسلامي : ﴿**لاَ إِكْرَاهَ فِي الدّين قَد تبيَّن الرُّشْد مِن الْغَيّ**﴾. ويلاحظ المؤرخون أن شعب فلسطين وسكان القدس رحبوا بالحكم العربي الإسلامي. وكانت غالبيتهم تدين بالنصرانية وقلة منهم تدين باليهودية. وقد تعاون السامريون اليهود مع العرب المسلمين عند الفتح. وكتب يهودي عرّاف عن العصر الإسلامي الأول فجعل ملاكاً يقول لكاهن : «لا تخف يا بن يهود، فالخالق تبارك اسمه لم يقم مملكة إسماعيل إلا ليخلصكم من هذا الشر (أي ببزنطة)»[21]. ورحب النصاري بالحكم

21) برنارد ليويس : العرب في التاريخ ص 78.

العربي الإسلامي. وتجاوبوا مع سياسة معاوية السمحة، وكتب مؤرخ مسيحي سرياني بلسان حالهم «ولهذا فقد خلّصنا الإله المنتقم من قبضة الروم على يد العرب. وليس النفع الذي جنيناه من خلاصنا من قسوة الروم وحقدهم بالقليل»(22).

حرص الحكم الإسلامي على تنظيم أمور المِلل والنحَل، فأصبح للجماعتين اليهودية والنصرانية تنظيمها. وكان المسلم ينظر إلى القدس نظرة روحية يعبر عنها قول عطاء الخرطاني «بيت المقدس بنته الأنبياء وعمرته الأنبياء، ووالله ما فيه شبر إلا وقد سجد فيه نبي»(23). وقد احترم شعب فلسطين المسلم الديانتين السماويتين الاخريين انطلاقا من إيمانه بكتب الله ورسله.

بقي عدد اليهود ضئيلاً جداً في فلسطين بالنسبة إلى مجموع السكان. ويلاحظ باركس «أن الحكام المسلمين لم يرفضوا في أية فترة السماح ليهود من بلاد أجنبية أن يدخلوا فلسطين ويقيموا فيها». والحق إن شعب فلسطين رحب دوماً بالحجيج من المؤمنين وفتح دراعيه للمضطهَدين المسالمين. وفرق بين هؤلاء وبين الغزاة الطامعين.

لقد سمح الحكم الإسلامي لليهود بزيارة القدس ثم بالعمل فيها وسكناها. وخدم بعضهم في المسجد الأقصى كصناع يعملون «القناديل والاقداح والثريات وغير ذلك، لا يؤخذ منهم جزية... جاريا عليهم وعلى أولادهم أبداً». وتعرض يهود القدس لمعاناة شديدة إبان الغزو الفرنجي حيث ذبح الفرنجة عدداً كبيراً منهم حين احتلوا القدس، مع من ذبحوا من أهاليها المسلمين. ويسجل المؤرخون «أن صلاح الدين كان رحيما بهم حين استعاد القدس». وكان يهود القدس وفلسطين قد ساهموا إبان ازدهار

22) برنارد ليويس : العرب في التاريخ ص 79.
23) الحسيني : عروبة بيت المقدس.

الحضارة العربية الإسلامية بإغناء التراث اليهودي. ويقول حرانزل في كتابه تاريخ اليهود : «إننا مدينون ليهود فلسطين في الفترة بين القرن السادس والقرن العاشر. فإذا كنا نقرأ التوراة بسهولة هذه الأيام ونصب في قلوبنا أجمل الصلوات فإن الفضل لهم. وقد أعطاهم مجئ «المحمّديين» دفعة جديدة من الحياة»[24].

وتناقص عدد اليهود في القدس بعد غزوة الفرنجة حتى لم يبق منهم فيها إلا اثنان عام 1267 م.

وبعد ستين عاماً توطنت فيها طائفة صغيرة، وتراوح عدد اليهود في القدس خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر بين 250 و1500. وذلك بعد أن لجأ إليها بعض يهود إسبانيا عام 1492 بعد أن حلّت بهم وبالمسلمين نكبة الأندلس. وحين زار القدس الربي الإيطالي «أوباديه دامبير تيفوسد» عام 1488 وتعرف على أحوال الجماعة اليهودية فيها سجل شهادته قائلا : «لا يضطهد العربُ اليهود في هذه البلاد. لقد سافرت فيها طولاً وعرضاً ولم أجد من يعترض طريقي من سكانها. إنهم كرماء ولطفاء مع الغرباء وخاصة مع أولئك الذين لا يعرفون لغتهم. ولا يزعجهم أن يروا مجموعة يهود متجمعين معاً»[25]. وقد تولت أسرة مقْدسية مسلمة خدمة مقام النبي داوود منذ أوائل العهد العثماني[26]. ويلفت النظر أن يهود القدس وفلسطين بدأوا يشكون من المضايقة حين قوي النفوذ الأوروبي في القدس خلال القرن التاسع عشر، وجاء إليها عدد من المبشرين المسيحيين الأوروبيين الذين جعلوا همهم تنصير اليهود. وقد انشغلت جمعية لندن للتبشير بهذا الموضوع وأرسلت عام 1820 مبشّراً سويسريا فكان أن جابهه يهود القدس بمعارضة شديدة[27]. بينما تكشف الوثائق العثمانية كيف وفّر الحكم الإسلامي ليهود فلسطين حرية العبادة فازدهرت مدارسهم في طبَرية

(24 Solomon Grayzel, A history of the Jews, P. 243 Amentor Book 1968

25) مصدر سبق ذكره، Park, P. 148

26) هي أسرة الدّاوُدي الدجّاني، وقد أصدر السلطان سليمان القانوني فرماناً للشيخ أحمد الدجاني بهذا الشأن.

(27 Uriel Heyed, Ottoman Documents on Palestine, Oxford 1960

وصَفَد. وسمح لعدد من المضطهَدين الذين فرّوا من الأندلس أن يقيموا في الدولة العثمانية ومنها فلسطين، فأقاموا فيها واندمجوا في شعبها.

لا نودّ أن نسترسل في الحديث عن هذا التسامح الديني الذي ساد في فلسطين منذ الفتح العربي الإسلامي وفي ظل الحكم الإسلامي فنعرض لحياة النصارى من شعب فلسطين في ظله. ذلك أن أمره معروف تتضمنه كل صفحة من صفحات تاريخ فلسطين. ونكتفي بالقول إن شعب فلسطين بمسلميه ومسيحييه ويهوده يُمثل جيداً روح التسامح هذه، فحكمت سلوكه نحو إخوته من الطوائف الأخرى، ونحو الطوائف من المؤمنين الذين جاءوا إلى القدس. ويلفت النظر أن شعب فلسطين بغالبيته المسلمة وبمسيحييه ويهوده تصدى للغزاة الأجانب الذين طمعوا في وطنه، مفرقاً بينهم وبين الحجيج الذين يأتونه مسالمين. وقد حفظ لنا التاريخ صوراً رائعة عن مقاومة فلسطين لغزوة الفرنجة التي لبست ثوب الصليب، تماماً كما نشهد اليوم هذه الصورة الرائعة من مقاومته للغزوة الصهيونية التي استغلت الدين اليهودي، وشوهت قيمه. ولم يحجم شعب فلسطين حين هدد بلاده جيش تَيْمُورلَنْك الذي كان يدين بالإسلام عن أن يقاتل الباغي. وافتى يومها ابن تيمية المسلمين جميعا بالقتال، وحثهم عليه حين لمس تساؤل البعض منهم كيف يقاتل المسلم المسلم، فأجاب على هذا التساؤل بالآية الكريمة : ﴿**فقاتلوا التي تبغي...**﴾ مفرقا بين المسلم المؤمن والمسلم الباغي[28]. ويمكننا أن نلاحظ ونحن نقلب صفحات تاريخ القدس وفلسطين كيف استطاع شعب فلسطين أن ينتصر في النهاية ويطرد الغزاة من وطنه. كما يلفت النظر أن أرض فلسطين كانت تشهد المعارك الفاصلة التي تؤذن بارتداد الغزاة وهزيمتهم، والتي كانت تحدث بعد أن تستردّ المنطقة قوتها وتنبعث قواها الروحية من جديد. وقد حفظ لنا التاريخ أسماء حِطّين التي أذنت ببداية اندحار الفرنجة عام 1187، وعين جالوت التي صدّت الغزو المغولي عام 1260، وعكّا التي على أسوارها ارتدّ بونابرت وتراجع بالحملة الفرنسية عام 1799.

28) أبو زهرة، ابن تيمية.

محمّد بن حَدُّو

سفير السلطان مولاي إسماعيل لدى الملك شارل الثاني
وأول مغربي ينتسب للجمعية الملَكية الإنجليزية
1093 هـ = 1682م

عبد الهادي التازي

ظهرت الدولة العَلَوية عام 1050 هـ = 1640م والمغرب على حال من التبدد، تجلّى في أنه لم يعد مغرباً واحداً، ولكنه عدد من المغارب ! فإلى جانب بقايا الدولة السَّعْدية التي كانت مَا تزال تتشبث ببعض الأطراف في البلاد، نجد إمارة الدِّلاَئيين تُهين على فَاس ونواحيها، بينما نجد الحاج كَرُّوم ينشيء له حكومة بمرَّاكش وجهاتها، وكان أبو حَسُّون يتولى إمارته في إيلِيغ، وكان الخضِير غَيْلاَن يتزعم بلاد الهَبْط (تِطْوان والقصر الكبير...)، وكان أَعْرَاس يستأثر بحكم الرِّيف في حينٍ ينساب فيه النفوذ التركي في بعض نواحي بَنِي يَزْنَاسَنْ.

يضاف إلى كل هذه الزعامات الإقليمية، الوجود الإسباني والبرتغالي والأنجليزي في طائفة من الثغور المغربية في الغرب والشمال والجنوب. ولقد كان في صدر تلك الثغور طَنْجَة التي آلت إلى الأنجليز بسبب أن مَلِك البرتغال خوَان السادس، لما صاهر عام 1072 هـ = 1661 م ملك إنجلترا بأُخته، جهَّزها في جملة ما جهزها به بمفاتيح طَنْجة التي كانت تحت هيمنته.

ولما كان المبدأ الذي قامت عليه دولة العَلَويين هو تحرير البلاد وتوحيد كلمتها، فقد رأيناها تقوم أحياناً بتدخلات عسكرية وأحياناً أُخرى تقوم بمحاولات دبلوماسية من أجل إشعار المحتلِّين بضرورة الرحيل عن البلاد.

ومن هنا انطلقت سلسلة من الغارات المغربية على طنجة، تمخضت عن عدد من القتلى والجرحى والأسرى، الأمر الذي دعا لَنْدَن إلى القيام بمحاولةٍ لعقد اتفاقية سلاَم مع السلطان مولاي إسماعيل، حيث توصل هذا الأخير برسالة ينعته فيها العاهلُ البريطاني بأعظم النعوت ويستأذنه في إرسال سفير للتفاوض.

وبهذه المناسبة جمع السلطان أعيان البلاد وعلى رأسهم قاضي القضاة، والقائد عمرو بن حدُّو قائد مدينة القصر الكبير من أجل استمزاج الرأي.

ولم يلبث السفير الإنجليزي السِّيْر جِيمْسْ لِيسْلِي (J.Leslie) أَن وصل إلى طنجة لهذا الغرض، حيث تمَّ في الأخير التحاقه يوم 9 مارس 1681 بمدينة مَكْنَاس العاصمة صحبة الكُولُونيل كِيرْكْ (Kirke) من رجال حامية طنجة، وفي خفارة القائد عمرو بن حَدُّو والقائد علي بن عبد الله.

وقد جرت مراسيم الاستقبال الذي أعقبته سلسلة من المحادثات، انتهت إلى اتفاق على هدنة لفترة أربع سنوات، وعلى تحرير جملةٍ من الأسرى من الجانبين(1).

بيد أن تطبيق الاتفاقية اصطدم بعدد من المشاكل، فقد ظهر جلياً أن الحامية الإنجليزية كانت تهدف لربح الوقت من أجل تحصين مواقعها، كما أن فِداء الأسرى بدوره ظل محلّ نقاش.

ومن هنا تجدد التفكير في إرسال سفارة مغربية إلى إنجلترا لمفاتحة المَلك شَارْل الثاني في قضية طنجة، حيث اختار السلطان مولاي إسماعيل لرئاسة هذه البعثة القائد محمد بن حَدُّو الذي وصل إلى طنجة معزّزاً بوفد هام، استُقبل استقبالاً حافلاً على ما تذكره المصادر والتقارير الإنجليزية.

وعلى العادة في مثل هذا الحال، رأينا الكولونيل كِيرْك يرفع تقريراً إلى بلاده يحمل تاريخ 8 دجنبر 1681 يتضمن نبذة عن السفير ابن حَدُّو.

فمن هو يا ترى هذا الدبلوماسي الذي اختاره العاهل المغربي لهذه المهمة الدقيقة ؟

لم يكن لابن حَدُّو حظ مع المصادر المغربية، وهكذا فإن النقيب المؤرخ مولاي عبد الرحمن ابن زيدَان الذي خصص مخطوطته النفيسة «المَنْزَع اللطيف في التلميح لمفاخر مولاي إسماعيل ابن الشريف»، أفرد البابَ الثامن منها لعلائق مولاَي إسماعيل السياسية، والثاني عشر لوزرائه، والرابع عشر لذكر عُمَّاله، والخامس عشر لسفرائه

(1 G. Mouette : Histoire des conquestes de muley Archy... De Castries : Sources inédites, S.2 T.2 P.1

إلى الدول الأُوروبية وغيرها[2].... ولكن كل تلك الأبواب كانت لا تحتوي على اسم محمد بن حَدُّو.

وقد استوقفت شخصيةٌ مغربية مؤرخَ تِطْوَان الشيخ محمد داود عندما قرأ عنها في مذكِّرات جُوهْنْ وِينْدُسْ (J.Windus)[3] فتساءل قائلاً : «فمن هو أحمد بن حَدُّو العَطَّار، هذا السفير المغربي ؟ ومن أين أصله ؟ ومتى كانت سفارته ؟ وفيما ذا كانت ؟ ومن ذَكَر ذلك من مؤرخي المغرب ؟ الله أعلم بكل ذلك[4] !

أما المصادر الأُوروبية فقد اهتمت بابن حَدُّو على العموم، ولو أنها ظلت مضطربة في كتابة اسمه، وفي لقبه كذلك، وهكذا وجدنا أن جُوهْن وِينْدُسْ السالف الذكر، الذي ورد على المغرب في شتنبر 1720، صحبة السفير الإنجليزي سْتِيَوارْتْ، يذكره في مذكراته «رحلة إلى مَكْنَاس» في شتنبر عام 1720، على أنه أحمد بن حَدُّو العَطار، وهو الاسم الذي أعطاه كذلك وِيلْفْرِيدْ بْلُونْتْ (W.Blunt) في كتابه «الشروق الأسود»[5]، هذا بينما نَجد رُوثْ (Routh) يذكره في كتابه حول طنجة باسم محمد أُوحَدُّو (أو : ابن حَدُّو[6]) على نحو ما فعله رُوجَرْزْ (Rogers) في كتابه «تاريخ العلاقات الدبلوماسية الإنجليزية المغربية إلى عام 1900»[7].

---

2) ابن زيدان : المنزع اللطيف، مخطوط بالخزانة العامة بالرباط رقم ج 525.

3) J. Windus : Journey to mequnez; the Refidence of prefen Amperor of FEZ and Morocco, London, MDCCXXV P. 135

4) داود : تاريخ تِطْوَان، 2، ص 83.

5) Wilfrid Blunt : Black Sunrise, 1951 P. 107 – 190

6) E. M. G. Routh : Tangier, 1912 P. 221, NOTE 1

7) P.G. Rogers : A History of Anglo – Moroccan Relations to 1900, London, Foreign and commons Wealth P.56

أما المصادر الفرنسية فإنها، إذا ما استثنينا بيلُّو (Pellow) في روايته التي تتحدث عن أحمد (Hamet) بن حدُّو العطار،[8] فإن «مصادر لَمْ تُنْشر لِتاريخ المغرب» (S.I.H.M) التي اشترك في تأليفها دوكاستري ودُوسِينيفَالْ ودوكوصي بْرِيسَاك والتي أحَالت عليه أكثر من مائة مرة، كل هؤلاء ركَّزوا على أن الاسم هو أحمد بن حدُّو العطار، ولو أنهم قالوا : إنه يسمى أيضاً في بعض الأحيان بمحمد حَدُّو[9].

وقد كان لزاماً أن نرحل إلى الوثائق الوطنية في لَنْدن (Public Record Office)، وكذا إلى أرْشيف الجمعية الملكية (الأكاديمية) التي انتسب إليها ابن حَدُّو لنعرف عن حقيقة الاسم ثم لنتتبع نشاط الدبلوماسي المغربي هناك[10].

وهكذا عثرنا على بعض الرسائل الموجهة من السلطان مولاي إسماعيل إلى الملك شَارْل الثاني، وفيها ما كان يحمل تاريخ سادس ربيع الأول من عام 1095 = 12 يبراير 1984 ؟، وهي تتحدث عن قدوم محمد بن حَدّو إلى إنجلترا إرضاءً لطلب العاهل الإنجليزي.

وإلى جانب هذه الرسالة من سيّد البلاد نجد السفير ابن حَدّو يثبت اسمه في سجل الجمعية المَلَكية الإنجليزية بتوقيع محّمد بن محّمد بن حَدّو.

---

8) La relation de Thomas Pellow, une lecture du Maroc du 18e Siecle, Magali Morsy 1983

9) Les Sources inédites de L'Histoire du Maroc, 2°. Serie, T,I, 587 N° 4 – 603 N. 3 – T. 2, 232, N 1. 260 – 261 et N 2 – 263 – 264 et N 3 – 280 et T 3 – 87, N 2, 155, 160 et N, 2 – 231 – 245 – N 2 269 et N 1 – 295 et N 4, N, 1 – 41 – 43 – et N 1 – 47 – 54 etc. V. 60 – 62 et N. 2 – 63 – 89 – 90 et n 3, 255 – 257 – 258 etc

10) نُعت ابن حَدّو أحياناً بالرّيفي وأحياناً الحَامي أو التِّمْسَماني أو البَطوئي؟ دوكاستري، سلسلة 2، مجلد 2، ص 344.

يضاف إلى هذا خطاب موجّه من السلطان مولاي إسماعيل إلى هُولندا من مكناس بتاريخ 24 شتنبر 1691 حول المناوشات البحرية التي كانت تدور بين المغرب وهُولَندا، بسبب عدم وفاء القنصل الهولندي بالوعود التي قطعها على نفسه، وهذا الخطاب يذكر ابن حدّو على أنه محمّد وليس أحمد.

هذا إلى رسالتين اثنتين مرسلتين من باريس إلى المغرب بتاريخ 24 يبراير 1699، من السفير عبد الله ابن عائشة إلى أخيه عبد الرحمن يعهد إليه برفع تقرير إلى محمد بن حَدّو العطار[11].

وهكذا نجد أن كل المصادر المغربية المتّصلة مباشرة بابن حَدُّو تتحدث عنه على أنه محمّد وليس أحمد.

وقد كان مما أربك الكُونْطْ دُوكَاسْتري، وقبله كثيراً من الناس، وجودُ شخصية أخرى في هذه الأثناء تحمل اسم ابن حَدّو، وتتولى بدورها منصباً سامياً في الدولة، ويتعلق الأمر بالقائد الجديد للجيش المغربي أحمد بن حَدّو أخي القائد عمرو الذي عصف به الوباء، في أعقاب فتح مدينة المَعْمورة عام 1092 هـ = 1681 م، فعندما توفي القائد عمرو، تولّى أخوه أحمد رئاسة الجيش مستعيناً في ذلك بقريبه[12] باشا تِطْوان علي بن عبد الله، وكانت هذه هي المناسبة أيضاً التي عوّض فيها أحمد أخاه القائد في قيادة مدينة القصر الكبير قبل أن يُمسي حاكماً أيضاً على العَرَائش، وأن أحمد هذا هو الذي توجّه بخطاب بتاريخ 5 رمضان 1097 = 26 يوليه 1686 إلى القنصل الفرنسي بِيرِيلْيِي (Périllié). وهكذا فقد التَبس عليهم القائد أحمد بالوزير محمّد. وربّما كان دوكاستري يستبعد أن يخاطب قائد «القصر» قنصل فرنسا مباشرة،

11) دوكاستري س 2، ج 5، ص 103/101/62/60.

12) يلاحظ أن القائد أحمد كان ينعت القائد علي بن عبد الله بالأخ، على سبيل التحبّب.

مع أنه، أي دُوكَاسْتري، أثبت مخاطباتٍ لقائـد تطوان علي بن عبـد اللـه إلى القنصل المـذكور، بل وإلى لُويسْ الرابـع عشر، فلِم لا يسـوغ لقـائـد القَصْر مـا سـاغ لقـائـد تِطْوان(13) ؟

على أنّ ممّا زاد في أمر الارتباك، أن دُوكَـاستري توفـاه اللـه قبل أن يـدرس الوثـائق المتعلقـة بـالعَلَويين مـع إنجلترا، بـالرغم من أنـه كان يُحيـل عليهـا كما كان يحيـل على الوثائق المتعلقة بالعَلَويين مع هولندا(14).

وحتى نتأكد مما قلناه، ينبغي أن نقارن بين التوقيعين : توقيع محمد بن محمد بن حدّو، الـذي لم يقفْ عليـه دُوكَـاسْتري في أرشيف الجمعيـة الملَكيـة، وبين تـوقيـع أحمـد بن حَدّو(15) الذي أثبته في مجموعته.

وكتب خديم المقام العلي
محمد بن حد العطار

وكتبه بكلام من كتاب الله احمد بن حدو وفقه الله
[illegible]

---

13) دوكاستري، س 2، مجلد 1 فرنسا ـ المغرب ص 594.
داود : تاريخ تطوان، ص 254.

14) دوكاستري، س 2، مجلد 2 فرنسا ـ المغرب ص 282.

15) يلاحظ أن السفير ابن حدو أرخ وثيقته بالتعبير العربي ولو أنه جمع بين الشهر الشمسي والسنة القمريـة، بينما نجد القائد أحمد يعطي التاريخ بما يسمى القلم الفاسي.

فمن هو محمد بن حَدّو المنعوت بالعَطّار ؟ لقد اصبحتُ بعد البحث الطويل أميلُ إلى الاعتقاد بأنه من بيت الشرفاء أولاد أعَطّار، وهم من السُّوس الأقصى، تدرجوا في الخطط السامية في الدولتين السعدية والعَلَوية. وقد كان واسطةَ عقدهم أبو عثمان سعيد بن إبراهيم الذي فوَّض إليه السلطان أحمد المنصور السعدي (992 = 1584) أمر السُّوس الأقصى حربياً وخَراجياً، والقائد أبو عثمان سعيد بن محمد بن حدّو أعَطار المتوفى قبل سنة 1131 = 1718 ـ 1719 عهد السلطان مولاي إسماعيل والقائد الحاج علي بن عبد الله أعطّار الأسَفِي الذي كان من المحظوظين لدى السلطان مولاي عبد الله بن إسماعيل، على ما تشهد به بعض الظهائر التي تحمل تاريخ 1159 = 1746[16].

☆ ☆ ☆

وقع اختيار السلطان مولاي إسماعيل على محمد بن حدّو ليرأس البعثة الدبلوماسية التي كانت تضمّ أيضا مساعده الكاتب الحاج محمد الوَقّاش الذي يعتبر من الشخصيات البارزة في العهد الإسماعيلي، كما تضمّ مساعده محمّد الحافظ، إضافة إلى ترجمانٍ من أصل إنجليزي كان قد اعتنق الإسلام[17].

ولقد غادرت السفارة المغربية طنجة يوم تاسع دجنبر 1681 حيث وصلت إلى لَنْدن، ولم يلبث أن عيّن الملك شَارْل الثاني يوم 11 يناير 1682 موعداً للمقابلة في قصر وَايْتْ هُولْ (White Hall) الذي عرف من ذي قبل استقبال سفيرنا القائد جؤذَر بن

16) توجد بعض الأخطاء التي نعتقد أنها مطبعية وخاصة ما يرجع لتاريخ أيام الملك محمد الثالث... محمد بن أحمد العبدي الكانوني : «آسَفِي وما إليه قديما وحديثا» 1353 هـ مطبعة مصطفى محمد، صاحب المكتبة التجارية الكبرى بمصر، ص 117 ـ 118، تبيين الأشراف للبَعْقيلي، ص 57.

17) حول الوقاش، انظر دوكاستري، سلسلة 2، مجلد 4، ص 4، تعليق 1.

عبد الله من لدن شَارل الأول... ومن الصدفة أن نجد في القصر إحـدى الشخصيـات الشهيرة المعروفة في إنجلترا بتسجيلها للمـذكرات واهتمامهـا بـاليوميـات. ويتعلق الأمر بالسير جُوْهن إيفْلِينْ (John Evelyn).

فماذا قال إيفْلِين عن سفيرنا ؟

«لقـد شهـدت استقبـال السفير المغربي[18] الـذي لم يكن عـدد مرافقيـه كثيراً، ولقـد استُقبل من لدن صاحب الجلالة في صـالـة الولائم، وحضر إلى كرسي العرش دون أن يقوم بأية إشـارة من إشـارات الإجلال والخضوع، فلم يطـأطئ رأسـه ولم يركع أمـام الملك... وقد كان يتكلّم بواسطـة الترجمـان الإنجليزي الـذي رافقـه، وقـد كان جميعهم يرتدي ملابس على الزيّ المغربي : قَفَاطِين ملوَّنة وأقمشة حريريـة ذات أزرارٍ وعُرىً، وقد ارتدوا فوق كل ذلك «حَايْكاً» أبيض فضفـاضـاً بمـا فيـه الكفـايـة، بحيث يغطّي الرأس والجسم... وقد جعل السفير على رأسـه عمـامـة خفيفـة. كانت أذرعتهم وسوقهم بادية، وكانوا ينتعلون أحذية على نحو ما يفعل الأتراك...

وقد امتازت عمامـة السفير بـأن أطرافهـا كانت موشـاة بسلسلـة من حبّـات اللؤلؤ... وكنت أتخيل أن ملابس الرومان القدمـاء تشـابـه كثيراً العبـاءة التي يرتـديهـا هؤلاء المغاربـة... لقـد كان السفير شخصيـة أنيقـة وذا ملامح وسيمـة، حَسَن المظهر، مُرهَف الحسّ، وعليه سمات التمدّن والتحضر. كانت هدايا السفارة المغربية عبـارة عن أسَـدَين وثلاثين نَعَامة وغير هذا من التحف المغربية، أما مفاوضاتهم فكانت تتركز على إرسـاء قواعد السلام. إن احتشاد الناس وجلَبَتهم (من أجل رؤية البعثة الدبلوماسيـة) كانت لا تطـاق، حيث فشل ضبّـاط المراسيم في المُحـافظـة على النظـام. وقـد دهش الزوار

18) ذكرت حاشية هنا طبعة 1871 اسم (Hamet)

Memoirs illustrative of the life and writings of John Evlyn, Esq, F.R.S. London 1871 P. 431.

المغاربة في بادئ الأمر لأنهم لم يتعودوا رؤية مثل هذه الحشود[19] في مثل هذه المناسبات العامة ببلادهم، بل وحتى في أغلب المناطق التي توجد تحت السيطرة التركية...».

وفي مذكراته ليوم 24 يناير 1682 يقول إيفْلِين : «لقد كنت في هذا المساء صُحبة السفير المغربي في القاعة الفاخرة في بُورْسْمُوثْ (Portsmouth) حيث أقيمت مأدبة على شرفه من لدن الخليلة الفرنسية لشارل الثاني، قُدّمت فيها الحلويات وعزفت الموسيقى...»[20].

وقد كان سلوك السفير وحاشيته في أعلى درجات الاعتدال والانضباط. وقد اقتضى نظام التشريفات أن يُرتّب الجلوس أمام المائدة الطويلة على شكل بحيث تجلس سيدة بين كل اثنين من أعضاء البعثة. وقد كان من بين الحاضرين في هذه المأدبة أبناء المَلك غير الشرعيين، واقصد هنا ـ يقول إيفْلِين ـ لِيْدِي لِيشْفيلد (Lady Lichfield) وَسَاسِيكْسْ (Sussex) وَدُوقة بُورْتْسمُوثْ نِلِّي (Nelly)، وغير هؤلاء من المحظيات... وكنّ جميعاً يتألّقن بما يتزيّن به من جواهر وبما يتزيّن به من روعة مظهرهن... بيد أن المغاربة لم يبد عليهم أنهم تأثروا بأي شيء مما رأوا، كما أنهم لم يعيروا انتباهاً للأثاث وما إليه...

---

19) لم تخل هذه التظاهرة من تسجيل بعض الحوادث الصغيرة، وهكذا وجدنا أن بعض الرّعاع يشتم السفير، الأمر الذي اعتذر عنه أحد الشعراء الإنجليز بما يمكن أن يترجم هكذا :
إن الإنسان الخبيث بمثابة قنينة الزجاج حسبما قال أرِيسْطو، إنما يكشف عما فيه وان الذين واجهوكم بالسوء ليسوا بالنسبة إليك إلا بمنزلة الهباء أمام الشمس لهذا فالرجاء منكم أن لا تعيروا بالاً لهؤلاء. ولا تسجلوا ما رأيتموه.

20) تذكر بعض المصادر الانجليزية أن ابن حَدُّو ربما شاهد عَرْض أوبرا Dido and Aeneas التي لحنها هِنْري پورسيل H. Purcell.

وقد انصرفوا لتذوّق ما على المائدة، ولكن في أدب واحتشام، وتناولوا قليلاً من الحليب والماء، ولكنهم لم يتناولوا قطرة من النبيذ، واكتفوا بتناول العصير والشَّكُلاَط. كانوا يغضّون من أبصارهم فلا يحدقون في السيّدات بعيونهم، ولكنهم يتحدثون بلطف. وقد اقتصروا على الإجابة عن الأسئلة التي توجّه إليهم بكل سياسة وكياسة.

وعندما حان وقت الانصراف قاموا مردّدين شكرهم للدُّوقة، ومعربين عن تَحِيتهم : بارك الله دوقة بُورْسْمُوث وابنها الأمير دُوق رِيشْمُونْدْ (Richmond).

ولما كان السفير يهمّ بالانصراف جاء الملك شارل الثاني وتحدث قليلاً إلى السفير، ولقد اعتاد السفير المغربي أن يقصد في معظم الأوقات حديقة هَايْدْبَارْكْ على صهوة الجواد الذي خصص له، حيث كان يقوم صحبة أفراد البعثة ببعض ألعاب الفروسية، لقد كانوا يثبون بواسطة خيولهم على الحواجز، وكانت الخيول تجري بهم بأقصى درجة، وكانوا أحيانا يقفون على ظهور هذه الخيول وهي تجري بكامل السرعة. وهم أثناء هذا يلعبون برماحهم في رشاقة وخفّة تفوق الوصف...

لقد خلفت أعمال الفروسية الجرّئية التي كان يقوم بها السفير في هَايْدْبَارْك تأثيراً على رَسّام القصر الملكي السّير كُودْفْرِي كنِيلِر (Godfrey Kneller) الذي أخذ للسفير رسماً وهو يمتطي صهوة جواده يمسك بالرمح، بينما يرفع الفرس قوائمه الأولى.

وقد قام السفير - يقول إيفْلين - بزيارة المسارح الإنجليزية حيث شاهد بعض المسرحيات الهزلية، إلا أن الملاحظ عليه أنه لم يرفع الصوت بضحكه عند المشاهد الساخرة، بل إنه كان يحاول الحفاظ على حيائه ورزانته فيخفي مثل تلك الحركات.

وقد قام السفير بزيارة أمكنة أخرى مثل كِمْبْرِدْج، والملاحظ أن هذه الزيارات لم تكن تمر دون نشاط، ففي خلال زيارته لهذه الجامعة حضر مأدبة أقامها على شرفه نائب رئيس الجامعة وعمداء الكليات.



السفير أحمد بن حدُّو (الإذن بالنشر من مراقب مكتبة صاحبة الجلالة البريطانية، رقم PMT 4/1180/30 PT 12، 25 أبريل 1984)

وفي معرض مقارنة السفير المغربي بالسفير الروسي الذي كان يوجد آنذاك صدفة في مهمة للقَيْصر لدى ملك إنكلترا، قال إيفْلِين : «وباختصار، فإن سلوك السفير الروسي لدى البلاط كان سلوكا فضاً وخشناً، إذا ما قورن بهذا السفير المتمدّن».

☆ ☆ ☆

وبعد الاتفاق على مشروع الاتفاقية المغربية الإنجليزية للسلام والتجارة يوم 23 مارس - 2 أبريل 1682، سجّلت زيارة السفير ابن حَدّو للَنْدن حدثاً من أبرز الأحداث التي لا يمكن للإنسان أن يمر عليها مروراً خاطفاً. ويتعلق الأمر بدعوة السفير لزيارة الجمعية الملكية، حيث حضر في صدر القوم رئيسُ الأكاديمية كْرِسْتُوفَرْ وْرِنْ (Ch.Wren).

وبالرغم من أن هذا الحدث قد غُطِّي من لدن الذين كانوا يتتبعون تاريخ المجتمع الانجليزي ممن كانت لهم حوليات أو يوميات أو ممن كتبوا عن تاريخ الجمعية الملكية التي انشئت عام 1660، أو حتى من رجال الصحافة (London Gazette) التي كانت تنشر أخبارها عن زيارة السفير ابن حدّو[21]... بالرغم من كل ذلك، فقد لاحظنا أن هناك اضطراباً حول تاريخ زيارة السفير المغربي للجمعية الملكية، فبينما نجدها عند معظم المتتبعين بتاريخ 26 أبريل، وجدناها عند إيفْلِين يوم 31 مايو، وهكذا كان لزاماً عليَّ أن أزور شخصياً مقرّ الجمعية الملكية[22]، حيث وجدت تاريخ الزيارة مُثبتاً بخطّ يد الدبلوماسي المغربي على هذا النحو :

---

21) Routh : Tangier P. 223 – 224 – 226
Wilfrid Blunt : Black Sunrise P. 193
PG. Rogers : A History... P. 58.

22) أرجو أن أغتنم هذه الفرصة لأداء شكري لزميلي الأستاذ المهدي بن عبد الجليل سفير المملكة المغربية لدى المملكة المتحدة، كما أشكر المساعدة التي لقيتها سواء في الأرشيف الوطني أو الجمعية الملكية أو الخزانة البريطانية.

«الحمد لله وحده، وَكتَب هذا الحرف خديم المقام العالي بالله محمد بن محمد بن حَدُّو العطار، وفي ستة وعشرين من يَبْريل عام ثلاثة وتسعين وألف»[23].

الحمد لله وحده
وكتب هذا الحرف
خديم المقام العلي بالله
محمد بن محمد بن حد العطار
وفي ستة وعشرين من يبرين
عام ثلاثة وتسعين وألف

فهل تكررت زيارة السفير للجمعية الملكية مرتين ؟ مرة أولى للانتساب ومرة ثانية كانت للتوديع ؟

مهما يكن فإن الحضور المغربي في الأكاديمية الناشئة لم يكن حضوراً رمزياً بل إنه اقترن بخطاب استقبال من لدن جُوهْن إيفْلِين الذي اختير خصيصاً لهذه المهمة، كما أنه اقترن بعملية انتخاب ابن حَدّو عضواً شرفياً للجمعية، وكتابة اسمه في سجلّ الأكاديمية بالحروف العربية على نحو ما قدمنا. وقد قام أثناء هذا بتصفح المخطوطات

23) يلاحظ أن الأكاديمية البريطانية أصبحت منذ الآن مزارة للدبلوماسيين الأجانب، ولهذا وجدنا أثراً لزيارة محمد بن علي البقولي بتاريخ 27 رجب 1138، سفير مولاي إسماعيل آخر عمره، كما وجدنا توقيعاً لوكيل وجاك طرابلس الغرب يحمل اسم قاسم أغا بتاريخ 18 جمادى الآخر عام 1141، جواب مركز دراسة جهاد الليبيين، دجنبر 1984.
داود : تاريخ تطوان 2، 105 ـ 106. Rogers P. 128.

التي توجد بالخزانة وخاصة منها المؤلفات العربية التي كان يوليها اهتماماً كبيراً. وقد قدم هذا العضو الجديد في الجمعية الملكية عرضاً علمياً ما يزال إلى الآن مشغلة الذين يعرفون عن ابن حَدّو من أمثال الزميل الأستاذ بُونْطِيكُورْفُو (G.Pontecorvo). كان البحث يروج حول ظاهرة غريبة : «بعض الناس كان دائماً أخرس باستثناء وقت الظهر»[24] (A certain person who was always dumb except at noon)

وقد استُدعي «الأستاذ» ابن حَدّو في أعقاب ذلك التكريم من لدن الأكاديمية إلى منزل أحد الأعضاء إلْيَاس اشْمُول الذي قدم لابن حَدّو هدية مناسبة باسم الأكاديمية، كانت عبارة عن نظارة رفيعة للقراءة.

ويتحدث إيفلين[25] في مذكراته ليوم 19 يونيه عن مأدبة غذاء دعي إليها السفراء الذين كانوا يتواجدون في العاصمة على ذلك العهد. ويقارن مرة أخرى بين الدبلوماسي المغربي وبين الآخرين :

«لقد دعي سفراء الهند الشرقية، حيث إنه كان لدينا في لندن في ذلك الوقت السفير الروسي والسفير المغربي والهندي...، دعوا جميعا للغذاء عند سيدي اللُّورد جُورْج بيرْكْلِي (G.Berekeley).

لقد ذهبتُ - يقول إيفلين - إلى حفل الضيافة لتقديم الاحترام للضيوف الواردين، كانوا ذوي طبع متميز وملامح خاصة، لقد تناولنا الغذاء على مائدتين كانتا تضمان السفراء والمترجمين، كانت جَلاَلِيبُهم من الحرير الفاخر المطرّز بالذهب، كانوا يحملون على اكتافهم خناجر ذات أغمدة منقوشة بأشكال ثعابين، أو رؤوس شياطين، مقابضها كأنها من صنع دمشق، ولم تكن معهم سيوف». وقد أراد إيفْلِين أن يفسر معنى وجود

(24 Thos Birch : History of the Royal Society, iv 144 1756 Routh : Tangier, P. 226

(25 The Diary of John Evelyn edited by E.S. De Beer, London 1959 P : 726 – 727

شخصية ثانية سامية إلى جانب السفير المغربي، فذكر أن ذلك كان تحسباً لما قد يطرأ لأحدهما في تلك الرحلة الطويلة... وكانت مناسبة ليقول عن الدبلوماسي المغربي الثاني إنه كان حاجّاً أي إنه قام بزيارة مكّة، وإنه كان يجعل على رأسه طربوشاً أقرب إلى الطربوش التركي أو بالحري إلى الشاشية العربية، هذا إلى «شَالٍ» من الصوف يلفّ عنقه، لقد كان لونه يضرب إلى السمرة، وكان بدوره عاري الساقين والقدَمين، ولكن عليه سمة الرجال الأتقياء... كانوا جميعا يجلسون القرفصاء كجلوس الأتراك. وأحيانا كان جلوسهم على هيئة الرهبان والنساك... وتعبيراً عن الشخصية التي يتمتع بها الدبلوماسيون المغاربة، يلاحظ إيفلين أن أظافرهم كانت جدّ نظيفة، كذلك أسنانهم التي كانت تبدو جميلة إذ كانت تلمع تحت تأثير الاستعمال الدائم لمضغ نبات منتشر بالمغرب يحفظ الأسنان من التسوُّس.

لقد كانوا يتناولون أكلهم بأصابعهم اليمنى في إتقانٍ دون أن تقع منهم ولو حبة من الأرز أو قطرة من الطعام...

ويظهر أن إيفْلِين كوّن له صداقة متينة مع السفير محمد بن حَدُّو حيث وجدناه يسجل في يومياته بتاريخ 11 يوليه أنه قصد إقامة السفير المغربي للسلام عليه مرة أخرى، بيد أنه وجده قد ذهب مدعواً من لدن دُوق أَلْبِمارْل (Albemarle) إلى نْيُوهُولْ[26]...

☆ ☆ ☆

وبعد هذا المقام الحافل في انجلترا وجدنا السفير يستعد للعودة إلى بلاده. لقد أمسى مثقلاً بالهدايا على ما تقول المصادر البريطانية. فعلاً لقد كان في جملة ما يصحبه من

(26 The Diary P. 728

هدايا عربة فاخرة أهداها الملك شارل الثاني مع الجياد التي تجرها، هـذا إلى الهـدايـا العسكرية من غبرة بارود وبنادق[27].

وبمناسبـة تـأهب السفير ابن حَـدُّو للعودة إلى بلاده، قُـدّمت إليـه قصيـدة من شـاعر وصفته المصادر البريطانية «بأنه شخصية بارزة»، بالرغم من تعليقِ تلـك المصـادر على القصيدة بأنها من النوع العادي. لقد كانت تحتوي على عواطف طيبـة نحو السفير، إذ كانت تتمنى له سفراً سعيدا وعوداً حميداً إلى وطنه :

«من أجل ذلك نتمنى لمعاليكم الصحة الطيبة.
والسلام والسرور والمزيد من الغنى !
والسفر الطيب والرياح المساعدة لسفينتكم،
وليحفظ الله موكبكم من حيوانات البحر الفاتكة
وليجنبكم الله سائر الأخطار التي نجا منها أولِيسْ !
إن شأنك ليجلّ أمام ذوي المجد من الناس،
وعندما ستصل إلى بلادك،
فإن النَّفير والموسيقى وحتى الطبول
سترحّب بكم في أرضكم السعيدة
وسيأخذك الملك نفسه بيدك
مخاطباً إياك؛ بأعز الأوصاف : مرحبا بك !
لقد شعرتُ بالوحشة وأنت تغيب عني
وأن عودتك أدخلت السرور عليّ
وهكذا فبعد كرب الشتاء تشرق الشمس ![28]»

27) دوكاستري : س 2، مجلد 2، ص 264.

28) Wilfrid Blunt : Black Sunrise, London 1951 P : 194, 195

إن المهم في هذه القصيدة ليس أسلوبها ومحتواها ولكن الأهم فيهـا أن نجـد السفير ابن حَدّو يجيب تلك «الشخصية البارزة» عنها بقطعة أخرى وباللغـة الانجليزيـة أيضـاً، قال فيها السفير المغربي :

«لقد جئت وأقررت السلام مع ملك انجلترا
حيث كنا معاً مسرورين بكل شيء !»

(I'm come, I've made a peace with England's King
in which, we both were pleased in every thing).

☆ ☆ ☆

لقـد عـاد السفير ابن حَـدّو إلى طنجـة مـا بين الثـلاثين غُشت وتـاسـع شتنبر 1682 حسب رسالـة لسَـانْت أَمَـانس (Saint Amans) إلى سِنْيِلِي (Seignelay) من مَعْبر جَبَل طَارِق بتاريخ 24 شتنبر 1682. ومن طنجة سافر ابن حَدّو إلى مكنـاس حيث قـدم تقريره إلى السلطان مولاي إسماعيل.

☆ ☆ ☆

لقد أمعنت المصادر الأوروبية في تتبع أخبار ابن حَدّو بعد عودته إلى بلاده، وخاصة منذ أوائل نونبر 1682، وذهبت بهـا الافتراضـات إلى ترويج أخبـار مفـادهـا أن ابن حَـدّو يعيش ظروف امتحـان نتيجـة لوشـايـات ودسـائس حيكت للسفير من لـدن القائدين : أحمد بن حَدّو وعلي بن عبد الله السالِفَي الذِّكر، وهو الأَمر الذي تؤكـده رسـالـة من ابن حـدُّو أعطَّـار إلى لنـدن بتـاريـخ 26 شـوال 1093 = 28 أكتـوبر 1682..

وهكذا، وعلاوة على رسالة سَانْت أَمَـانس بتـاريخ 8 نونبر 1682 حول هـذا الموضوع بـالـذات، وجـدنـا الكولُونيل كِيرْك السـالف الـذكر يقول : «إن الخصوم السيـاسيين للسفير ابن حَدّو كانوا قد أرسلوا يهودياً للتجسس عليه في انجلترا، تسلّم لهـذه الغـايـة رشوة باهضة الثمن، وقـد عـاد اليهودي بتقرير ضـد ابن حَـدّو وضـد الوقّـاش وبقيـة

أعضاء السفارة، حيث كان ذلك سبباً في تغير السلطان مولاي إسماعيل على البعثة كلها...» واعتماداً على رسالة لاحقة من السلطان مولاي إسماعيل إلى شَارْل بتاريخ 6 ربيع الأول 1095 = 22 يبراير 1684 أي بعد تحرير طنجة، يظهر أن سبب المؤاخذة يرجع لكون السفير ربما كان طمَّع انجلترا بأمل بقائها في طنجة ! تقول هذه الرسالة : «وقدوم خديمنا محمد بن حَدّو كان زَزاً عليه[29]، وحيث طلبتُم منَّا وصول واحد من خدامنا إليكم وجّهناه لكم، ومنذ وصَلكم وفرِحتم به وتلقيتموه بملقى مليح كان يقول لكم : «نقضي لكم عند سيدي طلبكم وينعم عليكم». فحيث وصَلنا وذكر لنا ذلك، ها أنتَ سمعتَ ما وقع به وما صار له، فكل من قاولكم بشيء قبل هذا أو ذكره لكم فقد كذب عليكم...».

مهما يكن فقد تدخل الشرفاء والعلماء لدى السلطان مولاي إسماعيل لصالح السفير الذي لا تجهل علاقته الشخصية بولي العهد الأمير مولاي زيدان ابن السلطان مولاي إسماعيل، وهكذا أصبح ابن حَدّو من الرجال المحظوظين في البلاط.

والآن بعد أن رافقنا السفير ابن حَدّو في ذهابه إلى لَنْدن وحين عودته إلى المغرب، فماذا عن بقية أيامه إلى جانب السلطان مولاي إسماعيل بعد هذا الحادث ؟

إن كل الدلائل تشير إلى أن الرجل ظل خديماً للسلطان على الأقل لما بعد سنة 1722، أي إلى ما قبل وفاة السلطان مولاي إسماعيل بقليل.

وهكذا وجدناه بعد ذلك الحادث مباشرة يكلّف أواخر سنة 1093 = خريف 1682 بمهمة لا تقل حرجاً ودقة عن المهمة الأولى. فقد عُهد إليه بمهمة مفاوضة المبعوث

29) أي بالرغم عنه.

الفرنسي سَانْت أَمَانس (S. Amans) الذي أرسل من طرف لُوِيسْ الرابع عشر لمراجعة الاتفاقية التي كان أبرمها بباريس الحاج محّمد تميم بتاريخ 29 يناير 1682.

لقد كان على السفير الفَرنسي أَن يذهب إلى الأطلس الكبير قريباً من إِيمي انْتَانُوتْ، جنوب آيْتْ أورِيرْ حيث كان يقيم السلطان مولاي إسماعيل.

وقد مرت المفاوضات بفترات صعبة. فإن اختلاف وجهات النظر المغربية والفرنسية كان حجر عثرة في طريق تتويج المفاوضات بالنجاح المطلوب، الأمر الذي يفسر أهداف خطاب السلطان مولاي إسماعيل لملك فرنسا لُوِيسْ الرابع عشر بتاريخ 9 شعبان 1095 = 22 يوليه 1684 :

لقد وجدنا العاهل المغربي يشيد بترحيب الانجليز[30] بوصول خديمه لديهم ومعاملتهم له بكل ضروب الاحترام والتكريم والتشريف، وقد عاد من انجلترا «بألف بندقية وألف وستمائة قنطار من البارود ومائة وسبعة من الأسرى المسلمين اعتباراً لمقامنا» على حدّ تعبير الخطاب الإسماعيلي، لقد وفّوا بكلمتهم ونفذوا تعهداتهم.

☆ ☆ ☆

وفي سنة 1691 سمعنا عن استقبال الوزير ابن حَدّو للقنصل الفرنسي جان إيسْتِيلْ (Estell) بقصد الحديث إليه حول المواضيع ذات الاهتمام المشترك. وقد طلب إليه باسم السلطان أن يحضر له من فرنسا خمس غزلان واثنتين من أنثى اليحمور...

(30) كان هذا الخطاب في اعقاب تحرير طنجة الذي تمّ في مهل ربيع الأول 1095 = يبراير 1684 حيث احتفل الشعب بعيدين : عيد المولد وعيد الجلاء.

لكنا قرأنا ـ وبالضبط في مذكرات السفير المذكور المكتوبة بسَلاَ بتاريخ 24 يوليه 1691 ـ أصداء عن امتحان جديد لمحمَّد بن حَدّو، وتعويضه بالقائد عبد الله بن حمدون الروسي.

ومن المهم أن نجد القنصل إسْتِيلْ في مذكرته يفرح بتعيين القائد الروسي مؤكّداً أنه كان يشجع على التفاوض في الوقت الذي كان القنصل يشكو فيه من الصخرة الشائكة التي كانت تقف في طريق المفاوضات الفرنسية المغربية، أنه ابن حَدّو الحاكم بأمره الذي كان يعتقد أنه قادر على كل شيء !

وبهذه المناسبة أخذ إسْتِيلْ يعدد مثالب ابن حَدّو وبأنه كان يقرض المال من المسلمين والنصارى واليهود ولكنه لا يرجع درهما لأحد، وأن المغاربة ضاقوا به ذرعاً فاجتمعوا وتوجهوا للشكاية لدى السلطان، وكان الكل يتبارى أمام العاهل لفضح ما كان يحل به، وأضافوا إليه في شكايتهم أخاه «عليل ؟» الذي كان ينوب عنه في قيادة مدينة سلا[31].

لقد كان هذا الأخ على نهج أخيه في ابتزاز الناس وفي معاملتهم بعنف وقسوة وخاصة منهم التجار المسيحيين... وتنقل المذكرة أن السلطان مولاي إسماعيل غضب غضباً شديداً، ولكنه سلك كعادته المسلك الذي سبق له أن اتخذه عندما بلغه عن ابن حَدّو ما بلغه في أعقاب عودته من انجلترا.

31) دوكاستري : س 2، مجلد 4، ص 268، 312، 388.

وهكذا أحضر وزيره السابق ليتلقّى بنفسه الاتهامات الموجهة إليه. وبعد الاستماع إلى الكل، عزل السلطانُ ابنَ حَدّو وأعطى «قضايا البحر» للقائد الروسي الذي كان حاكما على مدينة فاس...

وتمضي المذكرة الدبلوماسية في حديثها عن هذا الامتحان الجديد لابن حَدُّو. ولكن فرحة خصوم ابن حَدّو لم تدم طويلا، فقد كانت ـ كسابقتها ـ قصيرة العمر، وهكذا، فلم تمض ثلاثة شهور فقط حتى عاد ابن حَدّو إلى مركزه، واستعاد نفوذه إلى جانب السلطان مولاي إسماعيل، واستمرت صلاته بولي العهد الأمير مولاي زيدان[32].

وقد عثرنا على رسالة موجهة إلى ابن حَدّو من القسّ الإسباني مانْويلْ دِي فِيرَالُوكُو (M. de Vairalugo) الذي كان يرعى مصالح إسبانيا بالمغرب، وكانت بتاريخ 12 شتنبر 1691 جواباً على رسالة الوزير ابن حَدّو بتاريخ 7 شتنبر حول الأسرى المغاربة الذين ورد بهم السفير المغربي محمد بن عبد الوهاب الغسّاني الذي وجهه السلطان مولاي إسماعيل إلى العاهل الإسباني كَارْلُس الثاني عام 1102 = 1690 ـ 1691[33].

ومن جهة أخرى وجدنا آثار رسالةٍ من السلطان مولاي إسماعيل محررة من مكناس بتاريخ يوافق 24 شتنبر 1691 موجهة إلى الولايات العامة بالبلاد المنخفضة حول ما تناهى إليه من خديمه ابن حَدّو عن الغشّ المرتكب في البضاعة الموجهة من هولندا إلى المغرب[34].

32) دوكاستري : المجلد 3، ص 384.
33) دوكاستري : سلسلة 2، مجلد 2، ص 395.
34) حرف اسم محمد ابن حدّو عند الترجمة إلى أحمد (Hamet) دوكاستري : المجلد 2، سلسلة ثانية، ص 401.

ولقد وجدنا الوزير ابن حَدّو سنة 1693 يكلّف من طرف السلطان مولاي إسماعيل بمفاوضة السفير الفرنسي الشهير سَانْت أولُون (Saint Olon) الذي أرسل من طرف لُويس الرابع عشر باقتراح من السلطان مولاي إسماعيل الذي كان يعتبر أن القنصل الفرنسي بالرباط إيسْتِيلْ (Estell) أقلّ مستوى من ان يفاوض المخزن... ولعل هذا الانطباع عن إسْتِيلْ كان صادراً عن تقرير من الوزير ابن حَدّو عن شخص ايسْتِيلْ.

وقد استقبل السفير الفرنسي بمكناس بمحضر القائد ابن حَدّو العطار «المحظوظ الكبير» للشريف[35] الذي عهد لوزيره المذكور أن يناقش بنود الاتفاقية الفرنسية المغربية مع السفير الفرنسي حسب إفادة سانت أولُون نفسه.

ومن الطريف أن نسمع هنا أن السفير الفرنسي ألقى أمام السلطان مولاي إسماعيل خطابا باللغة الفرنسية، عرّب فيما بعد إلى اللغة العربية، وأن السلطان عندما أجاب السفير أُولُونْ نوّه بموقف ملك فرنسا إزاء سلطان تركيا، ووعد بأنه سيكون على استعداد لمساعدة فرنسا بالعتاد والرجال ما دامت في صف المسلمين.

بيد أن الرجلين لم يصلا إلى حلّ فيما يتعلق بشروط افتداء الأسرى وتبادلهم كذلك، وقد قرأنا في مذكرة لإيسْتِيلْ من تطوان بتاريخ 11 غشت 1693 أن اليهودي مَيْمُرَان (Maïmouran) نصح ايسْتِيلْ بشراء القائد ابن حَدّو بالمال[36] ! لكن المحاولة باءت بالفشل. فقد أبى الوزير كل المساومة، ثم تنصل نهائياً من متابعة المفاوضات مع المبعوث الفرنسي، كما قرأنا عند وصول سَانْتُ أولُون إلى تطوان في طريق عودته إلى فرنسا أنه أخبر القائد علي بن عبد الله بفشل المفاوضات نتيجة لتصلُّب ابن حَدّو،

35) يروي شاهد عيان أن السلطان مولاي إسماعيل عندما استقبل السفير الفرنسي سانت أولُونْ كان ذلك بحضور بعض القواد إلى جانب الوزير ابن حدو العطار.

36) دوكاستري : مجلد 5، ص 471.

الأمر الذي جعل القائد علي بن عبد الله يُقسم لَينتقمنّ من ابن حَدّو. لقد كان الجانب الفرنسي يعتقد أنه راح ضحية تنافس ابن حَدّو مع علي بن عبد الله. (رسالة 30 يوليه 1693 من إيستيل إلى بُونْتْشَارْطْرَانْ (Pontchartran)[37].

لقد قرأنا عن حملة سانت أولُون على ابن حَدّو في جل مذكراته، فهو الذي يقول للانجليز عندما يجتمع بهم، إن أمّه انجليزية، ولذلك فهو صديق لهم، ويقول للفرنسيين عندما يختلي بهم إن أمه فرنسية ولذلك فهو صديق لهم، والواقع يشهد أنه صديق فقط للمال ! ولا يرتاح إلا إذا ألحق ضرراً بالآخرين. «إن نظراته الحادة والنافذة ـ يقول أولُون ـ كانت تعكس طريقته في معاملته للناس، إنه خبيث وماكر وفضولي يتدخل في الكبيرة والصغيرة، الأمر الذي يجعل المغاربة يخشون غائلته ويتقون شره، بل ويشتمونه في مجالسهم الخاصة».

وبعد أن تعرض ابن حَدّو لامتحان خطير ثالث عام 1694 كاد بسببه أن يختفي[38] إلى الأبد، تشفع فيه قواده وعاد إلى أقوى ممّا كان عليه.

وحسب مذكرات إيسْتِيلْ بتاريخ 30 مايو ـ 24 غشت 1696، فإن محمد بن حَدّو قام بعمليةٍ وطنيةٍ جريئة حيث وجدناه يجهز على بعض القراصنة العثمانيين الذين وردوا من الجزائر على المعمورة للتجسس. فقد استطاع ابن حَدّو بوسائله أن يقتحم عليهم المركب وينزع قلوعه ويعطل حركته[39] قبل أن يلتحق بمكناس لإطلاع

37) حول التنافس المستمر بين محمد بن حدو وبين علي بن عبد الله، أنظر دوكاستري : مجلد 4، ص 127 - 131.

38) نعلم أن ابن حدو استهدف ثلاث مرات لوشايات خصومه، أولا عام 1682 ثم 1691 وكانت الثالثة في خريف 1694 ـ دوكاستري : مجلد 4، ص 291 ـ 298 ـ 299.

39) دوكاستري، مجلد 4، ص 415 ـ 419.

السلطان مولاي إسماعيل على الحركة. وقد لاحظت التقارير الدبلوماسية زحفه إلى سُوس في صيف 1697 لقمع حركة تمرد شبت هنـاك، وكان يجر مع الجيش بعض المدافع لإسكات تلك الحركة[40].

وقد تحدثت تلك الوثائق أيضاً عن تكليف السلطان مولاي إسماعيل لابن حَـدّو وابن عائشة في شتنبر 1699 بقصد المركب الفرنسي لاَدُوفِينْ (La Dauphine) للتفاوض سراً مع البعثة الفرنسية[41].

وليس ببعيد عندي أن يكون ابن حَـدّو «رافـق» ولي العهد الأمير مـولاي زيـدان عندما قصد عـام 1114 = 1702 بـأمر من والـده السلطـان مولاي إسماعيل، الجنوب المغربي للقضاء على تمرد ولده محّمد العالِم الذي كان اقتحم مدينة مُرَّاكش عنوة.

كما وليس بعيدا عندي كذلك أن يكون لابن حدّو ذِكر بمناسبـة وفـاة الأمير زيـدان الذي نقلت جثته من تَارُودَانْت إلى مكناس عام 1119 = 1707.

وقد سجلت السفارة الانجليزية برئاسة سْتِيوَارْتْ في مكنـاس عـام 1722 أن محمـد بن حَدّو العطار كان في استقبال السفارة المذكورة. وقد كانت تعرفَتْ عليه أثناء مقـامـه في لَنْـدن، بـل نحن على يقين أنـه، أي ابن حَـدّو، كان على رأسِ المفـاوضين في أثنـاء وجود هذه السفارة في مكناس[42].

☆ ☆ ☆

40) دوكاستري سلسلة 2، مجلد 4، ص 407، 410.

41) دوكاستري سلسلة 2، مجلد 5، ص 398.

42) د. التازي : مراسيم تقديم أوْراق الاعتاد على عهد مولاي إسماعيل، دعوة الحق مارس 1969.

ومنذ الحديث عن ابن حَدّو من لـدن السفـارة الانجليزيـة اختفى ذكر هـذه المعلَمـة الشامخة التي كان لها ـ على ما قلنا ـ دور أي دور. في التاريخ الدولي لبلادنا...

لقد توفي السلطان مولاي إسماعيل بعد خمس سنوات من هـذا التـاريخ، ولم نَـدْرِ هل امتد العمر بابن حَدّو العطار فيما بعد ؟

هناك حدث بارز وقع أيام السلطان مولاي عبد الله الـذي خلف والـده السلطـان مولاي إسماعيل، ويتعلق الأمر بـالزلزال الـذي يحمل في التـاريخ اسم زلزال لِيشْبُونَـة (26 محرم 1169 = 1 نـونبر 1755)، والـذي ربمـا كان من أسبـاب اختفـاء الـوثـائـق المغربية عن هذه الشخصية.

خلفية ومقاصد الصِّراع الطويل بين العُبَيديين والأُمويين،

(القسم الأول)

عبد الرحمن الفاسي

هناك حقيقة تاريخية لها خلفية وأبعاد أضفت عليها جهارة ونصاعة، حتى إنها اختصرت في عبارة خفيفة، فجاء على لسان المؤرخين الأجانب من غير التواء «أن البيزنطيين فشلوا حيث نجح المسلمون في ربط شمال أفريقيا بالدورة الاقتصادية العالمية».

وهذه الحقيقة تقوم على خلفية الازدهار الاقتصادي والعمراني، والفكري الذي خرج منذ القرن الثاني الهجري بأرض الإسلام المشرقية من طور البداوة إلى طور الحضارة، وامتدّ رواقه في مناطق الفتوح على مراكز الحضارات الأُولى ديناً ولغة، وطرازَ فنٍّ، وعطاء فِكر، ثم انتهي مدار ذلك الاشعاع في ازهاراته الأُولى على دنيا الشمال الأفريقي ازدهاراً بنفس ذلك العطاء، فخرج بها بخطوات سريعة من مجمّعات

الخصاص وخيام الشعَر والأوبار إلى مجتمعات المدائن والقصور، وبهيج الرياض، وفاخر العلالي والدور، وهي حقيقة ماثلة ولو أنّ بعض تلك الأرجاء ظلت بعض قسماتها مصطبغة بطابع البداوة في المشرق والمغرب على السواء، كما سجّل ابن خلدون في زمانه عن حضارة البداوة وحضارة العمران. ولا يحتاج المقام إلى تفصيل القول في مسلّمات تاريخية تقول إن المشرق قد كانت فيه مع إشراقة الإسلام بعض معالم الحضارات القديمة ماثلة كما في المنطقة الساسانية القديمة، وأعني منطقة ما بين النهرين وإيران، والمنطقة البيزنطية القديمة الشاملة لمصر وسوريا[1] بوجه خاص، ولا سيما ما يرجع من تلك المعالم إلى ما بين الفترة البيزنطية الساسانية والحقبة الإسلامية، فقد كان العرب أمام هذه الآثار الباقية بين محافظين مرمّمين مجدّدين، وبين منشئين مؤسسين، وتبرّج صنيعهم اندفاعا عمرانيا ولا سيا في مصر، وانبثقت عن ذلك المدارسُ الفنية، تبعاً لظاهرة التأثّر والتأثير الماثلة في بعض الآثار المعمارية، وفي بعض الفنون الصناعية التي أثْرت علم الآثار بالنظريات والمقارنات وخلقت فرعاً جمالياً في عِلم المعمار. أما في المغرب فقد استقلّ الاندفاع العمراني العربي بِسماته الفنّية الخاصة وترتيبات في مرافق مُدُنه ومنازله، مما ميّزه عن المعمار المشرقي بجمالية طابعه الخاص، مع ما هو معروف من تشابهما في بعض ترتيبات المرافق الدينية المشتركة، ومردُّ ذلك الاستقلال الفني إلى أنّ العرب الفاتحين لم يصادفوا من عمارة حضاراته الأُولى غير أسماء، وآثار، وبقايا أطلال وأنقاض، كـ«لَبْدة» و«صبْراتة» الفنيقيتين[2] و«قُوليبِليسْ»، و«قَادِس» و«طَنْجَة»، و«سَبْتَة»، وحتى «قَرطَاج» التي تحصنت بها فلول بيزنطة، فقد تداعت معالمها عند سقوطها في يد الفاتحين العرب، حتى لَيمكن أن يقال إنّ جميع الهياكل الحضارية غابت عن العيان، وذلك لإلحاح التدهور العام الذي ضرب أطنابه في هذه الأرجاء منذ عهد الونْدَال. فلا يصح القول بأن هناك ما

1) المعروف أنّ لمعالم السورية منها قد خربتها الحروب الصليبية ولم يجدد بعضها إلاّ على عهد الدولة الأتابكية.

2) عرفت عند القرطاجنيين باسم «لبكي»، ثم حرّفها اليونانيون غير ما مرة إلى أن صارت «لبتس مانيا» وعرّبها العرب باسم لبْدة.

يُطلق عليه تأثّر وتـأثير، وخصوصـاً في المغرب الأقصى، فـإن وُجـدت بعض مَشـابـه، فليس من الضروري أن تُعتبر تقليداً لفترة سابقـة[3]، إذ الواقع أن البـداوة استغلظت على الحضارة وزحفت الصحراء على المدينة، وساد مختلفَ الميادين تدهور عـام، أخفق أمامه غزو «جُسْتنيان» حيث انهارت حملاته البيزنطية بين الصحاري والجبـال، ووقف توسّعه عند المناطق الساحلية، وفي بعض الأرياف، وذهب أيضاً في خبر كان مـا قيل

3) يرى أنْدْري جُولْيان أن الأغالبة قد استوحوا من بعض الحصون البيزنطية وخاصة في «بلزمة» و«باغـايـة» بعض النماذج لبناء الرباطات على بعض السواحل مثل «سوسة» و«المناستير»، ولإقـامـة أسوار منيعـة كما في «صفاقس»، والواقع أنه لم ينظر إلى أبعد، ولم يحسب أن نمـاذج ربـاطـات بَني الأغلب قـد تكون متـأثرة بقسمات بعض المباني الفارسية التي احتذاها العرب في مبانيهم ببغداد، ويرجّح هـذا أن الـدولـة الأغلبيـة حينما كانت تابعة في بدايتها للعباسيين في بغداد، كانت تقتدي بكل ما هو عباسي، ويظهر ذلـك بوضوح في نظامهم الحكومي الذي رتّب طبق الترتيب العباسي، والأوضح من هذا أن من بين الدراسـات الشهيرة عن الرباطات الإسلامية من سوريا إلى رباط الفتح، دراسة عن الرباطَيْن «سوسة» و«المانستير» بـالـذات، وكِلاهما شُيّد في عهد واليَيْن عباسيين بالقيروان، وعنيت دراسة الآثار بتحـديـد مميزاتها، والمقـارنـة بينهـا وبين الحصون البيزنطية، باعتبار أن الرباطات الإسلامية كلها على تخطيط واحد، ونَسَق متّحـد، بـالنظر لمهمتها المزدوجة، حيث أُقيمت خلوات للعبادة، وحصوناً للدفاع والاندفاع، وأسفرت المقارنـة على أنـه إذا كانت هناك بروج وشرفات مراقبة واستطلاع بحري في هذه وتلك، فـإن الإسلاميـة تمتـاز بتعـدد البروج أحياناً، كما تمتاز بالتجهيزات الإسلامية الخاصة بها، وذلك ما يرجّح الافتراض بأن ما للعبـاسيين ولـدولـة الأغالبة بحكم تأثرهم لهم إنما مردّه إلى المنشآت الايرانية، ورباطات آسيا الصغرى، فآية الشرق العربي قائمة عند أهل هذا الشأن، فلا وَجْه لقصْر التوجّه على بيزنطة.

وللأُستاذ جُوليـان قولـة في الزخرفـة حيث رآهـا مسيحيـة، وذلـك لمـا لاحـظ من نقل الصوَّر على شكل فروع وورود، مع أن المعروف أن العرب قبل الإسلام نحتوا وشكّلوا غـالبـاً في نطـاق عقيـدتهم الوثنيـة، وحينما جاء الإسلام بالتوحيد نبذ ما يخـالفهـا، وأبقى على مـالا يرتبـط بـالعبـادة وليس على صورة ذي نَفْس، فقد تغاضى عنه المسلمون، كالثمار والنباتات، كما نشاهده حالياً في العراق وإيران. ويتعيَّن الالتفات إلى أن علماء الآثار اعتبروا الفنَّ الإسلامي فنّاً زخرفياً من أساسه، وميَّزوه بهذه الصفة، ملتفتين إلى آيات كريمة **﴿يـابَني آدم خـذوا زينتكم عنـد كل مسـجـد وكلوا واشربـوا ولا تسرفـوا إنـه لايحب المسرفين، قُلْ مَنْ حَرَّمَ زينة اللـه التي أخرج لعبـاده والطيبـات من الرزق قُلْ هي للـذين آمنوا في الحياة الدنيـا خـالصـة يوم القيـامـة، كـذلـك نفصّل الآيـات لقوم يعلمون﴾** [سورة الأعراف،32]. وكل هذا يوحي بتوفّق أهل هذا الشأن في نعت الفن الإسلامي بالزخرفـة، ومن هنـا نجـد الزخرفة الإسلامية غنية بالأشكال النباتية، واستجدت عند المزخرفين ابتكارات زخرفية نباتيـة وحيوانيـة أيضـاً كالطيـور لاستبعـاد معنى العبـادة في ذلـك. وجـاء عنـالسَّلَف استعمال الريـاش والأواني المـزخرفـة

عن هيمنة الكنيسة، فقد تقلّص ظلها بتقلّص نفوذ «بيزنطة» لخصوماتها، واختلاف فِرَقها الدينية، وبدا مع الزمن أنّ بعض القبائل البربرية ظلّت متمسكة بالوثَنية، وبعضها استيقظت فيها بعد همودها. ويضاف إلى ذلك انتشار الفوضى والفساد الإداري في الحكومة البيزنطية، وتفشّي الأوبئة الفتاكة التي عرفها النصف الثاني من القرن السادس للميلاد، وكل هذه الأمراض الاجتماعية قد عملت عملها في تقلّص عدد السكان، لا سيما وحروب «جُسْتِنيان» ذهبت بالكثير من الملايين، وعلى هذه الوضعية وفي هذه الحال كانت لدى دخول الفاتحين العرب، فليس من الغريب أن يكون دخول المبادئ الإسلامية إلى هاته الساحة الخراب فاتحة نشور وحياة للعمران والاقتصاد، فيعرض علينا التاريخ صورة مشرقة لهاته الساحة في عهد الإسلام الذي تَغيَّر معه وجه هذه الدنيا المغربية[4] وانتقلت وجهتها من حال إلى حال، فقد كان توجّه الفتوح العربية في اتجاه المغرب البربري أو كما يقال أفريقيا البيزنطية بإِثْر فتح مصر واستسلام الأسكندرية عام 22 هـ الموافق 643 بعد جولة استطلاعية قادها عقبة بن نافع في منطقة «بَرْقة»[5] وشيوع الأخبار عن انتشار العرب خارج جزيرتهم، وما أبدوه من شجاعة وما قيل عن دينهم من عدالة وسماحة المعاملة

والصوَر. ومن الزخرفة الإسلامية الزخرفةُ بالأشكال الهندسية كالمثلّثات والمربّعات المتراكبة، والدوائر المتكسرة والهلالية، ولهم فيها ابتكارات باهرة معروفة، وتنويع في أشكال الرسوم الهندسية، وأصبح من ميزاتها تلك التراكيب التي تمثّل أشكالاً نجمية متعدّدة الأضلاع. وعلى كلّ حال فالزخارف الإسلامية ليست وحدات منفصلة مكرّرة كما هو الشأن عند غيرهم. وبهذا كله فالفن الزخرفي الراجع إلى الأغالبة إنما هو فن إسلامي ينظر إلى العباسي، لنفس ما قلناه عن الرباطات من أنهم قلّدوا فيها العباسيّين لأنهم كانوا يحتذونهم في كل شيء.

4) للمغرب عدة إطلاقات في المصادر التراثية :
فيقصد بالمغرب ما يقصده الجغرافيون والمؤرخون القدامى، حيث يطلقون كلمة المغرب على البلدان التي تبدأ غرب مصر، ويشمل ذلك عندهم حتى الأندلس، والمعروف أن ابن خلدون يطلق كلمة المغرب على المنطقة الموجودة بين عنّابة وطَنْجَة، ويطلق كلمة أفريقيا على المنطقة الموجودة بين قسُنْطِينة وطَرابلُس، وهو إطلاق شائع. أما المصادر التي تحدثت عن أفريقيا فكانت تعنى بكلمة أفريقيا المنطقة التي تبدأ بعد فَزّان إلى طنجة. ومقصودنا هنا بالساحة المغربية ما يبتدئ ببرقة حتى الجزيرة الأندلسية وأعني تبعا لمسيرة الفتح العربي.

5) البيان المغرب ج 1 ص 8 و9 و«المؤنس» ص 22.

واحترام لأهل الكتاب ومعابدهم وأعراضهم. وكل هذه المزايا الإسلامية، والمقومات العربية، يتعيَّن اعتبارها عند استعراض أخبار جولات أجناد المسلمين الأولى في «بَرْقة»، و«طرابلس»[6] حتى جبل «نفّوسة». فقد انتصرت عمليات الفتح العربي فيها بالرغم من أنها كانت مجرَّد جولات دعوة، وإن اقتضى الحال فمجرَّد سَرايا كرٍّ، وفرٍّ، في المناطق المذكورة التي اكتسحها المدّ الإسلامي من جنوبها وجهات في غربها، فلاقى الترحيب والاستسلام من بربرها دون مقاومة. وكان ذلك على عهد والي مصر، عمرو بن العاص وأمير المومنين عمر بن الخطاب على قيد الحياة. وابتداء من «بَرْقَة»[7] التي سار إليها الوالي ابن العاص، فاعتنق أهلها الإسلام طوعاً، ومنها إلى «زويلة»[8] التي وجَّه إليها عقبة بن نافع الفهري، فجنح مابينهما وبين «بَرْقة» إلى الإسلام عن طواعية ورضا. وتابع ابن العاص طريقه إلى «طرابلس» معرِّجاً على «سَرْت» (وهي غير «سرت» الحالية)، فمرَّ بها مرّ الكرام لتسليمها وإسلامها، ثم عطف منها على «لَبْدة»[9] شرق طرابلس، فوجدها خراباً يَباباً بعد سابق عزِّها وعظمتها، فلم يكن بها عند قصدها غيرُ شرادم من البربر والروم قابعة في الخرائب التي حواليها، فتجاوزها مواصلاً سيره نحو طرابلس، ومنها وجَّه عمرو ابن العاص بُسر بن أرطَاة إلى «ودَّان»

6) فينيقية، ويقال لها قرطاجنية، وكانت زمن الفتح تابعة لبيزنطة، وكان يطلق عليها «تريبوليتانوس» أي إقليم المدُن الثلاث، وهي لبْدة، وطرابلس، وصَبْراتة، ثم اختُصرت إلى «تريبولي». وبعد الفتح الإسلامي أطلق العرب عليها اسم «أطرابلس» كما جاء في جواب عمرو بن العاص لسيدنا عمر ابن الخطّاب حين استأذنه في الدخول إلى أفريقيا. ولكثرة الاستعمال تُركت الهمزة فقيل طَرَابلس.

7) بَرقة كانت تعرف «بأنطابلس»، وهي كلمة رومية معناها خمس مُدُن، وبرقة واحدة منها.

8) كانت شهيرة بتجارة الرقيق، وهي عاصمة بَرقة، وكان يقال لها زويلة السودان، فرقاً بين زويلة التي بناها عُبيد الله المهدي، وزويلة السودان المذكورة صارت مجرّد ضاحية في العهد الفاطمي.

9) شرق طرابلس، وقد توارد عليها عدة أجناس منذ أسسها الفنيقيون، ثم أصبحت تابعة للنوميديين، وكانت تبعيتها بدفع جزية فقط، ثم تحالفت مع روما للتخلص منهم، وبدخولها في قبضتها صارت من أفريقيا، ثم احتلها الونْدال، وبعدهم احتلها البيزنطيون سنة 533. وهم الذين زخرفوها، واتخذوها عاصمة لمنطقة طرابلس، وبذلك تضخمت بأشكال وأخلاط من السكان أيام عزها.

فـ«صبْراته»[10] التي قاد السيْر إليهـا عبـد اللـه بن الزبير، ثم منهـا إلى «شروس» وهي من عواصم البربر القـديمـة في جبل نَفُّوسَـة الـذي كان آخر المطـاف في هـذه الجولات الأُولى التي كانت كلها مكاسب إسلاميـة جليـة لم يسع المستشرقين إلا الاعتراف بـأنهـا تعبّر عن اتحاد الإسلام مع أفريقيـا الشماليـة وبـأَنهـا كانت[11] قفزة في المجهول، جعل «الثورتين الفرنسية والروسية بالنسبة إليها متواضعتين جداً».

نعم كانت «طرابلُس» التي تولّى السيْر إليها عمرو بن العاص بنفسـه، «وصَبْراتـة» همـا اللتان امتنعتـا عن التسليم في بـادئ الأمر نظراً لأَهميتها المعماريـة والتجـاريـة، وقـد أعنتت طرابلس لأَكثريتها الرومية سَرية عمرو بن العاص بمشقّـة حصـارهـا نحواً من شهر، وامتنـاعهـا وراء الأَسـوار المحكمـة التي أَحـاطهـا الروم بهـا عنـد احتـلال الشمال الأَفريقي، ولكن رجال عمرو تمكنوا من اقتحامها براً وبحراً[12].

وأَمـا «شرُوس» الآنفـة الـذِّكر التي أشير إلى السيْر نحوهـا إثر «صبْراتـة» فقـد كان كل أهلهـا نصـارى، ولا تشير الروايـة التـاريخيـة إلى استسلامهـا بصلح أو عُنـوة، ومنهـا استأذن الوالي ابن العاص الفاروقَ عمر بن الخطاب في السير نحو أفريقيا[13].

10) فنيقية، وكانت تقع غرب مدينة طرابلس وأعظم منها عمرانا ومدنية.

11) شارْل أَنْدَرِي جُولْيان في تاريخ أفريقيا الشمالية ج 2 الترجمة ص 13 تحت عنوان الفتح العربي.

12) انظر فتـوح مصر والمغرب، لابن عبـد الحكم ص 231. ويظهر أن عمليـة البحر هـذه لم تكن بـالحركـة المخططـة نظرا لأن الأسطول الإسلامي يومئـذ لم يكن بـالمستوى الـذي يـدفـع بـه لمواجهـة البحريـة البيزنطية، اللهم إلا إذا كان من المقطوع به غياب الأسطول البيزنطي عن تلك المنطقة بالذات.

13) من الواضح أن ابن العاص رأى من التدبير الحربي ألاّ يتعمّق سيراً نحو الغرب لأنه سيلاقي مدناً كثيرة، وتجمعات للروم والبربر، واستعدادات بيزنطية من ناحية البحر، وقد صرح بما ينبئ عن هـذا في كتـاب «بشارة الفتح» الذي وجهه إلى أمير المومنين عمر بن الخطـاب حيث جـاء فيـه أن ليس أَمـامـه إلا بلاد أفريقيا، «وملوكها كثير وأهلها في عـدد عظيم»، وذلـك مـا دلت عليـه الأحـداث حين متـابعـة الجيش الإسلامي حركة الفتح فما بعد.

وهكـذا اقتضت المرحلـة الأُولى وهي مرحلـة إيـلاف وإينـاس، أن يقتصر العرب في هـذه الجولات على عقود صلحيـة أي من غير تمسـك بـالأرض، ففُرضت الجِـزيـة على الروم الذين لم يستجيبوا للدعوة، وأما البربر الذين سارع معظمهم إلى الإسلام، فقـد فُرضت عليهم الزكوات، وما هو حق للسائل والمحروم في أموال الأغنياء.

ومن هذا القبيل أن القيـادة الإسلاميـة رأت ألا تفرض في عقود الصلح على من أسلم من ضعفـائهم غير مـا يطيق[14]، فـاكتفي من بعضهم بـالاستسـلام والترحيب كأهـل مدينة «سرت»، لأن استسلامها كان من غير تكليف المسلمين أي عنـاء، فلم يجنح معهم لعقد وإبرام.

وقـد كانت منـازل السـواد الأكبر من هـؤلاء البربر بصحراء[15] مقـاطعـة طرابلس وهي : «لواتَة»، و«نفُوسـة»، وبعض من «زنَـاتَـة»، و«نفْزَة»، و«زواغَـة»، وكلهـا بتريـة، وبينهم فصيلة من «هُوارة» البَرَانصية.

14) وقد يلاحظ ما جاء في بعض الروايات أن عُقْبـة صـالح أهل بَرْقـة على 300 رأس من العبيـد. ويقول البكْرِي (المغرب ص 47) «إنهـا ليست بجزيـة ولا خَرَاج». وقـد يحتـاج تـأويل البكري إلى توضيح من حيث إن لواتـة «أهـل برقـة» قـد أسلم أكثرهم، ولا تُفرض الجـزيـة على مسلم، ولكن مـا جـاء في بعض الروايات من أن أهلها كان لهم نوع استقلال باتفـاق مع بيزنطـة على أداء مبلغ سَنَوي، فقـد أصبح من الواضح أن عُقْبة أقرّ اتفاقه معهم على نفس الوضعية التي كانت لهم مع بيزنطة. ويلاحظ في المقام أيضـا أن العَبيد المصالح بهم كانوا من أبنائهم، وهذا يتنافى مع عادة العرب الذين لم يعرف عنهم أنهم يأخذون الأولاد عوضاً عن الجزيـة، وقـد قيل في توضيح هـذا إن أهل برقـة لم يطلب منهم دفع أولادهم، بل هم الذين طلبوا ذلك والتزموا بـه من ذات أنفسهم عوضـاً عن المـال السـنوي، وسجلوا ذلـك على أنفسهم في وثيقة الصلح، وإنما أطلق اسم الجزية على ما فرض عليهم من مال أو عبيد، مع أنه لم يكن جزية لأنـه كان عوضـا ـ كما أشير ـ عن وضعيـة الاستقلال التي أعطيت لهم كما كانت لهم مع بيزنطـة، وهـذا تخريـج قول البكري إن المفروض عليهم لم يكن بجزية ولا خراج.

15) والمعروف أن قسماً من هؤلاء كانت منازلهم في المناطق السـاحلية من طرابلس.
أنظر فيما يتعلق بهذا التوزيع : ابن عبد الحكم ص 170، 219، 224.
وابن خلـــدون ج 6 ص 104، 204، 230، 235، 264، 284، 290، 308، و ج 7 ص 109 ـ وانظر البكري ص 5، 7، 8، 9، 17.

وتعيّن، ونحن في مجال التوطئة للحديث عما اضطلع به الفتح العربي من ربط شمال أفريقيا بالدورة الاقتصادية العالمية أن نسجّل في المقام ما لَفت نظر العرب في اتصالاتهم بهؤلاء البربر من الاستعدادات الاقتصادية التي كانت متأصّلة فيهم، وخنق الاستعمار البيزنطي قابليتها وعطاءها، ومردُّ هذا الالتفات الذي يشاركهم فيه حتى المطّلع على أخبارهم أنّ هذه الاستعدادات تعتبر مقومات لإسهامهم ومشاركتهم ـ كما تقتضيه سماحة الإسلام ـ في عملية الإنعاش والإحياء. وهكذا نشير إلى أن بربر هذه المناطق كانوا يُروّجون التجارة الصحراوية بين مناطقهم الداخلية والساحل. «فزويلَة» مثلاً كانت محطّة تقاطع طرق القوافل القادمة من الأماكن المجاورة، كما يفيد البكْري، والإدريسي، وياقوت، وقد أشِيرَ في هامش سابق أنها كانت تُتاجر في الرقيق. ولبربر «كوار» في هذه الصحراء الجنوبية تجارة في محصول معدن ـ الشبّ ـ الذي كان في منطقتهم، ووصلت تجارتهم في ذلك إلى «ورجلان»، و«مصر»، و«المغرب الأقصى»[16]. وكانت الموانئ و«لبدة» بالذات منافذَ على المتوسط لهذه التجارة الصحراوية.

وعلى كل حال فقد غادرت أجناد المسلمين هذه المنطقة بقاطعاتها الثلاث من غير أن يتركوا وراءهم حامية عندما جاءهم أمر الفاروق ـ رضي الله عنه ـ بالتوقّف، كما أنهم لم يفكروا في اختطاط معسكر أو تشييد أي قاعدة لهم هناك، وأعني على غير ما عرف عنهم من مبادرات الإعمار، أينما حلّت جيوشهم في البقاع التي استكانت لهم، وسنلاحظ مثلا من ذلك في إقامة معسكر القيرَوان، وغاية ما فعلوا عند وصول أمر الفاروق أنهم دبّروا لهذه الأرجاء إقامة عُقْبة بن نافِع والياً في مدينة بَرْقة، وقَيّماً على المكاسب الإسلامية، وعلى بصيرة من موقف من رحّب بالسرايا العربية، واعتنق الإسلام من أهالي البلاد، وعلى رأسهم الكثير من قبائل «لواتَة»، و«نفّوسة»، و«نَفْزَاوة»،

16) انظر صورة الأرض لابن حَوْقَل ص 39 ـ 40، ومعجم البلدان لياقوت ج 4 ص 486.

وغيرها ممن استجاب للدعوة الإسلامية، والمؤكد أنه كان من اهتمامات استطلاعه هذه الحركةُ التجارية مع الصحراء بصفة خاصة.

وهكذا كانت المغادرة وإيقاف العمليات عند فتح الجزء الشرقي من طرابلس في منطقة جبل نفّوسة، بالرغم من أن انسياحهم لم يلاق أي مقاومة جدّية، ولكن يظهر من نصّ رَدِّ الخليفة الفاروق ـ رضي الله عنه ـ على إخبار ابن العاص بما أفاء الله عليه، أنه تلمّح في لهجة إخباره نشوة القائد الطموح للانسياح والامتداد، وكأن الفاروق ـ رضي الله عنه ـ تطيّر من كلمة أفريقيا التي فَجأته بمعنى التفرق والانتشار، فهل كان ـ رضي الله عنه ـ محدَّثاً بما سيقع وهو صاحب الصيحة المشهورة ـ «ياسارية الجبل» وأحسب بإزاء التخريج الذي أبداه المؤرخون أنه يَؤول إلى أن المحاولة بالرغم من مكاسبها لم تقع فيها مع الرُّوم بعد أي مواجهة، وهم ولا ريب بسبيل أَخذ العدّة، وسيلجأون إلى استفزاز من أسلم واستسلم من البربر، وإلى حثّهم على التمّرد والردّة، وسينتصبون للمواجهة والدفاع، والاعتماد على بحْرِيتهم، وقِلاعهم المطلّة على السواحل المتوسّطية.

وقد صادف وصول ابن العاص إلى مصر أن دُهي المسلمون بحادث اغتيال الفاروق، وكانت الأَحوال سواء في ساحة الفتوح، أو في المدينة المنوّرة آئلة بطبيعتها إلى الانبهار والتهّل، وعندما تولَّى الأَمر ذو النورَيْن عثمان بن عفَّان عام 24 هـ ولَّى عبد الله بن أَبي سَرح على مصر متنكّباً بذلك أمر سلفه الفاروق الذي يوحي بتحذير ابن العاص من متابعة الزحف على أَفريقيا، ويُفهم مما أقدم عليه الخليفة سيدنا عثمان أنه اعتمد على رؤيته الخاصة لظروف ما بعد اغتيال الفاروق على الوجه المعروف. وإزاء التحفظ الذي لا مَحيد عنه بالنسبة لنظرية الفاروق، عمد إلى استشارة جماعة من الصحابة[17]، فتحمس الكثير إلى السير في ركاب الوالي الجديد عبد الله بن أبي سرح قائد المسيرة نحو أفريقيا.

17) انظر ابن عبد الحكَم في فتوح مصر ص 362، والبَلاَذُري في فتوح البلدان ص 226.

وهنا ابتدأت مرحلة ثانية في الفتوح الإسلامية بتسيير الحملة إلى موقعة «سبيطْلة»[18] المشهورة عام 27 هـ، وكان ما قدّره الفاروق، حيث لاقت حاكم الرُّوم «كْرِيكُوريُوس» ـ جرْجيرْ، وقد اتخذ من «سبيطلة» قاعدة، أو عاصمة له كما عبَّر الكثير، وذلك في وقت جنح فيه كما يقال إلى الاستبداد على إمبراطور بيزنطة، وجمع قواته البحرية في قاعدة قرطاجة،[19] والتحم الفريقان في عدة جولات كتب فيها الظفر للمسلمين، والانتصار الساحق الذي هلك فيه جرجير، ودمّرت قواته التي كانت جيشاً جرّاراً في مواجهة قلّة إسلامية تحدثت عنها الروايات العربية. ومع هذا النصر المبين اكتفى ابن أبي سرح بإجراء صُلح على جِزية مع وجهاء مدينة سبيطلة، ثم قَفَل راجعاً إلى المشرق قفول سلَفه ابن العاص من غير أن يخلّف والياً أو حامية.

وبالرغم عن تعليق القدامى والمحدثين[20] على هذه العودة المفاجئة التي لم تحقق ـ كما قالوا ـ أي مكسب في ولاية أفريقيا، فالواقع أن نتيجة معركته حققت سيادة على (امتداد طويل من «سبِيطلة»، إلى «سُوسَة» شمالاً، ومن «سبِيطلَة» إلى «قَفْصَة» شرقاً، فضلا عن شريط ساحلي من بلاد «قَابس» وشطّ الجريد جنوباً). والأهم من ذلك أن

---

18) تقع في غرب سفاقس، وجنوب القيروان، وهي قاعدة حاكم الروم في المنطقة الذي قيل إنه في هذا الحين كان قد استبدّ على بيزنطة وأصبح متنفذا من سبيطلة حتى طنجة.

19) انظر ابن خلدون في العِبَر، ج 2 ص 129 طبع القاهرة، وابن الاثير في الكامل ج 3 ص 43.

20) انطلق لسان المؤرخين الأجانب بأسطورية ظهور القلة على الكثرة في معارك سبيطلة. وعلى كل حال فقد ظفرت القلة بجرجير والي بيزنطة أو إمبراطور سبيطلة كما ورد به التعبير، فالذي يهمّ هو أن كل تعاليق الدراسات الحديثة تشير إلى غير ما معركة باسم «سبيطلة» وتسجل أن ابن أبي سرح صالح في الأولى «جرجير» نفسه، وفي الثانية ظفر به عبد الله ابن الزبير الذي أراده، فجدد ابن أبي سرح الصلح مع وجهاء العاصمة، وقفل راجعا إلى المشرق قفول سلفه عمرو بن العاص، وبدون أن يخلف وراءه ـ كما أشير ـ واليا أو حامية بالرغم عما تجشم من شهداء في معارك طاحنة على مدى سنة كاملة حتى لَيبدُو وكأنه قضى على جهود ست سنوات صرفها العرب كرّاً وفرّاً بهذه الأرجاء في مقابل غنائم لا يصح أن توضع في ميزان يوم واحد من معركة سبيطلة الكبرى، ولكنهم التمسوا له عذراً رأوه واضحا في أن من

هذه المعركة فتّحت البصائر على أمانة التعمير وهَدَت الأبصار إلى مقوّمات إشاعة الازدهار في هذه الديّار، وكانت ـ كما سنرى ـ خلفية الصراع الطويل المتسطيل بين أُمويّي الأندلس وبين العُبيديين. ولا ننسى بعد هذا أن بعثة عبد الله بن أبي سرح كانت لها ظروفها الخاصة منذ أظلمت الدنيا على ذي النورَيْن رضي الله عنه، فما كانت لتكون ـ كيفما سُمّيت ـ أكثر من جولة استطلاعية كالجولات قبلها على عهد سلفه ابن العاص، وحدث أن زاد الجوّ على ذي النورَين إظلاماً في أثناء المعركة، وكل هذا ـ إذا لم تكن المعركة قد استنفدت غرضها ـ يمكن أن يقال إنه عرقل قضية النصر الحاسم الذي يتيح الانسياح في المنطقة الأفريقية، ثم ساد بعد ذلك فتور أشبه بالجمود، عقبي لاندلاع الفتنة الكبرى التي ابتدأت بمقتل ذي النورين عام 35 هـ، وأسند أمر الخلافة بعده إلى الإمام علي بن أبي طالب كرّم الله وجهه، وساعدت ظروف الخلاف المعروف بينه وبين مُعاوية بن أبي سُفيان على ظفر ابن العاص مرة أخرى بالولاية على مصر، ولكن استفحال الخلاف بين الإمام، وبين منافسه معاوية، ثم اندلاع ثورة الخوارج، وما كان من اغتيال الإمام عام 40 هـ على ذلك الوجه المريع، وكلها أحداث فواجع، لم تسمح بطولها ولا بفداحة وقعها على جميع النفوس، أن يقوم عمرو بن العاص بأي شيء مهمّ في جبهة أفريقيا، وإنما هي جولات أسندها ابن العاص إلى عقبة ابن نافع فانطلق من ناحية الغرب لردع بعض القبائل التي

بقي معه من المجاهدين كانوا قلّة، لن تقوى على متابعة معركة، أمام جحافل الروم والبربر الذين قد يستفزهم الروم للردّة، ولنقض ما تعاهدوا عليه والتزموا به، وبهذه الأعذار لم يبق موضوع لتعليق أندريه جُولْيَان (المصدر السابق)، الذي جاء بهذا العذر لينفذ منه إلى التصريح بكلمة «فشل» ابن أبي سرح خشية من هجوم بيزنطي مباغث يأتيه من القِلاع الشمالية المطلّة على البحر). وهكذا يتبين أن أولياء الأمور في المدينة المنوّرة تصرفوا على وفق الخشية التي تتالع بها قلَم اندريه جوليان، كما أنه لم يعمق نظرته في النصوص العربية وهي المصادر الوحيدة في الموضوع باعترافه في مقدمة كتابه ليعلم ـ كما سنوضح بعد ـ أن حركة ابن أبي سرح قد استنفدت أغراضها، وأن ملاحقة البيزنطيين في قواعدهم تتطلب استعدادا برياً وبحرياً لم يتوفر بعد، لأن الانتصار الساحق سبق كل احتمال حتى عند أصحاب الكثرة من البيزنطيين وأحلافهم البرابرة.

نقضت ولاءها، كما عرّج في الجنوب - وهذا سيهمنا النظر إليه بعد - على بعض الجهات في شمال السودان نحو مدى تجارة هذه القبائل في الذهَب والرقيق كما تشي بذلك التفاتته - وهو في هذه الوجهة الغربية والجنوبية - إلى «غدامس» وهي من الواحات الغنية بنخيلها في الجنوب الغربي من طرابلس، وعُرف أهلها برحلاتهم التجارية السودانية، حتى إن بعض المؤرخين المحدثين أشاروا إلى من كان من متأخري أهل «غدامس» على معرفة بلغة أهل السودان.

وكان منتظراً من هذه الأحداث أن تؤول الخلافة إلى معاوية بن أبي سفيان عام 41 هـ/661 م، وإن في الاستعدادات الفطرية لهذا الملك في صورة خليفة، ونزعاته الأموية ما يشير إلى أننا بصدد اتجاه آخر، ووسائل أخرى، وأسباب لرفع الجمود عن جبهة الامتداد في أفريقيا، ويمكن تلخيص هذا بأنه صاحب سياسة عابرة أكثر مما هو صاحب مبادئ دائمة.

وهكذا نلاحظ أنه فَصَل ولاية المنطقة المغربية عن ولاية مِصْر، إثر وفاة عمرو بن العاص الذي كان موالياً له في خلافه مع الإمام علي كرّم الله وجهه، وأصبحت الولاية في المغرب تسير بتعليماته مباشرة. ثم إن أول ما طالَعَنا به في نطاق التجربة السياسية في الساحة المغربية أنه استغلّ نقمة أحد أتباع ملك الروم «أوليمبوس» الذي دفعته نقمته على مَلِكه إلى التآمر عليه، فانسجم هذا مع نزعة في الأمويين سلائل عبد شمس في الأخذ والعطاء منذ عهد رحلات تجارة أيام الجاهلية في الصيف والشتاء، فسيّر عام 45 هـ[21] فرقة من ستة عشر ألف مقاتل بقيادة قائده معاوية

21) تاريخ الأمم والملوك ج 1 ص 146 طبع بيروت - الكامل لابن الأثير ج 3، ص 35 - الاستقصا في تاريخ المغرب الأقصى ج 1 ص 36 المطبعة البهية بمصر، الطبعة الأولى.

بن حَـديـج الكِنـدي[22] وبـوصـولهـا لسهـل تـونس جنـوب «قرطـاج» زحف عليهـا الإمبراطور بجيش وأسطول بقيادة «نقفور» المعروف بنفس الاسم في الرواية العربيـة، ولكنـه مـا كاد ينزل عنـد «سـوسـة» حتى ولّى الأدبـار منهـزمـاً، وسُلِّمت «سـوسـة»، و«بنزَرت» و«قابِس» دون قتال، كما استولى ابن حَديج على حصن «جلُولاَ» وهو من أهم الحصون البيزنطية.

وعمد الخليفة معاوية إلى تتويج هذا الزحف بحركة بَحْرية، فسير قـائـده ابن حَـديج الكندي مائتي مركب إلى جزيرة صقِلّيـة بقيـادة عبـد اللـه بن قيس[23] فغزاهـا على مدى شهر قضاه فيها، ثم عـاد إلى أُفريقيـا بينمـا استمر قـائـدُه ابنُ حَـديج في مسيرتـه غرباً إلى أن فتح «بنْزَرت»، وجزيرة «جَرْبَة»[24].

وحتى هذا الامتداد المديد في أفريقيا المعزّز بالزحف البحري قد استدبره قـائـده ابن حديج، وعاد إلى مصر عودة القادة قبلـه، فنـالـه مـا نـال ابن أَبي سرح من التجريح بالغلط لمجانفة التدبير الذي يقتضيه الانتصار.

وعلى كل حال، فقد أَفادت هذه الحركة أَن هناك عزماً على متابعة المسيرة أَيضا حين يحين الأَوان، والواقع أَن الجانب البيزنطي كان يعرف ما وراء هذه الحركـة البحريـة

22) وتقول الرواية إنه أسندها بالعبادلـة الأربع الـذين من بينهم عبـد اللـه بن الزبير صـاحب السـابقـة في السرايا الإسلامية الأولى، ومن بينهم أيضـا عبـد الملـك بن مروان، وغير هؤلاء العبـادلـة من الأشراف، وكأنه ائتـى أيضا بالخليفة ذي النورين ليعطي لبعثته صبغـة التيمن الـديني الـذي تحرص عليـه الأسرة الأموية المنافسة في الاتجاه الديني الصرف الذي يتمسك به بنو هاشم أصحاب سقاية الحاج في الجاهلية.

23) نهاية الأرب للنويري ج 22 ص 10 ـ الاستقصا ج 1 ص 36، الطبعة البهية بمصر، الطبعة الأولى.

24) المغرب للبكري ص 58 ـ الاستقصا ج 1 ص 36 المطبعة البهية بمصر، الطبعة الأولى.

من استعدادات مبيّتة للأيام المقبلة، ولذلك نلاحظ أن «قنسطانز»، قُسطَنْطين الثاني خليفة هِرقل المعروف بالكبير ترك عاصمته عام 42 هـ الموافق 662، أي في مستهل ولاية معاوية بن أبي سفيان، وجعل إقامته في «روما» و«صقلّية»، ليكون مشرفاً على عمليات المعارك المنتظرة مع المسلمين التي يتعيّن خوضها حفاظاً على أملاكهم الأفريقية، وذلك في الوقت الذي كانوا يصدّون فيه الحملات الإسلامية على الإمبراطورية البيزنطية من ناحية الشام وآسيا الصغرى، فَهُم الآن يتوقعون أن الخطة الإسلامية أصبحت تتحفز لفتح جزيرة صِقلّية، وجنوب إيطاليا، وسواحل البحر الأذْرِياتيكي، فالقصد مبيّت على إدارة الدائرة على القسطنطينية شرقاً وغرباً.

ويدلّ واقع الحال المروي في الصحائف الذهبية لتاريخ الفتوح الإسلامية على أن العمل العربي في أفريقيا قد خرج منذ ولاية معاوية، وقيام دولة الأمويين من عهد الإجراءات الاستطلاعية، والامتداد المتفحص، إلى الاندفاع الحادّ، منذ انصرف معاوية انصرافاً لتشييد الأسطول الإسلامي الذي يعتبر السلاح المجدي للدفاع والهجوم في مصاولة دولة لها في البحر المتوسط قواعد مشرفة على أمواجه، وقوة حربية ضاربة في شرقه وغربه، ونقْد ذَهَبي متداول معتد به عالمياً في المعاملات التجارية وخصوصا في عالم البحر الأبيض المتوسط، بل إنه فرض سيادته حتى على دولة فارس التي خضعت لواقع سيولته، وحتى أصبح التحرك التجاري في التوريد والتصدير معقودا بالدينار البيزنطي الذي غطّى رنينه على هدير أمواج ذلك البحر الذي عرف بالرومي عن صدق وتقدير في ذلك الحين.

والمعروف أن العرب وإن كانوا قد استولوا على مصر والشام، فقد ظلت التجارة قائمة بينهم وبين البيزنطيين حسبما جاء في نص البلاَذُري في «فتوح البلدان»[25] «إن

25) فتوح البلدان للبلاذُري ص 167.

القراطيس كانت تدخل بلاد الروم من أرض العرب وتأتي من قِبلهم الدنانير». وهناك تفاصيل حول هذا في كتاب «الأَموال» لأَبي عُبَيد عند كلامه على تجارة أهل الحرب، فقد جاء فيه أن مِن مذهب عمر رضي الله عنه أنه كان يأخذ من التجار المسلمين من كل مائتين خمسةَ دراهم، ومن أهل الذِّمَّة نصف العشْر، ويفرض العشُر على تجارة أهل الحرب، وزاد ـ وهذا هو موضع الحجة في كلامه ـ أن عمر إنما فرض عليهم العشر لأَنهم كانوا يقبضون من التجار المسلمين العشر أيضا حين يقدمون إلى بلادهم. ويقصد بأَهل الحرب الرومَ الذين كانوا يتواردون في التجارة، وقد ظلت الشام ومصر مفتوحتين للتجار النصارى من سكان الأسكندرية والسواحل الشامية، وظلت اللغة اليونانية لغة دواوين الخَرَاج، واستمرت دُور ضرْب العُملة البيزنطية في المنطقة العربية تسكّ العملة الذهَبية، وراجت قِطَع النقد البيزنطي والدينار الذهبي بصفة خاصة سكّةً مقبولة متداولة على عهد الأُمويين، وعندما حاولوا ضرب السكة الإسلامية ساروا في ذلك على مراحل، كما ستجيئ الإشارة إلى هذا في سياق قريب[26].

وواضح أن مخطط الحركة لنشر دعوة الإسلام، ومحاربة من صدّ البرابر عنه قد أَوحى بهذا الإعداد البحري، كما استدعى معاوية بن أبي سفيان إلى تعيين عقبة بن نافع قائداً جديداً لخبرته بالمنطقة، لأَنه شارك في حملات المسلمين مع ابن العاص، ومع عبد الله بن أبي سرح، وقاد عملية الاستطلاع في جميع الحملات، وظلّ مقيماً في تلك المناطق على الدعوة للجهاد، فهو الذي ينتصب كفؤاً لتسيير العمليات الجديدة، وخير مساعد على تنفيذ المخطط الجديد للامتداد في غرب الشمال الأَفريقي.

وإذا كانت من هنا بداية الفتح الحقيقي، والسير به قُدماً إلى الأَمام لنشر دين الله، بمنجاة من ضرورات الانسحابات المتوالية التي سمّاها بعض المؤرخين الأَجانب ارتداداً

26) انظر الكثير من هذه التفاصيل في كتاب الأموال لأبي عُبيد ـ انظر مجلة دراسات تاريخية التي تصدرها جامعة دمشق العدد 15 و16.

على الأعقاب، وخشية من هزائم حتمية كما عبّر «اندريه جوليان» وهو يتحدث عن معركة «سبيطلة» كما عرفنا في أحد الهوامش منذ لحظات، فقد واكبتها بداية ثانية للعمل الإسلامي عضدت إحداهما الأخرى، وأعني بها تلك الخلفية التي نشّطت خطوات الفاتحين، وقوّت من العمل الإعماري بتوفير أسباب الازدهار، حتى جعلت منه انفجاراً مدنياً واقتصادياً في أرض لا يعرضها الخيال إلا في صورة قوافل التجارة التي تسير وئيدة في كثبان الرمال، وتسيل بها البطاح والوهاد.

وقد هدانا نص فريد لابن عذَارى صاحب «البيان المغرب» إلى الخلفية الأساسية التي انبثق منها إشعاع المدينة الإسلامية على الوبر البربري ومخلفات المدر البيزنطي في هذه الأرجاء المغربية، وذلك حين يقول[27] : «كانت توضع بين يدي عبد الله ابن أبي سرح[28] أكوام الذهب والفضة، فقال للأفارقة[☆] من أين لكم هذا ؟ فجعل

27) البيان المغرب ج 1 ص 12.

28) ولعلّ هذه القصة ترجع إلى أهم غزوات ابن أبي سرح التي التحم فيها مع جيش جرجير (كريكوريوس) العرمرم الذي كان يتألف من قبائل بربرية مختلفة وكثرة بيزنطية، وقد كان ذلك في سهل يسمى بعقوبة ـ انظر الكامل لابن الأثير ج 3 ص 34 ـ والعِبَر لابن خلدون ج 6 ص 107. وقد ثبت أنّ ابن أبي سرح قد تعددت غزواته، ولذلك اختلفَت الروايات في تحديد بعض التواريخ كما أشير إليه سابقاً.

☆) وردت كلمة «الأفارق» عند أكثر مؤرّخي الفتوح العربيّة الأولى في المغرب، وأكثر ما يَرد في سياق يفيد أنهم غير البربر والرّوم، كما نجد عند ابن خرداذبة وابن عبد الحكم، ومثله عند ابن خلدون (العِبَر 94/6) حيث يذكر ـ اقتباساً عن البكري ـ ما يفيد صراحة أن الأفرنج والأفارقة قاوموا البربر.

ويبقى بعد هذا، السؤالُ عن هويتهم، فنجد ابن دينار في «المؤنس» (ص 18)، يذكر ما في تواريخ النصارى عن مَلِك أفريقيا صاحب قرطاجة، فيُفهَم منه أنه يعتبرهم قرطاجنيين. وعلى كل حال فَهُم مذكورون على أنهم أجانب عن البربر، وجرى البكري على أن يُطلق على الأجانب ثلاث كلمات : «المولّد» و«العجمي» و«الأفارق». والمعروف أن المولّد عند الأكثر هو الذي لا ينحدر من أصل عربي، ويدخل فيه من اختلط أصله بالبربرية والرّومية. وعلى كل حال، فالأفارق كانوا من العناصر التي تتكوّن منها البنية السكّانية عند الفتح العربي، فمنهم من أسلم ومنهم من بقي على ما كان عليه.

الرجل منهم يلتمس شيئاً في الأَرض حتى جاء بنواة زيتون وقال : من هذه أصبنا الأَموال، فإن أهل الجُزر والبحر ليس لهم زيت».

ويقول ابن عذارى[29] في موضوع هذا الغنى : «إنّ سَهْم الفارس بعد معركة سبيطلة ثلاثة ألف دينار عيناً، وسهم الراجل ألف دينار». ومن المعروف أن رصيد الروم من الذهب كان في سبيطلة التي كانت عاصمة جرجير يومئذ، كما يَرد في كلام ابن عذارى عن القائد زهير بن قيس البلَوي ـ الذي التحم مع كُسَيلة ـ أنه رأى بأفريقيا مُلكاً عظيماً، وأعني أَن العمل العربي قد انسجم مع استعدادات أهلها التجارية للضرب في الأَرض حيث معادن الذهب والفضة، ومع نشاطهم في تنمية مقدرات وإمكانيات بلادهم الزراعية التي ترمز إليها نواة الزيتون في نص ابن عذارى.

وإذا أَمكن للباحث[30] أن يسجل أن كلا من القبيلتين الكبيرتين «زَنَاتَة» التي كانت تنتشر أَكثر بطونها في المغرب الأَوسط وبعضها في المغرب الأَقصى، وكذا «صَنْهَاجَة» التي انتشر الكثير من قبائلها في أَكثر ربوع المغرب الأَقصى[31]، وأَن لكل من

---

29) البيان المغرب ج 1 ص 12.

30) انظر مثلا الاصطَخْري في المسالك ص 44 ـ والبكْري في المغرب، ط الجزائر ص 76 وما بعده ـ ونزهة المشتاق ص 88 و 121، وابن خلدون ج 6 ص 203، ج 7 ص 3، 4، 114، 156 ـ ومفاخر البربر المطبوع منه في الرباط ص 46 ـ وأَعمال الأَعلام لابن الخطيب : القسم الثالث ـ والاستقصا للناصري طبع المغرب ج 1 ص 76.

31) هذا التوزيع في المنازل كان على عهد الفتوح العربية، ولا يمكن لأي مؤرخ أَن يسجل منازل بعينها لقبيلة بربرية أو عشيرة منها ما لم يحدد تاريخ العهد الذي يتحدث عنه، لأَن القبائل البربرية كانت تتغير منازلها بما فيها القبائل الكبيرة الغنية، فالصغيرة تخضع لعوامل الطقس، وتتبع المراعي، وانتجاع الجهات التي تتوفر على منادح العيش، والكبيرة تتحكم في هجرتها من موقع إلى موقع الحروبُ القائمة فيما بينها، أو مقاصد الفاتحين. ونضرب مثلاً لذلك بالعُبَيديين الذين اقتضت مصالحهم أَن يفتحوا المجال لصنهاجة التي ناصرت دعوتهم، وذلك ليسندوها على خصمها زناتة التي كانت معها في صراع دائم.

القبيلتين فروع من الرحَّل، وفروع من المستقرين الذين شدتهم الزراعة إلى أرضها، ولبعض هؤلاء وهؤلاء منازل تمتد إلى المناطق الجنوبية في الصحراء وما بعدها إلى تخوم ممالك السودان، فلا مندوحة إزاء هذا من القول بأن المستقرين من القبيلتين المنتشرتين هم الذين يهيمنون على تجارة الذهب، وكذا الرقيق بالمقايضة، وأما الرحَّل منهم كقبيلتي «لَمْطَة» وجَزُولَة، فإنما كانوا يقومون بغزوات مفاجئة لمهاجمة القوافل التي تجتاز واحاتهم حسبما يُفهم من البكْري[32] وابن خلدون[33] وياقوت[34].

وكما ترجّح أن الهيمنة الصنْهاجية والزنَاتية على الذهب بحكم استقرارهما في مناطق قريبة من الصحراء، يترجّح أن «كتَامَة» الصنهاجية كانت تسيطر على مناجم النحاس والحديد في المنطقة الجبلية التي تنزل بها قرب الساحل[35]. وكيفما كانت الوسيلة، فإن أكوام الذهب الواردة في نص ابن عذارى من بضائع القوافل الصحراوية، لن يعني أكثر من أن البربر، سواء كانوا متاجرين أو مغيرين، إنما كانوا يمتحون ما تصل إليه أيديهم من مناجم ذهب الصحراء الأفريقية[36]، ولن يكون المقصود منه غير التِّبْر الطبيعي المصهور على شكل خيوط مظفورة، لم تمسها بعد يد التقنية، لأنهم ما كانوا ليصلوا إليه إلاّ بعد قطع مفازات، ومهامه صحراوية نضبت آبارها، وتاه الدليل فيها، ومع ذلك فقد كان البيزنطيون، وهم الطاعمون الكاسون بين هؤلاء البربر، يأخذون صفايا الغنائم، ومردود التجارة، وبهذا الذهب الذي لا يَدَ

32) ص 157 ـ 161.

33) العبر ج 6 ـ ص 240.

34) معجم البلدان.

35) البكْري، طبع الجزائر، ص 83.

36) وكما كان البربر يستغلون مناجم الذهب في السودان، فقد كانوا يستثمرون مناجم الفضة في جبال الأطلس المغربية، ويتحدث التاريخ عن نشاط حركة تصدير قام به فِنيقيُو «لكسوس». وقد بقي احتياطي هذه المناجم يأتي أُكله حتى القرن العاشر الهجري.

لهم في الوصول إليه، استعانوا على مواجهة ظروف الفتح العربي بمنجاة من ضائقة الحرب في ولاياتهم بالشمال الأفريقي، فظلّ اقتصادهم مزدهراً خلال القرن السابع حسبما هو واضح من قصة الذهب المتراكم التي مرت بنا نقلاً عن ابن عذاري في «البيان المغرب»(37). فظهروا عند الفتح الإسلامي بمظهر اليُسْر، وتعزّز دينارهم في تجارة الأبيض المتوسط مشرقاً ومغرباً.

أما بعد الفتح العربي حين أصبحت مناجم الذهب تحت هيمنة المسلمين، فلم يعد الذهب يعني مجرّد خيوط خام مظفورة، وإنما سُخّرت لصهرها تقنيتهم المشرقية التي عُرفت جدواها وعائدتها في استخراج المعادن من «مجانة»(38) شمال شرق «تبسَة»، وهي الوسائل والأسباب التقنية الشرقية المتطورة التي كان لها الفضل في تعبيد طرق الصحراء، ونكت آبارها التي سهّلت عبورها، وأصبحت مسالكها مشرعة لتجارة الذهب والرقيق، واستخدمت هذه التقنية بوسائلها وموادها الجديدة في مختلف أنواع الصناعات، وفي حقل الزراعة الذي كان توأم تجارة الذهب والرقيق العامل في خلق الازدهار، والخروج من عهد الوبر إلى عهد المدر.

وتتعين الإشارة إلى أن الرومان كانوا غير هؤلاء الروم البيزنطين أمام هذه الكنوز الذهبية، فقد استغلوا المناجم الصحراوية في القرن الرابع الميلادي، ولكن تجارتهم

---

37) وحتى انْدري جُولْيان لم يَفتْه قصر عمل ابن أبي سرح على مجرّد الغنائم التي دفعت العرب إلى القيام بالغزو، وَوَصف الغنائم بالعظمة وبالكنوز، ولكن فَاتَه أن يعرف أن العرب قد استطاعوا بهذه الكنوز أن يقيموا حضارة مزدهرة، وأنهم أحدثوا بها رجة وتغييراً في الدورة الاقتصادية العالمية، وذلك ما عجزت عنه بيزنطة التي ادّخرته لصالحها، ولم تُوفّق توفّق العرب الذين كانوا على عهدهم أصحاب تقنية وعبقرية.

38) كانت تعرف بمدينة المعادن لكثرتها هناك، ومنها منجم للفضة كان تحت تصرف بعض برابرة «لواتة» ـ البكري ص 145 ـ وابن خلدون يجعل لواتة في عِداد البتر من البربر، في حين أن ابن حزم يعدّ لواتة من الأقباط.

صارت إلى تقلص فاختفاء، وظلّت مختفيـة حتى بعـد الفتح البيزنطي لشمال أَفريقيـا 533 ـ 535[39]، فلم تستثمر منـاجم الـذهب في السودان جنوب الصحراء على الـوجـه الأكمل إلا في العهد الإسلامي الذي كان فتحاً بمعنى الإبداع والإحياء.

(يتبع)

39) مردّ ذلك إلى أن الامبراطورية لم تكن تتوفر على الذهب إلى حدّ كاد يوقعهـا في أزمـة نقـديـة لم تقض على بوادرها إلاّ باحتياطات الذهب في المناطق الشرقية، وأعني سوريـا ومصر. أمـا في الشمال الأفريقي فقد شدّ عليها طرقات أفريقيا شعب من شمال إثيوبيا كان يحتل جنوب مصر.

حَوْل مؤرِّخ أَندلسي مجهول

محمد ابن شَرِيفة

ظهر منذ شهور السِّفْر الثامن من كتاب «الذيل والتكملة» لابن عبد المَلِك المرّاكُشي، وبظهوره تم طبع ما هو موجود الآن من هذا الكتاب الذي يُعتبر أكبر معجم قديم في أعلام الأندلس والداخلين إليها حتى آخر القرن السّابع الهجري. وهو يمثّل أَحد الجهود المغربيّة الضخمة القديمة في احتضان التراث الأندلسي وخدمته، هذه الجهود التي ما تزال مبذولة وموصولة إلى يومنا هذا.

وليس من موضوعِي الحديث عن قيمة كتاب ابن عبد الملك ودوره في إغناء تاريخ الأندلس هنا، ويمكن الرجوع في هذا إلى المقدّمة التي وضعتُها بين يدي السِّفر الثامن[1]، ولكني سأتحدّثُ عن مؤرخ أندلسي مجهول يرجع الفضل إلى ابن عبد المَلِك

1) انظر مقدمة السِّفر الثامن من «الذيل والتكملة»، تحقيق الدكتور محمد بنشريفة، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربيّة، الرباط، 1984.

في حفظ ذِكره، وبقاء اسمه وأثره، وأعني المؤرخ أبا محمد عبد الله بن عبيد الله الحُكَيِّم. وأرجو أن يكون في هذا المقال ما يلقي ولو بصيصاً من نور على هذه الشخصية التاريخية المجهولة، وأنا أعترف أن المادة التي أمكن الحصول عليها في الموضوع مادة متواضعة بل إنها هزيلة.

من هو هذا المؤرخ المجهول المدعُو بالحُكَيِّم ؟

لقد ترجم الزُّبَيْدِي في طبقات النحْويين واللُّغَويين لهذا الرجُل فقال : «الحُكَيِّم الأزدي : هو عبد الله بن عُبَيد الله، كان ذا حظٍّ من عِلم اللّغة وحفظ للأخبار والأنساب، وكان يقرض الشِّعر الحسَن، وكان ذا تعصّب شديد للقحْطانية.

وتُوفّي منتصفَ شهر رمضان سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة[2].»

وكان ينبغي أن يترجم له ابن الفَرضي، فهو على شرط كتابه، وقد ترجم لعدد من طبقته نقلاً عن الزُّبَيْدي مع زيادات من عنده أحياناً. لكن ابن الفَرضي لم يفعل، ولا نعرف السبب في إعراضه عن ذكره وعدم نَقْله عنه. ولما أغفله ابن بَشْكوال كذلك، فقد استدركَه عليهما ابن الأبَّار وترجم له في التكمِلة، لكنها ترجمة مطابقة لترجمة «الطبقات» المذكورة، ولا شكّ في أن ابن الأبّار نقلها عن الزُّبَيْدي وإن لم يذكر ذلك، والإضافة الوحيدة التي أتى بها ابن الأبّار هي ضبط شهرة الرجل هكذا : «يقال له الحُكَيِّم بضمّ الحاء وتشديد الياء»[3].

وعلى أي حال، فالترجمة في المصدرين المذكورين ترجمة موجزة لا تحدّد بلداً ولا تؤرّخ وِلادة ولا تعدّد شيوخاً ولا تلاميذَ ولا تذكُر تأليفاً ولا تسرد نماذج من «الشعر

---

2) طبقات النحويين واللّغويين للزُّبيْدى، ص : 327، تحقيق الأستاذ أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، 1954.
3) التكملة لابن الأبّار، ص : 783، نشر عِزّت العطّار، القاهرة، 1956.

الحسَن» الـذي كان يقرضـه الرجـل، وهي تكتفي بـالإشـارة إلى معـارفـه في اللّغـة والتاريخ والأدب، وتنعَتـه بـالتعصّب الشـديـد للقحطـانيـة، ولا عجب في هـذا فهو ينتسب إلى الأزد التي فخر بها حسّان بنُ ثابت فقال :

يـــا بنت آل مُعـــاذٍ إنّني رجـلٌ   من معشرٍ لهم في المجـــد بُنْيَـــانُ
إمّـا سـألت فـإنّـا معشرٌ نُجُبٌ   الأَزْدُ نَسَبَتُنـــا والمـــاءُ غسَّـــانُ

وقال :

فمن يـكُ عنّـا معشرَ الأزدِ سـائـلاً   فنحن بَنُـو الغـوثِ بنِ زيـدِ بن مـالـكِ
وزيـدِ بنِ كهلانَ الـذي نـالَ عـزّةً   قـديمـاً دَراريَ النجـوم الشّـوابـكِ
إذا القـومُ عـدّوا مجـدهُم وفِعَـالَهم   وأيـامَهم عنـد التقـاءِ المنـاسِـكِ
وجـدْنـا لنـا فضـلاً يقر لنـا بـهِ   ـ إذا ما فخرنا ـ كلُّ بـاقٍ وهـالِـكِ

وقال أيضا :

أَلَمْ ترنـا أبنـاء عمرو بن عـامرٍ   لنـا شرفٌ يُرْبي على كُـلِّ مَرْتَـقِ
رسـا في قرار الأَرْضِ ثم سَمَتْ لَـهُ   فروعٌ تُسـامي كُـلَّ نَجْمٍ مُحَلِّـق
ملـوكٌ وأبنـاءُ الملـوك كأَنهم   سـواري نجـوم تـاليـاتٍ ونفّـق
كجفنـةَ والقَمْقـام عمرو بن عـامرٍ   وأبنـاءِ مـاءِ المُـزْنِ وابْنَيْ مُحَرِّقِ
وحـارِثـةَ الغِطْريفِ أَوْ كابن مُنْـذِرٍ   ومثـلِ أبي قـابـوس ربِّ الخَـوَرْنَـقِ(4)

4) الإنباه، على قبائل الرواه لابن عبد البرّ، ص 107، نشر مكتبة القدسي، 1350.

ولقد كانت العصَبيات القَبَلية والصراعات الدمَوية التي عَرفتها جزيرة العرب والبلدان المفتوحة ـ ومنها الأندلس ـ ما تزال عقابيلها موجودة في عهد الحُكيِّم، وكانت آثارها تنعكس على الشِّعر، فقد ذكر الزُّبيْدي في الطبقات أن حَرْشَن بن أبي حَرْشَن «كان شديد التعصب للقحطانية، ودارت بينه وبين أحمد بن نُعَيْم السُّلمي في ذلك أهاج»[5].

وقد ختم ابن حَزم في الجُمْهَرة كلامه عن قبائل العرب بفصل عنوانه : «الكلام في مُفاخرة قَحْطان وعَدْنان» بدأه بفضل القحطانية ولكنه ختمه بتقديم العدنانية، ثم قال : «وأما في الحقيقة فلا فخر إلاّ بالتقوى. وما عدا ذلك فخطأ ﴿**إنّ أكرمكم عند الله أتقاكم**﴾[6].

ونقل المقّري في النِّفْحِ ما يلي : «والقحطانية هم المعروفون باليَمَانية، وكثيراً ما يقع بينهم وبين المُضَرية وسائر العدنانية الحروب بالأندلس كما كان يقع بالمشرق وهم الأكثر بالأندلس والمُلْك فيهم أرسخ».

ومهما يكن من أمر، فربّما كان لتعصّب الحُكيِّم للقحطانية أثرٌ فيما وقع من تعتيم على شخصه وكتابه.

ومن الغريب أن الزُّبَيْدِي الذي عاصر الرجل، وكان في طبقة تلاميذه لم يذكر له تأليفاً، واقتصر على تقرير حفظه للأخبار والأنساب.

ومن الغريب كذلك عَدَم وُرود أي إشارة إلى الحُكيِّم أو تأليفه في الأقسام الموجودة المنشورة من «المقتبس»، ومن الممكن أن يكون ذِكره في وفيات سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة، وهي في سِفر من الأسفار المفقودة.

5) الطبقات : 287.

6) الجُمْهَرة : 487 ـ 490، تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، 1962.

كما نستغرب عدم إشارة ابن الأبّار إلى تـأليف الحُكيِّم وعـدم نقلـه عنـه في مؤلفـاتـه التاريخية كالتكملة والحلّة السّيراء وغيرهما، وقـد نفسر هـذا بـأنـه لم يقف على تـأليفـه الذي سنتكلّم عليه.

ولولا أن المؤرخ المغربي ابن عبد المَلِك المرّاكشي اطَّلع على كتاب «الحُكيِّم» ونقل منـه وذكر اسمه ما عرفنا شيئا يذكر عن هذا الكتاب، ولا أن صاحبـه يُعـدُّ من المؤرخين النّسابين في الأندلس، فقد اوْرد مؤلف «الذيل والتكملة» في السّفر الأول الذي حقّقتُـه منذ سنوات كلمة عن هذا الكتاب، وذلـك أثنـاء ترجمـة الفقيـه القـاضي النحْوي ابن مَضَاء القُرطبي وخلال الكلام على نسبه، قال : «فقد ذكر الحُكيِّم عبد اللـه بن عُبيـد الله ـ توفي منتصف رمضان أحدٍ وأربعين ـ في كتـابـه الـذي ذكر فيـه الخلفـاء، ومن تنـاسَل منهم بـالأنـدلس، ومن سـائر قريش، ومواليهم وأهـل الخـدمـة والتصرُّف لهم، ومشــاهير العرب الــداخلين إلى الأنــدلس من المشرق من غير قريش، ومــواليهم، ومشاهير قبائل البربر الذين احتلّوا الأندلس، ورفعه للناصر أبي المطرّف عبـد الرحمن بن محمّد سنة ثلاثين وثلاثمائة»[7].

إني أعتبر أنّ هذه الفقرة الاعتراضية كشْف تاريخي قيّم، فقد جعلتنا نقف على محتوى أصلٍ من أُصول تاريخ الأندلس ومُدوَّنة من مدوّناته الأُولى، كما جعلتنـا نزداد معرفـة برائد من رُوّاد هذا التاريخ وواحد من رجاله المبكّرين، أغفل ذِكر كتابه القـدمـاء، ولم يبلغ خبره المؤرخين المحدَثين الذين كتبوا في علم التاريخ والمؤرخين الأندلسيين.

يبدو من محتوى كتاب الحُكيِّم أنه مِثل كتاب أحمـد الرّازي في أنسـاب مشـاهير أهل الأندلس الذي مدحه ابن حَزم وذكر أنه يقع «في خمسة أسفار»[8].

---

7) السِّفر الأول من «الـذيل والتكملـة»، ص : 213، تحقيق الـدكتـور محمـد بنشَريفـة، دار الثقـافـة، بيروت، 1959.

8) رسائل ابن حَزْم 2 : 184، ونفح الطِّيب 3 : 174، تحقيق الدكتور إحسان عباس.

ولسنا نعرف لماذا لم يذكر ابن حَزم كتاب الحُكيِّم مثلما ذكر كتاب الرّازي مع أن الكتابين في موضوع واحد والمؤلِّفين من عصر واحد وطبقة واحدة في السّنّ والعِلم، إذ تُوفي الرّازي في رجب سنة أربع وأربعين وثلاثمائة وتوفي الحُكيِّم قبله بثلاث سنوات كما رأينا، وأما من حيث المستوى العلمي فإننا نلاحظ أن الحُكيِّم كان نظير الرّازي، وثمة تماثلٌ بين أدواتها في ترجمتيهما المتجاورتين في طبقات الزبيْدي - وهي مصدر جميع الذين ترجموا للرجُلين فيما بعد - بل إن الزبيْدي الذي أدركهما وصف أَحمد الرازي بحفظ الأخبار بينما وصَف عبد الله الحُكيِّم بحفظ الأخبار والأنساب، فكيف كتبت الشهرة لما ألف الرازي في الأنساب وسحبَ ذيلُ الخمول على مؤلف الحُكيِّم.

هل كان ذلك لتعصّبه الشّديد للقحطانية كما وصفه الزبيْدي الذي هو مَذْحِجي قحطاني ؟، أم أَنّ كتاب الرازي كان أكثر إتقاناً وتوثيقاً فاعتمده الناس واستغنوا به عن كتاب الحُكيِّم ؟، أم أَن الأمر لا يعدو أن يكون أمر حظّ - وحظوظ الكتب كحظوظ البشَر متفاوتةٌ - فمن المؤلَّفات ما يرزق القبول والاستحسان، ومنها ما يكون نصيبه الإهمال والنسيان.

ومهما تكن الأسباب فقد ظلّ كتاب الحُكيِّم في الأنساب منسياً طَوال ما يقرب من أربعة قرون إلى أن وجدنا خَبره لأَول مرّة عند ابن عبد الملك الذي كان واسع الاطلاع على ذخائر المكتبة الأندلسية، كثيرَ الوقوف على نوادرها وشواردها حتى لقد تيسّر له في هذا ما لم يتيسّر لغيره. وذلك بفضل بحثه الطويل وتنقيبه الكثير عن المخطوطات وقُربه من خزانة الموحِّدين الكبرى في مرّاكش التي انتهى إليها كثير من خزائن الأندلس والمغرب.

لقد استعمل ابن عبد الملك كتاب الحُكيِّم وانتفع به في تحقيق أنساب بعض من ترجم لهم، وبلغت إشاراته إليه في الأسفار الموجودة ستّ مرّات، وقد يكون أشار إليه مرّات أُخرى في الأسفار المفقودة.

في الإشارة الأُولى من هذه الإشـارات ذكر مؤلّف «الـذيل والتكملـة» ـ كما رأينـا ـ اسم الحُكيِّم واسم أَبيه وشهرته وتاريخ تقديمه كتـابـه إلى الخليفـة النـاصر وتـاريخ وفـاتـه ومحتوى كتابه.

وفي إشارة ثانية عرّفَنا بكنيته فقـال : «وقـد ذكر أَبو محمّـد بن عُبيـد اللـه الحُكيِّم(9)»، بينما اكتفى في الإشارات الأُخرى إليه بشهرة الحُكيِّم.

ونحن نقدّر أَن ابن عبد الملـك عقـد لهـذا المؤلف ترجمـة في «الـذيل والتكملـة» وذلـك باعتباره ممّن يستدرك على ابن الفَرضي وابن بَشْكوال، كما فعل ابن الأبّار، ونرجّح أَن تكون ترجمة الحُكيِّم عنـد ابن عبـد الملـك أَوسع من الترجمـة التي وردت في «التكملـة» والتي رأينـا أَنهـا مـأخوذة من طبقـات الـزبيْـدي، ونحن نعرف بـالمـوازنـة بين تراجم «التكملـة» ونظـائرهـا في «الـذيـل» أَن هـذه تشتمـل في الأغلب الأعمّ على مـزيــد من المعلومات والتفصيلات.

ونظن أَن ابن عبد الملك وجد في كتاب الأنسـاب للحُكيِّم الـذي كان بين يـديـه مـا يتوسع به في ترجمة الرجُل. ومع الأسف الشّـديـد، فـإن هـذه الترجمـة لم تصل إلينـا، ذلـك أَن النسخـة الـوحيـدة من السِّفر الرّابع من «الـذيـل والتكملــة» المحفـوظــة في «الإسْكُورْيَال» هي نسخة ناقصة ومبتورة. والمفترض أَن ترجمة عبـد اللـه الحُكيِّم هي من بين تراجم العبَادِلة التي ذهب بها البتر في النّسْخَـة المـذكورة، ومن سوء الحـظ أَن السّيُوطي الـذي ينقل أَحيـانـاً ـ ولـو بتصرّف ـ تراجم بعض اللّغـويين عن ابن عبـد الملك في بُغية الوُعَاة لم تَرد عنده ترجمة الحُكيِّم.

وفي انتظار ظهور الترجمة المشـار إليهـا عنـد ابن عبـد الملـك أَو ظهور غيرهـا، تبقى المعلومات التي ذكرناها حول الحُكيِّم هي كلّ ما لدينا الآن.

9) الذيل والتكملة 6 : 208، تحقيق الدكتور إحسان عبّاس، دار الثقافة، بيروت، 1973.

هذا وعندنا من معاصري الحُكيِّم النسّابة شخص اسمه أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل القرطبي يعرف بالحُكيِّم أو الحَكِيم، وهو نَحْوي أدب الحكم المستنصر وتوفي سنة إحدى وثلاثين وثلاثمائة عن ثمانين سنة(10)، ولا نعرف هل له صلة قرابة بنسابتنا أم لا، وقد ترجم له الزبيْدي وعَنْون ترجمته كما عنون ترجمة عبد الله بشهرة الحُكيِّم، ولم يضبطها في الحالتين، وترجم له ابن الفرضي كذلك بدون ضبطٍ للفظ الشهرة، ولكنها وردت مشكولة بالحركات في نسخة السِّفر السّادس من «الذيل والتكملة» الموجودة في المكتبة الوطنية بباريس(11)، حيث شُكلت كلمة الحُكيِّم شكلاً واضحاً بضمّ الحاء وفتح الكاف وكسر الياء المشدّدة مع صورة ح تحت حرف الحاء ووضعَ كلمة صحّ فوق الكلمة، وهذا من منتهى الضبط والتحقيق في هذه النسخة المَرْوية عن المؤلّف بسَند تلميذه الضابط التجِيبي صاحب البرنامج والرّحلة المعروفين.

يظهر إذن من اشتراك هذين الرجُلين المتعاصرين في هذه الشهرة أنهما من أسرة واحدة، وأن بينهما قرابة، ولكننا لا نتبيّن وَجْهَها ولا درجتها لأن نسَب كلّ واحد منهما يقف عند والده.

وقد كانت أسرة الحُكيِّم القرطبية مُقرّبة من عبد الرحمن الناصر وولده الحكم المستنصر، فعبد الله الحُكيِّم النسابة المؤرخ موضوع مقالتنا رفع كتابه إلى الناصر حسب كلام ابن عبد الملك السّالف الذكر، وقريبه - فيما نقدر - الحُكيِّم النحوي له شِعر في مدح الناصر، وَرَدَ في المقتبس(12)، وكان مؤدّباً لولده الحكم، ومن أجل هذا

10) توجد ترجمته في طبقات الزبيْدي : 300 - 301 وابن الفَرضي 2 : 54 وطبقات صَاعِد : 75 والوافي بالوفيات 2 : 210 ومعجم الأدباء 18 : 30 وإنباه الرواة 3 : 65 - 66 والبلغة للفيروز أبادى : 210 وبغية الوعاة 1 : 55 وله شِعر، وذكر في المقتبس لابن حيان 5 : 35، 58 والتشبيهات لابن الكتّاني : 35.

11) مخطوط المكتبة الوطنية بباريس رقم : 3156، ورقة 49.

12) المقتبس 5 : 35.

وذاك أثابه بتقديم ولده على خزانة المال كما قال الزبيْدي، بيد أنَّ هـذا الولـد ـ الـذي لا نعرف اسمه ـ غير مذكور في المدوَّنات التاريخية الموجودة.

وإذا ثَبَت أَن بين عبد الله الحُكيِّم ومحمّـد بن إسماعيـل الحكيم قرابـة، فقـد تكـون «النحوي» التي عرف بها الأخير نسبـة لا إلى النحْو الـذي كان يـؤدّب بـه، ولكن إلى نَحْو بن شَمْس، بَطنٍ من الأزْد، أي أنّ النَّحْـوِي نِسبـة إلى القبيـل الأزدي، وليس إلى الصَّنْعَةِ والحِرفة.

وقد ذكر ابن الفَرضي ـ وهو أَزْدي قُرطبي ـ عـدداً من الأزْدِيين القرطبيين، ولكننـا لم نَرَ بينهم من له علاقة بهذين الرجُلين[13].

هـذا ولم يفسِّر الـزبيْـدي ولا غيره سبب شهرة الحُكيِّم التي عرف بهـا كلّ منهما، ومن المعروف أنها صيغة تصغير للحَكِيم، وهذه تطلق على من يتعـاطى علوم الحكمـة، ومن ضمنهـا المنطق والحسـاب : فـأمـا الحُكيِّم محمـد بن إسماعيـل فقـد «كان الغـايـة في عِلم العربيّة والحسـاب والمنطق، وكان دقيق النظر لطيف الاستخراج صحيح الخـاطر، ولم يكن أَحد من أهل زمانه يتقدمه في علمه ونظره»، كما يقول الزبيْـدي[14]، ولعلّـه من أجل هذا دُعي بـالحكيم، بل إن القـاضي صَـاعِـداً عـدّه في الطبقـة الأُولى من حكمـاء الأنـدلس فقـال : «ومنهم محمّـد بن إسماعيـل المعروف بـالحُكيِّم، كان عـالمـاً بـالحسـاب والمنطق دقيق الذّهن، لطيف الخاصر، وكان مع ذلك نَحوياً لُغوياً»[15].

13) ابن الفرضي 1 : 56. 264.
14) طبقات النحويين واللّغويين : 300.
15) طبقات الأمم : 75.

وأما الحُكيِّم عبد الله موضوع هذه المقالة فلم يذكره الزبيْدي وابن الأبّار إلاّ بمعرفة اللّغة والأخبار والأنساب وقرض الشّعر، ولكن القِفْطي يقول في ترجمة مَن اسمه عبد الله بن عبد الله (أو عبيد الله) الأندلسي ما نّصه :

«كان عالماً بالنحْو واللّغة، إماماً فيها، عالماً بالعدد والهندسة... يُنسب إليه عِلم صناعة الكيمياء، وكان الحَكم المستنصر يعظّمه ويوقره[16]». ويقف في وجه اعتبار هذه الترجمة منطبقة على صاحبنا وموضحة لشهرته أنّ اسم هذا المترجم عند القِفْطي وَرد في طبقات صاعِد هكذا : «عبد الله بن محمّد[17]...». وعن الطبقات نَقَل القِفطي.

ويبقى مع هذا أن نتساءل هل شهرة الحُكيِّم شهرة شخصية أم شهرة عائلية ؟

وإذا كانت شهرةً شخصيةً فإننا لا نستبعد أيضاً أن تكون شهرة محمّد بن إسماعيل بالتكبير ما دامت شهرة عبد الله بالتصغير كما نص على ذلك ابن الأبّار، وذلك للتفرقة بين الرجُلين أو للتمييز بين مقداريهما في الحكمة.

نعود بعد هذا إلى كتاب الحُكيِّم لنبحث في عنوانه ومحتواه وموضوعه وطبيعته من خلال النقول القليلة الباقية منه.

فأما العنوان فيُستفاد مِمّا ورد في «الذيل والتكملة» أنه كالآتي : «كتاب في أنساب الدّاخلين إلى الأندلس من العرب وغيرهم»[18].

---

16) إنباه الرواة 2 : 121 وفيها : عبد الله بن عبد الله الأندلسي المعروف بالبرقي (؟).

17) طبقات الأمم : 77 وفيها : عبد الله بن محمد المعروف بالسري (؟) وربما كانت هذه النسبة والتي قبلها محرفة عن المَسرّى نسبة إلى ابن مَسَرّة، ويقارن هذا الاسم والذي قبله باسم عثمان بن محمد الأزدي القري (؟)، وهو منجّم، ومؤلّف كتاب في فقهاء الأندلس. (ابن الفَرضي 1 : 349 ـ 350 والقري في هذا الاسم تبدو محرفة كما في الاسمين السّابقين).

18) الذيل والتكملة 6 : 208.

وبهذا العنوان وقع النقل عنه في السِّفر السادس من الكتاب المذكور، وهو ـ كما أشرنا من قبل ـ شبيه بعنوان كتاب معاصره أَحمد الرّازي في الموضوع : «كتاب في أنساب مشاهير أَهل الأندلس»، كما سمّاه ابن حَزم[19]، وهو المسمّى أَيضا بالاستيعاب الذي جمعه للناصِر أَيضاً. وبهذا الإسم المختصر نقل عنه ابن الأبّار وابن عبد المَلِك وغيرهما، وبه أَيضا ذكر عند حَاجِّي خَلِيفة وغيره[20].

ولسنا نعرف متى فرغ الرّازي الأوسط من تأليف كتابه. أَما الحُكيِّم فقد فرغ من مؤلّفه ورفعه إلى الناصر سنة ثلاثين وثلاثمائة، وقد نفهم من هذا أَنه ألّفه بأَمر من الخليفة الناصر، وهو على أَي حال يدخل في إطار حركة التدوين الكبرى التي برزت في أعقاب نهاية المنتزين وبداية الخلافة. وكان التاريخ على اختلاف فروعه مِحْور هذه الحركة فوُضعت مدوّناتٌ إخبارية إمّا عامّة تشمل الأندلس كلّها أَو إقليمية تقتصر على مدينة بعَيْنها، وأُلّفت كتب طبقات متنوعة للفقهاء والشّعراء والحكماء والنحويين واللّغويين، وظهرت مؤلَّفات في أَنساب أَهل الأندلس، ومنها ما ألّفه أَحمد الرّازي وعبد الله الحُكيِّم.

لقد ذكر ابن حَزم أَنّ كتاب الرّازي يقع «في خمسة أسفار ضخمة»، أما كتاب الحُكيِّم فليست لدينا فكرة عن حجمه، ولعلّه لم يكن يقلّ عن حجم نظيره.

وإذا كنا لا نملك أَي نّص عن محتوى «أَنساب الرّازي» ومخطّطه ومنهجه، فإنّ فقرة ابن عبد الملك التي أوردناها تسعفنا في معرفة محتوى «أَنساب الحُكيِّم» ومخطّطه ومنهجه، فهذا الكتاب حسب تلك الفقرة يتألّف من الأقسام التالية :

---

19) رسائل ابن حَزم 2 : 184، تحقيق الدكتور إحسان عباس ونفح الطِّيب 3 : 174.

20) انظر الحُلّة السيراء، 1 : 68، 245 / 2 : 366، وكشْف الظنون وبونس بويجس رقم 23.

1) ـ الخلفاء، ولسنا ندري هل اقتصر في هذا القسم على الأُمَويين في الأندلس بدءاً بعبد الرحمن الداخل حتى عبد الرحمن الناصر، أم أنه ذكر أيضاً الأُمويين بالمشرق والعباسيين والعَلَويين، كما فعل ابن حَزم من بعده في «الجَمْهَرة».

2) ـ أولاد الخلفاء ونسْلهم بالأندلس : ولا بدّ أنه ذكر في هذا القسم ولَد عبد الرحمن بن معاوية ومَن جاء بعده حتى عهد عبد الرحمن الناصر، ولعلّه ذكر في هذا القسم أيضا أولاد الخُلفاء الأُمويين بالمشرق ومن دخل منهم إلى الأندلس وأنجب بها.

3) ـ سائر قُرَيش : ويدخل تحت هذا العنوان بَنُو زُهره وبنو تَيم وبنو مَخْزوم وبنو عَدِي وبنو جُمَح والفِهْريون.

4) ـ موالي الأُمويين وسائر قريش : وكانوا من الكثرة في الأندلس بحيث إن الرّازي أحمد خصّهم بكتاب مستقلّ، وتُعنَى كتب التراجم الأَندلسية بتعيين هؤلاء المَوالي وتحديد ولائهم اعتماداً على الرّازي وغيره.

وينفرد ابن عبد الملك بالرّجوع إلى كتاب «الحُكيِّم» في بعض الحالات.

وكان مَوالي الأُمويين وسائر القُرَشيين على درجتين : شاميّين وبلَديين، وكان الشّاميون أرفع درجة من البلديين، وفي هذا يقول الأمير عبد الله الأمَوي :

مَوالي قريشٍ من قريشٍ فقدّموا مَوالي قريشٍ لا مَوالي مُعَتِّب (مغيث)
إذا كان مولانا يُساويهِ عندنا سواءً فمولانا كآخر أجنَبي[21]

21) الحُلّة السيراء، 1 : 121. وفيها يساوم ولا معنى لها، وصوابها ما ذكرنا.

5) ـ أهل الخدمة والتصرّف للأمويين : لعلّه يقصد بهم الوزراء والحجّاب والعمّال والقُوّاد والقضاة وغيرهم. ومن المعروف أن جلّ هؤلاء كانوا من مَوالي الخلفاء الأمويين بالمشرق والأندلس، أو من موالي أولادهم وبناتهم[22]، ومنهم على سبيل المثال بيوتات بني حدير وبني أبي عبده وبني شهيد وبني فُطَيْس وبني عبد الرّؤوف وبني بسيل وبني غانم وبني رستم وبني الزجالي وبني وانسوس وبني الخليع وغيرهم. وقد خَصّ عيسى الرّازي كلاًّ من الحجّاب والوزراء بتأليف مستقلّ برسم المنصور بن أبي عامر[23].

6) ـ مشاهير العرب الدّاخلين إلى الأندلس من المشرق من غير قريش.

ويندرج في هذا القسم سائر الدّاخلين إلى الأندلس من أبناء القبائل القَيْسية واليَمنية، وعددهم كبير. ويُفهم من بعض النقول عن الحُكيِّم أنه ذكر أوائل الداخلين منهم وعيَّن منازلهم بالأندلس وساق أنسابهم وسمّى مشاهيرهم وأعيانهم.

7) ـ مَوالي العرب غير القُرَشيين : ونقف في كتب التراجم على عدد منهم.

8) ـ مشاهير قبائل البربر الذين احتلوا الأندلس : ولا بدّ أنه تكلّم في هذا القسم الأخير على أشهر القبائل البربرية التي دخلت الأندلس منذ الفتح حتى عهده، وتتبع المنازل التي نزلت بها في مختلف أرجاء الأندلس.

هذا هو التصميم العام لكتاب الحُكيِّم المفقود كما يؤخذ من وصفه لدى ابن عبد الملك، ونحن نجد ما يقرب من هذا التصميم في «جَمهرة أنساب العرب» لابن حزم، فقد

22) كان القاضي عمرو بن عبد الله المعروف بالقبعة مولى لإحدى بنات الأمير عبد الرحمن بن معاوية (ابن الفرضي، 1 : 363) وكان جدّ بني مزين مولى لرملة بنت عثمان بن عفّان، (المصدر نفسه، 2 : 178).

23) الذيل والتكملة، 5 : 491.

صدّرها بأنساب الخلفاء وأبناء الخلفاء، وجعل في أواخرها جمهرة من أنساب البربر وبيوتاتهم في الأندلس. والجمهرة كتاب عامّ في أنساب العرب وغيرهم، ولكن ابن حَزم يشير في تضاعيف هذه الأنساب إلى الموجود منها بالأندلس وإلى ديار أصحابها ومنازلهم.

وبهذا يتميّز ابن حَزم عن غيره من الأندلسيين الذين ألّفوا في الأنساب في عصره كابن عبد البرّ (ت 462) الذي بَنَى عملَه على الاختصار في كتابيه : «القصد والأُمَم، في التعريف بأُصول أنساب العرب والعجم»، و«الإنباه، على قبائل الرّواه».

ولا يشبه ابن حزم في الالتفات إلى ما يرجع إلى الأندلس في الأنساب إلاّ الرّشاطي (ت 542 هـ)، الذي يشتمل كتابه الجليل على فوائد قيّمة في تاريخ الأندلس وجغرافيتها وأعلامها حسب القطع التي وصلت إلينا من «اقتباس الأنوار»، وهي ما تزال مخطوطة، وفي حالة غير جيّدة، أعان الله من يقوم على إخراجها[24].

كما أن ابن غالب نمّى رصيد الأنساب العربيّة في الأندلس، ودوّن المشهور منها في وقته، وهو القرن السّادس، وعن «فرحة الأنفس» نقل المقري تلك المقتطفات الموجودة في نَفح الطّيب[25].

نظن أن كتابَيِ الحُكيّم والرّازي في الأنساب كانا من مصادر ابن حَزم فيا يخصّ أنساب الأندلسيين ومواطن نزولهم واستقرارهم، ولو أنه لا يشير إلى مستنده في هذا مع أنه في عموم الأنساب العربيّة يُسمّي النّسابين المشهورين الذين رَوَى عنهم.

24) انظر ما كتبتُه حول اقتباس الأنوار في الذيل والتكملة، 1 : 274 ويهتمّ بهذا الكتاب منذ زمن الأستاذ بوش ڤيلا.

25) نفح الطِّيب، 1 : 289 ـ 290، تحقيق الدكتور إحسان عباس.

هذا ونضيف إلى ما قلناه عن تصميم كتاب الحُكيِّم أن كلّ قسم من أقسامه الثانية المذكورة يشتمل على عناوين فرعية، وقد عبّر عنها ابن عبد الملك بالرسوم، أي التراجم على غرار التراجم في كتب الطبقات أو المواد في المعجمات، فهو على سبيل المثال يفرد رسماً أي عنواناً هكذا :

ـ المعافر ـ

ويذكر تحته المنسوبين إلى هذا القبيل بالأندلس، وأين ينزلون، وقد نقل ابن عبد الملك من «رسم المعافر بقرطبة» ما يلي : «منهم بيت محمّد بن بشير القاضي، ولهم بقيّة، وبيت بني شراحيل، وهم أصهار بني بشير، وكانوا أهل صلاح ولهم بقيّة»[26].

وبطبيعة الحال، فقد اقتصر ابن عبد الملك على هذا لأنه محلّ الشّاهد عنده وإلاّ فقد يكون الحُكيِّم ذكر غير بني بشير، وبني شراحيل من المعافريين القرطبيين وغيرهم في زمنه كآل عامر، سلف المنصور وبيت بني جَحّاف ببلَنْسية وبيت بني مفوز بشاطبة[27].

قلنا إن ابن عبد الملك أشار إلى الحُكيِّم في الأسفار الموجودة ستّ مرّات ونعددها فيما يلي :

---

26) الذيل والتكملة، 6 : 208. وانظر ترجمة عمرو بن شراحيل عند ابن الفرضي 1 : 362 حيث ورد فيها : «قال قاسم بن أصبغ : عمرو بن شراحيل هذا هو جدّ بني شراحيل هؤلاء الذين عندنا (يَعني بقرطبة)». وراجع أيضا ترجمة بشير بن شراحيل في المصدر نفسه ص 192.

27) انظر جَمهرة ابن حَزم : 418، وقد تسلسل الفقه والقضاء في بني جحاف وبني مفوز حتى خروج المسلمين من شرق الأندلس كما يُستفاد من كتب التراجم.

1) - في ترجمة أحمد بن عبد الله بن يحي بن يحي الليثي، حفيد كبير المالكية في وقته وتلميذ الإمام مالِك وراوية كتابه المُوطّأ.

قال ابن عبد الملك في سياق الحديث عن الولاء اللّيثي لهذه الأسرة البربرية : «وقال الحُكيِّم : يتولون بني ليث من كِنانة، وقيل نزلوا منزل بني ليث فنسبوا إليه»[28].

2) - في ترجمة أحمد ابن مَضَاء القرطبي صاحب الآراء المعروفة في النحْو.

في هذه الترجمة وردت الفقرة الاعتراضية عن الحُكيِّم وكتابه، وهي التي حللناها فيما سبق، وقد جاء بعدها ما يلي، فذكر، أي الحُكيِّم، أن بجيان من لخم بيت مهند بن عمير، قال : «وهم هناك جماعة أهل فضل ودين، ولهم فُرسان شجعان بلَديون، منهم عبد الرحمن بن وافد بن عبد الرحمن بن يحي بن حرب بن يحي بن مهند القسّام، ومنهم النجَاشي بن حريث بن عاصم بن مَضَاء بن مهند»[29].

---

28) الذيل والتكملة، 1 : 190 ونجد بعد هذه الفقرة ما يلي : «والداخل إلى الأندلس من عَقِبه كثير، المذكور وأخوه يَزيد، وهو المتوجّه من قِبل عبد الرحمن بن معاوية إلى عمّاته بالشام حين استوسق له الأمر بالأندلس، ومات ولم يعقّب، وقيل إن المتوجّه إليها كثير. والله أعلم». ولسنا متأكدين أن هذا الكلام مما نقله ابن عبد الملك عن الحُكيِّم، وإن جاء في سياق النقل. ولا بأس أن ننقل هنا ما جاء في ترجمة يحي بن يحي اللّيثي في أخبار الفقهاء والمحدّثين لمحمد بن حارث الخشني قال : «وهو يحي بن يحي ابن كثير ويحي أبوه هو المعروف بأبي عيسى، أصله من البربر، ويتولّى بني ليث وذكر أبو عبد الله القاضي محمد بن عبد الله ابن أبي عيسى أن الإمام عبد الرحمن بن معاوية رحمه الله لقي في طريقه يحي بن كثير المعروف بابن الحداء، فقدمه بكتب إلى قرطبة ثم وجّهه إلى الشّام ثم ولاّه الجزيرة، وقَبْره هناك». وراجع على الخصوص الأخبار الواردة في السِّفر الذي حققه الدكتور محمود مكّي من المقتبس مع الحواشي الواردة في الصفحات التالية : 465، 480، 494، 542.

29) الذيل والتكملة، 1 : 213، وقد ذكر ابن حَزم في الجمهرة : 424 أن دار لَخم بالأندلس هي شذُونه والجزيرة وإشبيلية وعدّ من اللخْميين آل عباد وآل غارة ثم قال : «ومنهم حجاج، وسيّد، وحبيب، ومحمد، بنو عمير بن حبيب بن عمير»، ورفع النسب إلى لخْم. ويبدو أن محمد محرّفة عن مهنّد، وينبغي أن يكون هو مهند بن عمير الذي أشار الحُكيِّم إلى استقرار بيته بجيّان، ولم يُشر ابن حزم إلى هذا، ولعلّ أبناء مهنّد انتقلوا إلى جيّان بعد زوال أيام بني حجاج أبناء عمومتهم. وانظر كذلك نفح الطِّيب، 1 : 295 - 296.

3) ـ في ترجمة أَبي الحسن اللّونقة، تلميذ ابن وافِد الطبيب المعروف وْخلفه في الطبّ.

أثبت ابن عبد الملك نسبه مرفوعاً إلى سَعد بن عُبادة الخَزْرجي الصحابي الجليل وقال : «كذا نقلتُ نسَبَه من خطِّ غير واحد من عقِبه، وأرى فيه تخليطاً وأَنه ليس من ذرّية قيس بن سعد بن عبادة وإنما هو من ذرّية سعيد بن سعد بن عبادة، فقد ذكر أَبو محمد بن حَزم في جماهر النسَب أَن لسعيد بن سعد هذا عقِباً بالأندلس بقرية يقال لها قرملان من عمَل سرقُسطه من قبل الحسين بن يحي بن سعيد بن سعد بن عبادة، ولذلك أَرى أَن إقحامَ قيس بين سعيد وسعْد وَهْمٌ والله أعلم. وأَيضا فإن عُبادَة الشّاعر بن ماء السماء من هذا البيت، وهو عبادة بن عبد الله بن محمد بن عباده بن أفلح بن الحسين، فأَفلح مقدَّم على الحسين في هذا النسب وعكسه في نسب على المترجم به.

وقد ذكر الحُكيِّم أَن بسرقُسطة بيت الحسين بن يحي الثائر بها، وهو الحسين بن يحي ابن سعيد بن سعد بن عبادة.

قال، أي الحُكيِّم : «ومن أَهله عبادة بن أفلح بن سعيد بن يحي بن سعيد بن سعد».

قال المصنّف عفا الله عنه : «وعبادة هذا هو أَبو جدّ عُبادة الشّاعر، ولم يذكر الحسين بالأفلح ولا ابناً له»[30].

4) ـ في ترجمة قطن بن خزز، مَبْحث في نسَبه ونسَب ولَده بشْر ومكان قضائه، وجاء في آخر هذا المبحث ما يلي : «وقال الحُكيِّم إنه ولي قضاء جيّان»[31].

30) الذيل والتكملة، 5 : 250. والجمهرة : 365. ونفح الطيب، 1 : 294.

31) الذيل والتكملة، 5 : 574. والجمهرة : 233. وقُضاة قُرطبة : 67.

5) - فيَ ترجمة أَبي بكر ابن سيّد الناس مؤسّس الأُسرة الأندلسية التي اشتهرت بتونس ثم بمصْر.

رفع ابن عبد الملك نَسَبَهُ إلى عدنان ثم قال : «وسَلَفُهُ نـاقِلَـةٌ من منبج، وقد ذكر أبو محمد بن عبيد الله الحُكيِّم منهم أَبا الوليد بن منذر المذكور ورفع نسبه إلى يعمر بن مالك، كما أَثبتناه»، والنسب الذي أثبته نقلاً عن الحُكيِّم هو : أَبو الوليد بن مُنذر بن عبد الجبار بن سليان بن عبد العزيز بن حرب بن محمد بن حسّان بن سعد بن عبد الرحيم بن خلَف بن يعمُر بن مالك[32].

6) - في ترجمة محمد بن سعيد بن بشير بن شراحيل مبْحث في هذا النسَب رجع فيه المؤلّف إلى عدد من المؤرخين والنّسابين، وقد أشرنا إلى هذا الموضع فيما سبق وسنعود إليه[33].

لا نظن أَنّ نُقول ابن عبد الملك عن الحُكيِّم محصورة فيما ذكرناه، إذ من الممكن أَنه نقَل عنه في الأسفار المفقودة، ويبدو أَنه انتفع به في أَنساب بعض مترجميه، ولم يذكره.

لقد تساءلت في مقدمة هذا العرض عن السرّ في انفراد المؤرخ المرّاكشي بذكر الحُكيِّم والنقل عنه وعزوْت ذلك إلى تبحّره وسَعة اطّلاعه ووقوفه على ما لم يقف عليه غيره، وأضيف إلى ذلك أَنه كان مُعتنياً بالأنساب مولعاً بتحقيقها، فلا غرابة إذن إذا بذل غاية جهده في جمع كلّ ما كتب فيها حتى زمنه، وقد بدا أَثر ذلك في منهجه الذي يتميز برفع قعدد المترجم، في الكثير، حتى أَوّل داخل إلى الأندلس، وأحيانا إلى

---

32) الذيل والتكملة، 5 : 293. والجمهرة : 293.
33) الذيل والتكملة، 6 : 208.

أعلى جدّ في نَسبه. كما بدا أيضاً في تصويباته الكثيرة، واستدراكاته العديدة. وللدلالة على سَعة اطلاع الرجُل، نسوق الترجمة الآتية كمثال على ذلك :

«محّد بن سعيد بن بشير بن شراحيل».
كذا نسبه أبو مروان ابن حيان.
وقال فيه ابن شعبان : محمد بن بشير بن سرافيل.
وقال ابن الفرضي في بعض معلّقاته : محمد بن بشير بن محمد.
وقالا (أي شعبان وابن الفَرضي) : المَعافري.
وقال أبو عبد الملك أحمد بن محمد بن عبد البرّ : محمد بن بشير المعافري، وكنّاه أبا بكْر.
وقال ابن حارث : محمد بن سعيد بن بشير بن شراحيل المعافري.
وقال خالد بن سعد في ترجمة : محمد بن سعيد بن بشير...
وقال بعد تراجم كثيرة : محمد بن بشير... فظنّ به أنهما عنده رجلان، وذكر الأول مختَصرا واحتفل في ذكر الثاني، ويظهر أنهما واحد كررهما غلطا، والله أعلم.

ثم نسبته إلى شراحيل فيها نظر، فقد ذكر عبد الله الحُكيِّم في كتابه في أنساب الداخلين إلى الأندلس من العرب وغيرهم في رسم المعافر بقرطبة : منهم بيتُ محمد بن بشير القاضي، ولهم بقية، وبيت بني شراحيل، وهم أصهار بني بشير، وكانوا أهل صلاح، ولهم بقية.

ويمكن عندي أن يكونا رجُلين : أَحدهما محّد بن بشير بن محّد كما قال ابن الفَرضي، والثاني محّد بن سعيد بن بشير كما قال ابن حيان وابن حارث والسالمي. وعلى الجملة فتحقيقه مما أشكل، فاجعله منك على ذكر»[34].

34) الذيل والتكملة، 6 : 208 والتكملة لابن الأبّار : 355.

كما نرى في هذه الترجمة، لكي يحقّق ابن عبد الملك اسم هذا المترجم وسلسلة نسَبه رجع إلى ما كتبه ثمانية من المؤرخين وهم :

1) - أبو مروان ابن حيّان في كتابه «المُقتبس»[35].

2) - أبو إسحاق محمد بن شعبان في مؤلّفه «كتاب الرُّواة عن مالك»[36].

3) - ابن الفَرضي في بعض معلّقاته[37].

4) - أبو عبد الملك أحمد بن محمد بن عبد البرّ في كتابه «فقهاء قرطبة»[38].

5) - أبو عبد الله محمد بن حارث الخشني[39].

6) - خالد بن سعد وله كتاب في رجال الأندلس ألّفه للحَكَم المستنصر، اعتمد عليه ابن الفَرضي كثيراً، وهو الذي أشار إليه المؤلّف هنا وكان تحت يَده[40]، بينما نرى ابن الأبّار ينقل عنه هنا بواسطة ابن حارث.

7) - أبو عامر السالمي في كتابه «دُرر القَلائد». وقد كان ابن عبد الملك يمتلك نسخة منه بخط مؤلِّفه[41].

8) - عبد الله الحُكيِّم موضوع هذا المقال : ومن هنا نُكوِّن فكرة عن المكتبة التاريخية الضخمة التي أتيحت لهذا المؤرخ الكبير، وهي المكتبة التي تأسّست مع

---

35) في التكملة : 355 أنه ذكرهَ في انتخابه من أخبار القُضاة، وقد ظنّ بعضهم أن هذا اسم مؤلَّف من مؤلّفات ابن حيان، كما يوهمه كلام ابن الأبّار، وعبارة ابن عبد الملك تقطع بأنه عنوان في المُقتبس، وهذا يؤكّد ما استنتجه مَحْمود مكّي في مقدمته الممتازة للمقتبس : 72 ـ 73.

36) ترجمة ابن شعبان المالكي المصري في الديبَاج : 231، وحُسْن المُحاضرة، 1 : 141.

37) أي أنه لم يترجم له في تاريخه، وإنما ترجم فيه لسعيد بن محمد بن بشير (انظر : ج 1، ص : 192).

38) ترجمة أحمد بن عبد البرّ عند ابن الفَرضي، 1 : 50 والحُلّة السيراء، 1 : 207 ـ 208 وبونس بويجس، 58 ـ 59، وينقل عنه ابن حيان وابن الفَرضي وابن سعيد.

39) انظر قضاة قُرطبة : 54 ـ 55.

40) ترجمة خالد بن سعد عند ابن الفرضي، 1 : 154 ـ 156.

41) انظر الذيل والتكملة، 6 : 7 ـ 11.

تأسيس مدينة مرّاكش وقيام المرابطين واستمرت في النمّو والتضخّم حتى نهاية الموّحِدين، ومن هذه المكتبة نَهَل المؤرخون المرّاكشيون ومنهم ابن الصيْرفي والبيْذق وابن صاحب الصَّلاة و يوسف بن عمر وعبد الواحد المرّاكُشي وآخرون[42].

لا نستطيع أن نتكهّن بمآل النسخة التي اطّلع عليها ابن عبد الملك من كتاب الحُكيِّم، ولكننا لم نقف على أيّ خبر له عند من جاء بعده، ولذلك فإنه يظلّ الشاهد الوحيد حتى الآن على وجود هذا الكتاب.

لقد طال الزمن وبعُد العهد بالمدوّنات التاريخية التي أُلِّفت لعبد الرحمن الناصر والحَكم المستنصر كمؤلفات الحُكيِّم والرّازي وابن النظام وابن سعدان وخالد بن سعد وعَريب وإسحاق بن سَلَمَة القَيْني والأُقُشْتين وابن عبد الرؤوف والشَّبانسي وغيرهم، ولكن الأمل لم ينقطع تماماً من ظهور بعضها، ولقد تأثر رواج هذه الكتب بسبب المؤلفات التي ظهرت بعدها، ولكأنَّ المؤلَّفات تخضع هي أيضا لقانون التطوّر والارتقاء وناموس النسْخ والانتقاء، وفي عصور النسخ اليدَوي كثيراً ما نَسخت الكتبُ الجديدة الكتبَ القديمة وعفّت اللاّحقة على السابقة، فابن حيّان مثلاً ضمّن كتابه «المقتبس» معظمَ أعمال سلَفه من المؤرخين وزاد عليها ووصلها إلى وقته فأغنى عن تلك الأعمال. وكذلك غطّى من جاء بعده على أعمال من سبقهم، وهكذا ذواليك، كما كان للتلاخيص التي وضعها مجهولون أو معروفون أثرٌ سلبي على بقاء الأُصول الملخّصة واستمرارها مثل أخبار مجموعة وقطعة أخبار عبد الرحمن الناصر ومجموع ذِكر بلاد الأندلس الذي حقّق نَصّه العربي وترجمه أخيراً الدكتور لْوِيسْ مُولِينَا.

ومع أننا نحسّ أحياناً أنه كلّما بعُد زمن النصّ عن زمننا، كلّما ضعُف الأمل في بقائه، فما زلنا نفاجأ بين الحين والحين بظهور بعض هذه الأُصول المفقودة، وقد ظهر

42) انظر مقدمة السِّفر الثامن من الذيل والتكملة، ص : 77.

بالفعل شيء منها ونشر في السنوات الأخيرة، فلقد ظهرت في الخزانة الحَسنية العامِرة ـ على سبيل المثال ـ نسخة من كتاب أَخبار الفقهاء والمحدّثين لمحمد بن حارث، كتبت عام ثلاثة وثمانين وأربعمائة، والسِّفر الخامس من المقتبس الذي نشر بعناية الزّملاء السادة : شَالْميتا وكُورينْت وصبح. وصدر عن المعهد الإسباني للثقافة العربيّة بمَدْريد وكلّية الآداب بالرِّباط، وعندنا دائماً أَمل في أننا ربما نعثر على ما لم نكن نطمع في العثور عليه، وإن للخزائن المغربيّة لفضلاً كبيراً في نقل الكثير من تراث الأندلس إلينا برغم آثار القِدم وعوادي الزمن وعوامل التلَف، إذ لا يخفى أن جلّ ما نُشر من هذا التراث تعود مخطوطاته إلى الخزائن المغربيّة وما يزال الكثير من مكنوناتها ينتظر النشر.

إنّ هدفي من هذا المقال السّريع المتواضع الذي أُعدّ على عجل هو لَفْت أَنظار أَساتذة التاريخ الأجلاء إلى الكتابة عن أَصحاب المصادر الأُولى المفقودة في تاريخ الأندلس ومراجعة القليل الذي كتب عنهم على ضوء النصوص المكتشفة والنقول الجديدة المقتبسة من مؤلفاتهم الضائعة، وأذكر على سبيل المثال أَن السِّفر الخامس من المقتبس يقدّم مادة جديدة عن بعض هؤلاء كأَبي عبد الله محمد بن مسعود صاحب الأنيق[43]، وأَبي عبد الحميد إسحاق بن سلمة القيني مؤلّف تاريخ مَالَقة وغيره من المؤلفات التاريخية، وقد كنا نظن أَن الحَزْميين أَبا المغيرة عبد الوهاب وأَبا محمد علي هما أَول من فتح باب الكتابة والتأليف في موضوع فضل الأندلس بالمعنى الفخْري الذي واصله ابن سعيد والقاضي الشقندِي، وإذا بنا نجد فقرة طريفة في الفخر بشعراء الأندلس نقَلها ابن حيان عن كتاب فَضْل الأندلس لإسحاق بن سلَمة[44] هذا الذي ما يزال التحريف يقع حتى في اسمه (مسلمة، سلمة، اللّيثي، القبشي، القيسي، القيني)[45]، وما عبد الله الحُكيّم النسابة والمؤرخ المجهول موضوع هذا المقال إلاّ واحد من هؤلاء.

---

43) المقتبس، 5 : 9، 53، 200، 303.

44) المصدر نفسه، ص : 46.

45) جمعت مادة لكتابه مقالة موسّعة عن القيني.

ابن الخطيب السلماني
وكتابه «الوُصُول لحِفظِ الصحّة في الفُصول»*
تعريف وانتقاء

محمد العربي الخطّابي

يُعَدُّ أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن سعيد السَّلماني الشهيرُ بابن الخطيب والملقّبُ عند المشارقة بلسان الدين،[1] من أعلام الفكر والأدب وأقطاب السياسة والدولة في الأندلس الإسلامية، فذِكْرُه يجري على كلّ لسان، ومؤلّفاته في الأدب والتاريخ والتراجم والسِّيَر والتصوف معروفةٌ مشهورة، وجلُّها مطبوع، وبعض أشعاره من محفوظات النّاس، وقد وَلِعَ بجمع أخباره بعض الأقدمين والمُحدَثين يأتي على رأسهم

---

*. نقدّم في هذا العَدد نبذة عن عناية ابن الخطيب بعلم الطبّ وتعريفاً بكتاب «الوصُول» مع منتخبات من جُزئه الأول. ونقدّم في عدد قادم ـ إن شاء الله ـ ملخصاً للجزء الثاني من هذا التصنيف.

1) مصادر ترجمة أبي عبد الله ابن الخطيب كثيرة ومتوافرة نذكر منها : ـ 1) الإحاطة في أخبار غرناطة، تحقيق محمد عبد الله عنان، الجزء الأول، (مقدمة المحقق): والجزء الرابع (ترجمة ابن الخطيب بقلمه) ـ 2) نفح الطِّيب من غصن الأندلس الرطيب لأحمد المقري، تحقيق إحسان عباس. ـ 3) لسان الدين بن الخطيب حياته وتراثه الفكري، تأليف محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة 1388 هـ / 1968. ـ 4) روضة التعريف لابن الخطيب، (مقدمة المحقق محمد الكتاني)، دار الثقافة، بيروت 1970. ـ 5) بُروكلمان، الذيل 2 : 73 ـ 272.

المقري مؤلف «نفح الطِّيب» وكل هذا يُغني عن التَّعريف به وبآثاره في مختلف فنون المعرفة الأدبية والتاريخية.

ولَمَّا كان الغرض من هذا البحث الكلامَ على عناية ابن الخطيب بعِلم الطبّ والتعريفَ بأهمّ كتاب ألفه فيه، فإن المنهج يقتضي الإتيان بنبذة يسيرة توضّح مكانتَه في هذا الميدان العلمي مع الإشارة إلى آثاره المكتوبة في الطبّ والأغذية وحفظ الصحة، لاسيا وأن هذا الجانب من نشاط ذي الوزارتين لم يَلْقَ إلى الآن ما هو أهل له من عناية ودراسة.

يُخبرنا ابن الخطيب في ترجمته لنفسه أنَّه أَخذ «الطبّ والتعاليم وصناعة التعديل على الإمام أبي زكريا بن هذيل» وأنه لازمه إلى آخر حياته[2].

وأبو زكريا هذا هو يحي بن أحمد بن هذيل التجيبي، أصله من أرْجدونة Archedona، قال عنه ابن الخطيب : «كان آخرَ حَمَلَة الفنون العقلية بالأندلس، وخاتمةَ العلماء بها، من طِبٍّ وهندسةٍ وهيئةٍ وأصولٍ وأدب... غيرَ مبالٍ بالناس، مشغولاً بخاصة نفسه، خدم أخيراً بباب السلطان بصناعة الطبّ، وقعد بالمدرسة بغرناطة يُقْرِئُ الأصول والفرائض والطبّ»[3].

من مؤلفات ابن هذيل «الاختبار والاعتبار في الطبّ» و«التذكرة في الطبّ»، وكلاهما من الآثار المفقودة، وقد تُوفّي في الخامس والعشرين من عام 753 هـ، وتولّى ابن الخطيب دَفنه بباب إِلْبيرة في غرناطة بجوار زوجته تنفيذاً لوصيته[4].

2) الإحاطة في أخبار غرناطة، تحقيق محمد عبد الله عنان، 4 : 459، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1397 هـ / 1977 م.

3) نفس المصدر : 4 : 390.

4) نفس المصدر : 4 : 401.

وكان ابنَ الخطيب يُعِزُّ أستاذه ابنَ هذيل إعزازاً شديداً، فلمَّا أُصيب بالفَالج نقله ابن الخطيب إلى منزله ولزمه حتى حضرته الوفاة، وكان قبل ذلك قد أملى على تلميذه ابنِ الخطيب أبياتاً جاء فيها :

إذا مِتُّ فادفنّي حذاء حليلتي يخالط عظمي في التراب عظامَها
لعلّ إلّه العرش يَجْبُر صَدعتي فَيُعلي مَقامي عنده ومقامَها

هذا ولم يذكر لنا ابنُ الخطيب شيخاً آخرَ من شيوخه في الطبّ والتعاليم غيرَ ابنِ هذيل.

ولسنا في حاجة إلى القَوْل إن ذا الوزارتين لم يتفرَّغْ إلى ممارسة مهنة الطبّ العملي تفرغاً كاملاً لانشغاله بأُمور الدولة، ومع ذلك فإننا نستطيع أن نؤكّد أن عنايتَه بهذا الفَنّ كانت كبيرة بل إنها كانت أحياناً جزءاً من أعبائه الرسمية كما تدلُّ جميع القرائن، فهو قد أَلَّف كتابه «عمل مَنْ طبّ لمن حبّ» لسلطان المغرب أَبي سالم بن أَبي الحسن المَريني (760 ـ 762 هـ / 1359 ـ 1361 م)، كما أُهدى كتابه «الوصول لحفظ الصحة في الفصول» لسلطان مملكة غرناطة أبي عبد الله محمد الغنيِّ بالله النصري (755 ـ 793 هـ / 1354 ـ 1390 م) وقد ضَمَّن هذا الكتاب رسالةً في أحوال النوم واليقظة أملاها بباب هذا السلطان نفسه، وهو الذي أشار بتقييدها كما سنرى في القسم الذي عرضنا فيه فصولاً من هذا التأليف الذي أَدرج ابن الخطيب في ثناياه بعضَ النصائح الطبية التي كان يُسديها للسلطان على مائدة الطعام وفي المجالس الخاصة تنبيهاً له إلى وجوب الاعتدال ومُغالبة الشهوات وما تقتضيه سلامة الصحة من حَذَر. وعلى هذا يمكننا أن نقول إن ابنَ الخطيب كان طبيبَ البلاط إلى جانب ما تحمَّله من أعباء الوزارة، فضلاً عن انشغاله بالتأليف في الطبّ والبيطرة والبَيْزرة.

مؤلّفات ابن الخطيب في الطبّ والبيْطرة

ونحن نعتمد في ذكر مؤلّفاته الطبية على ما جاء في كتاب الإحاطة في ترجمة المؤلف لنفسه وفي نَفْح الطِّيب للمقري، وعلى ما وصلنا منها، وكلّه ما يزال مخطوطاً :

ـ رسالة الطاعون[5].
ـ المسائل الطبِّية.
ـ الرَّجز في عمل التّريَاق.
ـ اليوسفي في الطبّ.
ـ رسالة تكوين الجنين. (أشار إليها المؤلف في ثنايا كتاب الوصول).
ـ رَجَزٌ في الطبّ[6]، وهو على الأرجح ما سمّي في بعض المصادر بالأرجوزة المعلومة.
ـ رَجَز في الأغذية.
ـ عَمَلُ من طبَّ لمن حبَّ[7].
ـ كتاب في البيطرة وآخر في البَيْزرة.
ـ كتاب الوصول لحفظ الصحة في الفصول الذي هو موضُوع هذا المقال، ولعلّه أهمّ كتاب ألّفه ابن الخطيب في هذا العلم، واسمه دالٌّ على مسَمّاه من حيث إنه يُعنى بتدبير الصحة بما يُناسِب كلَّ فصل من فُصول السّنة الأربعة. ويتضمن هذا الكتاب رسالة مستقلة بذاتها موضوعها «النوم واليقظة»، أملاها ابن الخطيب قبل تأليف كتاب الوصول.

---

5) ذكرها ابن الخطيب في الإحاطة، وأشار إليها في كتاب الوصُول عند الكَلام على الأوبئة في الفصل الذي عرض فيه لتغيرات الهواء.

6) توجد منه نسخة خطّية في الخزانة الحَسَنية بالقصر الملكي بالرباط، رقمها 515 / مجموع. عدد أبياتها 1600.

7) توجد منه نسخة خطّية في الخزانة الحسنية، رقمها 3477 / مجموع (1)، ونسخة بخزانة القرويين في فاس رقمها 40 /607، ونسخة أُخرى في المكتبة الوطنية بمدريد.

تعريفٌ بالكتاب

فرغ ابن الخطيب من تأليف «الوُصول لِحفْظ الصِّحة في الفُصول» في الثاني عشر من جمادى الأولى عام 771 هـ / 1369 م، أي قبل وفاته مقتولاً بنحو خمس سنين(8)، وأهداه للسلطان أبي عبد الله محمّد الغنيّ بالله النّصري، وضمّنه خلاصةَ معارفه وتجاربه في حفظ الصحة والأغذية والوقاية من الأمراض ومعرفة علاماتها قبل نزولها.

ويشتمل هذا التأليف على جزءين : جزء التعريف، وجزء التصريف. يُعالج الأولُ منهما الجانبَ النظريّ العام والثاني الجانب العملي في الوقاية وحفظ الصحة. وكلٌّ جزء يشتمل على ثلاث قواعد، وكلّ قاعدة مقسّمة إلى أبواب وفُصول. وينتهي الكتاب بخاتمة يشرح فيها المؤلّف الألفاظ الطبّية الاصطلاحية والألفاظ اللغوية مرتبةً على حُروف المُعجم بالترتيب المتّبع عند أهل المغْرب.

موضُوعات الجُزْء الأول :

- حقيقة الفُصول وأسْبابُها، وهو مبحث يستعين بعلم الفلَك والجُغرافية الفلَكية، يتكلّم في الأفلاك وما في حشوها(9)، وفي الميل والاعتدال وطبائع الفُصول وتأثيرها في الأبدان، كما يتكلم في التغيرات التي تَعْرِض للفصُول.

---

8) توفي ابن الخطيب مقتولاً في سجنه بفاس عام 776 هـ / 1374م.

9) احتفظنا بعبارة المؤلّف وألفاظه في بيان معظم مواضيع الكتاب الذي وَضَع له ابن الخطيب فهرساً مفصّلا.

ـ الكليات التي تربط الفروعَ بالأصُول وتشمل الكلام على العنـاصِر التي يتركّب منهـا بَدَن الإنسان، وعلى المزاج والأخلاط والأعضاء والأرواح والقُوى والأفعال.

ـ الأمور الضرورية للإنسان : الهواءُ ومنفعته وتغيُّراتـه في نفسـه، وتغيّراتـه لاختلاف الأمَاكن والبِقاع، وتغيّراته الخارجة عن الطبيعة.

ـ المأكول والمشروب : تقدير الحاجة إلى الغذاء والاغتـذاء، تطور المطعوم المغتـذى في بدن الإنسان وأفعاله، وجه استعمال المأكول، سوء مغبَّة الشهوات، أَحكام ما يغتذى به وطبائعه، الكلام على بعض الأطعمة المطبوخة، نكت وأصول ترجع إلى مهنة الطبخ، ضرورية الماء ومنفعته في بدن الإنسان، أَحكام أصناف المـاء، استعمال المـاء وغيره ممـا يُشرب.

ـ أَحكام الاحتباس والاستفراغ، منافع الاستحمام ومضارّه، الصحة الجنسية.
ـ أحوال النوم واليقظة : حقيقة النوم واليقظة، منافعها ومضارهما.
ـ الحركة والسكون البَدَنِيَّيْنِ : الرياضة وأنواعها وأَوقاتها.
ـ الحركة النفسانية وما توجبه في بدن الإنسان.

مَوضُوعات الجُزء الثاني :

ـ اختلاف الأمزجة على الإجمـال والتفصيل : حـال المزاج المعتـدل وعلامـاتـه، حـال المزاج الصَّفْراوي وعلاماته، حال المزاج السّوداوي وعلاماته.

ـ علامات الامتلاء.
ـ علاماتٌ تدلّ على اقتراب أمراضٍ يُتَحَفَّظُ منها قبل وقوعها.

ـ تدبير بَدن الإنسـان بحسب مـا يتوالى عليـه من الفَصول الأربعـة (الربيع، الصيف، الشتاء، الخريف).

ـ تدبير البَدن المنسوب إلى غلبة مزاجٍ من الأمزجة الأربعة في جميع فُصول السنة.
ـ تدبير الأَطفال الرُّضَعة (الرضعاء) إلى حَدّ الدّعدعة[10].
ـ إصلاح أَخلاق الطفل.
ـ تدبير الشيوخ الضّرعة[11].

ـ تدبير المسافرين في البَرّ والبَحْر من حيث الغذاء والمشروب واتّقاء عوارض الطبيعـة وما يصيب البدن من إعياء وحرٍّ وبرد.

أسلوب المؤلّف :

ابن الخطيب ـ كما هو معروف ـ أديب بارع وكاتب تنقاد له المعاني والألفاظ، مع أنـه كثيرُ الولع بالسجع الذي يبلغ أَحيانـاً حـدّ التكلف والتقعير. إلا أَن طبيعـة التـأليف الـذي نحن بصـدده فرضت على المؤلف أَن يلتزم الكتـابـة بـأسلوب مُرسَـل خـالٍ من السجع إلا في خطبة الكتاب وفي أَماكنَ قليلةٍ منه، ومع ذلك فـإنّ عبـارتَـه تظل في كثيرٍ من الأحيان دون ما يقتضيـه الموضوع من سهولـة اللفـظ ووضوح التركيب ممـا يوقعه في الإبهام أَحياناً، ويُكلّف القارئ بعضَ المشقّة في استجلاء مـا يقصـده المؤلف، وابن الخطيب في هـذا دون جلّـة أطبـاء الأنـدلس من أمثـال أَبي القـاسم الـزّهْرَاوي (ت. حـوالي عـام 400 هـ)، وأَبي مروان بنِ زُهر (ت. عـام 557 هـ / 1162م)، وابن

10) الدغدَعة : الحركة والمشي، والعَدْوُ البطيء ـ رضعاء : جمع رضيع، ورضائع جمع رضيعة.
11) الضّرعة : جمع ضارع وضَرَع، وهو الخاضع المنقاد، والمقصود الشيوخ الذين تضعف حيلتهم ويحتاجون إلى الرّعاية.

خَلْصُون (ت. أوائل القرن الثامن الهجري)، مع أن ابن الخطيب قد أَفاد منهم من حيث المادة العلمية كما استقى من ابن سينا وأضرابه.

هذا وتغلُب على ابن الخَطيب موهبته الأدبية حينما يقتضي المقام ذلك فَيُغرق في اختيار الألفاظ الفخمة المعبّرة ويُطنب في الوصْف والتمثيل والتشبيه، ويؤثر التصريح على التلميح لإصابة الهدف المراد، ومن أمثلة ذلك الفصلُ الذي يتناول فيه التربيةَ الجنسية حيث يُعدِّدِ الدوافعَ الجسدية والنفسية المُعِينة على الانسجام الجنسي بين المرأة والرّجل.

فمن الدوافع النفسانية ـ كما قال ابن الخطيب ـ :
«الاحتيالُ في رفع الخَجل، وفتحُ أبواب المباسطة وتركُ الوقار، وإقامةُ أسواق التعاشق والتشابك والتزامل، والإفاضةُ في العمل قبل الشروع، وإجراءُ الحديث قبل الوقوع، وغزلُ خيوطِ المغازلة وإنشاب أنامل المُراودة وترديدُ[12] رسلِ الإشارات، وضَحكُ العيون وغمزُ الأجفان وإظهارُ الشَّرَه. ويَعْضُد ذلك من جهة الأنوثة الدَّلُّ والغُنْج والتكسّر والانكساع والرّجرجة[13] والانعطاف والليّ والتألم والتباكي والتّأفُّف والعضّ والغمز، وشفوف الثياب عن الأَعضاء وتقلُّصها عن الأَسافل، وجَعْجَعة الشنوف، وتعرية الطّلاَ والأعناق[14].

«ومما يُحرّك الفِكَر ويوقظ الخيال الإفاضةُ والفِكْرُ في أمور الجماع وأحواله، والتفنُّن فيمن يَصْلُح لذلك من الأصناف كالحضريات بَيْضاتِ[15] النِّعيم وربَّات التّرف وتماثيلِ

12) في ب : وترسيل.
13) الانكسار : الرجوع عن الطريق والمذهب. والرجرجة : الاضطراب.
14) الشنوف : جمع شَنف، وهو القُرط. والطُّلا : جمع طُلاة، صفحة العنق.
15) في أ ب : فيضات.

المقاصِر والأبهاء، (ذواتِ التّرائب)[16] المحشوَّة والخدود المصقولة والزّينة المتناهية والطيوب الذائعة والْحلِيِّ الرَّائعة، والظَّرْف المبتدي إلى اللّطائف الخفية والآماد البعيدة، والأطراف التي خنقتها الأسْورة والأحجال، والألسن التي تفننت في الألفاظ العذبة والنزعات الخنيثة والمَعاني الرَّشيقة.

والعرَبيات ظبياتُ [ظباءُ] الفَلاَ وحُورُ جَنَّات العُلاَ، ذواتُ الأَلوان الحُمر والخُصور المُخطَفة الهِيف، والثنايا البارقة، والشفاهِ المعسولة، والعيون النُّجل، المخصوصاتَ بالطيب الذائع، المحسوبِ من جملة الطّبائع، والحركاتِ الخفيفة والنفوس الشريفة، والمعاني اللطيفة، والفروج الناشفة، والمُقَبّلات العذبة، والأنوف القَوِيمة.

والمغربيات ذوات الشعورِ الجَثْلة والوجوهِ السّمحة والمباسم الحُلوة والشّفاه المعسولة اللّمَى والحُوَّة[17] والمعاصم التي كَمَّلت الوَذائلُ زَيْنَها ورَقَم نيال الوُشوم لُجَيْنَها.

وبنات الرّوم ذوات البياضِ الساطع، والثَّدي الناهد، والجسوم المخطَفة الشحوم[18]، المعتدلة اللّحوم المختالات في أقبية الدّيباج الضيقة، المُحلاةِ أزِرَّتها وأطواقها بالحُلِيِّ الرائعة والخَرزات الثّمينة يَفْتِنَّ بغرابة العُجمة ويَخْلُبن بمستندر النزعة».

وها نحن نرى كيف خلع ابن الخطيب عذار الوقار الذي يُتَوقَّع من مثله، وأطلق العِنَان لقلمه يصوّر مفاتن الحضريات والبدويات والمغربيات والروميات من النّساء تَصْوير عارف خبير، وطبيب لا يتحرج من إسداء النصْح المطلوب من صاحب المهنة، ولا ينسى، في نفس الوقت، أَنه أديب يفرض عليه المقام أَن يُجَوِّد القلم وأن ينقاد لسلطان البيان، فتلكَ مهنته التي سمق فيها وبَرَّز.

16) عبارة ساقطة في ب.
17) في ج : والحلوة. والحُوَّة من حَوِيت الشفة حُوَّة : احْمَرَّت حمرةً ضاربة إلى السواد.
18) في ج : الحشوم.

ويمكن القول إن ابنَ الخطيب قد تفوَّق في هذا البـاب الـذي أفرده للصحـة الجنسيـة على من سَبقه من الأطباء، بل إنه قـد فـاق الأطبـاء المتخصصين في عصرنـا هـذا من حيث الإطناب في وصف الصِّلات الحميمة بين المرأة والرجل وتصويرِهـا بكامل الـدقـة والصراحـة حتى إنـه بلـغ حَـدّ الإثـارة، فلم يترك صغيرةً ولا كبيرة في هـذا الأمر إلا فَصَّلها، وكأنه أحسّ بذلك فقال في خاتمة المطاف : «وقد أمعَنّـا القولَ في هـذا الفَصْل حتى كـدنـا نخرج عن الغَرض، إذ جعلنـاه تَملُّحـاً منـاسبـاً لمـا يجري في أسمار الملـوك والمُتْرفين، ولعلّه لا يخلو من فائدة».

منهج المؤلِّف :

استـوعب ابنُ الخطيب عنـاصرَ مـوضـوع التـأليف، وربـط بين جُـزءَي التّعريف والتصريف ربطاً يحقق الغرض الذي توخّاه، وشَرَحه في خطبة الكتاب بقولـه ـ بعـد الكلام على العنايـة بـاسترجـاع الصحـة بعـد ضيـاعهـا، وكثرة مـا ظهر في ذلـك من كنانيش العِلاج ودواوينه :

«ولو حُكّم الإنصاف لكان حفظُ الصحة أولى بالعناية وأحقَّ بالإفصـاح والكنـايـة، إذ لـو حُفِـظ منهـا الغرض، ووُفِّي المفتَرَض لقـلّ أن يروع سِرْبَهـا المرض، فظهر لي أن اعتنيَ بما غُفِلَ وأُهمل فما اعتُبر ولا تُؤمِّل، وأن أَقْصد وأُجمل، وأُتم وأُكْمِل... أتحرَّى أن يكون طوعَ يد الشادي والقـاصر، ومُحْسِبَ البـادي والحـاضر... فرتّبتُـهُ ترتيبـاً سهلَ المسالك على السالك، قريبَ المأخذ على الناظر فيه والآخذ، يُمتِع بعجـائب الطبـائع وأسرارهـا، ويُلمع بقوى الأسبـاب القـاضيـة وآثـارهـا، ويرتِّب حفـظ الصحـة بحسب الفصول والأزمان، ويُشيد بحكمة الرّحمن، ويقرّر على تعاقبها سياسةَ الأبدان، وينصح نصح الحبيب، ويُغنِي عن ملازمـة الطبيب، ويَحضُر عنـد نَصْب الموائـد، ويجيب إذا سُئل عن العوائد، ويُصلِح ضرر المفاسد... مستوعباً من أسرار الطبـائع المسخَّرة بـإذن

الله ما يَبهر العقلَ عجائبُه، ويهزم الشكّ في الله كتائبُه... فجاء جامعاً لما تفرّق في الأسفار، مثيراً للاعتبار».

والحقيقة أن الكتاب مستوفٍ لما ذكره المؤلف في خطبته، وقد سار فيه على منهج علميّ سليم بقدر ما وسعه الجُهد، واستقصى فيه مَعارف عصره في مسائل حفظ الصحة وتدبير بدن الإنسان في حال سلامته، فبدأ بالكلّيات مستقصياً ما يتعلق بالموضوع من تعاقب الفصول وما يحدث فيها من تغيّرات طبيعية ناشئة عن دورة الأفلاك، مع بيان طبائع هذه الفصول وتأثيرها في الأبدان، ثم انتقل إلى الكلام على الضروريات التي لا تقوم حياةٌ بدونها كالهواء والشّمس والغِذاء والماء والنوم واليقظة، كما تكلّم على أهمية التربية الجنسية والرياضة في تقويم الأبدان وحفظ تَوازنها.

ويستعرض ابن الخطيب في جزء التعريف، أنواع الأطعمة الحيوانية والنّباتية وطبائعها ومنافع كل منها أو مضارّها، ويأتي بفصل طريفٍ عن أصول فنّ الطبخ، ومقوِّماته الأساسية.

وينتقل المؤلف في الجزء الثاني من الكتاب إلى الجانب العملي والتطبيقي من حفظ الصحة بحسب فصول السنة مراعياً في ذلك سنَّ الإنسان من الطفولة إلى الشيخوخة وما يطرأ عليه من عَوارض يقتضيها الاجتماع الإنساني كالسّفَر وركوب أهوال البرّ والبحر.

وينتهي المؤلف بإثبات مُعجم يشرح فيه الألفاظ اللُّغَوية والاصطلاحية التي وردت في الكتاب حرصاً منه على حسن التبليغ، وقد وُضِعت الألفاظ في هذا المعْجم بالصيغة التي وردت في السياق من غير إرجاعها إلى أصلها الاشتقاقي، ورُتِّبت على حُروف المعْجم على النسق المعروف عند المغاربة.

فصول مختارة من كتاب الْوُصول :

وقد رأيت من الفائدة أن أنتقِيَ من الكتاب فصولا ومقاطع، مراعياً في انتقائها ما قد يكون فيها من طرافة وجِدّة، أو فائدة علمية أو لغوية أو تاريخية يمكن أن تستأثر باهتمام الباحثين، على أن أقدِّم هذه النصوص محقَّقة ـ اعتماداً على النّسَخ الأربع التي بين يَدَيَّ[19]، مع شرح ما يقتضي الحال شرحه من ألفاظ وعبارات، تاركاً تقديرَ النصوص من الناحية العلمية لأهل التخصص من الأطباء وعلماء النفس وغيرهم.

1 ـ جُزْء التَّعْريف

تأثير الفُصول في الأَبدان :

«اعْلمْ أنّ الله ـ جل جَلاله ـ خلق العالم منتظماً مرتبطاً، وجعل بعضه سبباً لبعضه أو كمالاً له، فكما أنّ الفصول انقسمت بحركاتِ الأجْرام العُلوية وتعيَّنت طبائعها من حارٍّ

19) اعتمدنا في انتقاء الفُصول وتحقيقها على أربع نسخ محفوظة بالخزانة الحسَنية في الرِّباط وهي :
أ) نسخة برقم 797، وهي بخط مغربي مليح، جيدة في الجملة، لم يرد فيها اسم الناسخ ولا تاريخ الفراغ من كتابتها.
ب) نسخة برقم 590، وهي بخط يد الطبيب أبي القاسم بن محمد الغسّاني الشهير بالوزير، انتسخها في شعبان عام 978 هـ برسم خزانة السلطان السعدي أبي محمد عبد الله بن محمد المهدي الشريف الحسني، وهي نسخة جيدة لولا ما بها من خروم.
ج) نسخة برقم 77، وهي بخط أبي عبد الله التطاري، فرغ من نسخها في 27 رمضان عام 1291.
د) نسخة برقم 979، وهي بخط أبي عبد الله محمد بن محمد بن موسى الخليفي، فرغ من نسخها في شهر ذي الحجة عام 1000 هـ.

وبارد ورطب ويابس، فكذلك عالَم الكون والفساد المرتبطُ بالعالم العُلويِّ المتأثرُ عن آثاره العُلوية، المعلولُ بعِلَله القصية، اشتمل منه مُقَعَّر فلكِ القَمر على عناصرَ لكلِّ مكوَّنٍ من معدنٍ ونبات وحيوان أربعةٍ كأربعةِ الفصول ذواتِ طبائعَ أربع كطبائعها، منها اثنان ثقيلان : الماءُ والأرض، واثنان خفيفان : النار والهواء.

فالأرض يابسة كفصْل الخريف، والماء بارد كفصل الشتاء، والهَواء رطب كفصْل الربيع، والنار حارة كفصل الصيف، ويقع الاتصاف بالتَّركيب كما مَرَّ في الفصول[20] فتحصّل بهذه الحكمة الإلهية فعلُ الأقصى في الأدنى وانفعالُ الأدنى عن الأعلى، وكان لكلِّ ركنٍ أصلٌ يحفظ عليه طبعه ويَكُفّ عنه ضُرَّه، فعندما قَويَ سلطان الفصل تَبعته أجزاءُ عالمِ الكون مثل أن يدخل فصل الشتاء فَيُبرد الأرْض ويُجمِّد الرطوبات أو يَقْوَى الحرّ فَيُسيلها أو تَقْوَى الرطوبة فتكثّفها أو اليُبْس فيجفّفها. وبالجملة فآثار الفصول في أمزجةِ أنواعِ الحيوان لا يخفى للحسّ، وكلامنا في الإنسان الذي يتحرَّك باستحكام فصْل البرد أمراضُه الباردةُ كالخَدَرِ والجمود والأوجاع الباردة، وتصلح منه الأمزجة التي يُضادّها طبع ذلك الفَصْل - وهي الحارّة - ويتحرك باستحكام فصْل الحرّ الأمراضُ الحارَّة من الحمّيات والرَّمَد والصُّداع والأوجاع الحارة، وتصلح الأمزجة التي يضادّها هذا الفصل[21] وتتحرك باستحكام فصل اليُبْس الأَمراض اليابسة من المالنخُولْيا[22] والجَرب والوسواس، وتصلح الأمزجة التي يُضادّها هذا الفصل وتتحكّم باستحكام فصْل الرطوبة الأمراض الدموية من الأورام والدماميل والحمّيَات المُطبِقة واندفاعِ الرطوبات إلى الأمعاء، وتصلح الأمزجة التي يُضادّها طبع ذلك الفصل».

---

20) يشير المؤلف إلى الباب السابق الذي تعرض فيه لطبائع الفصول وما يكون فيها من بَرد أو حرّ أو اعتدال.

21) في ب : طبع ذلك الفصْل.

22) يرِد في الجزء الثاني من الكتاب مُعْجَم يَشرح المصطلحات الطبية، وهو ما سنلخّصه في القسم الثاني من هذا العَرض في عدد قادم من المجلّة، إن شاء الله. وقد اقتصرنا على شرح بعض المصطلحات الطبية التي لم ترد في هذا المعْجَم.

تغييرات تَعرِض للفصول :

«إن الفصُول، لَمَّا تعَيّن وجودها وأمزجةٌ تخُصُّها، كانت تقبل التأثيراتِ كما يقبلها غيرها مما له طبْعٌ أو ما تَغْلِب عليه كيفية، والتغييرات التي تَعرض للفصول مُخْرِجَةً إياها عن أمزجتها الطبيعية إما عامةٌ تَطْرُقها بحسب الأمور الفلَكِية، أو خاصّة بالمساكنِ بحسب أوضاعها، والأول يتغيّر به الفصل في نفسه، والثاني يتغيّر بحسب ما يجد أهلُ البلد من تأثيره، وقد يجتمع التغيُّران بحسَب البَلد.

فأما أسباب التغيّراتِ العامة فأمورٌ تَحْدث في الأفلاك عن اقترانِ كواكبَ وتقابلِ نَيِّراتٍ أو أشِعَّة تقتضي مطارحُها تأثيراتٍ، أو قرب أحدِ الكواكب من الشمس أو استقامة أو رجوع من حركات الكواكب في أفلاك التّدوير... مما ادّعى أربابُه صدقَ التجربة فيه، بإذن الله، وأنه تظهر عنه أمطارٌ في أزمانها خارجةً عن المعتاد أو في غير أزمانِها مُغَيِّرة لطبيعة الفصْل، أو غيرُ أمطار من رياحٍ جنوبية أو شمالية تُثير أولاهما تسخيناً كثيراً مناسباً للفصل أو مخالفاً، وتثير ثانيتُهما برداً كثيراً مناسباً، وأمثال هذا.

وأما التغييرات الخاصّة بأوضاع البلد مما تتغير طبيعةُ الفصل فيه فكالبلاد التي تكون مجاورةً للجبال الشمالية فإنها تُغَيِّر فصلَ البرد إلى برد أشدّ وطبعَ الحرِّ إلى أنقصَ، وكالبلاد الجنوبية التي تُغيِّر فصلَ الحرّ إلى حرّ أزْيَدَ وفصلَ البرد إلى برد أنْقَص، وللبلاد البحرية وللصحراويات والسَّبائخ في هذا أحكامٌ نستوفيها في الموضع الذي يليق بذلك إن شاء الله.

فإذا عُلِمَ حَالُ الفصْل وبقاؤه على أصْل طبْعه أو خروجُه عنه ـ إما لأمرٍ فلكيٍّ أو عارضٍ وضعي ـ دُبِّر فيه حفظُ الصحة بما يليق، وعلى الإجمال فإنّ الحالَ الطبيعية في

الفصول التي قَوامها بها هو أنْ يكون كلُّ فصْل محفوظةً عليه كيفيتُـه غير مَشوبـة ولا متغيّرة، فيكون الصيف حارّاً والشتاء بارداً والربيع معتدلاً، وربما غَيَّرت طبعَ الفصل كيفيةٌ غلب سُلطانها عليه فأعاده إلى الصلاح تغييرٌ يُضَـادُّه، والسَّنَـة المستمرةُ الفصول على كيفية واحدة سنةٌ رديئة كأن يكونَ طبعُ السنـة، مع اختلاف الفصول، منسوبـاً إلى اليُبس أو البرد أو الرطوبة أو الحرارة، فإنَّ مثلَ هذه السنة تكون كثيرةَ الأمراض المناسبة لكيفيتها ثم تطول مُدَدها.

وأصحُّ الفصول هو أن يكون الخريف مطيراً والشتاءُ معتدلا ليس عادمـاً للبرد ولكن غيرُ مُفْرِط فيه بالقياس إلى البلد، وإن جـاء الربيع مطيراً ولم يَخْلُ الصيف عن المَطر فهو خيرُ ما يُفْتَرض في ذلك.

الأمور الضرورية للإنسان :

الهواء : «قـد تقـدَّم أنَّ جِسماً بخـاريـاً يتولَّـد في التجـويف الأيسر من القَلْب يُسمَّى روحـاً حيوانيـا[23]، وتقـدم أن الروح ـ الـذي هـو سبب حيـاة البَـدَن ـ أحرَّ أجـزاء البدن، ولشدة حرارته واحتقانه تزيد حرارتُه بطول الزمـان شـأن الحرارة المستوليـة، ولِلُطْف مادّته يسرع قَبولُه للتحلّل ويلزم الموتُ مع نهايـة تحلُّلِه، فهيـأ الله لـه مـا يمنعه من التزايد والاشتداد بطول اللّبث ويُعَدِّل حَرَّه إذا أُفرط بالاحتقان وينقّي ما

23) شرح المؤلف في الباب الخامس من القاعدة الثانية ما يقصده الأطباء بالأرواح، وهي عنـدهم ثلاثـة : روحٌ طبيعي وروح حيوانيّ وروح نفساني، ومُرادهم ـ بلغة هذا العَصر ـ ما يحفظ الحيـاةَ والنموّ والحركـة في بدن الإنسان كالجهاز العصبي والجهاز التنفسي والدورة الـدمويـة... (يراجع في هـذا البـاب الكتـابُ الأول من قـانون ابن سينـا، والبـاب الـذي يتعرض فيـه الشيخ الرئيس للأخـلاط والأعضـاء والأرواح والقوى الحيوانية والنفسية في أرجُوزته الألفية المشهورة).

شـاب جوهرَه من أجزاءٍ احتراقيـة، وهو الهـواء المبَـاشَر بـالاستنشـاق المُجَـدَّد بحركـة التنفّس، إذ كان الهـواء بـالنسبـة إلى مـزاج الرّوح بـارِداً وجعلــه ـ كما ذُكِر ـ واصلاً بواسطة الرئة وأنابيبها لما منه في القلب وبواسطة المسامِّ المبثوثة في سائر الجِلد إلى ما استقرَّ منـه في تجـاويفِ الشرايين، فـإذا جـاوره في الرئـة والشرايين أو خـالطـه مـع اتّصافه بالصلوح لذلك عَدَّله وبرَّده ومنعه من الاشتـداد وحَفِـظ عليـه مزاجـه الـذي تستقيم به حـالـةُ الحيـاة مـدَّةَ العمر. ولَـمّـا كان مـا يصل إليـه من الهواء يستحيل إلى المُحْتقن ويصير إلى [مثل][24] مـا اتّصل بـه إذا فعل فيـه الاحتقـان فيخرج عن طبع البرودة إلى ضِـدهـا، خلق اللـه لـه الآلاتِ الكيريـةَ ليكون متتـاليَ الورود والخروج بحركـة التنفّس على الـدوام، واستلـزم إخراجُ الهـواء المحتقن منفعـةً عظيـمـة، وهي مـا يستصحبه الهواء الخارج من الفضول الدّخَانية[25] التي أشرنا إليها. فقـد بـان أن الهواء الخارجَ عن البدن المحيط بالإنسان أحدُ الأمور الضرورية له في بقائه».

تَغَيُّر الهواء : «ولمـا كان الهواء ربمـا بقيَ على أصلـه بحسب الفصول والأوضـاع التي تستصحب معها الحالة الصحية للروح، وربما خرج عنها لتغيُّرٍ يعتريـه وجب اعتبـارُ ما يعتريه من التغيّرات، وتغيّراته منها طبيعيةٌ ومنها غير طبيعية. **فالطبيعيـة** هي التغيّرات التي تَطْرُقه بحسب الفصول مما يتّصف له بالاعتدال وبالحرّ والبرد والرطوبة واليبس، **وغير الطبيعية** تكون لأمورٍ سماوية أو أرضية، فالسماوية كالـذي يَحـدُث فيه تبعاً لمقارنة الشمس بعضَ الكواكب أو مقارنتها لِسَمْت الرؤوس أو حلولهـا ببعض البروج، ومثلُ هذا مما يَتَزَيَّد لأجله كيفيةٌ من كيفيات الهواء، ويَنْظُر هـذا في كتب النّجوم الأحكاميـة من تَشَوَّف إليـه، والأرضيـة كالريـاح إمّـا مطلقـاً، كما يتبع الريحَ الجنوبية الحرُّ والرطوبة لمرورها بالجهة الحارّة الكثيرة البُخار والشمالية بضـدّهـا، فـإن الهواء يتغيّر لذلك برداً وسخانـةً بمـا لاخفـاء بـه، وإمـا بحسب البقَع، فربمـا اتفق أن

24) كلمة ساقطة في أ، ج.

25) يقصد بالفضول الدخانية ما يسمى اليوم بثاني أُكسيد الكربون.

تكون الجنوب الحارّة أبرد من الشمال الباردة إذا مرّت بجبالِ ثلجٍ باردة أو بحار، وأن تكون الشمالُ الباردة أحرَّ من الجنوب الحارّة إذا مرّت ببَرارٍ محترقة يابسة، وعلى هذا يجري القياس في الشرقية المعتدلة والغربية».

«والمقصود الآن ما يوجبه هواءُ كلِّ إقليم في أمزجة ساكنيه، فالبلاد الحارّة جداً مُسَوِّدة للأبدان مُفَلْفِلة للشعور مُضعفة للحرّ الغريزي يسرع فيها الهَرم، والمساكن الباردة بالضدّ، [والمساكن الرّطبة أهلها لَيّنو الجلود لا يُفرط بهم حرّ الصيف ولا برد الشتاء، والمساكن اليابسة بالضدّ][26]، ويتغير بحسب المساكن من جهة ارتفاعها وانخفاضها، فالمرتفِع أبرد من المنخفض، والكائن في قُنَّة[27] الجبال أشدّ برداً والذي في الغَوْر أشد حراً، أو بحسب وضع الجبال من المساكن، وهو يؤثّر من جهتين : أحدهما بِرَدِّ شعاع الشمس عليها ومنعته، والثاني بِمَنْع الرياح، فإن كان الجبل مَغرباً أو شمالا من البلد انعكس شعاعُ الشمس عليه ومنع عنه الريح الشمالية والغربية فيكون أسخنَ مِمَّا الجبلُ منه بخلاف ذلك في الأمر الأكثر، ويتغير بحسب وضع البحار من البلدان، فما جَاور منها البحار كان هواؤه أرطبَ وأغلظ مما لم يجاورها، وإن كانت البحار شماليةً عنها أوجبت زيادة تبريد، أو كانت جنوبية كَسرت من حرّ الجنوب وزادت في غلظها، ويتغيَّر بحسب التُّربة[28] من الأرض، فإن كانت حجريةً أو رملية كان هواؤها يابساً سريعَ التسخين سريعَ التبريد، أو كانت حَمَإِيَّة[29] وسَبْخية كانت رطبة، وإن كانت معدنيةً غَلَبت عليها قوةُ ذلك المعْدن الموجود، وجميع ما ذكرنا من أصناف التغيّرات ليس معدوداً فيما يُضادّ الطبيعة، والذي يُضادّ الطبيعة نذكره بحول الله».

---

26) ما بين معقوفَيْن ساقط في ب.

27) في أ : أقنة، والقُنّة أعلى الجبل، والجمع قُنَن وقنان.

28) في ب : الرتبة، وهو تصحيف.

29) حماءية، نسبة لحمأ أو الحمأة، وهو الطين الأسود المنتن، وقد وردت في ب : حماءية، والصواب أن ترسم هكذا : حَمَئِية كسبئية من سبأ.

ج) التغيُّرات المضادّة للطبيعة من تغيُّرات الهواء.

«ولَّما كان الهواء بحراً محيطاً بما خلق الله في الأرض إحاطة بحرِ الماء بما فيه من المخلوقات أُلْفِيَ ذلك البحرُ الهوائيُّ يحدث فيه وفي جواهره ـ وهي الرّطوبات المبْثوثة فيه ـ ما يَعرِض لبرك الماء المستنقع من الأَسَنِ والتّعفين وتغيّر الريح والطعم، وهو الذي ينطلق عليه اسم الوباء، إما فاشياً في العالم أو أكثر العالم كما وقع على عهدنا من الوباء العام[30] الذي استأثر بنحو سبعة أعشار الإنسان ـ زعموا ـ أو في بعضه دون بعض، أو يكون التغير المُفسِد في كيفية الهواء فقط، فيفرط ـ مثلا ـ حرّ الصيف أو برد الشتاء لأَحد أسباب ذلك حتى يخرجَ إلى حدّ الفساد المخالف للطبيعة، وإذا اتَّصف الهواء بالصفة الوبائية أفسد الحياة بتعفين الروح الذي في القلب لشدة مجاورته ومخالطته له، وكذلك يضرّ بالنبات والأشجار فيضر بما يعتلفه من البهائم ويضر من يأكلها من الإنسان بظهور الحُمَّيات العفنة والجُدَري والطواعين، وإذا اتَّصف بانحراف الكيف كان مفسداً في كيفية الحرّ بالتحليل وإضعاف القوى، وفي كيفية البرد بإماتة الروح وإطفاء الحرارة الغريزية، فيجب ملاحظة أحوالِ الهواء لما قرَّرناه من ضروريته وما يَحدث عن تغيرات تَلحقه، والحيلة بمقاوماتِ ما خرج إليه من الكيفيات لِئلاً يُؤذيَ الروح، إما بما يُضادّ الكيفية الفاسدة أو يُصلح الكمية[31] بالانتقال إلى غيره مما لم يفسد.

وقد كنا عند اضطراب النَّاس في أمر الطاعون العام أملينا يوماً بباب السلطان على من به من الأطبَّاء مقالةً نبيلة هي اليومَ مشهورةٌ شائعة».

30) في أ : ج : على عَهْد من...، يشير المؤلف هنا إلى الوباء العام الذي ضرب معظم أقطار البحر الأبيض المتوسط عام 749 هـ ، وقد خصَّه أحمد بن خاتمة الأندلسي (ت بعد 770 هـ / 1369م) برسالة سماها : «تحصيل غرض القاصد في تفصيل المرض الوافد». وهذا الوباء هو الذي دفع بابن الخطيب إلى تأليف رسالة في الطاعون، كما تقدم.

31) في أ : الكيفية.

د) الغذاء :

«إن شأن ما يُتناول من مطعوم أن يَحصل له في الفم عند المضغ هضم مَّا، ثم يستقر في المعدة وتشتمل عليه اشتمال الزنبيل الذي يوعى فيه القوت فيُطبخ بحرارةٍ بَثَّها الله في قعر المَعدة لمكان لحم [هناك][32] ولِما يحفّ بها من أعضاء حارَّة حتى يتهرأ ويختلط، وقد أخذ الله ـ جلّ وتعالى ـ باب المعدة الأسفل بالانسداد إلى أن يأذن له بالانفتاح وحَلّ يد القوة الممسكة بقَدَر لينفذ الطعام بعد أن صار كيلوساً إلى ما وراء المعدة من الأمعاء، وعند ذلك تجتذبه العروق المتّصلة بَيْن الكبد وبَين الأمعاء، وتمص صفوَه وتترك نفايته فَضلةً تندفع عن البدن، ثم إذا بلغ الكبدَ صفْوُ الغذاء وتَحصَّل منه في العرق المسمَّى بالباب[33] ثم تفرع في فروعه الداخلة إلى الأجوف ـ ورطوبة الماء المشروب أو ما يقوم مقامه تُرقّقه وتُنفذه ـ انهضم في الكبد انهضاماً ثانياً يتكون عنه كيموس وخِلْط... وعند خروجه من الأجوف تَمُصّ الكُلْيَة فيه المائية[34] وتَصُبّها في المثانة، وسائره يسري في العروق دماً مصفّى يمد الرطوبات المحصورة في تجاويف الأعضاء التي تسقيها والمبثوثة في الأعضاء الأصلية كالطلّ والرطوبة التي صارت جزءاً من العضو في مزاجه وقوامه، والرطوبة الداخلة للعضو التي بها اتصلت أجزاؤه وانحفظ تشكيله، فإن كان المطعوم المستحيل دماً، كان الكائن بالقوة القريبة من الفعل عضواً معتدلاً في كَمّه وكيفه بحيث لا ينفعل عنه البدن إلى كيفية خارجة عن طبعه ولا يزيد أيضاً على مقدار حاجته فيحاربه وتشتغل قُواه بمدافعته أو صرفه إلى أفضيةٍ وتجاويفَ تَخزنه بها حتى يَطرقه ما يَطرق المختزن في الأماكن المغْفلة من الفساد والتعفّن، أو لا ينقص عن الحاجة فيذبُل البدن استقامت به الحال الصحية وجرت على معتادها، وإن كان بالضدّ كان الأمر بالضدّ من عَوْده

32) ساقطة في ب.

33) الباب، ويقال البواب وهو فتحة في أسفل المعدة متصلة بالمعي الاثنى عشري، بالفرنسية Pylore وبالانجليزية Pylorus :

بالعلل الصعبة وإخلاله بآلات الهضم إخلالَ الجبوب المغشوشة بسطوح الأرْحية حتى لا تفعلَ أفاعيلها.

هـ) آثار الغذاء في بَدَن الإنسان وأفعاله :

«المأكول والمشروب يفْعل في بدن الإنسان بوجوده إما بكيفيته كأن يُسَخّن البدن أو يبرده أو يرطّبه أو ييبسه، وإما بصورته وهو أن يفعل فيه فعلاً من جنس هذه الكيفيات كالأدوية المسهلة، وإما بعنصره وهو أن يصير جزءاً من الأعضاء ومتشبها بها، وهذا هو الغذاء المقصود بالكلام الكلّي في هذا الموضع. ولا يخلو الغذاء من أن يكون لطيفاً أو كثيفاً أو معتدلا».

«فاللطيف هو الذي يتولد منه دم رقيق، والكثيف هو الذي يتولد منه دم غليظ، والمعتدل هو الذي يتولد منه دم معتدل، ويقال أيضاً : إما قليل الغذاء ـ وهو ما يتولَّد عنه دم يسير ـ أو كثير الغذاء ـ وهو ما يتولد منه دم كثير ـ أو معتدل، وهو الوسط، ويقال أيضاً إما سريع الاستحالة إلى الدم أو بطيء الاستحالة إليه أو متوسطٌ بينهما، ويقال أيضاً إما رديء الكيموس وإما حسن الكيموس».

أصولٌ ترجع إلى مهنة الطبخ

«فأولها أن تَعلم أن الوسائلَ بين القوة والحيوانية إذا اعتدلت ولم تطرقها الشهوات الخارجة عن الاعتدال جملة، ولا أعظم من الحلاوة وطيب الرائحة، فأما الرائحة الطيبة فلقربها من طبيعة الروح، وأما الحلاوة فلكونها صفةَ طَعْمِ الدم المعتدل الذي هو غذاء الروح، وبعده ما اتَّصف بالدسم والتفاهة».

«قالوا : الأغذية تكتسب قبلَ الطبخ طعوماً وكيفياتٍ من طريق ما يخالط دمَ ما له دمٌ أو يتلوث به من فضله أو يجاوره من ذي كيفية غريبة، وإصلاح ذلك العسل ولقط ما تعلّق به، فإن كانت الكيفية مَرَارةً أو عُفوصة أو حَرافة أو مُلوحة فالسلق بالماء يُذهب ذلك، وإن كانت رائحةً رديئة فالأبازير الموافقةُ تُصلِح ذلك، وما لا تُذهبه الأبازيرُ من الكيفيات أذهبه الخلّ والكزبرة الرطبة».

«قالوا : والأبازير لا تنهضم من قِبَل الطباع، وَلِما يسري منها حريشاً في الأعضاء مَضرَّةٌ كبيرة، وحَقُّها أن يُنْعَمَ سَحقُها ويُلقى في الطعام لأول أمره حتى تَنضج بنضجه لئلاّ تُحاربها الطّباع إن بقيت فِجّة، وإن كانت رطبة لا تقبل السحق عُصِرت وأُخذ ماؤها، وبالجملة فالأبازير عَسِرةُ الانهشام على الطباع وغريبةٌ في المأكول».

«وقالوا : ما كان من الطعام حريفاً لَذّاعاً قحلا جافاً فالزيت والدهن يُصلحه ويَكْسر حدّته، وما كان لا طعمَ له فالخلّ والأبازير تُطيّبه، وما كان زَهِماً بارداً فالملح يُصلحه».

«وآفات الطبيخ حَرْق النار وقَذَر[35] الأواني وكثرة الأبازير فيما حَقُّه أن يُقلَّل فيه، وقِلّتها فيما حَقّه أن يُكثر فيه. وسهولة اللحم لا يُزيلها إلا السّلق والتنقية ثم نزْع الرَّغوة عند الطبخ بالمِغْرفة المُثقبَة التي تمسك الرغوة وترسل المرق. واللحم المهزول صلاحه أن يُسلق قبل طبخه».

«قالوا : وأجود النّار نارُ الفحم وبعدها النار من الحطب اليابس إذا استوت وسَكَن لهيبها ودخانها».

34) المائية : يعني السوائل.
35) في ج : وقدر.

«وقالوا : أفضل الأواني ـ لو امكن اتّخاذه ـ الذهَب ثم الفضّة، وبعدهما الفخار ثمّ الحنتم[36]، وأن يطبخ في الفخّار مرةً وفي الحنتم خمس مرات، وكَثْرَة الطّبخ بها يُكسب الطعام سُمِّية[37] مُهْلِكة، وأواني الحديد تُقَوّي الأعضاء الباطنة، والنّحاس يفسد المزاج، وخصوصاً ما قُلِي فيه، وأواني الرّصاص والقصدير جيدة إلا أنها يبطئ فيها الطبيخ».

«قالوا : وينبغي ألاّ يغطى بعد جعله في الأغذرة[38] أو قبلها إلا بما يُنفّس عنه البُخار، وأن تكون أغطية القدور مُثْقَبة ثُقْباً خفية، وهذا الحكم يتأكّد في أطعمة الحوت».

«والمختار للقلي أواني الرّصاص والقَصْدير».

«ومظان السموم المُخَلَّلات، وأولاها بذلك الحلاوات. ومن المأمون النفع من جميع السموم حجر البازهْر وحجَر الزمرّد، [فيستف من مسحوق الزمرّد][39] تسع حبّات، ومن البازهر أربع حَبّات شعير.

الماء :

«الماء ركنٌ من أركان البدن... إلا أنه اختصّ وحده من بينها بدخوله في جملة ما يتناول الإنسان، وهو إن كان داخلاً في جملة ما يُتناول فإنه لا يغذو، إذ الغاذي لا

36) الحنتم : هو الخزف الأسود أو الأخضر.

37) سُمية : ما يسبب التسمم.

38) الأغْذرة : هكذا في جميع النسخ، والصّواب ـ فيا يبدو لي ـ الأغْضرة، جمع غَضَار بفتح الغين المعجمة وبالضاد. والغَضار ـ كما في لسان العرب ـ الصفحة المتخذة من الطين الحرّ. وقال الثعالبي إن الغضارة كلمة مولّدة.

39) عبارة ساقطة في ج.

بدّ أن يستحيل إلى طبعِ ما يغذوه [ويقبلَ صورتَه، والجسم البسيط لا يستحيل إلى قَبول صورةٍ دمَوية أو عُضوية][40]، لكنه ضروري في تنفيذ الغذاء وتوصيله وبَذْرقته[41] وتسهيلِ جريه في العروق الضيّقة والمخارج بحيث لا يُستغنى عنه في ذلك أو عمّا ينوب مَنابَه. فكما أنّ الطبيب يجعل في الدواء المركَّب دواءً لا غرض له فيه إلا أن يوصل الدواءَ إلى الموضع الذي يريده ببعض قوى المُوَصِّل، كأن يركّبَ دواءً إلى المثانة فيجعلَ فيه شيئاً من الذراريح[42] التي لا تَقصد إلى غير المثانة فتحمل معها الدواء، فكذلك جعل اللَّطيفُ الخبيرُ - وله المثل الأعلى - من جملة منافع الماء التوّصلَ للغذاء وإنفاذَه إلى الكبد وإجراءَه في العروق إذ كانت أكثر تلك المجاري ضيقةً لا يَنفُذ فيها جِرم الغذاء لولا الماء، حتى إذا استولى طبخ الكبد وعروقها عليه مَصّت الكُلْيَة الماءَ المَوَصّل وطرحته بَوْلاً بعدما استصحب في حال انصرافه بقيةَ دمٍ تغتذي منه الكُلية والمثانة كي لا تعدم المصلحة مشيعاً أو مودعاً. ولولا انْصرافه عن البَدن لأفرط استنقاع الأعضاء وكان الاستسقاء الذي يَعْرض إذا تعطّل فعل الكُلية. والماء مع هذا المقصَد يَبلُّ الأعضاء بالمجاورة ويَقمع الحرّ، فكان ضرورياً بهذا الاعتبار.

أحكام أصْناف المَاء

«قالوا : أفضل المياه مياهُ العيون، وبخصوصٍ العيون الحُرّة[43] الأرض، وهي التي لا يَغلب على تربتها شيء من الكيفيات الغريبة، ولا كلّ عينٍ حُرَّةُ التّربة بل التي تكون جارية، وبخصوصٍ المكشوفة للشمس والرياح، وبخصوص الطينية المَسيل من

40) عبارة ساقطة في أ.
41) البذرقة : الترقيق.
42) الذراريح : جمع ذراح، حشرة حمراء منقطة بسواد، تطير، أكبر جرماً من الذباب، وهي من السموم.
43) الحرة : الخالصة من الشوائب.

غير وجود حَمْأة وهي خير من الحجَرية، وبخصوصٍ ما كانت جِرْيته بماءٍ غَمْرٍ، وبخصوصٍ ما كان شديدَ الجرية، وبخصوص إلى الشرق، وبخصوص إذا بَعُد من مفجره ثم ما توجه إلى الشمال بخلاف المتوجِّه إلى الجنوب والمغرب فهو أردأ لا سيما عند هبوب الجنوب، وبخصوص ما انْحَدر من مواضع عالية، ثم [ما][44] خِيلَ مذاقُه الحَلاوة وكان خفيفَ الوزن سريعَ القَبول للتبريد والإسخان، وبارداً في الشتاء حارّاً في الصيف، لا يغلب عليه طعمٌ ولا رائحة، سريعَ الانحدار من المعدة سريعَ طبخ ما يُطبخ فيه، ويختبرونه بخرقتين أو قُطنين متساويين تُبَلاّن، وكذلك في سرعة النشف واليبس».

«والتصعيد والتقطير يُصْلِح المياهَ ودونه[45] الطَّبخ».

«ومن المياه المختارة ماءُ المطر، وبخصوصٍ المطر الصيفي ثم ما كان عن سحابٍ راعد، إلا أن العفونة تُسرع إليه لرقّة جوهره ولطافته وقَبوله لذلك التأْثير الأرضي والهوائي، وربما أصلحه الطّبخ».

«ومياه الآبار رديئة بالنسبة إلى مياه العيون لاحتقانها ومخالطة الأرضية واستعدادها إلى قبول الفساد والمطاولة، وشرّها وأضرّها بالأمعاء ما أجرى في قنا[46] الرصاص وأنابيبه».

«وماء النَّزِّ شَرٌّ من ماء البير ـ والنزُّ هو المجتلب من التراب ضعيفاً ـ وأكثر ما يكون النزّ في أرضٍ رخوة رديئة».

---

44) [ما] : ساقطة في ب.

45) في ب : ودونها.

46) قنا : اسم جنس جمعي، مفرده قناة، والجَمْع قنوات.

«ومياه الثّلج والجليد غليظة».

«والمياه الراكدة غير المحجوبة من الهواء والشمس ثقيلة رديئة تولّد أمراضاً صعبة، والراكد على كلّ حال ضارٌّ بالأخشاء، وما لا يجري فهو ثقيل».

«والمياه العَلَقية رديئة. وما يجري على المعادن يكتسب قواها، فالحديدية تُقوّي الأعضاء الباطنة، والنحاسية تُفسد المزاج، والماء المِلْح يهزل ويقشف وييبس الدم، والمياه الحَمِّية[47] تضرّ الشبّان وأرباب الأمزجة الحارّة لقوى الكبريت، وتَصلح بالمشايخ والمبرودين، وتجلو الجلود وتُحمِّر الألوان، والنشادرية لا تصلح للشرب وهي تطلق البَطن، والشّبِّيَة (منسوبة إلى الشبّ) كذلك، وتنفع من سيلان الطّمث والرطوبة».

«ومياه الجَمْد والثَّلج إذا كانت نقيةً فالذي يُحلَّل للشرب أو يُطرح منه في الماء أو يُبرد به من خارج صالحٌ، وإن كانت غير نقية أجزأ منها التّبريد من خارج».

«والماء البارد المعتدل المقدار أوفق المياه للأصحّاء مع إضراره بالعصب وأورام الأحشاء، والماء البارد يشدُّ المعدة وينبّه الشهوة، والحارّ يُفسد الهضم ويذبل البدن، والفاتر يغثي، والذي فوقه في الإسخان إذا شرب على الريق غسل المعدة الكثيرة الرطوبات».

بعض الأشربة ومنافعها :

جرت عادة الأطباء في هذا المحلّ أن يذكروا الشراب المسكر وتناول أنواعه وتقرير اختياراته وما يليق بكل واحد واحد من الأمزجة أن يدبَّر به منه وأشتاتُ نُقْلِه وما

47) المياه الحمية، منسوبة إلى الحَمّة : عين مياه تنبع من الأرض حارة يستشفى بها.

يدفع مضرته والكلام على منافعه النفسانية والبدنية، وقد كان ذلك يَسوغ لنا من حيث إنّ هذه الصناعة عامةٌ لمن تُسَوِّغ له نِحْلته استعمالَ الشراب ومن لا تُسَوِّغ له نحلته ذلك، أو من حيث يكون لمجتنِب السكر من أهل الكتاب لا حرج عليه فيما يُسَوّغه لهم دينهم، إلا أننا نزّهنا الكتابَ عن ذلك إجلالاً لمحل من رفعناه إليه وقصدناه بنصيحته، ومناسبةً لما تحلّى به من صادق الورع واتّصف به من أصيل الفضل وتميَّز به من اجتناب الشبهات، والملك سوق فما نفق فيه انتفق... ونجتزئ في هذا المكان بذكر أشربةٍ تقوم مقام ما عَدَلْنا عن ذكره مما يتّصف بالحِلِّيَة.

«فما فيه الخلاف الشهير[48] الأنبذةُ، وهي تُسخن البدنَ والمعدة والكبد وتُدرُّ البول وتُطلق البَطن، وكذلك ما جرت عادة الفضلاء بإطرائه من الربوب المتَّخذة بجبال الريف من أرض المغرب، ولها مع ذلك أن تَسرّ النفس وتُطربها بما تثير من سخونة، والعصير المجعول فيه أصل الكَبَر[49] مما يُتَّخذ ببعض بلاد الأندلس فمنعه من الغليان وكذلك الصِّناب[50] وربما أضيف إليهما الأدوية المُفْرِحة وكلاهما يَهضم ويسخن وما جُعل فيه المُفرحات يُفرح ويَطرد الرياح ويُعين على الباءة، والفقّاع المتَّخذ بالبلاد المشرقية من الشعير والزبيب والأرز والحُوَّارَى والخمير صالح لإدرار البَوْل وتسكين الصفراء، ويُجعل فيه الكَرفس والنعنع فيصلح بالمبرودين».

«ومن الأشربة التي تصلح بالمحرورين في هذا الباب السكَنْجَبين وشراب الحصرم والحمّاض والجلاَّب والرّمان وشراب العسل وماء العسل والماء الممزوج بالعسل والسكّر مما يصلح بالشيوخ والمبرودين.

48) الظاهر أن المؤلف يقصد الخلاف الفقهي في مسألة النبيذ وهل يجري عليه ما يجري على الخمر من حيث التحريم باعتبار أن كل مسكر حرام، قليله وكثيره.

49) الكَبَر : هو الراوند الجبلي، ويعرف بالكرمة السوداء، من فصيلة الكبريات، وحَبه من التوابل، واسمه اللاتيني : Caparis spinosa.

50) الصناب : طعام يتخذ من الخردل والزبيب يؤتدم به.

الحَمّام :

«الحَمَّام من أحسن ما انتهت إليه الحِيَل الإنسانية في حفظ الصحة وانتهاء[51] الزينة ملاءمةً للطباع ومحاكاةً للفصول وجمعاً بين الأضداد. وأفضله ما قَدُم منه البناء وطاب الهواء واتّسعت الأرجاء وعَذُب الماء، ولكل بيت من بيوته طبيعة تناسب بعضَ طبائع الإنسان».

«الماء العذب البارد يشدُّ البَدن ويقوّيه، والاغتسال بالماء البارد لا يصلح إلا بمن كان تدبيره من كلّ الوجوه موافقاً، وسنّه وقُوّته وسحنته مناسباً، فإنه يهْزم الحار الغريزي أولاً ثم يُقوّيه بالانجماع على البروز، ولا يصلح الاغتسال بالمياه الباردة بالشيخ ولا الصبي ولا بصاحب التّخمة ولا القيء والإسهال والسهر، ويختار له وقت النّشاط والاستنشاق إلى البارد، وأفضله في الصيف عند الظهيرة لمن لا يحتمله في سائر الفصول».

«ولسائر المياه فيه أَحكام، فالمياه النطْرونية والحجَرية والكِبريتية والرَّمادية والمالِحة، طبعاً أو علاجاً، تحلّل وتلطف وتزيل الرَّهَل[52] وتنفع انصباب المواد إلى القروح، [والنحاسية][53] والحديدية تنفع من أمراض البرد والرطُوبة والاسترخاء والرَّبو ووجع المفاصل، والبَوْرَقية تجلو وتنفع الرؤوس القابلة للمواد والاستسقاء، والشّبّية والزّاجية تنفع من نزف الدم من المَقْعَدة وأمثال ذلك، والكبريتية كماء الحَمّات[54] تُنَقّي الأَعصاب وتحلّل الزَّمانات وتُذهب الفضول، والمياه الحَمِّية تملأ الرؤوس فيجب على المستحمّ بها أن لا يغمس رأسه... وحقٌّ المستحمّ بها أن يتدرّج ويترفّق».

51) في ب، ج : وابتغاء الزينة.
52) في ب : الرمد، والرَّهل اضطراب اللحم واسترخاؤه.
53) ساقطة في ج.
54) في ب : الحامات، وفي ج الحمامات.

«ومما يتعلّق بذكر الحمّام في هذا المكان التضحّي[55] بالشمس والاندفانُ في الرَّمل، والتضحّي ممّا يحلّل الفضول لا سيما مع حركة شديدة، وينفع أمراضاً صَعْبة غليظة، والسكون في التضحّي أشدّ بكيفية الحرّ الحادث بسَطْح البدن من التحرّك والاندفان في الرمل، وبخصوص رملُ البحر يحلّل كذلك الأوجاع والاستسقاء والرَّبو».

«قالوا : مِن منافع الحمام أن يُطَرِّيَ البدن ويُفَتّح المسامّ ويحلّل الأوساخ التي ترتبك فيه ويخفّف الامتلاء ويَفُشّ الرياح ويَجلب النوم ويرقّق الأخلاط ويسكّن الأوجاع ويمنع الخِلْفة[56] ويذهبَ بالإعياء ويُهَيّئ البدن للاغتذاء».

«قال بَعْضهم : إن الحَّمام يفعل في النفوس ما يفعله الخمر من السرور والإطناب، ولذلك نجد أكثر الناس يُغَنّون في الحمّام. ومن مضارّه أنه يسخّن القلب ويُسقط القوة ويُهيج الغَثى ويَجْلب الغَشْي ويجعل للموادّ السببَ إلى الانصباب، ولذلك ينبغي أن يَحذره من به حمّى أو سَحْج[57] أو قرحة أو فسخ أو وَرَم، ويُحذر دخوله على الشّبَع إلا من يريد السمن، ومن اضْطُرّ إلى دخوله بعده، فليشرب بعده السكَنْجبين ويلطف التدبير ما أمكن».

أحوال النّوم واليقَظة :

«ونحن نجتزئ عن بيان حالِ النومِ واليقظة بجلب ما قيد عنّا في هذه الأيام، فعسى أن يكون أبينَ وأبسط مما تضمَّنته كتبٌ من سبقنا من الأطباء[58]، وهو أنَّ السلطان

55) التضحّي بالشمس : الانتصاب والقعود لها.

56) الخِلْفَة : (بكسر الخاء) : فساد المَعدة من الطعام يسبّب إسْهَالاً.

57) السَّحج : تقشر الجلد.

58) خص ابن الخطيب أحوال النوم واليقظة بكلام طويل، وقد رأيت أن أقتصر منه على هذه الرسالة برمّتها، وهي مستقلة بذاتها، وقد أحسن المؤلف صنعاً بتضمينها في كتاب الوصول، الأمر الذي حفظها من الضياع، وهي في غاية الطرافة رغم التواء أسلوبها.

سألني عن حقيقة السَّهر لما مرضت وأصابني السهر، (الأرَق) وتردَّدت زيارة السلطان - أعزه الله - إيَّاي، وكان يَعرِض لي كلّما رمت الغَمض أو قاربته ضَرَبانٌ في قلبي يُسرع له نبضي ويَتْبعه القلق الذي تسوء معه حالي. فقلت - على عادتي في بيان الأمور الغامضة له بالمُثُل بما اقتضاه حسن استماعه وصحَّةُ تمييزه وفضلُ حرصه على كماله» :

«اعْلم أن جملةَ الإنسان - حسبما تقرر في محلّه - مملكةٌ مستقلة بذاتها، ملكُها القلب ونائبُه القوة المدبِّرة في مَعْقِله ومحلٌّ خزائنه - وهو الدماغ - والقوةُ الحافظة خازنُه، وقوة الخيال مُنهي الأخبار إليه ورافعُها إلى دَسْته، والحواسّ الخمس جُنده الذين اقتسموا حِراسة جهات المملكة ونواحي أقطار العمالة وقعدوا لما يَطرق العمالة - وهي الجسد - من كلّ جهة يمكن أن يَطرق منها، والقوى الطبيعية التي في الكبد خَدَمة المطبخ وَوُلاة الأرزاق ومُقَدّروا النفقات».

«فمتى ورد على طرفٍ من أطراف العمالة المذكورة واردٌ مؤلمٌ كان أو مُلِذٌّ تَلَقّاه الحارس الذي يلي طريقه من أصناف جُندِ الحواس الخمس، بصراً أو سمعاً أو شماً أو ذوقاً أو لمساً، وصاح به وأنذر بوروده ووجّه بريدَ الحسّ يُعرِّف به فصار على مسلك التعريف - وهو العصَب طريق الكلّ إلى قلعة السلطان - فعرّف بالوارد صاحب الأخبار ومتوليها - وهو الحِسُّ المشترك - فقرّر الأمر بعد أن يَفْصِله الكاتب - وهو الخيال - ويُهيئه إلى قبول الوزير - وهي القوة المفكرة - بعد أن يُنهيَ ذلك إلى الملك - وهو الروح الذي في القلب - فإن كان ذلك الأمر الوارد الذي يُعَرَّف به مما يقتضي التراخي والإرجاء والاستخزان دُفِعَ إلى خازن الحفظ [فيُودِعُه خزانةَ القوة الحافظة، فإذا احتيج إليه يوماً مّا طَلِبَ خديمُ خزانة الحِفظ][59] - وهي قوة الذكر -

59) عبارات ساقطة في ب.

بإحضاره، فاستحضرته القوة الذاكرة، وإن كان موجباً لتعجيل الحركة وإمضاء الحكم وكان مما يُعمل فيه النظر ويُلتمس الرأي شاور الملكُ القوةَ المفكرة إن كان الأمر رويةً أو عَجلة أو كان بدهيةً، وحرّك بَعدُ خدامَ النّفرة عنه أو النزوع بواسطة الإرادة، وحَرَّكت الإرادةُ الأعضاءَ الآلية بواسطة العَضَل الذي هو واسطة الحركات الجِرْمية فكان الإقدام على الشيءِ والمدافعةُ له أو الفرارُ عنه وطلبُ النجاة من شَرِّه، وربما أعجل الأمر عن الشورى إذاً[60] أُحضر جليسُ القوة المتوهِّمة وأنفذ الحكم بديهة، وإن فَتَر الخبرُ ولاَن التعريف أو تَـوانى[61] بانفصال الوارد الخبر أو صحَّ بكذب المُعَرِّف الأول به التعريفُ استصحبت حالُه السكون، مثالُ ذلك : أن يَطرق من جهة حُرَّاس السمع صوتٌ وألفاظ تدلّ على معاني كلامٍ من شِعْر أو حكمة أو قانون عِلْميّ فَيُؤدّيه السمع من باب الصّماخ إلى عصب الحسّ المشترك وينظر فيه الخيالُ ويؤديه إلى قوة الفِكر فيتحدّث فيه مع القلب ثم يستحفظه في مخزن القوة الحافظة، فإن كان المخزن سليماً والخازن أميناً ـ وهو المتَّصِف بالحال الطبيعية ـ أدَّاه متى طُلِب إلى الخديم ـ وهي قوة الذكر ـ بحاله لم تختلط بسواه ولا نقص شيء من كَمِّيته، أو كان مما يتّصف بالإخلال جرى الأمر فيه بغير ذلك، وربما بَحث خديمُ خزانة الحفظ ـ وهو الذكر ـ عن المقدار الذي ضاع فَجَبره أو ربما عجز عن جَبْره، أو يَطرق من جهة حارس البَصر صورةُ شيءٍ مقبلٍ يدنو إلى المدينة فيُسرع الإخبارَ به إلى الخيال على طريق العصب الأجوف فيفصِلُه بأن رأى فيه آلاتِ السباع أو ذواتِ النهوش والسموم أدّى خَبَره إلى الملك، وقد حكم بأنه عدوٌّ فحَذَّر محرك[62] الملك قوة النفْرة عنه والحذر، إما مستعجلا بالحكم قبل استشارة الوزير بإغراء خديم القوة الوهمية، أو بعد الاستشارة، وبحسب قوة العدوِّ أو ضعفه يكون الاهتمام بأمره أو الإلغاء وعدم

---

60) في ب : إذ.

61) في ب، ج : أو توالى.

62) في أ : بأنه عدو يحذر، حرك.

المبـالاة، وإن حَكَم الخيـال على الصورة بـالملاءمـة كالأشكال التي تصلـح للشهـوة من مطعوم أو محل نكاح حَرك الملك ـ وهو القلب ـ خـدّام النزوع إلى الشيء والحبّ لـه على قبوله والحرصِ على تناوله، وسَخَّرت الإرادةُ آلات الحركة».

«وعلى هذا السبيل في سائر رُتَبِ الحواس مدَّةَ اشتغال النفس بتدبير البـدن وعلاقتهـا به».

«ولّما كان شغل هذه القوى بهذه الوظـائف وحُكْمُ القلب فيهـا كَـدّاً ونصبـاً لا تحملـه صـورة الحيـوان احتـاج إلى مـا يَحتـاج إليـه كل متحرك ذي آلـةٍ يطرقهـا الكـلال والتحليل ما لم توفر ويخلف ما تَحلّل منها، وهو زمان سكون ودَعَـة وهـدوء وفراغ، فجعل الله ـ سبحانه ـ الليلَ لباساً [والنوم سُباتاً][63] والنَّهار معاشاً، وقَـدَّر[64] زمـان ذلك السكون الذي تقع فيه راحةُ القوة النفسية بـالليل، وكأنَّ[65] الليل ظِلّ الأرض عنـدمـا يحول جرمهـا بين أهلهـا وبين نور الشمس فيفقـدون النور الـذي تُـدرَك بـه المبصرات المرئيـة، وجعل ذلـك السبـات والسكـون المسمّى بـالنـوم مسببـاً عن الليـل لانقباض الأرواح منه واستيحاشها ونفرتها من برده المضـاد لطبع الروح، ومن ظُلمتـه المضادة لطبع النور، ولخلوه عن المـآرب المعـاشيـة لعـائق[66] الظلام، فكانت الأرواح النفسانية وأكثر الحيوانية ترتدي[67] به كلَّ ليلة عند الإحسـاس بـه أمـام البرد التـابع لغروب الشمس المضادّ لطبع الروح [والظلمةِ المضادّة لطبع نور الروح][68] راجعة كلها

63) عبارة ساقطة في ج.
64) في ج : وقرن.
65) في ج : وكان.
66) في ج : لعلائق.
67) في ب : ترتد، وفي ج : تزيد.
68) عبارات ساقطة في ج.

إلى المركز والملجأ معدنِ الحَرّ الغريزي وينبوع الروح ما لم تَعُقها عن ذلك عوائقُ قَسْرية وموانعُ غير طبيعية لتستمدّ منه عوضاً مما حلّلته الوظائف الحَركية في حال اليقظة، ويَفرغ القلب أيضاً من شغب الحكم والمطالبة وإلحاح الفكرة التي تحجب عنه، ويشتغل بصلاح نفسه وتناوُل غذائه وتُخلى عند ذلك من الحرسة الأطراف وتسكن الحركات وتتعطّل مجالس القوى وطلائع الحواسّ من تعب التلقّي والتبليغ فتكون الحالةُ الشبيهة بالسّكت والسّبات، وهي حالة النوم، وعند هذه الحال الطبيعية ترتاح القوى من الكدّ ويستريح القلب من شغب الفِكر، وبرجوع الروح إلى الباطن يرجع الحَرّ التابع لطبيعته إلى الباطن ويتّصف بالغؤور فيجود الطبخ في المطبخ وتحسن الهضوم ويرتفع من المعدة البخار الرطب الذي يُبَلِّدُ الحواسّ ويكدّرها عند النوم».

«وبالجملة فلهذه البُخارات وللمعدة في النوم علّةٌ تمامية، وبقرب[69] الأرواح من منبعها وتراجعها إليه يخلُف ما تحلّل منها وينمّي ما نقص، فإذا أخذت حظوظَها من النوم إما مطفّفة أو مبخوسة أو قصداً بحسب الأمزجة الشخصية والعوارض وطبائع الفصول تراجعت إلى رُتَبها ومقاعدها وعَمرت دواوينها وأخذت في أفعالها، وهذه الحالة الثانية تسمّى يقظَةً تتعاقب مع حالة النوم دائماً إلى أن تنقطع علاقةُ النفس بالجسد، وما دام القلب وادعاً ومزاجه سليماً لم يَعُق تراجع الأرواح إلى القلب واستمدادها منه وقَبوله عليها عائق، وهي الحالة الطبيعية الصحية، فإذا أزعج الروح مزعج[70] الطبيعة إلى النوم وأوحشته ظلمة الليل وبَرْده وتراجع إلى مركزه - وهو القلب - ووجد منه القابلية ببقاء مزاجه الشخصي الجامع بينهما على أصله أنِس به وخلطه ووصله وأمَدّ ذُباله من مشكاته، وخلف ما تحلل منه وصرفه عند اليقظة

69) في ج : ويقرب.

70) في ج : تزعج، ولعل الصواب أن يكون : مزعج، والجملة على كل حال غامضة.

راضياً، وهي الحالة الصحية الطبيعية، وارتفعت لذلك أبخرةٌ إلى أعالي البـدن وسَقْفـه ـ وهو الرأس ـ رطبة طبيعية من طبخ المهضوم تتمّ بها الحالةِ النومية الشبيهة بالحـالـة السكرية».

«وإن أَلْفاه قد تغيَّر مزاجه تغيّراً حصلت بـه المضـادّة ـ إذ لا ينكر وقوع التضـادّ في الجنس الواحد ـ أنكره وجفاه وشُغِل عنه بنفسه ووقع التّمانع والمنازعـة وعـدمُ القَبول كمن يَرِدُ على صديقه الذي يَسكُن إليه ويستريح لقُربه فيجده قـد غَضِب أو تهوّر أو جُنَّ. فكلما قرب منه فرّ أمامه وجفاه ورماه بالحجارة وطرده فانصرف عنه رغماً وقد قَوِيَ انزعاجه وقلقُـه واستصحب هـذه الحـال، إن كان السبب شـديـداً، من الضَّربـان والضَّجر والقلق وأعْراض سوء المزاج اليابس ما لا يُنْكَر، فإذا بحث عن الموجب الذي أساء خُلُق الروح القلبي وحرص على تعرّفه فكثيراً مـا يلفى لآلام[71] موقظـة مقلقـة وحوادث يُنهيها إلى الملك صاحبُ الرّقاع مما يُضجره ويشغلـه الاهتمام بها عن عـادة قَبوله على ذوي وُدّه، ويقابل الطبيب متولّي سياسةِ البـدن، ذلـك إما بسـدّ طريق الحـاسّـة إلى الخيـال حتى لا يـأتي الخبر بـالمؤلم، أو تسكينُ مـا استقرَّ في عُضْوٍ أو بعضه[72]، أو إحدارُ حِسِّه أو تكـديرُ حسّ الخيـال حتى لا يُؤدّي صورة الألم بحـالهـا، وربمـا يُلْفَى ذلـك لكثرة إلحـاح المفكّرة بطلب الحكم من الملـك ـ وهـو القلب ـ في قضايا يُنْفذها بعد تفصيل الخيال وتَلخيص الفكر ـ وذلك من مضجرات الحكّـام على ما هو معروف ـ فيقابل أيضاً ذلك بـالتشـاغل والإغفـاء[73] وعلاج الوسواس وأمثـال هذا مما ترتفع به عن القلب الوحشة ويفرغ عن الشغل بمحاربـة من يؤذيـه ويشغبـه إلى ملاقاة من كان يـأنس بـه ويستريح إليـه، ويستعمل ضروبَ العلاج الجسماني من نَطُولٍ ومشموم ومشروب ومأكول أو بالعلاج الروحاني من استدعاء فَرحٍ وانبساط».

---

71) في أ : للآلام.
72) في أ : نقضه، وفي ج : نفضه.
73) في ب، ج : والإعفاء.

«وقد ذَكرْنَا أن لصعود الأبخرة من المعدة إلى الدماغ علّةً تمامية، فربما عرض ما يمانعها من فسادِ قوامِ البخار لفساد مادَّته أو فساد مزاجِ المحل المتأدّي إليه البخار فيختل فيها القوام الذي يَحصل به تمامُ تلك العلّة التّامية لاستيلاء سلطان اليُبس كالذي يَعرض للناقهين والمسنّين، ومن جَفّت رطوبته جفافاً فسد له مزاج الروح أو البُخار أو الدماغ، فقابل ذلك من الترطيب والتّعديل بما فيه وسعه، فتبين من هذا بعضُ أحوال النوم والسَّهر، وأن حقيقة النوم غؤورُ الأرْواح النفسانية والحيوانية ورجوعها إلى القلب وحَركتُها إلى داخل لِمزعج طبيعي ومنافع [غير يسيرة][74] وأنَّ السهر اتصالُ اليقظة، وهو حركة الروح إلى خارج، وأن المجرى الطبيعي تعاقبُ هاتين الحالتين بمناسبةٍ تقتضيها طبائع الفصُول، حكمةً مِمَّن قَدَّر الأُمور وأَحسن ترتيبها، لا إله إلاّ هو».

«وسألَني عن سبب سهري الخاصّ فأخبرتُه أنّه لبخارِ رَديء من قِبل الأخلاط المحترقة يتأدّى إلى القلب من فم المعدة لما بينهما من المشاركة، وأَنَّ القصد مصروفٌ إلى علاجه، والتسديدُ والإصابةُ مستمَنحان ممّن أنزل الداءَ وأنزل الدواء سبحانه. فقابَل ذلك بعادته من حسن الإصغاء وصحَّة التصوّر وإفاضة الشكر، وأشار بتقييد هذا القول لمن ينتفع به فَعَمِلَ بحسب ذلك، وحسبُنَا الله. وكان إملاؤه عَشِي يوم الخميس الخامس والعشرين لذي حِجّة عام تسعة وستين وسبعمائة».

الحركة والسكون :

«إنَّ أنواع الحركات في بدن الإنسان تثير الحرارة فإن أفرطت بَرَّدت آخراً بتحليل الحرِّ الغريزي».

---

74) عبارة ساقطة في ب.

«وأما السكون فهو مُبردٌ مطفئٌ للحرارة الغريزية لفقدان انتعاش الحرارة وللاحتقان الخانق، وهو مُرطِّب لفقد التحلّل من الفضول».

«يسّر الله حِيَل الرياضة سياسةً للانسان وطبيعةً لغيره[75]، ولم يكن شيء أنفع لاجتماع موادِّ الامتلاء وتجفيفها وتحليلها والاستيثار فيها من الرياضة، إذ كانت تثير حرارةً لطيفة تُحلّل بها ما اجتمع من فضل كلِّ يوم، وتُعين بالحركة على إخراجه من المجاري المعتادة، فلا يجتمع على مرور الأيام مع تلك الحركة ما يُعتَدُّ به، وهي مع ذلك تُنّمي الحرَّ الغريزي وتصلب المفاصل على المماسّة والاصطكاك، والأوتار على التمدّد، والعضلات على الحركات، وتُعِدُّ الأعضاء بالإنقاء والإخلاء لقَبول الغذاء، وتحرّك الجواذب، وتحلّ التعقّدات وترق الرطوبات وتفتح المنافس».

«إن الرياضة تختلف بحسب المقدار والكيفية والكمية، إذ منها القليل والكثير والقويّ والليّن والبطيء والسريع... وتختلف أنواعها بحسب الكيف إلى مشْيٍ وجرْي ورمْي وصراعٍ ومنازعة ومثاقفة وركوب آلة برٍّ أو بحر، وما إلى ذلك، وهو أيضاً أنواع ملائمة... وأفضل الرياضة المشيُ المعتدل والركوب».

«قالوا : وقت الشروع في الرياضة أن يكون البدن نقياً بحيث لا يُظَنُّ ببعض نواحي الأحشاء والعروق كِيمُوسَات حامية رديئة تنشرها الرياضة، وبعد أن ينهضم طعام الأمس، ودليله نضج البول قَواماً ولوناً، وقرب حضورِ معتادِ غذاء اليوم. وإن وجبت رياضةٌ شديدة فالأفضل لها أن لا تكون المعدة خاليةً من الطعام جدّاً، وأن يكون فيها قليلُ غذاء... ولينفض قبل الرياضة فضل الأمعاء والمثانة. وأفضل الأوقات منتصف النّهار في الربيع أو ما قَبْله وأوائله في الصيف وأواخره في الشتاء،

(75) يقصد أن الرياضة والحركة طبيعة في سائر ما خلق الله من حيوان، وأنها في الإنسان سياسةٌ وتدبير.

وأما المقدار فيراعى فيه جودةُ اللون من حمرةٍ وبَراقة وخفّةِ الحركات وانتفَاخ الأعضاء ورُبُوِّها، فإذا تَغَيَّر اللون وثقلت الحركة وانبهر النَّفَس وتصبّب العرق فقد خرجت الرياضة إلى حدّ التعب وانتقل الانتفاع إلى التضرر، وتجتنب الحركة العنيفة وتطويلها بعد النوم الطويل إذ الحركة قبله حافِظة للصحة وبعده جالبة للمرض».

الحركة النفسانية :

«اعْلم أن الروحَ ينفعل في بدن الإنسان لتصوراتٍ نفسانية وهيآت نفسانية تؤثّر فيه تأثيرَ التصوّرات النفسانية بالعَرَض، فالعوارض النفسانية تصاحبها أو تتبعها حركاتُ الروح إما إلى داخل ـ وهي دفعة كما عند الفَرح ـ أو بتدريج ـ كما عند الحزن ـ ويتبع الحركةَ إلى داخل برودةُ الظاهر وحرارةُ الباطن، وربما اختنقت من شدَّة الانحصار فَيَبْرُد الظاهر والباطن، ويتبع ذلك الغَشْي، فإن أفرط فالموت، وإما إلى الخارج ـ وهي دفعة كالغضب ـ أو بتدريج كما عند اللذة وعند الفرح المعتدل، ويتبع الحركة إلى خارج بَرْد الباطن وحرُّ الخارج، وربما أفرط بتحلّل الحرّ دفعة فَبرد الباطن والظاهر وتَبِعه غَشْيٌ أو موت».

«والاحتقان والتحلّل يلازم ما كان من ذلك دفعة، والنقصان وذبول الحرّ الغريزي يلازم اتّباع ما كان منه متتالياً، وربما كانت حركةُ الروح إلى جهتين في وقتٍ واحد إذا كان العارض النفساني يَلْزمه غرضان اثنان من جهتين مختلفتين كما يعرض في الغَضَب مع الحزن وكما يَعْرض في الخجل إذ ينقبض الباطن ثم يعود التماسك والعقل وينبسط ما انقبض فتثور بعده الحركةُ إلى خارج فيحمرُّ اللّون».

«وأما ما يؤثر في الطبيعة من تصوّرات نفسانية من غير هذه ـ ينكرها من لم يتعاهد الحكمة ـ فكثيرٌ كتضرُّر العضو عند النظر إلى آفةٍ حلّت بنظيره في الغَيْرِ وإعداء التمطّي والتثاؤب وَسَيَلان اللُّعاب عند النظر إلى أكل الحوامض، وثوران الدّم عند النظر إلى الحُمرة، وإعداء الرَّمَد واشمئزاز البَشرة من حكِّ الخَزف الأحرش وأمثال ذلك».

نبذة من شِعْر إبراهيم بن سَهْل*
ليست في نسخ ديوانه المطبوعة

عبد الله كَنّون

يظهر أن شِعْر إبراهيم بن سَهْل لم يجمع كلّه، وأن نسخ ديوانه المطبوعة ينقصها غير قليل من شعره الذي يوجد متفرقاً في أكثر من كتاب من كتب الأدب، أو بعض مخطوطات ديوانه التي لم تطبع بعد، ومنه نبذة لا بأس بها، فاتت جميع نسخ الديوان حتى المطبوعة الأخيرة التي استدركت جملة صالحة من متفرّق شعْره.

وهذه النبذة الشعرية من فائت دواوين ابن سَهْل تقع ضِمن أوراق من مجموع مخطوط بمكتبتنا الخاصة، يشتمل على عدّة مؤلفات، منها شرح الافْراني لموشّح ابن سهل، ويبلغ عددها إحدى عشرة صفحة، وكلها من شعر صاحبنا، بحيث تكوّن ديواناً صغيرا أو منتخباً من ديوان له. ولأول مرّة قرأتُها، لاحظت أن بعض شعرها غير معروف، وقابلتُها بالديوان المطبوع بمصر في مطبعة التقدم، بمعرفة الشيخ حسَن العَطار، وعناية الكتُبي المغربي المعروف مولاي أحمد القادري، فتأكد لي ذلك.

ولّما لم أكن أملك غير هذه الطبعة من ديوان ابن سهل، فإني لم أهتم بالأمر، وبقيت كذلك إلى أن وقفتُ على الطبعة الجديدة التي أصدرتها دار صَادِر ببيْروت بمقدّمة

---

*) إبراهيم بن سهل الإشبيلي شاعر أندلسي كان يهودياً وأسلم، وكان كاتباً لابن خلاص والي سبتة وبها توفي عام 649 هـ.

للدكتور إحسان عباس بتاريخ 1387 هـ الموافق 1967م، وفي التصدير الذي كتبه المشرفون على الدار لهذه الطبعة، ذكروا أن الديوان طُبع طبعة حجَرية بإشراف الشيخ حسَن العطار سنة 1302 هـ، وطُبع بمطبعة الترقّي بمصر بإشراف الشيخ أحمد حسين القرني سنة 1324 هـ 1906م، وطبع بدار صادر أولاً سنة 1951م قبل هذه الطبعة الجديدة، ولم يشيروا إلى طبعة القادري التي بأيدينا، وقالوا إن الدكتور إحسان أطلعهم على صورة مخطوطة من الديوان أحضرها من المغرب، ولكنها غير تامة، بل بها بتْر ضاعت بسببه بقية حرف الرّاء والكاف واللاّم وبعض الميم، فأكملوا هذا النقص في الطبعة الجديدة من نسخ الديوان المطبوعة فيا قبل، وأضافوا إلى ذلك ما وجدوه من شعر ابن سَهْل في مصادر أخرى، بلغت في تَعدادهم أحد عشر كتاباً من المظانّ ما بين مغربي ومشرقي.

وإذ ذاك وجدتُ نفسي أمام عمل متكامل يمكن بغاية السهولة مقابلة الأوراق المذكورة به، لمعرفة ما إذا كانت تلك الأشعار غير المعروفة مما تنفرد به عن جميع نسخ الديوان المطبوعة، وما أضيف إليها من الكتب المظانّ.

وقد وجدت الأمر كذلك بالفعل، وتبيّن لي أن شعر ابن سَهْل لم يُدوّن كلّه، وأن جمعه كان على فترات، فلذلك تعدّدت دواوينه، واشتمل بعضها على زيادات من قبيل ما في هذه الأوراق التي ربما كانت مشروعاً لديوان أو منتخباً منه، ومع ذلك فقد بقي منه ما تفرق في مصادر أخرى مما جمعته طبعة دار صادِر الجديدة.

وقد كان عملي أولاً استخراج هذه الزيادات من فائت دواوين شعر ابن سَهْل الذي انفردت به الأوراق المُومى إليها، وهي ما بين قصيدة وأبيات ومخمس، ستّ قطع تجيء في أزيد من ستّين بيتاً بحسب أشطار المخمس، وقد جرّدتُها وضبطتها وعلّقت عليها بما يلزم، وأثبت ما كتب على بعضها في طرّة الأصل، ولم أراع في ترتيبها إلاّ ترتيبها في الأوراق، وهو على ما يظهر كان كما اتفق، لا على الحروف ولا غيرها.

ولا بدّ من الإشارة إلى أن كاتب هذه الأوراق هو كاتب التآليف التي يتكوّن منها المجموع، واسمه محمّد بن محمّد بن إسماعيل بن عمر بن صالح الحسَني التِّلْمساني، يُدعى

ابن مخلوف نزيل طنجة، وانتساخ بعض هذه المؤلفات مؤرخ بعام 1292 هـ. فمرجعها إذن إلى أواخر القرن الثالث عشر. والخطّ عادي إلى رديء. ومِداده فاتح إلى ناصل. وكذلك الألوان التي تتخلّله، وهي ما بين أحمرَ فاقع وأزرق ومركّب منهما، أي بنفْسجي. والكاتب يعنى باختلاف النسخ وتفسير معنى بعض الأبيات في الطرة، وهو مع ذلك نفع في كثير من الخطإ.

وتبتدىء أشعار الأوراق بلفظ الحمد لله، وهذه العبارة : « ولابن سَهْل عفا الله عنه ». وتسترسل هكذا : « وله أيضا ».

ثم إني رقَمت أشعار هذه الأوراق، فكان عددها ثلاثة وثلاثين، بإدخال الزيادات المقصودة بالذات، وفائدة ذلك أن أعطي لكل رقم منها رقمَه في الديوان إذ أن أشعار الديوان في طبعته الجديدة كلها مرقّمة، فتعرف بذلك أشعار الأوراق ما عدا الزيادات الستّ التي ستذكر بنصّها، فأرقامها هي التي ستسقط من هذا الجرد.

وعمل آخر كان لا بدّ من القيام به، وهو مقابلة هذه الأشعار بنظائرها في الديوان، لتصحيحها أو معرفة اختلاف النسَخ أو وجود بعض الأبيات الزائدة أو غير ذلك، وقد تمّ هذا العمل بغاية الدقّة كما سيُرى ذلك في محلّه.

والنظرة الأولى إلى هذه الأشعار تقضي بأنها لابن سَهل، فهي في موضوع الغَزَل الذي يغلب على شعره وكاد يختصّ به، وهي كثيرا ما تحوم على المعاني المستقاة من النصوص الدينية وأخبار الأنبياء، وخاصة سيدنا موسى عليه السّلام. وإلى ذلك فهي تتراوح بين الإجادة والضعْف واقتباس معاني الشعراء السابقين، فقلّما يأتي بشيء من عنده. وإجادته إنما تكون في صوغ ما اقتبسه صياغة محكمة، وكذلك شعره في الديوان، وأجْوَد شعره موشّحه « هل دَرى ظبي الحمى »، و« قصيدة سلْ في

الدياجي »، و« تنازعني الآمال »، وبعض الموشحات والقصائد الأخرى والمقطعات التي تميزت فيها شخصيته وظهرت عبقريته.

وقد يحول بعض التصحيف الذي دخل شعره عن استجلاء المعنى الذي يقصده، فيضعف كما وقعت الإشارة لذلك في موضع أو موضعين من هذه الأشعار.

الزيادات

3

حَبيبي على الدنيا إذا غبتَ وحشة ... فيا قمري قُلْ لي متى أنت طالع
لقد فنيت روحي عليك صبابة ... فما أنت ياروحي العزيزة صانع
سروري بأن تبقى بخير ونعمة ... وإني من الدنيا بذلك قانع
فما الحبّ إن طاعنته لك باطل ... وما الدمْع ان أفنيته لك ضائع
وغيرك إن أوفى فما أنا ناظر ... إليه وإن نادى فما أنا سامع
كأنّي مُوسَى حين ألقته أمّهُ ... وقد حرمت يوماً عليه المراضع
أظن حبيبي حال عما عهدته ... وإلاَّ فما عذر عن الوصل مانع
فقد راح غضباناً ولى ما رأيته ... ثلاثة أيام وذا اليوم رابع
أرى قصده أن يقطع الوصْل بيننا ... وقد سلّ سيف اللّحظ والسيف قاطع
وإني على هذا الجفاء لصابر ... لعلّ حبيبي بالرضا لي راجع
وإن تتفضل يا ... ولي فَقُلْ له ... حبيبك في ضيق وحلمك واسع
فوالله ما ابتلّت لقلبيَ علّة ... ولا نشفتْ مني عليه المدامع
تذلّلْتُ حتى رقّ لي قلب حاسدي ... وصار عدوّي في الهوى لي شافع[1]
فلا تنكروا مني خضوعاً رأيتم ... فما أنا في شيء سوى الحبّ خاضع

---

1) لا يخفى أن المقام هنا للنصب لا للرفع.

11

موسى ترفق ولا تضعني   عبدك لا شكّ بعض مالك[2]
إذا مزايا الجمال عدت   لم يحسب البدر من رجالك
لا نال منك الزمان حظّاً   ولا الذي نِلت من وصالك[3]

15

مقلة عَيْنِي نظرت   حتى لقلبي أسرت
وذو دلال أهيف   نكهته[4] قد عطرت
في وجه من أحبه   (إذا السماء انفطرت)
وأدمعي من أجله   (إذا البحار فُجِّرت)
ومهجتي من هجره   (إذا الجحيم سُعرت)
وخاطري في حبّه   (إذا النجوم انكدَرت)
بدر كأن عقله   (إذا الجبال سُيِّرت)
قد علمت نفسي به   (ما قدَّمت وأَخَّرت)
قلت له متى اللّقا   وادمُعي تحدَّرت
فقال لي مجاوباً   (إذا القبور بُعْثِرت)
أراد قتلي عامدا[5]   (بأيِّ ذنب قُتِلت)

19

أما آن للبدر المنير طلوع   فتشرق أوطان له ربوع
فيا غائبا ما غاب إلا بوجهه   ولي أبدا شوق له وولوع

---

2) كتب على هذا الشطر بطرة الأَصل : أي لا تشك أن عبدك هو من جملة مالك لكونه مشترى من المال الذي لك بلاشك ولا ريب.

3) بمجلة الحوليات : إلا الذي نلت.

4) بالأَصل : نهكته.

5) بالأَصل : عمدا.

سـأشكر حمّـا زاد فيـه عبـادتي[6] وإن كان فيـه ذلـة وخضـوع
أصلي وعنـدي للصبـابـة رقـة فكل صـلاتي في هـواك خشـوع
أأحبـابنـا هـل ذلـك العيش عـائـد كما كان إذ أنتم ونحن جميـع
وقلتم ربيـع مـوعـد الـوصـل بيننـا وهـذا ربيـع قـد مضى وربيـع
فقـد فنيت يـاهـاجري رسـائلي ومـلّ رسـول بيننـا وشفيـع
فـلا تقرعـوا بـالعتب قلبي فـإنـه وحقّكم مثـل الـزجـاج صـديـع
ومـا ضـاع شعري فيكم حين قلتـه[7] بلى وأبيكم ضـاع فهـو يضـوع
أحب البـديـع الحسن معنى وصـورة وشعريَ في ذلـك البـديـع بـديـع

20

وله، وقد مرّ بحانوت حجّام فأبصر مليحاً يفصد، فأنشأ :

انظُر إلى دمه في الطّـاس حين جرى[☆] نـوعـاً من الراح في كأْس من الـذهب
حتى إذا غُيبت في كمّـه يـده[8] كالشمس غـابت عن الأبصـار في الحجب
تبّت يـدٌ كتبت من فـوق وجنتـه حمّـالـة الـورد لا حمّـالـة الحطَب
انظُر كما قـال في التنزيـل خـالقُنـا اخفِض جنـاحـك يـاموسى من الرهب

33

ألحظـا ظبي فـوق ثغر لآل أهـلال ثمّ فـوق جيـد غـزال
أقضيب بـان في كثيب رمـال هبّ النسيم بغصنـه الميـال
فـاختـال بين ترنّـح ودلال

---

6) كذا، وقد تكون «عبادتي»، وزاد : زار، ومع ذلك يبقى المعنى غامضا.
7) فيكم ليست في الأصل، ولابد منها. و«حين قلته» تصحّفت في الأصل بـ«حين نلته».
☆) بمجلة الحوليات : أما ترى دمه في الطشت... سلافة الراح.
وتزيد بيتا هو :
لو لم تكن من دم العنقود ريقتُه لما اشتكى خده القاني من اللّهب
8) في الأصل : يداه في كمه. ونظن أن صوابه ما أثبتناه.

رشـــأ يهيم بحسن منظره الرّشـــا يروى ويرعى في المـدامـع والحشـا
قلم الجمـال بصحن خـدَّيْـه وَشى احكُم على أهـل الغرام بمـا تشـأ
وقُـد الملاحَ فـأنت فيهم وال

كلف الفـؤاد بحب أحـوى أحـور يفتر مسكا عن ختـــام السّكر
في فيـه يجرى كـوْثر من جـوْهر جمـدت لـه في الخـال نقطـة عنْبر
فـأذاب مـاء الخـدّ خـاء الخـال[9]

مَن لي بـه لبس المـلاحـة وارتـدى وحكى الغـزالـة مقلـة ومقلّـدا
والـوُرْقُ تعشـق منـه غصنـا أمْلَـدا وتمنت الأكـــواسُ أن تتزردا
برضـا بـه بـدلا من الجريـال[10]

ظبي مهـاب بين مشتبـك القنـا[11] ألْحـاظُـه فيهـا المنـايـا والمُنى
ستروه خـوفـا منهم أن يفتنـا واللهِ مـا حـطً النقـاب ولا رنـا
ألاً وتيَّم كل قلب سـال

لمـا تطلـع في سنـا اشراقـه والسِّحْر معقـود بعقـد نطـاقـه
والجـور في الأحكام من أخـلاقـه استـل سيف اللحـظ من احـداقـه
فعلمت أن اليـوم يـوم قتـال

آه لمـا حُمِّلتُـه في حبّـه من لِين معطفـه وقسـوة قلبـه
ألِف الصـدودَ فـلا سبيـل لقربـه أُمسِي وأُصبـح مغرمـا صبّـاً بـه
فـإني الحُشـاشـة وهـو خِلْوُ البـال

أسكنتـه صـدري فتـاه ومـا ارتضى وقضى بهجري فـارتضيت بمـا قضى
ووهبت روحي أبتغي منـه الرضى وبـذلت نـومـا جفنُـه مـا غمّضـا
ألا لكي يحظى بطيْف خيـال

---

9) من معاني الخال : الفؤاد والرجل الضعيف، وهما أنسب المعاني بالخال هنا.

10) الجريال : الخمر.

11) تبع ما يجري على الألسنة، والصواب مهيب.

يـــا شـــادنـــا في العـــاشقين محكمـــا احللتَ من سفـك الـدِّمـاء مُحرَّمـا
فَـوَّقْتَ من الحـــاظ جفنـــك اسهُما وقتلتَ نفســـــاً في الهـــوى فكأنّما
سلَّطْتَ ألحــاظــا على الآجــال
مــا ضر لـو رحم الغريـقَ بُـزنِـه أو لـو شفَى يَعقُـوبَـه من حُـزْنـه
جسمي تسـاوَى في السقـام بجَفْنــه. سُبْحَــان من فتنَ العبــاد بحُسنــه
وقضى لجسمي فيــه بــالإعـلال

أرقام لأشعار في الأوراق، وأرقامها في الديوان

رقِّمت أشعار هذه الأوراق بحسب ترتيبها فيها من واحد إلى 33، قصْد مقابلتها بما في الديوان، إذ كانت الأشعار فيه مرقَّمة أيضاً، ومن فوائد ذلك معرفة المحتوى الشعْري الذي تضمنتْه كما قلت سابقاً، وهذه هي تلك الأرقام مسلسلَة من 1 إلى 33، ما عدا أرقام الزيادة طبعاً، وما يقابلها في الديوان :

1 : 59 ـ 2 : 114 ـ 4 : 120 ـ 5 : 106 ـ 6 : 126 ـ 7 : 8 ـ 8 : 10 ـ 9 : 60 ـ 10 : 63 ـ 12 : 62 ـ 13 : 34 ـ 14 : 15 ـ 16 : 9 ـ 17 : 103 ـ 18 : 30 ـ 21 : 27 ـ 22 : 122 ـ 23 : 28 ـ 24 : 104 ـ 25 : 109 ـ 26 : 49 ـ 27 : 84 ـ 28 : 115 ـ 29 : 19 ـ 30 : 20 ـ 31 : 45 ـ 32 : 85 ـ،

التصحيح وتعدّد النُّسَخ

بعد ترقيم أشعار الأوراق أجريْنا مقابلة بينها وبين نظائرها في الديوان، فتبيَّن لنا أن بين بعض ألفاظها اختلافاً، وفي البعض الآخر تصحيفاً، ونحن نثبت ذلك فيما يلي :

الديوان 59 : رأيت ظبـــاء المسْــك لا تخـزن المسْكا
الأوراق 1 رأيت ظبـــاء المســك لا تمنـع المسكا
الديوان 114 : ويقـــدح في الأحشـــاء نيران أشـواقي
بعد بيت تحن إلى الخيرى 106.
في الأوراق زيادة هذا البيت :

وما أسهر الظلماء إلا لعلة لينشقني الخيرى من نشره عرفا
الديوان 106 : ولا منصفى يـدري خـلاف اسمـه حرفـا
الأوراق 5 : ولا منطقي يـدري خـلاف اسمـه حرفـا
الديوان 106 : ولـولا حيـاتي واتقـائي محلـه
الأوراق 5 : ولـولا حيـاتي واتقـائي بخلـه
الديوان 126 : فنصّ لي لحظـــــه الأمراض والعلـــلا
الأوراق 6 : فقصّ لي لحظـــــه الأمراض والعلـــلا
الديوان 126 : لـو كان ينضـح من مـــاء اللمى نصـلا
الأوراق 6 : لـو كان ينضـح من مـــاء اللمى نهـلا
الديوان 126 : شـوقي إليـــك ولا كلفت شـوقي قـــد
الأوراق 6 : شـوقي إليـــك ولا حملت شـوقي قـــد
الديوان 60
والأوراق 9.

جاء في طرَّة هـ البيت :

ساحت في سفك دمي باخلا بِرَشْفة من ريقه السلسل

ما يلي : باخلا منصوب بإسقاط الخافض تقديره لباخل ساحت في سفك دمي، فهل أبخل من هذا «المسامح» بفتح الميم الثانية، ولا يخفى ما فيه من التكلّف، وكان يصحّ

هذا التقدير لو كان الفعل «سمحت» ما في الديوان، ولكن الديوان ليس فيه باخلا بل راضيا فهو لا يحتاج لهذا التقدير.

الديوان 60 : أحسن منْ عصر الصبـــــــا المقبـــــل

الأَوراق 9 : أحسن من غصن الصبـــــا المقبـــــل

الديوان 60 :

شاكي سلاح القد واللحظ في حرب شبجٍ عن صبره أعزل

الأَوراق 9 :

شاكي سلاح القد والنهد والـ ـعينين في حبّ شجٍ أعزل

الديوان 60 : منسلب الحيلـــــــــــة والصبر لا

الأَوراق 9 : مستلب الحيلـــــــــــة والصبر لا

لكن سقطت منه الحيلة.

الديوان 63 : ألا هــوى ردّ حقي عنــد بـــاطلـــه

الأَوراق 10 ألا هــوى رد حقي عبْـد بـــاطلـــه

الديوان 63 وحـــاجتي فيـــك بين اليـــأْس والأَمـــل

الأَوراق 10 : وحـــاجتي منـــك بين الخـــوف والخجـــل

الديوان 34 : وخـــط بصـــدغـــه للحسن واوا

الأَوراق 13 : اخـــط بصـــدغـــه للحسن واو

الديوان 9 : ظمئت منـــك لـــوعـــد

الأَوراق 14 ضحيت منـــــك بشمس

الديوان 103 : ولا يحمـــــل حلم الضعفـــــا

الأَوراق 17 : ولا يحمـــــد حلم الضعفـــبـا

الديوان 103 : مـــا كنت مـوصـولا فـافـكَّ عصر وصـل سلفـا

الأوراق 17 : مـــا كنت مــوصــولا فــابكي عصر وصــل سلفـــا
الديوان 85 : بقبلــــة نسكي انــــه وجهـــــك الحسن
الأوراق 32 : بقبلــــة نسكي انهـــا وجهـــــك الحسن

بعد أن كتبتُ هذا المقال بمدَّة، اطَّلعت على العدد التاسع عشر من مجلَّة «حوليات الجامعة التونسية» الذي صدر أخيراً وهو عدد خاصّ يحمل عنوان أشعار لابن سَهل الإسرائيلي من إعداد الأُستاذ محمد قوبعة، أشار فيه إلى مخطوطات ديوان ابن سهل الموجودة في تونس، وضمَّنه نصَّ كتاب المتنع السَّهل في ترجمة وشعر ابن سَهْل للرّاعي النحْوي الأندلسي، وقد قارن هذا الكتاب والدواوين الأُخرى بمطبوعات ديوان ابن سهل، وخرَّج بزيادات من شعره على محتوى الدواوين المذكورة.

وكذلك قمنا بمقارنة مع هذا العمل الجيِّد، لأشعار النبذة التي قدمناها من شعر ابن سَهل، فوجدناه يتوافق وإياها في ثلاثة أشعار، وهي رقم 11 ورقم 20 ورقم 33. ويبقى من فائت شِعْره، على مختلف الدواوين، وهذا الذي احتواه عدد مجلَّة حوليات الجامعة التونسية التاسع عشر ثلاثة أشعار، امتازت بها هذه النبذة وهي الواقعة تحت رقم 3 ورقم 15 ورقم 19.

أما الخلافات اللَّفظية في الأَشعار الثلاثة التي يتوافق فيها العملان فقد استدركناها في التعاليق بعلامة(☆).

بقي أن نشير إلى خطإٍ نسبة الأَبيات الأَربعة التي أوَّلها : «وقف الهوى»، في حيث أتت الأَبيات، إلى ابن سهل، فهي من شعر أبي الشيص الخُزاعي كما في ديوان الحماسة وغيره، وأَن صواب البيت الرابع منها هو :

وأَهنْتني فأَهنْت نفسي صاغرا ما من يهون عليك ممن يكرم

والكمال لله.

الملخصات

وحدة مصادر التشريع في الديانات الموحَّدة وقدرة الإسلام على ضمان تجديدها واستمرارها

عبد الهادي بوطالب

تقوم الديانات الثلاث المُوسَوِية والمسيحية والإسلام على مفهوم واحد من ثلاثة أسس :[1] وَحدة الخالق،[2] ووحدة تعاليمه،[3] ووحدة الوحْي أي أَداة تبليغ تعاليمه لخلْقه.

وتلتقي الكتب السماوية المنزَّلة الثلاثة في جامع مشترك أَساسي آخر هو اعتبار الدين في خدمة البشَر وتحقيق سعادته الدُّنيوية والأُخْروية، ليتأهل الإنسان بالتعاليم الإلهية لممارسة خلافته عن الله في الأرض.

وتلتقي في أن رسالة الدين تهدف لتطوير الإنسان ليصبح قادراً على تلقّي المعرفة، سلاحه الوحيد في مواجهة متطلبات التطوّر. وهذا يقتضي أيضا تطوّر الوحْيِ، أَداةِ

تبليغ الرسالة الإلهية. وفعلاً تطوَّر الوحْي وارتقت مستويات التشريعات على تطوّر العصور وطبقاً لارتقاء الإنسان بدءاً من العهد البدائي إلى فجر التطوّر أو من مِلّة إبراهيم إلى عهد محمّد.

والإسلام امتداد للديانات التي سبقته، وقد جاء مصدّقاً لما قبله ومدافعاً عن الرُّسل الذين سبقوا نبيَّه، لا يُفرِّق بين أَحد منهم، ولذلك اعتمد تشريعه على قاعدة «إن شرْع من قبلنا شرع لنا» في الأحوال التي لم يرد فيها من مصادره الأساسية نصّ صريح سدّاً لفراغ التشريع الإلهي.

وهو رسالة عالَمية شمولية، فلابدّ أن يكون ممتدّ الأفق امتداد آفاق الأرض، وأن لا ينغلق في محيط مّا حتى تظفر تعاليمه بالمشروعية الدائمة، وتظلّ مسايرة للتطورات الطارئة على حياة البشَر المتنامية طبقاً لقانون النشوء والارتقاء.

وتتوفّر العوامل كلّها لتجعل من الإسلام الشريعة القادرة على مواجهة متطلبات الحياة مهما تطوّرت، بالتشريع اللازم الموفِّق بين رغبات الإنسان المادية وطموحاته المعنوية، وذلك بما يحتضنه تشريعه من عناصرَ ذاتية أو عضوية، لأنه دين وسَط في السياسة والاقتصاد والأخلاق، ودين يقوم على اليُسر لا على العُسر.

بالإضافة إلى هذا، أَقام الإسلام مؤسسات آلية في خدمة تركيبه العضوي تنطلق من مبدإ تربية الإنسان بالوحْي ليصبح في خدمة رسالة التشريع الديني بإعمال الفكر. وهذه المؤسسات الآلية الأساسية هي الاجتهاد الذي هو مجهود جادّ لخلق التشريع. وهو عبادة لا تقلّ عن العبادات التي نصّت عليها أُصول التشريعات. إن المجتهد يقوم برسالة إلهية بعد انقطاع الوحْي.

وقد اغنى المجتهدون فعلاً التشريع الإسلامي عبر العصور والأقطار برصيد ضخم حصيلته الفقه الإسلامي الذي أثّر تأثيراً عميقاً على القوانين الأوروبية التي نقلت عنه، وطبّقت مقتضياته حتى خارج دار الإسلام مما يؤكد صلاحيتها كتشريع.

واليوم، فإن العالم الإسلامي يعجّ بالمفكرين القادرين على ممارسة الاجتهاد بوسائله القديمة الدائمة التي هي مؤسسات التشريع في الإسلام وهي متفرعة عن مؤسسة الاجتهاد السالفة الذكر وهي :[1] القياس،[2] الاستحسان،[3] الاستصلاح. وبإلمام المجتهدين المسلمين اليوم بالقوانين الوضعية والإيديولوجيات المعاصرة والتنظيرات الاقتصادية والاجتماعية يتمكنون بالأهلية العلمية والخلقية أن يشرّعوا في الفروع المستجدّة في عصرنا بما يلائم أصول التشريعات الإسلامية المرنة والمتفتّحة، وذلك ما يمكّن من مساهمة الإسلام في إيجاد الحلول للمشاكل التي تواجه الإنسان في عصره الحاضر، والجواب على تحدّياتها.

إن الأمر يتعلق إذن بتسليح الفكر الإسلامي بوسائل مواجهة هذه التحدّيات لمسايرة ركْب التطور، ذلك أن سدّ باب الاجتهاد كان وراء تردّي المسلمين في هُوة التأخر، وأتاح لخصوم الإسلام التجنّي على الإسلام والحُكْم عليه انطلاقا من واقع المسلمين.

المسؤولية العلمية والبحث العلاجي

جَانْ بِرْنَارد

إن العلاج الطبّي، أيّ علاج، سواء كان دواء يؤكل أو يحقن، أو عضواً يفسل أو عملية جراحية، يمرّ من طور التجربة إلى طور التطبيب وفق قواعد تِسمها الصرامة والفعالية وعدم الإضرار.

لكن المجالات التي يسير إليها الطبّ اليوم صارت تتطلب إقامة تجارب لا يمكن للطبيب والباحث أن يتجاهلا جوانبها الخلقية. إننا لا ننكر أن كل الفتوحات الطبية كانت التجارب التي سبقتها تزن فيها بين أمرين اثنين : حتمية التجربة ولو بأخفّ الأضرار، وحتمية فعالية العلاج ولو كانت قليلة. لقد أخذت المسؤولية الخلقية تقلق بال الأطباء والباحثين بعدما صار من اللاّزم إقامة التجربة على الإنسان نفسه في الحالات التي لا تصح فيها على الحيوان، كفسل الأعضاء والأنسجة، وعلى أعداد من النّاس لتكون نسبة نجاح التجربة أو فشلها أظهرَ.

ويتأرجح الموقف في المبدأ بين أمرين :

1) - منع التجربة بدليل احترام قواعد الأخلاق، وفي هذه الحال تترك أمراض فتاكة كثيرة بدون علاج.

2) - التوفيق بين الأخلاق وبين مواكبة البحث العلمي المودّي إلى علاج المرضى. ويعني ذلك :

- إحلال القوانين الوضعية محلّ الاعتبارات الخلُقية، لكن لا يمكن التوفيق بين صلابة القانون، وبين متغيّرات الواقع بمواقفه الداعية إلى إعمال التجربة، علماً بأن الأطباء لا يجرؤون على التجربة على المرضى الذين لا صِلة لمرضهم بالدّواء المجرّب.

- الرضا المقرون بالاقتناع، عند المرضى وذويهم وعند الأصحاء عامة، لإجراء التجارب عليهم.

والحالة المثلى تتمثل في تطوّع أي شخص لتلقّي العلاج في طوره التجريبي، وعلى الطبيب أن يهيأه وجدانياً وفكرياً ليعرف مراحل التجربة وأهدافها ويشارك فيها بما يضمن النجاح والأمانة العلمية. وتكمن قيمة التجربة الطبية ومصير الطبّ في التوفيق بين الموقف العلمي وبين الموقف الإنساني، ولا يمكن للطبيب أن يواجه هذه المواقف بحزم ودراية إلاّ إذا تهيأ في دراسته الجامعية تهيؤاً متيناً. وأما الهيئات واللجان التي أسند إليها النظر في هذه الاعتبارات الخلقية فلا يمكنها أن تنحو منحى التشريع، أو إبداء الرأي في حالات خاصة، بل عليها أن تجتهد بحسب أصناف المشكلات، ثم تفضي إلى الأطباء بما يؤول إليه اجتهادها.

نقل العلوم من أجل التنمية

أحمد عبد السلام

إذا كان العِلم والتقنولوجيا يسيران جنباً بجنب، ويشكلان أساس النمو الاقتصادي، فإن بلدان العالم الثالث دأبت على الأخذ من التقنولوجيا بنصيب، لكنها لا تسعى في الوقت نفسه إلى تقوية جانب العِلم. ورأينا أن نبيّن ضرورة ازدواجية العِلم والتقنولوجيا في البلدان المتنامية، ونبرز دَور الوكالات المساعدة والهيآت العلمية الدولية في تحسين وضعية هذه البلدان.

لقد وقع تهميش العلوم لسببين اثنين :

1) - تهتم الوكالات المساعدة ومراكز اتخاذ القرار السياسي بنقل التقنولوجيا إلى البلدان النّامية، ولا تهتم بنقل العلوم، وذلك لاتصال التقنولوجيا بالتطبيق

وتسخيرها للمردودية المباشرة. وقليل من تلك البلدان يدرك ضرورة التكامل بين العلوم والتقنولوجيات، لأن علوم يوم مّا قد تصبح تقنولوجيات الغد.

2) - إذا كان نقل التقنولوجيات سهلاً في الأغلب، فإن نقل العلوم يشترط فيه توفّر البلدان النامية على علماء متخصّصين يتابعون التطور العلمي ويشاركون بنصيبهم في اللّقاءات العلمية الدولية، ويعملون في بلادهم في مخابر متطوّرة، مع مساعدين أكفاء. فالبنيات الأساسية والطاقات البشرية ذات الكفاءة العلمية، ومكتبات المراجع العلمية والتعامل مع المجالات العلمية في العالم، والموارد المالية المتوفرة بانتظام، وتخطيط برامج البحث، ودور الجامعات، كل أولائك شروط لا تقوم بدونها للعلوم أية قائمة.

الإنسان ومحيطه

بيدرو راميريز فاسكيز

يعيش الإنسان مع بيئته عيشة تعامل وتعايش، وله مع بيته تعامل خاص، يؤثّر فيه ويتأثّر به. والبيت من أعرق حقوق الإنسان الطبيعية، لأنه مسكن يقيه من عوادي الطبيعة ومكان للراحة والإبداع الثقافي والنشاط الاقتصادي، إذ كان الاقتصاد في بدايته اقتصاداً عائلياً.

ويمتاز العالم اليوم بتزايد السكّان وتغيّر البُعد الجغرافي في المفهوم والممارسة، وأصبح الإنسان كثير التنقل، يوجد في كل مكان، ويبدو أن وجوده فى مكان مّا مرهون

بالعمل الذي يمارسه لعيش. أصبح البيت إذن مرهوناً بمكان العمل، ولا بد للتخطيط أن يأخذ بالاعتبار هذه المعادلة الجديدة : البيت والعمل.

أما المدينة، فالواقع أنها هي بيت الإنسان الحقيقي، يشعر فيها بالأمن، وله فيها فُرَص التعامل مع غيره : فالأوْرَاش والإدارات والمختبرات والمعامل وغيرها أصبحت مجَمعات بشرية تستلزم وجود شروط التساكن. إلا أن تضخَم المدن صار مشكلاً في حد ذاته، لا سيما إذا واكبه التلوّث والبطالة والأمراض الاجتماعية الأُخرى. وتفقد المدينة توازنها إذا طغت فيها الجوانب السلبية فيتعذر إدارتها وتأمينها.

ويدعو الواجب عندئذ إلى التخطيط المحكم في إنشاء مدن يتساكن فيها الناس لا ليسكنوا فيها فحسب، وذلك بتوفير العمل والسكنى والترفيه الإيجابي المؤدّي إلى الخلق والإبداع، وكلّ الظروف الملائمة لكرامة الإنسان.

الإعلام والسيّادة

المهدي المنجَرة

إن التغير الطارئ على الحضارة الراهنة هو الانتقال من الحضارة الصناعية إلى حضارة المعرفة والإعلام، وهي حضارة صلاتها بالبنيات الفكرية أوثق وأخطر. أصبح النمو الاقتصادي اليوم يعتمد على تحليل المعارف والإعلام أكثر من اعتماده على الموارد الطبيعية وحدها. وصار الفرق شاسعاً بين الدول المصنَّعة الموغلة في البحث العلمي والتقنولوجيات المستجدَّة وبين الدول المتنامية التي لا قدرة لها.

فكان إخفاق كل المفاوضات بين هؤلاء وأولئك فيما يُسمّى بالحوار بين الشمال والجنوب، لأنها مفاوضات بين أصحاب لغتين اثنتين : لغة المفاهيم العلمية ولغة الخصاص.

فبث الإعلام بالتقنيات المتطورة، لا سيما بالتوابع السابحة في الفضاء صارت غزواً من شكل جديد، له وجه سياسي دعائي (بث الإديولوجيات...) وتجاري (تحمُّل الدول النامية لتكاليف نقل الأخبار) وعسكري (التجسُّس). وأصبحت الدول النامية مستهلكة فقط، ومستهدَفة في كيانها الثقافي من جرَّاء الغزو الخارجي، ولا سبيل لها إلا العمل على الوصول إلى مستوى «الكتلة الحرِجة» التي أساسها التعداد السكاني الذي لا يقلّ عن 100 مليون نسمة، والاندماج في المجموعات الإقليمية ذات الوسائل الجماعية، واتخاذ نماذج جديدة للتنمية، يكون أساسها الإنسان، في إمكانته وطموحاته وتوازنه مع بيأته وتعامله النافع مع معارفه.

السيادة كإشكالية معاصِرة

محمد علاَّل سيناصر

يتأرجح مفهوم السيادة بين المبدأ والواقع، وتبرز الممارسة أنه يوجد في جدلية الاستقلال والتعاون.

السيادة ممارسةٌ للتعاون بالإنصاف. ونجد في الإسلام هذا المبدأ قائماً، ولا خلاف فيما يوجد فيه من قانون دولي عام، بين السيادة والتعاون. والسيادة المطلَقة، من وجهة

النظر الإسلامية وغيرها من الديانات السماوية الأُخرى، من خصائص الخالق وحده، وقد كلَّف الخالق الإنسان بالحرص على حُسن تدبير الموارد المسخَّرة له. ومن ثمَّ، كان ينبغي أن تصرف الإمكانات الاقتصادية وما يواكبها من استثمار وتقنيات وعلوم إلى المصالح العامة العليا للأنسان، بما لا يقوم ضِدَّ حق سيادة أَحد. وهذا ما أقرَّته فعلاً مقرَّرات منظمة الأُمم المتحدة.

وعلى السيادة الدبلوماسية أن تصدَّ أطماع الاحتكارات والمضاربات الدولية والمعاملات النقدية ومراكز اتخاذ القرار، وتعمل على إثبات امتيازات الدولة وخصائصها الخُلُقية والثقافية.

وليست الدبلوماسية سوى فنّ يهدف إلى الجمع بين المصالح، والتوفيق بين الثقافات والحضارات والسيادات.

نشاط أكاديميَّة المملكة المغربيَّة

تمثل نشاط أكاديميّة المملكة المغربيّة في دورات الأكاديميَّة التي تعقد مرتين كل سنة، وفي جلسات أيام الخميس مرّة في الشّهر، وفي اجتماع اللّجان الفرعية، وفي المحاضرات الشهرية العمومية، وفي المطبوعات : المجلّة وكتب التراث والندوات.

وكنا في العددين السّابقين من المجلّة قد عرضنا أعمال الأكاديميّة منذ نشوئها، ونتابع في هذا العدد عرض هذه الأعمال لتكون أعداد المجلة سجلاً لنشاط الأكاديميَّة يرجع إليه عند الحاجة:

1 - دورات الأكاديميَّة وندواتها

تعقد أكاديميّة المملكة المغربيّة دورتين في السنة، واحدة في شهر مارس أو شهر أبريل، وأخرى في شهر أكتوبر. وتشتمل الدورة على جلستين. جلسة رسميَّة افتتاحية يستقبل فيها أعضاء الأكاديميَّة الذين تمّ تعيينهم وتتبادل فيها خطب الاستقبال، وجلسة تشتمل على ندوة يتناول فيها الأكاديميُّون للبحث والمناقشة موضوعاً علميّاً معاصراً.

وكل الموضوعات التي درست إلى الآن من اقتراح راعي الأكاديميّة جلالة الملك الحسن الثاني حفظه الله.

وتدرس «لجنة الأعمال» الموضوع المقترح وتقسّمه إلى محاور تقترحها على أعضاء الأكاديميّة ليختاروا وضع بحث في المحور الذي يستجيب مع اختصاصهم أو اهتمامهم. وتستعين «لجنة الأعمال» بالخبراء غير المنتسبين إلى الأكاديميّة، تدعوهم ليشاركوا في الندوة، ليتمّ اللّقاء العلمي على صعيد الاختصاص وعلى الصعيد الإنساني وتتوطد العلاقات بين الأكاديميّة وبين الجهات العلميّة الأخرى.

الدورة الأولى لسنة 1984

انعقدت الدورة الأولى لأكاديميّة المملكة المغربيّة لسنة 1984 بمدينة الدار البيضاء من 27 جمادى الأولى إلى 1 جمادى الثانية عام 1404 هـ، الموافق 1 ـ 4 مارس سنة 1984م. وقد استقبلت الأكاديميّة في هذه الدورة ثلاثة أعضاء جدد هم :

السيد أحمد أحيجو من الكامرون، رئيس الجمهورية سابقاً.
السيد محمد فاروق النبهان من المغرب، دكتور في العلوم الإسلامية والاقتصاد الإسلامي، مدير دار الحديث الحسنية.
السيد بوريس بيوتروفشكي من الاتحاد السوفياتي، مدير متحف «الأرمتاج» بلنينغراد عضو أكاديمية العلوم بلنينغراد.
وتولّى استقبالهم في الجلسة العمومية الرسمية على التوالي أعضاء الأكاديميّة السيد كونستنتان تساتسوس، والسيد عبد الهادي بوطالب، والسيد موريس دريون،

وقد عيّن صاحب الجلالة الحسن الثاني في هذه الدورة، كلا من السيد روني جان ديبوي الخبير في القانون الدولي، والأستاذ «بالكوليج دوفرانس» من فرنسا، والسيد ألفونسو دولا سيرنا الأديب والدبلوماسي الإسباني، عضوين مراسلين في أكاديميّة المملكة المغربيّة.

وعملاً بأحكام الفصل 29 من الظهير المؤسس للأكاديميّة قدّم أمين السر الدائم تقريراً عن أعمال الأكاديميّة ونشاطها خلال السنة المنصرمة، عرض فيه النشاط العلمي الذي قامت به الأكاديميّة حتى تاريخ التقرير.

وانتخبت الأكاديميّة في هذه الدورة أعضاء لجنة الأعمال وأعضاء اللجنة الإدارية عملا بأحكام الفصلين الحادي عشر والثاني عشر من الظهير الشريف الذي أحدثت بموجبه أكاديميّة المملكة المغربيّة :

وتألفت لجنة الأعمال من :
السيد أمين السر الدائم.
السيد أمين السر المساعد.
السيد مدير الجلسات.
العضو الزميل السيد عبد الهادي التازي.
العضو الزميل السيد محمد شفيق.
العضو الزميل السيد عبد الهادي بوطالب.

وتألفت اللجنة الإدارية من :
السيد أمين السر الدائم.
السيد أمين السر المساعد.

العضو الزميل السيد عبد اللطيف بن عبد الجليل.
العضو الزميل السيد محمد الفاسي.
العضو الزميل للسيد عبد الكريم غلاب.

وعقدت في هذه الدورة : ندوة «الالتزامات الخلقية والسياسية في غزو الفضاء»، فقد تفضل راعي الأكاديمِيَّة جلالة الملك الحسن الثاني حفظه الله فكلّف الأكاديمِيَّة بدراسة هذا الموضوع في ندوة علمية مفتوحة.

وقدمت إلى الندوة البحوث التالية :
«معطيات تاريخية وعلميَّة في غزو الفضاء» للسيد إدريس خليل، من المملكة المغربيَّة، عضو الأكاديمِيَّة .

«دراسة إجمالية لاستعمالات الفضاء الخارجي» للسيد عبد الرزاق برّادة، من المملكة المغربيَّة، عضو اللجنة الدولية لتسجيل الدبدبات بالاتحاد الدولي، جنيڤا.

«معارف جديدة عن الأرض انطلاقاً من استكشاف الفضاء» للسيد نيل أرمسترونك، من الولايات المتحدة الأمريكية، عضو الأكاديمِيَّة.

«الأبعاد العسكرية لغزو الفضاء» للسيد لورد شالفونت، من المملكة المتحدة، عضو الأكاديمِيَّة.

«السلاح الحُزْمي في الفضاء» للسيد أحمد عبد السلام، من الباكستان، عضو الأكاديمِيَّة.

«قانون الفضاء الخارجي والنشاطات العسكرية» للسيد روني جان دوبوي، من فرنسا، عضو مراسل.

«غزو الفضاء، بعض الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الثقافية» للسيد المهدي المنجرة، من المملكة المغربيّة، عضو الأكاديميّة.

«العالم الثالث والفضاء» للسيد روني جان دوبوي من فرنسا، عضو مراسل.

«قانون الفضاء، فرع جديد في القانون الدّولي العام» للسيد كونستنان تساتسوس، من اليونان، عضو الأكاديميّة.

«الفضاء والقانون» للسيد جورج ڤوديل، من فرنسا، عضو الأكاديميّة.

«من أجل التزامات خلُقية في استكشاف الفضاء» للسيد أحمد مختار أمبو، من السينغال، عضو الأكاديميّة.

«أخلاق الفضاء» للسيد نوربير كاللس، من الفاتيكان، عضو الأكاديميّة.

واتجهت المناقشة إلى إثراء البحوث واستقصاء ماورد فيها، والتأكيد على ضرورة وضع القوانين المطابقة للمستجدات الفضائية لئلاّ يكون غزو الفضاء نقمة على الإنسانية.

وقد قام بإدارة جلسات اجتماعات الندوة العضو الزميل السيد إدريس خليل، وترأس إحدى الجلسات العضو الزميل السيد إدغار فور صباح يوم الجمعة 28 جمادى الأولى عام 1404 هـ (2 مارس 1984).

وبتعليمات ملكية سامية وُزعت وقائع الندوة على ستّين مؤسسة من المؤسسات الدولية المهتمة بشؤون الفضاء. وقد أعربت هذه المؤسسات عن إعجابها بالبحوث التي

اشتملت عليها ندوة الأكاديميّة، وأعدتها إسهاماً قيماً في مجال الأخلاق والقانون المتعلقة بالفضاء وأرسلت بعض المؤسسات إلى الأكاديميّة على سبيل التبادل ما لديها من بحوث ودراسات في هذا الموضوع، ووزعت الوكالة الأوروبية للفضاء على مثيلاتها خلاصات للبحوث الواردة في ندوة الأكاديميّة.

وقد نشرت الأكاديميّة هذه البحوث في كتاب يقع في ثلاثمائة وستين صفحة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية، مع الصور المأخوذة للأرض في الرحلات الفضائية والرسوم البيانية والإحصاءات..

ـ الدورة الثانية لسنة 1984

عقدت أكاديميّة المملكة المغربيّة دورتها الثانية لسنة 1984 بمدينة مراكش من 19 محرم إلى فاتح صفر 1405 الموافق 25 ـ 26 ـ 27 أكتوبر سنة 1984.

واستقبلت الأكاديميّة السيد عباس القيسي عضواً مقيماً قام باستقباله العضو الزميل السيد الحاج محمد باحنيني.

وعقدت في هذه الدورة ندوة «حق الشعوب في تقرير مصيرها»، وهو موضوع عرضه راعي الأكاديميّة جلالة الملك الحسن الثاني حفظه الله للتحليل والدراسة في الأكاديميّة

وصُبّت الدراسات المعروضة في الندوة على ثلاثة محاور :

- تطور مفهوم حق الشعوب في تقرير مصيرها عبر التاريخ.
- التصورات الوضعية والتصورات الدينية.
- ممارسة حق تقرير المصير في مواجهة الهيمنة السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية :

وقُدِّمت إلى الندوة البحوث التالية :

«مفهومَا الشَّعب» و«حق الشّعوب في تقرير مصيرها» للسيد عبد الهادي بوطـالب، من المملكة المغربيَّة، عضو الأكاديميَّة.

«نظرة على مبـدأ تقرير المصير» للسيـد عبـد اللـه كَنون، من المملكـة المغربيَّـة، عضو الأكاديميَّة.

«التعريف بمفهومَي «الشعب» و«حـقّ الشّعـوب» للسيـد قسطنطين تسـاتسـوس، من اليونان، عضو الأكاديميَّة.

«حقّ الشّعوب في تقرير مصيرها، الديموقراطية ومبدأ الأغلبية» للسيد جورج ڤوديل، من فرنسا، عضو الأكاديميَّة.

«حقّ الشّعوب وحقّ الإنسان» للسيد أحمد مُختار امْبُو، من السينغال، عضو الأكاديميَّة.

«هل يعدّ حقّ الشّعوب في تقرير مصيرها حقّاً للإنسان» ؟ للسيد محمد عَّلال سيناصر، من المملكة المغربية، عضو الأكاديميَّة.

«ممارسة حقّ الشّعوب في تقرير مضيرها» للسيد محمد بنونة، من المملكة المغربية، عميـد سابق لكليَّة العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية.

«تطور مفهوم حق الشعوب في تقرير مصيرهـا عبْر التـاريخ، التصـورات الـوضعيـة» للسيد رُوني جَانْ دِيبْوي، من فرنسا عضو مراسل.

«الأَقليات الدينية وحق تقرير المصير، حقّ تقرير المصير وتطبيقه المبكّر في دار الإسلام» للسيد محمد المكي الناصري، من المملكة المغربية، عضو الأكاديميّة.

«أثر الروابط التاريخية للشعوب في تفسير مبدأ تقرير المصير» للسيد محمد فاروق النبهان، من المملكة المغربية، عضو الأكاديميّة.

«الحرية الدينية في الإسلام» للسيد أحمد عبد السلام، من الباكستان، عضو الأكاديميّة.

«الشعب والأُمة في الإسلام بين المدلول الاجتماعي والشّخصي القانوني» للسيد صبحي الصّالح، من لبنان عضو الأكاديميّة.

«البيعة بين تقرير المصير وحرية التعبير» للسيد عبد الهادي التازي، من المملكة المغربية، عضو الأكاديميّة.

«ممارسة حقّ الشعوب في تقرير مصيرها في مواجهة الهيْمنة السياسية والاقتصادية والثقافية» للسيد عبد اللطيف الفيلالي، من المملكة المغربية، عضو الأكاديميّة.

«حقّ الشّعوب في تقرير مصيرها» للسيد أبو بكر القادري، من المملكة المغربية، عضو الأكاديميّة.

«كفاح فلسطين من أجل تقرير مصيرها» للسيد أحمد صدقي الدجاني، من فلسطين، عضو الأكاديميّة.

«حول أهداف تقرير المصير» للسيد روجي كَارودي، من فرنسا، عضو الأكاديميّة.

«من أجل استقلال الدول في إنتاج الحبوب، وخاصَّة منها المغرب» للسيد روبير أمبركَجي من فرنسا، عضو الأكاديميَّة.

قام بإدارة جلسات اجتماعات الندوة السيد عبد اللطيف الفيلالي، وأسندت رئاسة الجلسة صباح يوم الجمعة 26 أكتوبر 1984 إلى العضو المشارك السيد أحمد صدقي الدجاني، وترأس الجلسة المسائية العضو المشارك السيد أبو أحمد عبد السلام.

2 ـ محاضرات الأكاديمية :

تابعت أكاديمية المملكة المغربية تنظيم المحاضرات الشهرية العمومية.

وقد ألقيت محاضرات الموسم الأول والموسم الماضي بقاعة المرحوم أحمد الطيب بن هيمة بوزارة الشؤون الخارجية، وتعتزم الأكاديمية تنظيم المحاضرات في الموسم المقبل في العمالات والأقاليم خارج الرباط العاصمة.

وفيما يلي عناوين المحاضرات وأصحابها :

ـ «علم النوازل بالمغرب»
للعضو الزميل السيد الحاج أحمد ابن شقرون
(23 ربيع الثاني 1404 / 27 يناير 1984).

ـ «مملكة صنهاجة في غرناطة وآخر ملوكها عبد الله صاحب كتاب التبيان»
للعضو الزميل السيد عبد الرحمان الفاسي
(26 جمادى الثانية عام 1404 / 30 مارس سنة 1984)

ـ «أزمة حضارة»
للعضو الزميل السيد عبد الكريم غلاب

(26 رجب عام 1404 / 27 أبريل 1984).

- «قضايا السكان في العالم»

للسيد رفاييل صلاص المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية

(77 شعبان 1404 / 8 ماي 1984)

- «القوى الطبيعية الأساسية ووحدة الكون»

للعضو الزميل السيد أحمد عبد السلام

(2 محرم 1404 / 28 شتنبر 1984)

- «صاحب غرناطة عبد الله الزيري ومذكراته عن دولة قومه، ومحنته».

للعضو الزميل السيد عبد الرحمن الفاسي

(6 ربيع الأول عام 1405 / 30 نونبر 1984).

3 - أحاديث الخميس :

واصلت أكاديمية المملكة المغربية نشاطا علميا كانت قد شرعت فيه مع نهاية سنة 1983 وبدايات 1984، بتخصيص بعض الوقت في جلساتها العادية أيام الخميس للاستماع إلى الأحاديث والموضوعات المقترحة من لدن أعضائها لمناقشة الآراء الواردة فيها، وتبادل وجهات النظر حول المستجدات الفكرية والعلمية والحضارية المختلفة، وقد جرت العادة أن يخصّص للحديث بعض الوقت ويترك للأعضاء الوقت الكافي للحوار والتعقيب :

- «إشكالية الفكر الإسلامي بين المعرفة والمنهج»

تحدث العضو الزميل السيد عباس الجراري في الجلسة العادية ليوم الخميس 13 جمادى الأولى 1404 (16 يبراير 1984) عن هذه الاشكالية محدداً مفاهيم الفكر والمعرفة

والمنهج، مستنتجاً بعد العرض والتحليل أنه للخروج من التخلف لا بد من : «إحياء تراثنا القديم وتطويره واستحضار مناهجنا القديمة بشكل متطور والإسهام في إبداع العلم الجديد واقتباس مناهجه».

- «المذهبية الإسلامية والتغيير الحضاري»

خصص العضو الزميل السيد أبو بكر القادي عرضه يوم الخميس 4 رجب 1404 الموافق 5 أبريل 1984 للحديث عن كتاب صدر أخيراً تحت عنوان «المذهبية الإسلامية والتغيير الحضاري» محللا فيه بعض فصُول هذا الكتاب التي أشارت إلى غزو الحضارة الغربية بمفاهيمها وتقاليدها بمصطلحاتها للعالم العربي والإسلامي، مركزاً على قضية المصطلحات الفكرية والسياسية والاجتماعية التي أخذت تتعامل بها المجتمعات الإسلامية مثل اليمين واليسار والتقدمية والرجعية والاشتراكية والديموقراطية، الأمر الذي أدى بالعرب والمسلمين إلى فقدان الانسجام الفكري، داعيا إلى العودة إلى الأُصول الفكرية الإسلامية النابعة عن الوحي الإلهي، حتى يمكن الأَخذ بالمصطلح الغربي مع إخضاعه للقالب الحضاري والثقافي الوطني.

- «محاولة في تجديد بنيات الفكر»

بيّن العضو الزميل السيد محمد عزيز الحبابي في حديثه يوم الخميس 2 شعبان عام 1404 الموافق 9 ماي سنة 1984 مدى ما يشعر به «الثالثيون» من انبهار واستلاب عند مواجهة الحضارة الغربية مسلطا الأَضواء على ما وصفت به الذهنية الغربية من موضوعية وعقلانية وواقعية لدى كبار المفكرين الغربيين ناصحاً بقراءات جديدة للنصوص الفكرية الغربية تجنباً للوقوع في أخطاءٍ منهجية، محاورا كلاً من ديكارت

وسبينوزا وهيغل وليبنيز، مؤكدا في نهاية الحديث أن للعقل صفات عامة مشتركة بين أصناف البشر، وانما يقع الاختلاف في المنهج لا في البنية.

ـ «إشكاليات التربية الحديثة في العالم»

تقدم العضو الزميل السيد محمد شفيق يوم الخميس 15 شعبان عام 1984 الموافق 17 ماي سنة 1984 بحديثه عن اشكاليات التربية الحديثة في العالم وقد رغبت الأكاديمية عند مناقشته في أن يواصل المحاضر حديثه عن مظاهر هذه الاشكالية خلال جلسة ثانية عقدت لهذا الغرض بعد ظهر يوم الخميس 14 رمضان المعظم عام 1404 الموافق 14 يونيه 1984. وقد ذكر السيد المحاضر في القسم الأول من الحديث بفضل التربية ومدى إسهامها في تقدم المجتمعات المختلفة، مقلبا النظر في الاشكاليات الفلسفية والعلمية والسياسية والاقتصادية والهيكلية الخاصة بالتعليم والمتعلقة بمحتوى البرامج وكذا بالتقنيات البيداغوجية، وقد خصص السيد محمد شفيق القسم الثاني من حديثه عن اشكالية التربية الحديثة في العالم لإثبات أن التخطيط التربوي هو من اختصاص أهل الحل والعقد في المجال السياسي مذكرا بالدور الهام الذي يقوم به القادة الدينيون والزعماء السياسيون في نجاح التخطيط التربوي أو إخفاقه.

أما رجال التربية بالمعنى الواسع فهم منفذون، ونجاح التخطيط موقوف على مدى وعيهم وكفاءتهم. مشيرا في خاتمة الحديث إلى أن رؤية المخطط التربوي ينبغي دائما أن تكون مستقبلية.

ـ «ملتقى الفكر الإسلامي الثامن عشر بالجزائر»

شارك العضو الزميل السيد محمد إبراهيم الكتاني في الملتقى الذي اختيرت «الصحوة الإسلامية والحضارة المعاصرة» موضوعا له. وقد قدم هذا الحديث يوم 29 ذو الحجة 1404 الموافق 25 شتنبر 1984.

- «دور الأوزان العربية في حل مشاكل المصطلحات»

مهد العضو الزميل السيد أحمد الأخضر غزال لحديثه عن الأوزان العربية الذي تقدم به ونوقش أثناء الجلستين العاديتين المنعقدة أولاهما بعد ظهر يوم الخميس 28 صفر عام 1405 الموافق 22 نونبر 1984 وثانيتهما يوم الخميس 26 ربيع الأول عام 1405 الموافق 20 دجنبر 1984، بمقدمة عن الظروف التي رافقت تأسيس معهد الأبحاث والدراسات للتعريب، وعن الأهداف التي تأسس لخدمتها، وعن نشاطاته وبحوثه التي يسهم بها في خدمة اللغة العربية، لا فتا النظر إلى ضرورة التغلب على حاجزي الطباعة والمصطلحات الذين يقفان حجر عثرة في وجه تقدم اللغة العربية وتطورها، مقترحا الاستفادة من الأوزان العربية التي تقدر بألف ومائتي وزن أو أكثر، لا يستعمل منها إلا العشر (120 وزنا فقط)، وجعل الطباعة العربية طباعة معيارية، وتأليف معاجم مزدوجة اللغة مستوعبة للمفاهيم المعاصرة حتى نتوفر على المصطلحات العلمية المطلوبة بسهولة ويسر، مع عدم إغفال تتبع معاني الحركات (الفتحة، والضمة..)، الأمر الذي قد يهدينا إلى أشياء مضبوطة تجعل اللغة العربية أسهل اللغات، وتمكننا من استرجاع ملكة اللغة العربية استرجاعا عقليا وعلميا.

4 - مطبوعات الأكاديمية

صدر حتى الآن العدد الافتتاحي من مجلّة «الأكاديميّة» وهو عدد وثائقي، وكذلك العدد الأول، وصدرت أعمال الندوات في أسفار خاصّة، عدّتها خمسة، أما السِّفر

السَّادس عن «حقّ الشُّعوب في تقرير مصيرها» فسيصدر عمّا قريب بحول الله. وطبعت الأكاديميّة السِّفر الثامن من كتاب «الذيل والتكملة» بتحقيق العضو الزميل السيد محمد بن شريفة، أما كتاب «الماء وما ورد في شربه من الآداب» للشيخ محمود شكري الألوسي وتحقيق العضو الزميل السيد محمد بهجة الأثري فهو قيد الطباعة، وكذلك كتاب «معلمة الملحون» من تصنيف العضو الزميل السيد محمد الفاسي، وقد أثبتنا أسماء الكتب التي صدرت، في أول هذا الكتاب.

وعرضت الأكاديميّة للبيع ما صدر من كتبها على الجمهور في أكثر من 300 مكتبة في ربوع المملكة، وخصّصت منها قسطاً للتبادل مع الجامعات والمعاهد ومراكز البحث، والإهداء لجهات أخرى ثقافية.

5 - خزانة كتب الأكاديميّة

اقتنت الأكاديميّة حتى الآن 2500 عنواناً جلّها من التراث العربي الإسلامي وتاريخ المغرب والمراجع اللغوية والحديثية والأدبية والتاريخية، فمنها ما اشتري ومنها ما تلقّى عن طريق التبادل، ويعكف على ترتيبها متخصّصون في التوثيق وعلم المكتبات.

6 - أكاديمية المملكة المغربية عضو في الاتحاد الدولي للأكاديميات :

انتخبت الجمعية العمومية للاتحاد الدولي للأكاديميات في اجتماعها المنعقد في بروكسيل بتاريخ 23 يونيو 1984 أكاديمية المملكة المغربية عضواً في الاتحاد الدولي للأكاديميات.

وقد أشعر أمين السر الإداري السيد موريس لوروا السيد عبد اللطيف بربيش أمين السر الدائم بذلك معبراً عن تهانئه لأكاديمية المملكة المغربية بهذه المناسبة، متمنياً أن تكون هذه البادرة فرصة لفتح آفاق التعاون المثمر بين المؤسستين العلميتين.

هذا وتعمل الأكاديمية على إرساء التعاون مع الجهات العلمية الوطنية والدولية بالتعريف بها والتبادل بالمطبوعات آملة أن يتقوى هذا التعاون في المستقبل بحول الله.

7 ـ زيارة وفد عن اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية للأكاديمية.

زار وفد عن اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية أكاديمية المملكة المغربية بعد ظهر يوم الأربعاء 4 ربيع الأول عام 1405 هـ الموافق 28 نونبر 1984 على هامش الندوة العلمية التي عقدها اتحاد المجامع العلمية بالرباط.

وقد ألقى كلمة الترحيب السيد محمد المكي الناصري، نيابة عن السيد أمين السر الدائم السيد عبد اللطيف بربيش، مشيداً بالجهود الراشدة التي قدمتها المجامع اللغوية العلمية العربية في ميدان اختصاصها، معرفا بأكاديمية المملكة المغربيّة، داعياً إلى ربط صلات علمية وثيقة بين المجامع العربية والمؤسسة المغربية الفتية.

وقد ردَّ على هذه التحية نيابة عن الوفد العربي السيد إبراهيم مدكور مذكرا بالجهود العلمية المشتركة المبذولة في سبيل الحفاظ على سلامة اللغة العربية وتطورها، معبرا عن الرغبة الأكيدة في تنظيم لقاءات علمية وتبادل المعلومات حول ما تقوم به المجامع العربية خدمة للفكر الإسلامي واللغة العربية والتراث الثقافي والحضاري العربي والإسلامي.

حضر هذا اللقاء السيد عدنان الخطيب أمين عام مجمع دمشق والسيد عبد الستار الجواري نائب رئيس مجمع بغداد، والسيد عبد الكريم خليفة رئيس المجمع الأردني والسيد إبراهيم مدكور رئيس مجمع اللغة العربية بالقاهرة، والسيد محمد مهدي علام أمين عام اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية كما حضره السيد شكري فيصل عضو مجمع دمشق وبعض الباحثين والمساعدين من مصر والسودان والمغرب.

أعضاء
أكاديمية المملكة المغربية

الحاج محمد باحْنِينِي : المملكة المغربية.
ليوبولد سِيدَارْ سَنْغُورْ : السِّنغال.
الرحَّالي الفاروق : المملكة المغربية.
هِنْرِي كِيسِنْجَرْ : الولايات المتحدة الأمريكية.
محمد الفاسي : المملكة المغربية.
مُورِيسْ دْرُيُون : فرنسا.
عبد الله كَنُّون : المملكة المغربية.
نِيلْ أُرْمسْتْرُونْغْ : الولايات المتحدة الأمريكية.
عبد اللطيف ابن عبد الجليل : المملكة المغربية.
إدْغَار فُور : فرنسا.
محمد إبراهيم الكتاني : المملكة المغربية.
إيمِيلْيو كَارْسِيَا كُومِيز : المملكة الإسپانية.
عبد الكريم غلاَّب : المملكة المغربية.
أوطُو دُوهَابسْبُورغ : النمسا.
عبد الرحمن الفاسي : المملكة المغربية.
جُورْج ڤُودِيل : فرنسا.

عبد الوهاب ابن منصور : المملكة المغربية.
نُورْبير كَالْمِلْس : الفَاتِكان.
محمد عزيز الحبَابي : المملكة المغربية.
هْوَانْ كْسِيَانْغ : الصين.
محمد الحبيب ابن الْخُوجة : تونس.
محمد ابن شريفة : المملكة المغربية.
صُبْحِي الصَّالح : لبنان.
أَحمد الأَخضر غَزالْ : المملكة المغربية.
عبد الله عمر نَصيف : المملكة العربية السعودية.
عبد العزيز بنعبد الله : المملكة المغربية.
أَحمد عبد السلام : الباكستان.
عبد الهادي التازي : المملكة المغربية.
فؤاد سِزْكَين : تركيا.
محمد بهجة الأَثري : العراق.
عبد اللطيف بَرْبِيشْ : المملكة المغربية.
محمد العربي الخطابي : المملكة المغربية.
عبد المنعم القَيْسوني : مصر.
المهدي الْمَنْجَرة : المملكة المغربية.
أَحمد الضبيْب : المملكة العربية السعودية.
محمد علاَّل سينَاصر : المملكة المغربية.
كونستَنْتَان تْسَاتْسُوس : اليونان.
أَحمد صِدْقِي الدجَانِي : فلسطين.
محمد شفيق : المملكة المغربية.
اللورْدُ شَالْفُونْت : المملكة المتَّحدة.

محمد المكّي الناصري : المملكة المغربية.
عبد اللطيف الفيلالي : المملكة المغربية.
أحمد مُختار امبُو : السِّنغال.
أبو بكر القادِري : المملكة المغربية.
الحاج أحمد ابن شَقْرون : المملكة المغربية.
عبد الله شاكِرْ الكَرْسِيفِي : المملكة المغربية.
جَانْ بِرْنَارْد : فرنسا.
أَلِيكس هَالِي : الولايات المتحدة الأمريكية.
رُوبير أمبْروكَجِي : فرنسا.
عز الدين العراقي : المملكة المغربية.
الكسنْدَر دُومَارَانش : فرنسا.
دُونَالْد فِريدْرِكْسَنْ : الولايات المتحدة الأمريكية.
عبد الهاديّ بوطالِب : المملكة المغربية.
إدريس خَليل : المملكة المغربية.
رُوجِي كَارُودِي : فرنسا.
عباس الجِرَاري : المملكة المغربية.
بِيدْرُو رَامِيريز فَاسْكِيز : المَكْسِيك.
الحاج أحمد أَحِيجُو : الكامِرون.
بُوريسْ بِيتْرُوفَسْكِي : الاتحاد السوفياتي.
فاروق النبْهان : المملكة المغربية.
عباس القيسي : المملكة المغربية.

الأعضاء المراسلون

أَلْفُونْسُو دَولاَسِرْنَا : المملكة الإسپانية.
رُونِي جَانْ دِيبْوِي : فرنسا.

ACADEMIA

ACADEMIA



ACADEMIA

Publication de l'Académie du Royaume du Maroc
Publicación de la Academia del Reino de Marruecos
Published by the Academy of the Kingdom of Morocco

2

Joumada I 1405 Février 1985

LES PUBLICATIONS DE L'ACADEMIE
PARUES A CE JOUR

– *Académia,* Revue de l'Académie, Numéro Inaugural relatant la cérémonie de l'inauguration de l'Académie par Sa Majesté le Roi Hassan II, le 21 avril 1980, la réception des académiciens, ainsi que les discours prononcés à cette occasion et les textes constitutifs de l'Académie.

– *Les crises spirituelles et intellectuelles dans le monde contemporain,* travaux du thème de la session académique de novembre 1981.

– *Eau, nutrition et démographie,* I° Partie, travaux du thème de la session académique d'avril 1982.

– *Eau, nutrition et démographie,* II° Partie, travaux du thème de la session académique de novembre 1982.

– *Académia,* Revue de l'Académie, N° I, février 1984.

– *Al-Dhail wa Al-Takmilah,* d'Ibn 'Abd Al-Malik Al-Marrakushi, Vol. VIII, 2 tomes, (biographies maroco-andalouses), édition critique par M. Bencharifa, Rabat, 1984.

– *Les potentialités économiques et la souveraineté diplomatique,* travaux du thème de la session académique d'avril 1983.

– *De la déontologie de la conquête de l'espace,* travaux du thème de la session académique de mars 1984.

Prix de vente : 20,00 DH

Les correspondances et articles sont adressés à M. le Secrétaire Perpétuel de l'Académie du Royaume du Maroc, Route des Zaërs, Rabat, B.P. 1380. Royaume du Maroc.

Les textes de langue arabe sont résumés et traduits aux trois autres langues de travail.

Les textes français, anglais et espagnols sont résumés et traduits en langue arabe.

Les opinions et la terminologie exprimées dans cette publication n'engagent que leurs auteurs.

Achevé d'imprimer aux Imprimeries de Fédala
Mohammedia – Royaume du Maroc

Dépôt légal 29/1982

Sommaire
Contents
Sumario

Unicité des sources de législation dans les religions monothéistes et capacités de l'Islam d'en assurer la rénovation et la pérennité

Abdelhadi Boutaleb

Les législations monothéistes puisent leurs sources dans le double principe liant la promotion de l'homme à la *mansuétude* du Créateur envers sa créature et exprimant d'autre part le besoin d'assistance divine, ressenti par cette créature. Dans leurs études comparatives des religions du livre, les théologiens se rejoignent d'ailleurs dans cette constatation de départ, à savoir l'unicité et *le besoin qu'éprouve la créature pour son Créateur.*

Unicité et complémentarité des Législations des Livres.

Comme Dieu *est unique,* de même est unique la *providence divine ;* celle-ci se manifeste dans l'unicité de ses enseignements et de la Révélation transmissive de son message. L'homme naît avec une *disposition naturelle capable* de le conduire à la découverte de la vérité unitiare de son Créateur, mais cette appréhension instinctive ne lui suffit pas pour s'imprégner du sens profond de cette unicité et des enseignements et devoirs qui en découlent. Aussi, l'affirmation unitiaire de Dieu constitue-t-elle le fondement même des religions du Livre, le Judaïsme, le Christianisme et l'Islam. En fait, elle est la religion par excellence. Quant à l'idolâtrie, c'est une forme de culture *trop élémentaire* pour conduire jusqu'à la réalisation du Créateur Suprême. De même que la doctrine *aristotélicienne,* en soutenant que Dieu ne s'intéresse *qu'à son essence*, s'est exclue de l'éclairage qu'apporte l'unicité absolue de la divinité. il en est ainsi également des *panthéistes qui*

confondent Dieu avec l'Univers; et des *matérialistes* athées, qui réduisent l'homme à la dimension animale.

Un autre point de convergence pour les religions du Livre : la *religion est au service de l'homme pour assurer sa promotion,* dans le cadre d'un univers également en *perpétuelle évolution.* C'est ainsi que dès *la genèse, Dieu insuffla en sa créature la vérité divine dont le Coran dira qu'elle est* organiquement liée à l'homme : « Quand ton Seigneur tira une descendance des reins des fils d'Adam, il les fit témoigner contre eux-mêmes : « Ne suis-je pas Votre Seigneur ? », ils dirent : « oui, nous en témoignons ».

C'est dans le cadre de ce mouvement ascendant, qui est conforme à la théorie de l'évolution et à la loi de la vie même, que s'inscrit l'intervention des trois Lois du Livre, qui visent à *renforcer l'aptitude de l'homme à recevoir la connaissance.* D'où la nécessité d'évolution de la Révélation elle-même, moyen par excellence de transmission du message divin. En effet, la Révélation connut cette évolution en passant notamment par le stade *d'un sacrement gardé* au tréfonds du protoplasme, ensuite, celui de la maîtrise *du verbe chez Adam,* puis l'avènement de la religion *d'Abraham qui, par l'intuition, fit valoir le principe du monothéisme.* Puis arriva le *stade où Dieu se montra à Moïse et lui révéla les Dix Commandements.* Après lui, vint *le Messie comme Parole de Dieu et Esprit* émanant de Lui. Dieu fit enfin de *Mohammed le messager et le prophète de tous et en tous lieux.* Vingt trois années durant, Mohammed recevait la Révélation qui l'aidait à résoudre les problèmes sociaux et humains et à fixer des règles de conduite pour l'homme et la société.

Tout au long des étapes traversées par le message divin, et jusqu'à l'avènement de Mohammed, la Révélation connut le même cheminement évolutif que la pensée humaine, non sans bénéficier toutefois de l'apport des connaissances scientifiques. Ainsi les prophètes juifs avaient la charge d'expliquer et d'interpréter les Dix Commandements. Leur œuvre fut complétée et enrichie par les efforts et les réalisations de rabbins, efforts sacralisés par la sainteté même de leurs auteurs. Le Talmud et la Cabbale devinrent des textes sacrés, au même titre que l'Ancien Testament. En outre, les enseignements du Messie furent étendus et approfondis par les Evangiles des Apôtres. C'est avec l'Islam, relai du message de la Révélation, que commença l'ère scientifique dans son acception la plus large. La science, en effet, devait continuer le message divin ; et les hommes de sciences, comme disait Mohammed, sont les « héritiers des prophètes ». « Les savants de mon peuple sont les prophètes des Israëlites », disait-il également.

L'on constate que les trois religions du Livre ne diffèrent aucunement quant aux principes fondamentaux sur lesquels repose l'éducation divine de la société.

Comme le premier code des lois canoniques fut celui de Moïse, tel que résumé par les Dix Commandements, et développé dans « l'Exode » et le « Deutéronome » de l'Ancien Testament, ces mêmes législations réapparaissent sous une autre forme dans les religions chrétienne et musulmane.

Ces Dix Commandements sont :

1 Ne prends point d'autre Dieu que moi
2 Ne commets point de parjure en mon nom
3 Pense au jour du Sabbat pour le sanctifier
4 Honore ton père et ta mère
5 Ne commets point d'homicide
6 Ne commets point d'adultère
7 Ne commets point de larcin
8 Ne rends point, contre ton prochain, un faux témoignage
9 Ne convoite point la maison de ton prochain
10 Ne convoite point la femme de ton prochain.

Le Coran reprend, en les développant, les Commandements de Moïse, tout en substituant au Samedi le Vendredi comme jour de prière. De même qu'y sont ajoutés d'autres interdits que l'homme, du temps de Moïse, n'était pas en mesure de supporter. Ainsi l'usure et le vin ne devinrent illicites,dans l'Islam, que progressivement.

Le Coran prend également à son compte d'autres prescriptions de Moïse et les rend obligatoires et contraignantes pour tous, en disant, en substance :

« O vous qui croyez !
La loi du talion vous est prescrite en cas de meurtre ».

« Voici ce qui vous est prescrit :
Quand la mort se présente à l'un de vous,
Si celui-ci laisse des biens,
il doit faire un testament en faveur de ses père et mère,
de ses parents les plus proches ».

« O vous qui croyez !
Le jeûne vous est prescrit
Comme il a été prescrit
aux générations qui vous ont précédés ».

Le droit hébraïque comprend un *ordre légal* ainsi que des dispositions pratiques et réglementaires fort adaptées à l'environnement juif de l'époque. En revanche

le christianisme s'est attelé à une œuvre de *redressement de la moralité* et de la vertu, *sans élaborer un code de droit positif.* L'Islam a mis au point un dispositif juridique *et réglementaire complet,* applicable en tout lieu et en toute circonstance, car il repose à la fois sur des *vérités originelles immuables* aussi bien que sur des *situations conjoncturelles.* De même qu'il s'appuie sur un effort soutenu de réflexion par déduction, à partir des différentes coutumes et traditions. En outre, l'Islam a assimilé les législations qui réglementaient la vie des Arabes de l'époque anté-Islamique, à la lumière des caractéristiques de leur environnement social et géographique. Certaines de ces législations furent retenues, d'autres abondonnées pour n'être pas compatibles avec les principes fondamentaux et les valeurs éthiques de la religion.

Conformément à la loi de l'évolution, les religions qui suivent abrogent celles qui précèdent, *sauf* pour ce qui est des principes de base et des lois fondamentales qui ne sauraient faire l'objet d'abrogation. De même qu'il est logique que le Droit évolue et s'adapte aux réalités de l'homme, de même certains versets du Coran ont dû être abrogés :

« Dès que nous abrogeons ou amendons un verset
ou que nous sursoyons à son application
nous le remplaçons par un autre, meilleur ou semblable ».
(Sourate 2), « La vache ».

Le « Nas'kh », abrogation ou amendement, est cette opération, juridiquement justifiée, qui consiste à annuler une disposition légale et à y substituer, ultérieurement, une autre prescription, non moins fondée juridiquement. Quant au « Nas' », ou ajournement, il consiste à surseoir à la promulgation ou à l'application d'une prescription jusqu'au moment où le besoin s'en fait sentir. Le droit musulman a horreur du vide. Il permet de « surseoir à la création de la loi lorsque le besoin s'en fait sentir, mais jamais après ».

Avec les facultés intellectuelles et les connaissances religieuses qui sont les siennes, l'homme est désormais capable de légiférer sur la base des enseignements religieux et à la lumière des finalités bien comprises du droit divin. Mais la souplesse intellectuelle que requiert une telle opération ne devrait, en aucune manière, l'écarter des principes fondamentaux et immuables qui confèrent pérennité et universalité à la religion.

A. Caractéristiques fondamentales du Droit Musulman

La liberté bien comprise, c'est-à-dire l'acceptation volontaire de prise en charge, telle est la loi suprême qui préside à l'ordre légal de l'Islam. Celui-ci se caractérise, outre cette liberté par :

1 – la souplesse, facteur d'harmonie entre les exigences de l'évolution et les principes de la religion,
2 – le principe de l'unicité et de la pérennité de la législation islamique, dont les différentes dispositions se complètent harmonieusement.

Religion du juste milieu, l'Islam est simple et aisément accesible, souple et non restrictif.

Le juste milieu : reflète le souci constant de modération, écartant toutes les formes d'excès et de laisser-aller. Ainsi, la morale se situe entre l'idéal et la réalité. L'économie concilie les impératifs de la propriété privée et du bien public. Le social se veut harmonie entre l'individu et la communauté, point de rencontre où convergent, de part et d'autre, l'ensemble des activités de l'homme et de la société.

Ainsi, aux Dix Commandements, se sont greffées des dispositions complémentaires, que le christianisme assortissait des douceurs de la charité et de la commisération. Les lois divines sont donc partout les mêmes, comme est unique le Premier législateur qui les a prescrites. Elles s'énoncent, au début, comme des principes élémentaires facilement accessibles, pour se transformer progressivement, en règles de plus en plus élaborées afin de mieux répondre aux exigences de l'évolution de l'homme et de la nature. Si le christianisme avait pour rôle la charge de dénoncer les falsifications de la Loi de Moïse et d'annoncer l'arrivée du dernier des messagers pour parachever la Révélation, l'Islam, à son avénement, devait s'adresser à un homme déjà évolué, capable de se livrer à un exercice intellectuel élaboré et d'appréhender les complexités scientifiques. L'Islam avait donc pour mission de réaffirmer, en les corrigeant et les circonstanciant, les lois canoniques antérieures. Soucieux d'en faire des instruments efficaces au service du développement de la communauté tout entière, il assignait à l'esprit la tâche d'analyser les différentes prescriptions qui en découlent et d'établir le lien entre l'acte et l'intention, entre la parole et l'action.

Le prophète de l'Islam est venu réaffirmer l'unicité et la pérennité de la Révélation. Aussi, toute législation commune aux trois Livres ne peut-elle être qu'authentique,alors qu'est douteuse toute autre prescription qui les sépare. Le Coran soutient le message de tous les prophètes sans distinction aucune, tout en expliquant la Loi de Moïse et les œuvres des prophètes.

« Nous t'avons inspiré
Comme nous avions inspiré Noë
et les prophètes venus après lui.
Nous avions inspiré Abraham,
Ismaël, Isaac, Jacob, les Tribus,
Jésus, Job, Jonas, Aaron. Salomon

et nous avions donné les Psaumes à David.
Nous avons inspiré les prophètes
dont nous t'avons déjà raconté l'histoire
et les prophètes
dont nous ne t'avons pas raconté l'histoire.
– Dieu a réellement parlé à Moïse – ».

Il consacre à la Vierge Marie une Sourate tout entière qui rétabli la vérité sur la chasteté et la pureté de la Vierge. Il défend le Messie, mieux que ne l'ont fait les chrétiens eux-mêmes ; et le présente comme le Serviteur de Dieu, sa Parole et l'Esprit émanant de Lui.

C'est toujours à partir de ce principe *unitaire* que le Droit musulman considère, pour toutes ses prescriptions que « ce qui fut loi avant nous demeure loi pour nous ». Lorsque le Coran ou la Sunna prescrit une disposition tirée des lois divines antérieures, celle-ci fait incontestablement partie du Droit musulman. En revanche, lorsque le Coran ou la Sunna prescrit une disposition, et qu'il s'avère, sans conteste, qu'elle a été abrogée, cette disposition ne relève aucunement du Droit musulman. S'agissant de prescriptions de Droit divin, rapportées par le Coran ou le Prophète, les Hanafites, comme certains Chafiites et Malékites soutiennent que, s'il se révèle, sans conteste, dans le droit musulman, que ces prescriptions n'ont été ni *suspendues ni abrogées ou amendées,* elles ont alors force de loi pour les Musulmans qui sont tenus de s'y conformer. C'est en vertu de cette règles que des Juifs, comme Kaâb Al-Ahbar, convertis à l'Islam, ont assuré la transmission de nombreuses prescriptions Israëlites. Celles-ci furent soigneusement scrutées par les théologiens musulmans, afin de prévenir toute infiltration de dispositions incompatibles avec les législations révélées.

L'accessibilité : Dans la parole comme dans l'action, dans la pratique du culte, comme dans les transactions quotidiennes, l'Islam préfère la simplicité à la complexité, la démarche pratique aux détours sinueux.

La souplesse : Elle permet d'atténuer ou d'adoucir les rigueurs d'une contrainte ou d'un devoir. Lorsqu'elle est accordée, il est plus que souhaitable, mais nécessaire d'en faire usage, au même titre qu'une ferme adhésion à une prescription. Ainsi à défaut d'eau pour les ablutions de la prière, la purification par la pierre ou le sable est autorisée. Le voyageur peut s'abstenir du jeûne et écourter la prière, comme le pélerin peut donner procuration, en cas de force majeure, pour l'accomplissement du pélerinage. De même, le fidèle, incapable de se tenir debout, peut accomplir sa prière, par gestes et mouvements des yeux. S'il ignore la direction de la Qibla, qu'il oriente librement son corps entre l'est et l'ouest.

B. Sources originelles du Droit Musulman.

En interrogeant les textes de lois musulmans, il se révèle qu'il sont non seulement fondés et justifiés juridiquement, mais qu'ils servent également à l'élaboration du Droit positif et de ses mesures d'application. Ces sources sont :

1 – le Coran
2 – la Sunna ou Tradition du prophète
3 – l'Ijmaa'

– Le Coran fait foi d'une manière irréfutable. Ses dispositions légales sont obligatoires. Elles sont de caractère doctrinal, moral, légal, civil, pénal, procédural, constitutionnel, économique, financier et international.

– La « Sunna » constitue l'ensemble des propos, actes et décisions émanant du Prophète. Les musulmans sont unanimes à considérer tout ce qui émane du Prophète comme étant une source de législation ou un exemple à suivre. La « Sunna » explique et développe ce qui est rapporté, sommairement, par le Coran. Elle relativise ce qui parait absolu, apporte précision et nuance aux généralités.

– L'« Ijmaa' », est le consensus exprimé par les théologiens musulmans au sujet d'une décision légale sanctionnant telle ou telle affaire. C'est donc une législation arrêtée collectivement et non individuellement conformément au principe de la concertation.

Par un souci d'universalité, le Coran et la « Sunna » posent les principes fondamentaux du droit, principes qui, sans entrer dans le détail, pourvoient, dans leurs grandes lignes, aux situations qui pourraient surgir, et répondent aux exigences matérielles et spirituelles de l'homme. L'Islam a laissé à l'esprit toute latitude pour réglementer la vie en fonction des mutations que connait la société, mais à la seule condition que cette réglementation ou ces mesures d'application, restent conformes à l'esprit des principes fondamentaux visés plus haut, et à celui de l'unicité de la législation divine.

C. Ijtihad ou instruments rationnels d'enrichissement et d'innovation dans l'effort de législation.

le processus de la Révélation prit fin avec le parachèvement de la religion musulmane. Cela ne signifie pas forcément la fin des besoins et des intérêts de l'homme, mais plutôt, le commencement d'une ère nouvelle où le cerveau humain est d'autant plus apte à compter sur lui-même qu'il est sensé avoir

maitrisé les principes fondamentaux qui président à la sauvegarde de son intérêt, son équilibre et son évolution.

Parallèlement aux principes fondamentaux de la législation et aux données intrinsèques qui s'y rattachent, l'Islam s'est doté d'institutions-mécanismes pour le fonctionnement de ses propres organes. La plus importante de ces institutions est celle de l'Ijtihad.

1. — Définition

L'Ijtihad consiste à œuvrer inlassablement pour mettre au point une législation toujours adaptée à l'évolution des sociétés. Il s'agit d'un acte de dévotion, au même titre que l'accomplissement des autres prescriptions de la législation, car le Mujtahid, auteur de l'Ijtihad, continue le message divin, après la cessation de la Révélation.

La législation Islamique s'est en effet considérablement enrichie de l'apport des « Mujtahidin », qui donna lieu à une masse impressionnante d'études doctrinales. Les codes européens s'en sont d'ailleurs profondément inspirés. En fait elles ont trouvé un champ d'application, même au delà du monde Islamique, prouvant ainsi leur validité en tant que source de loi, et leur capacité d'adaptation aux différents environnements.

Sans prescrire à l'Ijtihad une méthode et des moyens d'action précis, afin de laisser le champ libre à sa vitalité et à son développement, l'Islam lui fixe cependant un objectif. Il s'agit, sans se départir des principes fondamentaux de la législation, de parachever les œuvres d'intérêt public, soit en évitant ce qui lui est préjudiciable, soit en menant des actions d'utilité publique, tout en veillant à la protection des intérêts de l'individu.

L'Islam, en assignant un tel effort de réflexion aux « Moujtahidine », place ceux-ci à l'avant-garde de leur société et leur confie une responsabilité à la mesure de leur tâche. Autant dire les qualités et les aptitudes qui doivent être les leurs avant de prétendre assumer une charge d'une telle ampleur.

En un mot il s'agit d'avoir la compétence requise, une compétence à la fois scientifique et morale, car la science, dans l'Islam, est au service de la morale. Elle ne saurait être une fin en soi.

En réalité le « Mujtahid » joue le rôle d'innovateur dans la législation islamique en adaptant à celle-ci les nouvelles réglementations à la lumière des sources fondamentales de la Loi. Par la déduction, il dégage des prescriptions conformes au

droit, tant par leur forme que par leur finalité, qui est la recherche de l'intérêt de l'homme et de la communauté. D'ailleurs c'est là l'objectif de l'ensemble des religions, des doctrines et des idéologies, qui soulignent, toutes, la nécessité de sauvegarder, le dogme, la vie, l'esprit, la progéniture et les biens. Ainsi le « Moujtahid » s'appuie, en premier lieu, sur les sources premières de la Loi, à savoir le Coran, la Sunna et l'Ijmaa'. Il mobilise ensuite l'Ijtihad, véritable institution, aux multiples mécanismes, qui lui apportent un éclairage et un soutien précieux dans l'action qu'il mène en faveur des nobles objectifs de l'Islam. Bref, cet effort de réflexion repose sur une double règle :

- Tout ce qui est indispensable à l'accomplissement d'un devoir est lui-même un devoir,
- faire obstacle aux faux prétextes visant à contourner une loi.

2. – Institutions-mécanismes

a – *Le « Qiyas »* ou déduction par analogie, consiste à statuer sur un cas non prévu dans un texte de l'ordre légal, en se basant sur une décision ayant sanctionné, conformément aux dispositions d'un texte existant, un cas légalement similaire, par le fond et par la forme.

b – *Istihsan :* ou préférence juridique, consiste pour le « Mujtahid » à faire prévaloir,sur une norme juridique largement répandue en vertu du « Qiyas », une autre norme, issue, elle aussi du « Qiyas », mais beaucoup moins répandue. Il consiste également à renoncer en cas de besoin motivé, à une prescription généralement admise, au bénéfice d'une norme à caractère exceptionnel. Ainsi, par exemple, le législateur interdit de passer contrat pour un objet inexistant, mais autorise, au nom de l'intérêt général, les contrats portant sur l'option pour achat, le bail et le métayage.

c – *L'intérêt implicite :* Il s'agit d'un intérêt pour la réalisation duquel, le législateur n'a pas fixé de règles précises. De même qu'il n'existe aucune source légale qui le confirme ou infirme en tant que tel. c'est en vertu de cette notion que le « Mujtahid » a autorisé le principe de battre monnaie et de permettre aux propriétaires des terres agricoles conquises, de continuer à les exploiter moyennant l'impôt du « Kharaj ». Dans le même ordre d'idées, une requête légale visant l'annulation d'un mariage non certifié par un acte formel, est irrecevable.

d – *« 'Orf » ou coutume :* Il s'agit de paroles, d'actes ou d'abstentions, consacrés par les usages et la tradition. Ainsi l'acte de vente est considéré comme accompli, même si l'échange n'a pas été accompagné expressément de la formule d'usage. Le législateur reconnaît l'effet juridique du « 'Orf » tant qu'il n'est pas en contra-

diction avec une prescription originelle, et dans la mesure où il n'autorise pas ce qui est illicite ou interdit ce qui est licite.

e – *L'Istis'hab :* Il consiste à prescrire une règle, en fonction d'une situation déterminée, jusqu'à preuve de changement de cette situation. Autant dire qu'essentiellement toute chose est permise, tant que n'existe pas une prescription légale, l'interdisant.

f – *Mad'hab as-Sahabi ou doctrine du compagnon du Prophète :* Après la mort du prophète, les compagnons de Mohammed, connus pour leur science du droit islamique, ont émis des opinions et posé des règles, qui seront tenues pour preuves, dans les cas à trancher, tant que n'existe pas une prescription contraire d'un membre de ces mêmes compagnons.

Soucieux essentiellement du principe de l'intérêt général, le « Mujtahid » devait légiférer, sur la base des règles ci-après :

1 Le dommage doit être levé.
2 Le dommage ne saurait être réparé par le dommage.
3 Nécessité rend licite ce qui est illicite.
4 Besoin vaut nécessité.
5 L'accomplissement du moindre dommage.
6 Prévenir le dommage vaut mieux que la recherche de l'intérêt.
7 Supporter le dommage spécial pour éviter le dommage général.
8 La tradition est noble.
9 L'action vaut par l'intention.
10 Dans les conventions, la volonté prime les paroles.
11 La tradition est aussi noble que la coutume, et seules les intentions comptent, plutôt que la parole.

L'activité doctrinale et jurisprudentielle s'est considérablement développée, dans l'ensemble du monde Islamique où des milliers de théologiens-jurisconsultes ont rédigé de nombreux ouvrages, dans différentes langues. Les Musulmans ont pu ainsi conserver un trésor inestimable, de livres et de recueils sur la jursiprudence, les cas juridiques et les critères d'appréciation, ainsi que des traités sur les contrats et les droits successoraux.

L'Ijtihad, en tant qu'effort d'interprétation et de législation, connut son déclin devant l'incapacité de nombreux théologiens et jurisconsultes à faire face aux « situations nouvelles », d'autant plus que l'ensemble du monde Islamique était

en butte à de multiples assauts, en provenance de l'Occident, notamment, à la suite des Croisades. C'est ainsi, qu'en dehors d'efforts isolés, la pensée juridique Islamique, sérieusement affaiblie, s'est repliée sur elle-même. Peut-être est-ce aussi dû au fait que les théologiens craignaient l'émergence de pseudo-Moujtahidines, ne remplissant pas les conditions d'aptitude et de compétence requises. En plein désarroi, les théologiens se consolèrent dans la facilité de l'imitation et du conformisme. A ce mimétisme servile, s'ajoute la fascination exercée par la civilisation occidentale sur de nombreux intellectuels musulmans, qui attribuent le développement de celle-ci à une soi-disant supériorité des codes législatifs et du droit positif européens. Certains n'hésitent pas à mettre en doute la validité et l'adaptabilité de la légilation religieuse devant l'évolution scientifique et technique que connait le monde d'aujourd'hui.

Autant dire l'impérieuse nécessité qu'il y a aujourd'hui à doter la pensée islamique de moyens propres à lui faire relever le défi de cette évolution. Que l'on se rappelle que c'est l'abandon de l'Ijtihad qui a freiné la marche des musulmans, donnant ainsi à leurs adversaires de solides arguments pour incriminer l'Islam, sur la base de cette désolante réalité.

Par ces diverses sources légales s'exprime la volonté divine, rendant obligatoire, illicite, recommandable, licite ou réprouvée, chaque action accomplie par l'homme reconnu légalement responsable. Ces actions sont admises ou interdites, non en tant que telles, mais selon l'intention qui les motive. Ainsi le vol, acte répréhensible, appelle l'amputation de la main du coupable, dit le Coran. Néanmoins s'il se révèle que l'auteur du vol y était acculé, sous peine de périr affamé, la sentence est annulée. De même que le Coran prescrit la « Zakat » en faveur des nouveaux adeptes de l'Islam, sauf si ceux-ci peuvent s'en passer. Malgré la diversité du monde islamique, le fait que l'homme musulman est tenu de régler ses actes conformément aux injonctions divines, confère un élan unitaire à cette diversité.

Ces injonctions ont été intégralment incorporées dans les différentes législations, de telle sorte qu'elles constituent, un code complet d'éthique et de droit. Grâce à elles tout acte est foncièrement un acte religieux qui est à l'abri de toute contestation de l'esprit, puisqu'il relève précisément des injonctions divines et que l'intellect est tenu de comprendre les textes qui les régissent et de se conformer à l'esprit qui les motive. C'est ainsi que l'Islam donne toute sa mesure universelle et globale au message de Dieu. Ses enseignements, pour conserver toute la légitimité qui les caractérise et pour être constamment en harmonie avec les changements inhérents à la théorie de l'évolution, ne sauraient être limités par le temps ou l'espace.

D. Conclusion

Par les différents mécanismes dont il dispose, l'Islam est parfaitement capable de répondre aux exigences des nouvelles situations et des multiples défis qui lui sont posés. Plus encore, ces mécanismes constituent les continuateurs de la Révélation divine. En s'adaptant avec constance et vigilance à l'évolution des sociétés, l'Islam veille à la protection de l'intérêt suprême de l'homme et à la préservation de ce qui est en lui essentiel et fondamental. Il s'appuie sur des mécanismes de défense à la mesure des risques potentiels qu'il encourt. Il dispose de tout un arsenal qui lui assure immunité ou protection contre les différents assauts visant à amputer l'homme de sa substance, et à déteruire les intérêts suprêmes de la communauté humaine. On ne peut que regretter qu'un tel dispositif ne soit pas mis à profit par nos théologiens-jurisconsultes, pour faire face aux situations nouvelles et répondre aux interrogations du temps, en matière politique, morale, économique et sociale.

Par sa pondération et son accessibilité, comme par ses multiples instruments de droit, l'Islam est, non seulement bien équipé pour répondre aux nouvelles exigences, au fur et à mesure qu'elles se manifestent, mais porte en lui intrinsèquement et organiquement, l'élément modérateur qui imprime au processus de développement une orientation conforme aux lois naturelles de l'évolution. C'est dire que pour l'Islam, la conquête de l'espace, comme le progrès technique, l'essor de la technologie de pointe comme la médecine, ou encore la protection des droits de l'homme, sont autant d'éléments qui s'inscrivent dans l'objectif suprême qui est le sien, à savoir le triomphe de la science sur l'ignorance, du juste sur le faux, de l'équité sur l'injustice. En effet, l'évolution est un facteur indispensable à la pérennité du droit, pour que s'instaure la justice, la vraie. Le réveil de l'Islam n'aspire à rien d'autre qu'à cela.

Responsabilité scientifique et recherche thérapeutique

Jean Bernard

– I –

« C'est notre inquiétude, c'est notre impatience qui gate tout ; et presque tous les hommes meurent de leurs remèdes et non pas de leurs maladies ». Injustement accusés, les remèdes du temps de Molière étaient aussi inoffensifs qu'inefficaces. Les thérapeutiques de notre temps sont souvent efficaces et parfois nocives. Pour le pharmacologue, l'espoir de l'efficacité doit constamment s'allier à l'appréciation consciente des dangers éventuels.

Un ronronnement apaisant a longtemps bercé les pharmacologues. Des méthodes mesurant l'efficacité et la nocivité des nouvelles substances avaient été soigneusement mises au point. Tels les chevaliers du Moyen Age, les nouvelles substances affrontaient de nombreuses épreuves, en cultures de tissus, en cultures bactériennes, sur l'embryon, sur plusieurs espèces d'animaux jeunes et adultes. La rigueur de ces épreuves donnait bonne conscience en pharmacologie. Nous savons que cette rigueur est nécessaire mais qu'elle n'est plus suffisante. De nouveaux dangers sont apparus, dangers pour l'enfant lorsque le médicament est donné à une mère enceinte, dangers des infections très lentes, favorisées par l'immuno-dépression liée aux médicaments, dangers liés à la fragilité élective de certaines personnes.

Il ne s'agit là que d'exemples. D'autres dangers apparaitront sans doute avec l'arrivée de nouveaux produits. L'inquiétude du chercheur doit être constante. Son sens de la responsabilité constamment en éveil. D'assez nombreux pharmacologues, d'assez nombreux médecins, dans le passé, ont parfois oublié d'être inquiets.

– II –

Il est bon d'être inquiet. Il serait meilleur encore de disposer de méthodes sûres permettant de confirmer ou de dissiper l'inquiétude. Les difficultés sont très grandes. Avant d'examiner les solutions, je voudrais donner quelques exemples de ces difficultés. On me pardonnera d'emprunter ces exemples à ma discipline, l'hématologie, et à mes expériences personnelles.

Le premier exemple est tiré en 1947 des premiers essais de traitement des leucémies aiguës. La leucémie aiguë en 1947 était une maladie constamment fatale ; elle entraînait la mort dans un temps ne dépassant pas deux mois. La totalité des médecins considérait qu'il s'agissait là d'une situation irrémédiable que l'on ne pourrait jamais modifier. Des hypothèses de travail, des résultats de données expériementales et cliniques nous ont conduit, Marcel Bessis et moi-même, à envisager le traitement de ces malades par le grand échange du sang, l'exsanguino-transfusion. D'où de redoutables questions de responsabilité. L'exsanguino-transfusion n'avait été jusque là pratiquée que chez des nouveau-nés, jamais encore chez des enfants plus âgés ou de jeunes adultes. On ignorait les risques courus. L'hypothèse de travail paraissait raisonnable, mais nous ne savions pas quels allaient être les résultats en thérapeutique humaine. Telles étaient les données qui s'inscrivaient contre la tentative. En faveur de la tentative, on devait tenir compte de la constante fatalité de la maladie, de sa cruauté, c'est à dire de douleurs intolérables qui accompagnaient son évolution. Certes, en commençant ce traitement, nous pensions à la fois à l'enfant que nous avions devant nous et qu'il fallait tenter de sauver ou au moins d'aider, et à tous les enfants qui dans l'avenir pourraient bénéficier des progrès inspirés par cette première tentative. L'exsanguino-transfusion a été très bien tolérée. Une remarquable amélioration est survenue ; une rémission complète a été obtenue, malheureusement de courte durée, mais ce premier succès a incité les chercheurs à de nombreux travaux destinés à élargir et à améliorer le premier résultat obtenu, et après plus de 25 ans d'efforts ont été obtenus les premiers cas de guérison vraie de leucémie aiguë, conséquences assurément de la tentative de 1947.

Des problèmes très difficiles aussi – c'est le deuxième exemple – se sont posés à nous en matière de greffe de moelle osseuse. La greffe de moelle osseuse mise au point en ces dernières années, permet d'obtenir dans un certain nombre de cas la guérison de malades atteints de très redoutables insuffisances de la moelle osseuse. Le donneur doit être strictement compatible dans le système HLA. Il ne peut être pris que parmi les frères et sœurs du malade. Le prélèvement de moelle osseuse est fait sous anesthésie. En dehors d'un endolorissement passager, cette intervention ne comporte pas d'autres risques que celui, faible mais non négligeable, de l'anesthésie générale. Lorsque le donneur, frère ou sœur, est un adulte en bonne santé, le don de sa moelle osseuse ne pose pas de problème particulier compte-tenu du faible risque couru. Mais lorsque, ce qui est relativement fré-

quent, le seul frère ou sœur compatible est un enfant, notre responsabilité devient très grande. Non pas sur le plan légal, car le pouvoir semble appartenir en pareil cas aux parents, mais sur le plan moral : dans quelle mesure a-t-on le droit d'imposer à ce jeune enfant le risque de l'anesthésie générale, les douleurs modérées qui suivent les prélèvements au bénéfice de son frère ? Nous avons généralement tranché dans le sens positif en acceptant d'utiliser ce donneur enfant. Chaque cas cependant me parait engager lourdement notre responsabilité scientifique et morale.

Plus graves encore et d'une valeur générale exemplaire sont les questions posées par les recherches qui ont conduit Jean Dausset à la découverte des groupes de globules blancs et de système d'histo-compatibilité dit HLA et qui devaient prendre tant d'importance en thérapeutique en gouvernant les greffes d'organes. Lorsqu'on greffe la peau de Pierre à Paul, Paul rejette le fragment de peau de Pierre. Mais lorsqu'on greffe à Paul non seulement la peau de Pierre, mais la peau de Pierre, d'André, de Jean, de Jacques, on constate que ces fragments de peau de Pierre, d'André, de Jean, de Jacques ne sont pas rejetés dans les mêmes délais ; tel sera rejeté en cinq jours, tel en quinze jours. Dausset a postulé voici une vingtaine d'années que la rapidité du rejet était fonction du degré d'incompatibilité entre les groupes de tissu du donneur et du receveur. Cette hypothèse de travail qui allait susciter la grande découverte indiquée plus haut demandait à être vérifiée. Elle ne pouvait l'être que sur l'homme, l'expérience consistant en la greffe sur le bras d'un receveur volontaire de petits fragments de peau appartenant à plusieurs donneurs volontaires eux aussi, cependant qu'on établit les corrélations éventuelles entre la rapidité de rejet et les compatibilités de groupes de globules blancs des donneurs et du receveur. Il n'était bien entendu pas question d'utiliser des malades pour cette épreuve, et seuls pouvaient initialement servir les médecins et chercheurs de l'équipe au sein de laquelle se poursuivaient ces recherches. On peut rappeler que c'est de la même façon que l'héroïsme d'un jeune étudiant en médecine allemand, Forssmann, s'injectant une sonde jusque dans les cavités du cœur, a permis l'extraordinaire développement de la chirurgie cardiaque.

Les expériences de greffe de peau ne présentaient pas les mêmes dangers, mais seulement quelques incommodités locales et de nombreux dérangements.

Très vite il est apparu que les membres de l'équipe de recherche utilisés ne suffisaient pas et qu'un beaucoup plus grand nombre d'essais était indispensable.On se trouvait alors confronté de la façon la plus dramatique aux problèmes de fond de l'expérimentation sur l'homme. N'ayons pas peur des mots. D'un côté le refus de toute tentative nouvelle, respectant les règles fondamentales,mais laissant sans thérapeutique efficace de graves maladies ; de l'autre, des tentatives pour trouver une solution acceptable, respectant à la fois les règles de la morale et ne compromettant pas les progrès de recherches essentielles pour les malades. La solution

fut trouvée dans la formation de ce que l'on peut appeler les héros instruits. Les donneurs volontaires de sang forment en France un groupe très remarquable par leur dévouement, leur abnégation ; tels d'entre eux ont donné plus de 500 fois leur sang. C'est parmi eux que Dausset devrait recruter les volontaires qui ont permis la poursuite de ses recherches. Une condition fondamentale était l'instruction, l'information de ces volontaires. Dans une série de cours, de conférences, de colloques, ces volontaires furent informés des conditions dans lesquelles seraient faits ces essais, des inconvénients éventuels pour eux, des avantages considérables pour le progrès de la recherche. Cette information, cette instruction furent données avec beaucoup d'attention et de soin. Peu à peu se dégagèrent des donneurs parfaitement informés. Dans certaines familles plusieurs personnes ainsi vinrent donner leur peau, ce qui a facilité les recherches génétiques. Récemment une cérémonie a pu honorer plusieurs centaines de ces donneurs grâce auxquels furent poursuivies de très remarquables recherches dont les conséquences sont évidentes à l'heure actuelle, avec plusieurs milliers d'hommes, de femmes, d'enfants sauvés grâce à la greffe de rein, parfois grâce à la greffe de moelle osseuse. Leur survie est due tout à la fois au médecin qui a conçu cette remarquable hypothèse de travail, qui a fait cette découverte, et aux donneurs héroïques qui ont permis d'en démontrer la vérité.

Dans nos services hospitaliers voués au traitement des maladies sanguines les plus graves travaillent de très remarquable infirmières,intelligentes, courageuses, dévouées. Nous les réunissons plusieurs fois par an pour des séances d'information consacrées surtout à répondre aux questions qu'elles ont préparées et posées. Une des questions qui revient le plus fréquemment est la suivante : « De quel droit donnez-vous à tel enfant un traitement, à tel autre un traitement simplement sur la foi d'un tirage au sort ? » Ainsi se trouve posé, dans les termes les plus précis, le problème de notre responsabilité thérapeutique, le problème de ce que la jargon franco-anglais appelle la randomisation. Soit un malade atteint d'une affection sanguine grave, deux méthodes thérapeutiques sont en présence et l'on ignore laquelle est la meilleure. La méthodologie thérapeutique impose en l'état actuel de tirer au sort et de donner le traitement A à la moitié des malades, le traitement B à l'autre moitié des enfants. Des données morales très importantes vont ici se poser : d'une part, il parait scandaleux que soit ainsi fixé par tirage au sort le traitement d'un malade, d'autre part cette méthode est la seule qui ait permis jusqu'à maintenant de progresser. Si des guérisons de leucémies aiguës sont maintenant obtenues dans certains cas, si la redoutable maladie de Hodgkin fatale il y a quinze ans guérit maintenant à plus de 80 % des cas, c'est parce que cette méthodologie a été appliquée. La responsabilité des médecins, des biologistes est ainsi très lourdement engagée. Là encore, la solution devrait être trouvée dans la recherche scientifique elle-même, soit qu'elle découvre rapidement un médicament très supérieur aux autres permettant très vite de renoncer à ces comparaisons, soit que d'autres méthodes d'analyse thérapeutique des résultats soient mises au point par des statisticiens. La méthode des modèles

actuellement à l'étude permettra probablement dans un avenir pas très éloigné de renoncer aux redoutables comparaisons, nécessairement immorales et moralement nécessaires,qui sont à l'heure actuelle les seuls procédés efficaces dont nous disposons.

– III –

Comme de nombreux problèmes moraux, les questions que nous avons à résoudre se posent en termes de tensions, tension entre deux individus comme dans le cas de la greffe de moelle, tension entre un individu et la collectivité comme dans le cas des essais faits en phase I sur des hommes en bonne santé, tension entre les malades du présent et les malades du futur.

– IV –

Pour réduire ces tensions, pour résoudre ces rudes questions, plusieurs solutions ont été proposées que je voudrais examiner maintenant.

1°) Il est possible – et c'est une première solution, une première tentation – de remplacer les discussions morales par des dispositions règlementaires, lois, décrets, arrêts, qui prévoient ou s'efforcent de prévoir toutes les situations.

Il est en fait bien difficile de concilier la rigidité des règlements et ces situations qui sont diverses et mouvantes comme la vie. Il est raisonnable de limiter à des impératifs simples et indiscutables.

Il est interdit d'utiliser pour des essais de médicamments de malades hospitalisés pour des affections qui n'ont aucune raison d'être traitées par ces médicaments, aucune chance d'être améliorées par eux.

Il est licite d'utiliser dans le traitement de malades condamnés des médicaments, et d'une façon plus générale des thérapeutiques fondées sur de très fortes données expérimentales et quiont des chances raisonnables d'être efficaces.

Il convient d'être d'une extrême prudence pour tous les essais concernant les très jeunes enfants, les malades atteints d'affections mentales.

2°) Deuxième solution, le consentement éclairé, consentement des malades, des membres de leur famille, des personnes saines.

Le consentement éclairé du malade plait au juriste, convient au moraliste. Trop longtemps le malade a été considéré par les médecins, par certains médecins, comme appartenant à une espèce animale inférieure. Il est bon d'instruire le malade, de lui montrer les avantages,les inconvénients des divers traitements

envisagés. La méthode est actuellement appliquée avec mesure dans certains pays, avec démesure dans d'autres pays. Elle n'est pas toujours efficace, pas toujours inoffensive. La lucidité du malade peut être diminuée par la maladie, par le médecin, plus exactement liée par l'émotion liée au contact avec le médecin. L'évolution de la maladie peut se trouver aggravée par le désarroi qu'entrainent les révélations, les explications. L'appréciation de la tentative thérapeutique peut être troublée par la connaissance qu'a le patient des effets espérés ou redoutés. D'où de sérieuses limites à l'exercice si souhaitable du consentement éclairé.

Le consentement de la famille, des proches est souvent sollicité lorsque l'état du malade ne permet pas d'obtenir son propre consentement. La méthode est apparemment raisonnable. Elle est souvent imparfaite. Elle est parfois altérée par les intrigues évidentes ou cachées de la comédie bourgeoise, captative de testaments, etc...

C'est autour du consentement éclairé de l'homme sain que s'orientent les discussions les plus importantes, celles qui ont pour motif l'essai thérapeutique en phase I.

Les consentements peut-être éclairés mais non libres des personnes sous contrainte ne sont pas valables, qu'il s'agisse de prisonniers espérant une réduction de peine, d'étudiants espérant une indulgence de leur jury d'examens.

Les consentements libres et éclairés des médecins sont très satisfaisants. C'est l'héroïsme d'un jeune médecin allemand s'introduisant une sonde dans le cœur qui a transformé la cardiologie et ouvert l'ère de la chirurgie cardiaque. Dans de nombreux laboratoires, nous l'avons vu avec le système HLA, les médecins, les chercheurs, les techniciens sont de vrais, de bons, d'efficaces volontaires.

Entre l'interdit évident (les prisonniers, les étudiants), le licite non moins évident (les médecins, les techniciens), peut-on trouver d'autres volontaires ? Oui, à condition d'exiger deux critères, le volontariat authentique, une instruction suffisante. L'histoire de la découverte du système HLA, la formation de ce corps de héros instruits ont valeur exemplaire. La même rigueur, la même durée d'instruction devront dans l'avenir être exigées. De telles exigences sont rudes mais nécessaires, et permettront le développement utile des essais thérapeutique sur l'homme sain.

Le rôle du médecin est assurément très important, aussi bien comme conseiller lors de l'élaboration des lois, que comme pédagogue lors de la formation des volontaires instruits. Peut-on aller plus loin et confier au médecin les choix fondamentaux ? Les objections sont nombreuses. Impuissant, le pouvoir médical était accepté. Efficace, il est discuté. Il reste que souvent le recours au médecin

est pour le moraliste, sinon la meilleure, en vérité la moins mauvaise solution. La conciliation du scientifique et de l'humain définit les essais thérapeutiques, définit aussi la médecine. Ou plutôt devrait la définir. Le médecin ne peut assumer cette fonction de choix de la méthode d'organisation de l'essai thérapeutique que s'il a reçu pendant ses études, que s'il continue de recevoir après ses études la formation et les informations nécessaires. Ce n'est pas le cas actuellement. Un très grand effort doit être fait pour corriger une fâcheuse insuffisance pour doter le médecin des méthodes, des connaissances qui permettront un jugement efficace.

Notre temps est le temps des commissions, des comités. Toute difficulté suscite la naissance d'un comité. Ainsi furent créés les Comités d'Ethique dont l'importance ne cesse de croître, dont la composition, la mission méritent d'être discutées.

La composition peut être constante ou variée selon les circonstances, la nature des questions posées. La présence de médecins compétents, de chercheurs, de pharmacologues, d'informaticiens, de juristes est indispensable. La présence de philosophes, de moralistes, d'infirmières parait très souhaitable. La présence de personnes non compétentes représentant l'opinion générale de la population concernée mérite discussion.

Dans son fonctionnement le Comité d'Ethique doit éviter deux fautes, légiférer à tout prix, régler des cas particuliers. Sa mission essentielle est de créer une jurisprudence. Le nombre, la diversité des questions qui lui sont soumises, lui permettent de connaître les divers aspects des problèmes liées aux essais thérapeutiques. Cette jurisprudence établie avec sagesse sera portée à la connaissance des médecins qu'elle éclairera. Elle ne sera pas statique mais mouvante, constamment adaptée aux progrès de la recherche biologique et médicale. Recherche qui tantôt pose de nouvelles questions, tantôt apporte la solution de questions antérieures. Cette jurisprudence doit être rigoureuse, sensée, humaine. Les trois termes ne sont pas incompatibles.

Science transfer for development

Ahmad Abdus-Salam

« Government support of basic research is a Federal trust... basic research (is) an essential instrument in the nation's long-term welfare... because its benefits are so broadly distributed. Quite simply basic research is a vital underpinning for our national well being. » – George A. Keyworth II, U.S. Presidential Science Adviser, testifying before the House Committee on Science and Technology, 1984.

1. The Neglect of Basic Sciences in Developing Countries

Let me say at the outset that my credentials for writing on this subject are those of a humble research physicist from a developing country who has had the privilege of directing a United Nations run International Centre for Theoretical Physics (ICTP) at Trieste. Since its inception in 1964, ICTP has welcomed of the order of 22,000 visits of experimental and theoretical research physicists ; 11,000 of these working in developing country Universities and Research Institutes.

Based on this experience, gained over the past twenty years, the thesis I wish to present is this : barring a few of its countries – Argentina, Brazil, China and India – the third world, despite its recent realization that science and technology are the sustenance, and its major hope for economic betterment, has taken to science – as contrasted even to technology – as only a marginal activity. This is also true of the aid-giving agencies of the richer countries, of the agencies of the United Nations and also unfortunately, of the scientific communities of the developed countries which might naturally have been expected to be the

third world scientists' foremost allies. My purpose in this article is to reflect on the position of Sciences in the developing countries, and to highlight, in particular, the role of the United Nations and other Agencies in ameliorating the situation.

Why am I insistent that science in developing countries has been treated as a marginal activity ? Two reasons :

First : policy makers, prestigious commissions (like the Brandt Commission), as well as aid-givers, speak uniformly of problems of technology transfer to the developing countries as if that is all that is involved. It is hard to believe but true that the word « Science » does not figure in the Brandt Commission report. Very few within the developing world appear to stress that for *long term effectiveness, technology transfers must always be accompanied by science transfers :* that the science of today is the technolgy of tomorrow and that when we speak of science it must be broad-based[1] in order to be effective for applications. I would even

(1) Steven Dedijir has given an example of broad-based science necessary for applications, which I quote in his words :

Raw Material Research

Analytic Chemistry	*Organic Chemistry*	*Ultrastructure*
I – Dectection and elimination of harmful factors	*II – Effect of technological process on nutriments*	*III – Nutritional and sensory evaluation of food formulas*
Clinical Chemistry	Physics	Technological Mathematics
Alimentary sciences	Ultrastructure	Sensorial meteorology
Toxicology	Alimentary sciences	Experimental medicine
Nutrition and Metabolism	Organic Technology	Physiology
Physiology		Nutrition and metabolism

The above table translated from a 1981 Nestle pamphlet illustrates the *strategic advantage* the industrialized countries have in all *technology transfers* over the other countries. The table shows all the basic and applied sciences Nestle uses to develop, from the Soya bean plant, a series of products, processes and production units. The brochure then show these products, processes, factories are « transgerred », among others, to the South. The scientific base – the know-why, know-how, know-who of science – is not transferred. It remains «at home » as a foundation for newer, better industrial outputs.
The scientific base of all products and processes, is becoming stronger. The more science a new product or process has, the more it is liable to be competitive. Most Third World countries have hardly any creative science. *Ninety per cent* of world research potential is concentrated in about 35 countries with about 25 % of world population. Hence the imperative necessity for a Third World country to find the most effective policy to bring about rapidly a *macro science stransfer* on which to base its development. Without such a science transfer a Third world country will continue to be technologically, and hence economically and politically, *one-sidely dependent,* more simply said, exploited in its international exchanges ».

go so far as to say ; if one was being machiavellian, one might discern sinister motives among those who try to sell to us the idea of technology transfer without science transfer. There is nothing which has hurt us in the third world more than the slogan in the richer countries of Relevant Science. Regretfully this slogan was parrotted in our countries unthinkingly to justify stifling the growth of all science.

Second : science transfer is effected by and to communities of scientists. Such communities (in developing countries) need building up to a critical size in their human resources and infrastructure. This building up calls for wise science policies, with long-term commitment, generous patronage, self-gouvernance and free international contacts. Further, in our countries, the high-level scientist must be allowed to play a role in nation-building as an equal partner to the professional planner, the economist and the technologist. Few developing countries have promulgated such policies ; few aid agencies have taken it as their mandate to encourage and help with the building up of the scientific infrastructure.

2. Why Science Transfer ?

What is the infrastructure of sciences I am speaking about and why ? First and foremost, we need scientific literacy and science teaching – at all levels – and particularly at the higher levels, (at least) for engineers and technologists. This calls for inspiring teachers, and no one can be an inspiring teacher of science, unless he has experienced and created, at least some modicum of living science, during some part of his career. This calls for well-equipped teaching laboratories and (in the present era of fast moving science), the provision of the newest journals and books. This is the minimum of scientific infrastructure any country needs.

Next, should come demands on their own scientific communites – consisting of their own nationals – from the developing country government agencies and their nascent industries, for discriminatory advice on which technologies would be relevant and worth acquiring.

Still next, for a minority of the developing countries, there is the need for basic scientists to help their applied colleagues' research work. For any society, the problems of its agriculture, of its local pests and diseases,of its local materials base, must be solved locally. One needs an underpinning from a first-class base in basic sciences to carry applied research in these areas through. The craft of applied science, in a developing country, is much harder than the craft of basic science, simply because one does not have available next door, or at the other

and of the telephone line, men who can tell you what one needs to know of the basics, relevant to one's applied work(2).

And finally, at the advanced stages(3) of a country's development, is the need for basic scientific research for the riches it might unexpectedly yield for technology. Many examples of this come to one's mind.

Consider some of the breakthroughs in my own field – the field of unification of fundamental forces of nature. In this context, Faraday's unification of electricity and magnetism, accomplished in the last century, is certainly one of the most striking examples. When Faraday was carrying out his experiments – showing that while a *stationary* electric charge produces an electric force on another charge in its vicinity, a *moving* electric charge produces a magnetic force – no one could have imagined that this simple discovery in a laboratory in a dilettante part of Piccadilly in London would lead to the entire corpus of electrical generation technolgy.

Just to emphasise how relatively useless Faraday's work was thought to be by his contemporaries, consider the assessment by one of them, Charles Burney, of the uses of electricity versus music. « Electricity is universally allowed to be a very entertaining and surprising phenomenon, but it has frequently been lamented that it has never yet, with much certainty, been applied to any very useful purpose... (while) it is easy to point out the humane and important purposes to which music has been applied.... Many an orphan is cherished by its influence, and the pangs of child-birth are softened and rendered less dangerous... ».

The story of the unification of electricity with magnetism continues with Maxwell, who immediately followed Faraday. From purely theoretical considerations, Maxwell suggested that an accelerating electric charge would produce electromagnetic radiation. A few years after Maxwell's death in 1879, Hertz in Germany verified Maxwell's predictions and found that the spectrum of Maxwell's predicted radiation consisted not only of light waves, but also of waves of longer wave length – radio waves – as well as waves of shorter wave length – X-rays. Thus, from a simple theoretical calculation made by an obscure professor flowed the marvels of radio, television and the modern communication systems, as well as the ability to see through a human body with X-rays.

(2) Fang Yi, the Chinese Minister of Science and Technology has given another reason for support of basic sciences. Noting that major technological advances will become more and more dependent on breakthroughs in basic research he has made the point that « some foreign countries will be less willing to publicize their basic research in the open literature. China should therefore pay ever more attention to such fields of basic research ». « *Nature* », Vol. 307, 2 February 1984.

(3) I have assumed throughout this article that no one in authority in developing countries, is in the slightest bit interested in the advancement of knowledge for its own sake – at least not by third world nationals working in the third world !

To see how the climate has changed in developed countries since Faraday's time, when a hundred years after Maxwell, in the 1960s, my colleagues at Harvard, Glasgow and Weinberg, and I independently took the next step of postulating a unification of two further forces of nature – of electromagnetism with the weak nuclear force of radioactivity – even the London « Economist » took note and counselled perceptive businessmen not to ignore the likely economic consequences of this new development.

Last year, in January, the great joint European Centre for Nuclear Research (CERN) at Geneva provided direct confirmation of our theory. It did so with technical brilliance of the highest order, at a cost of around $50 million. I am not suggesting that the developing countries should create accelerator laboratories like CERN. However, even if the London « Economist » may have been optimistic in its forecast of direct economic benefits of the new unification of forces, there is no question that these accelerator laboratories are founts of the highest technology in micro-electronics, in material sciences, in superconductor as well as vacuum technology. I rejoice that the Fermi Lab at Chicago has decided to set up a special Institute linked to the Laboratory, to make this area of science and related technolgy available to Latin American physicists. And the CERN laboratoy has made available to us – the Trieste Centre – the services of some members of their microprocessor team who have already conducted two six-week colleges on microprocessor physics and technology at Trieste at the highest level, for 250 of the developing world's physicists. During June 1984, this team is holding a four week microprocessor college in Sri Lanka for 62 physicists from South East Asia ; to be followed during 1985, 1986, 1987 and 1988 by four week colleges in China, Colombia, Kenya and Morocco on the same subject.

To summarise then, technology in modern conditions cannot flourish without science flourshing at the same time. This was emphasised recently to me by a Turkish physicist from the University of Samsun who recalled that Sultan Selim III did introduce studies of algebra, trigonometry, mechanics, ballistics and metallurgy in Turkey already as long ago as 1799, creating special schools for these disciplines with French and Swedish teachers. His purpose was to modernize his army and rival European advances in gun-founding. Since there was no corresponding emphasis on research in these subjects, Turkey did not succeed. In the long run, in the conditions of today, technology, unsupported by science, simply will not take or flourish.

3. The Situation of Sciences in the Third World

Let us turn to the situation of science,and scientific research in the third world, barring the few countries (Argentina, Brazil, China and India) I have mentioned

before. I can illustrate the situation from the example of my own country. In 1951 when I returned to teach in Pakistan after working at Cambridge and Princeton in high energy physics, in a countmry then of 90 millions, I could call on just one physicist who had ever worked on a like subject. The most recent issues of the « Physical Review » available were dated before the Second World War of 1939. There were no grants whatsoever for attending symposia or conferences; the only time I did attend a conference in the United Kingdom I spent a year's personal savings.

After 30 years, the situation in Pakistan has improved. For a population of around 80 millions now, there are some 46 research physicists, experimentalists and theoreticians in Pakistan's 19 Universities. (On the US norms these numbers for this population base might have been one hundred-fold larger – i.e. five thousand). These physicists still face the same problems regarding journals, publication dues and attendances at conferences; Pakistan is still not a member of the International Union of Pure and Applied Physics, since our science administrators do not think we can afford $1.500 of dues; our physicists are still told that all basic science – even the segments necessary for 'applicable' physics – is a frightful luxury for a poor country. However, compared to Pakistan – and a privileged group of some 30 countries which I shall presently mention – the situation in the remaining 60 odd other developing countries is as stark as it was in Pakistan of 1951. First and foremost is the problem of numbers – of a critical size. The total number of research trained physicists in many of these countries can be counted on the fingers of one hand – the choice of sub-disciplines in which they may have received training has been conditioned more by chance than design. They make up no communities.

The creation at Trieste of the International Centre for Theoretical Physics in the 1960s came about when some of us from the developing countries urged agencies of the United Nations, and in particular the International Atomic Energy Agency (IAEA) and the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), to assist in ameliorating this situation regarding theoretical physics research. We met with incomprehension even from some of the developed countries where physics in fact flourishes. One developed country delegate to the IAEA went so far as to say: « Theoretical physics is the Rolls Royce of sciences – the developing countries need only bullock carts ». To him a community of even as few as fifty physicists, all told, trained then at a high level, for a country like Pakistan with a population then approaching 120 millions, was simply 50 men wasted. Even leaving aside any involvement in research – that these were the men responsible for all norms and all standards in the entire spectrum of Pakistan's education in physics and mathematics was irrelevant. He himself was an economist, who had wandered into a scientific organization like the IAEA. He could fully understand that we needed more high-level economists, but a few more research-trained physicists and mathematicians of quality – that was wasteful luxury.

In 1964, four years after the proposal was first mooted and after intense lobbying, the IAEA did agree to create a physics institute. However, we were voted all of a sum of $55,000 to create an international centre of research. Fortunately, the Government of Italy came through with a generous annual grant of one third of a million dollars and the Centre was set up in Trieste. The international physics community had all along supported us; the Centre's first Scientific Council meeting was attended by J.R. Oppenheimer, Aage Bohr, Victor Weisskopf and Sandoval Vallarta. Oppenheimer drew up the Centre's status.

The Centre started operating in 1964. UNESCO joined as equal partner with IAEA in 1970. The Centre has flourished since then, with the support of even those who doubted its validity at first. The bulk of its funds – now amounting to 4.5 million dollars – come from Italy, IAEA and UNESCO. Smaller ad-hoc grants have come from time to time from the United Nations Development Programme (UNDP), the United Nations Financing System for Science and Technology for Development, the United Nations University, the OPEC Fund, the US Department of Energy, the Ford Foundation, the Intergovernmental Bureau for Informatics (IBI), Canada, Kuwait, Libya, Qatar, Sweden, Germany, Sri Lanka, Netherlands, Japan and Denmark. Over the 20 years that the Centre has existed now, it has shifted from emphasis on pure physics towards basic disciplines on the interface of pure and applied physics – disciplines like physics of materials and microprocessors, physics of energy, physics of fusion, physics of reactors, physics of solar and other non-conventional energy, geophysics, biophysics, neurophysics, laser physics, physics of oceans and deserts, and systems analysis – this, in addition to the staples of high energy physics, quantum gravity, cosmology, atomic and nuclear physics and mathematics. Such a shift to the interface of pure and basic applied physics was made simply because there was not and still is not, any other international institute responsive to the scientific hunger of developing country physicists.

One of the most important examples today of this is in the field of physics and energy. Provision of energy is at present one of the major concerns of mankind. In country after country, either new departments of energy have been created or the Atomic Energy Commissions transformed to become comprehensive departments of energy. Notwithstanding all the United Nations Conferences, to my knowledge there still does not exist any International Centre for Energy Research and Training on the scientific side, for meaningful training and research for developing countries' scientists. Without a good base in solid state and material sciences, there is no hope whatsoever of making good in this area. An optical convertor must make use of as little material as possible; how little is determined by the penetration depth of the solar light and drift length of the excited state on which the conversion is based. For an amorphous material this depends on the density of defects and an understanding of these. Efficient and cost-effective

photo-voltaics thus depend on physics of solid state materials and not on a technologist's tinkering. To fill part of the need, the Trieste Centre has felt that it should develop and concern itself with high-level physics of energy-related materials, and in particular, with physics of absorbing and emitting surfaces. So far our Colleges in this field have had participation of around 1000 physicists.

To quote the London « Economist » again, in its issue of 27 Septembre 1980, it had this to say about this area : « If solar energy is to provide the solution to the world's fuel crisis, that solution will not emerge from low-technology roof-top radiators. A breakthrough (will) come from applying quantum physics, biochemistry or other sciences of the 20th century. Today's technology-based industries all depend on new science ».

During 1983, 2400 physicists came to work at the Trieste Centre-1400 of them from 90 developing countries. Those from developing countries spend on the average, of the order of two months or more at the Centre, participating in its research workshops and extended research colleges. Since 1981, we have held four of these colleges in developing countries – Ghana, Bangladesh, Columbia and now, in Sri Lanka ; these were 4-8 week research colleges on solid state physics, monsoon dynamics, solar physics and microprocessors. We have pioneered an associateship scheme which guarantees that top physicists in developing countries can come to the Centre, at times of their choosing, for a period ranging between six weeks to three months, three times in six years, to work in a stimulating environment of their peers, to charge their batteries and then to return to their teaching and research positions. We do not pay salaries – only travel and stay. There are 200 such associates at present. We have a network of 102 institutes of physics in 41 developing countries federated with us with cost sharing arrangements. Through a Book Bank scheme, we have distributed, from individual donations, a total of 2,565 books and 8,542 copies of recent journals to 132 institutions in 66 countries, and we are beginning a scheme to collect and distribute unused surplus equipment donated by developed country laboratories. With an Italian Government grant of the order of one third of a million dollars annually, we have placed 75 experimental physicists for 6-9 month research in Italian University and industrial laboratories since 1982. In its humble way, the Centre has enhanced the subject of Physics in general, and physics communities in developing countries in particular.

4. Stages and Growth of Sciences in the Third World

Based on the experience gained in Physics, we could divide the developing countries (other than Argentina, Brazil, China and India) into three categories. The first category would consist of 9 countries – Bangladesh, Korea, Malaysia,

Pakistan, Singapore and Turkey in Asia, plus Egypt in Africa and Mexico and Venezuela in Latin America. These countries have a population of physicists, currently approaching criticality, as well as a few centres of high quality for physics where teams of scientists can perform independent research. By and large, these centres are capable of awarding Ph. D. degrees for physics within the countries themselves.

In the second category, there would be some 19 countries which consist of Iran, Iraq, Jordan, and Lebanon in the Middle East; Indonesia, Philippines, Sri Lanka, Thailand and Vietnam in South East Asia; Algeria, Ghana, Kenya, Morocco, Nigeria, Sudan, Tanzania in Africa; and Chile, Colombia and Peru in Latin America. These countries have a modest population of physicists though at any given university the numbers working are rather small. There are no research groups as such, though in some cases individuals are highly active. As a rule, Ph. D. degrees are not awarded within the countries concerned. I mention these two categories, because with organized help from the rich world's scientific communities, these countries may take off in a short span of time.

The remaining 60 countries are below the « poverty line » – some exceptionally bright individuals, whom we elect as associates of the Trieste Centre for the day when active research starts in their countries – but no organized physics research. I stress once again, that these are impressions based on our experience with physics communities. No other significance should be read into them.

5. Modalities for Growth of Sciences

In the end, the growth of science in our countries is our problem. But in this article, I shall speak only of help which we may hope to receive from the scientific communities and others in the developed countries, for enhancing the practice of high level science in the third world. There is no doubt that outside help – particularly if it is organized – can make a crucial difference. First, regarding the work of individual physicists, this could take various forms: for example, the physical societies of developed countries could help by donating 200-300 copies of their journals to deserving institutions and individuals. They could waive publication and conference charges. In this context, the International Union of Pure and Applied Physics (IUPAP) has helped the Trieste Centre defray postage costs for distribution of old runs of journals; the American Physical Society has helped us with shared subscriptions to 31 physicists from 13 least developed countries.

The research laboratories and the university departments in developed countries could also help by building up Federation links with their opposite numbers and

by financing organized visits of their staffs to the institutions in developing countries. They could create shemes like the associateship scheme I have already described at the Trieste Centre (whereby a high-grade physicist working in a developing country becomes part of our staff by being accorded the right to come to us three times in six years), at least for their own ex-alumni.

May I be forgiven for thinking in the following terms: that the physics institutions in developed countries may consider contributing in their own ways (in kind) according to the norms of the well-known United Nations formula, whereby most developed countries have pledged to spend 7 % of their GNP resources for world development. In the end, it is a moral issue-whether the better-off segments of the science community should be willing to look after their own deserving but deprived colleagues, helping them not only materially to remain good scientists, but also joining them in their battle to obtain recognition within their own countries as valid professionals, who are important to the development of their countries and the world.

Let me now come to the question of the long term help the United Nations agencies can give in respect of building up scientific infrastructure, in their own areas of competence. I wish, in particular, to emphasise the role of the modality I am personally most familiar with – international centres of research. There is no question but that the developing world needs today, international research institutions, e.g. on the applied side,like the Wheat and Rice Research Institute; on the science side, centres like the International Centre for Insect Physiology (ICIPE) in Nairobi. Without internationalization, science cannot flourish; one cannot guarantee standards, guarantee keeping abreast of new ideas, guarantee a continual transfer of science by men who created it and who come to such centres, moved by their idealism.

Recently there have been created an international Centre in Mathematics at Nice, an international Science Centre in Sri Lanka, one in Turkey and another in Venezuela. An international Physics Centre, directed towards Latin America, was formally inaugurated in Colombia by its President a few months ago. Also the United Nations Industrial Development Organization (UNIDO) is on the way to creating two international centres in the field of biotechnology, one located in Trieste and one in India. In biotechnology, we observe that modern advances in genetics started with the unravelling of the genetic code by Watson and Crick. Revealing as it does the basis for all known life, this has been one of the most synthesizing discoveries of the twentieth century, possibly of all times. I take pride in the fact that Walter Gilbert, who took a Ph.D. with me in theoretical physics at Cambridge in 1956 and then turned over to genetics, was among those who discovered elegant techniques for deciphering the genetic code. For this work, he received a Nobel Prize in Chemistry in 1980. In 1981 he went on to

found a company, Biogen, which exploits, among others, techniques of genetic manipulation to manufacture human insulin. Again we observe the mutuality of high science and high technology.

To return, however, to the UNIDO initiative, the Executive Director of UNIDO, Dr. Abd-El Rahman Khane of Algeria, who, on a visit to Trieste, had been impressed with our example of interfacing the basics of pure with applied Physics, conceived the idea that time was ripe for creating one or more similiar Centres for Biotechnology for the third world. On UNIDO's call, a competition was instituted. This brought offers from Italy, Spain, India, Pakistan, Egypt, Thailand and Cuba. Three inter-ministerial meetings were held to choose the location. In April 1984, Delhi and Trieste were finally selected for the location of a joint centre.

To my mind, one of the most significant features of the Biosciences situation is the fact that so many of the third world countries were so keen to make credible offers for it from their own resources. Personally, I was sorry at the decision of the assembled ministers who, by a majority vote, refused to accord to the losers of the competition – Egypt, Tailand, Pakistan and Spain – the status of even affiliated centres. These countries desperately wanted even a subsidiary status to share in the benefits of an internationalisation of their local efforts. I hope this will soon be rectified and these other offers will also be accepted. The point I wish to make is that even countries with moderate traditions of scientific research are beginning to show an interest in hospitating United Nations run Centres of Science.

In this context, to highlight the role which agencies like the World Bank or the International Monetary Fund (IMF) can play, consider the following quote from a recent biography of the World Bank by E.S. Mason and R.E. Asher: « UNESCO has been providing sensible advice on educational planning for years, before the World Bank entered the field... Sometimes, some parts of this advice were accepted but there was a notable increase in attention given to educational planning when it became clear that some projects had some chance of being financed by the World Bank ».

Besides educational planning, besides help with development of scientific agriculture, I would also wish that the World Bank could take it upon itself to emphasise to the developing countries that the fastest route to financial prosperity today lies with areas of Science-based *high* Technology – for example, of micro-electronics, computer soft-ware and the like, and that the major investment needed in these areas is investment in creating scientifically highly-literate manpower. The day that the entrepreneurs (either in the government or the private sectors of developing country economies) begin to understand this, our economic salvation will start.

To summarize, my feeling is that almost every developing country has a scientific and technological problem which needs scientific expertise. I strongly feel that the United Nations system must take a lead with this legitimate movement towards internationalisation of science within the developing world for the developing world. The research centres do not have to be within the developing countries. Some years back, Dr. Henry Kissinger, the then US Secretary of State, on behalf of the US Government, promised to the third world a multiplicity of institutions which would include institutes to improve access to capital technology. He mentioned, in particular, an International Energy Institute, an International Centre for Exchange of Technological Information and an International Industrialization Institute. I am sure some day soon, the US Administration will carry these promises out, adding to each Institute, its due quantum of science.

Finally, let us turn to the role of the national aid-giving agencies.

My plea to the development agencies everywhere would be that they may take a long-term attitude to the growth of science. They exert an immense leverage which they must use to ensure that an adequate infrastructure is built in the countries they help and that the scientific communities there are enabled, and allowed to play their rightful roles in the process of development.

In this context, one may remark that one of the well-tried modalities for science transfer is the creation of an International Foundation for Science for giving grants to individual scientists in the developing countries. An International Science Foundation with these aims was in fact created at the suggestion of Roger Revelle, Pierre Auger, Robert Marshak and myself in 1972 in Stockholm. This Foundation is currently supported by Sweden, Canada, USA. Federal Republic of Germany, France, Australia, the Netherlands, Belgium, Nigeria, Norway and Switzerland. Its funds are given for research in the areas of aquaculture, animal production, rural technology and natural products, to individual researchers in developing countries, in grants not exceeding ten thousand dollars per grant. Unfortunately, the total funds at the disposal of this Foundation are only two million dollars. A similar function is carried out by the Bostid organisation in the US which is supported by the Aid organisations. These initiatives do not cover other natural sciences nor is there any provision of funds for building up of scientific infrastructure.

With the Brandt Commission's recommendations on technology transfer in mind, in August 1981 I took the initiative of writing the following letter to the Heads of States participating in the Cancun Summit : « I understand that technology transfer, with emphasis on problems of energy, will be one of the items for discussion at the forthcoming North-South Heads of States meeting in Mexico. Unhappily, most developing countries need help in building up scientific infrastructure at all levels and *Science Transfer must accompany technology transfer* if the latter has to take root in our countries. The scientific community in the

North can, and I am sure will, be willing to help in building up the corresponding community in the South, provided it is mobilised for this ».

I suggested the creation of a *North-South Science Foundation* to build up a movement towards Science Transfer, with funds at its disposal of an order at least similar to those, for example, disbursed by the Ford Foundation (between one hundred and two hundred million dollars a year). This Foundation should be run by the world's scientific community for research and training for research, in basic sciences in developing countries.

I received polite replies of support to my plea from all Heads of States from the developed countries ; from among the Heads of developing countries, only Mrs. Gandhi replied. (This unconcern perhaps emphasises once again the marginality of the scientific enterprise in the third world). Let me say, however, that such a modality is very much worth building up, particularly since the Ford Foundation, in a letter to the Secretary of the recently founded Third World Academy of Sciences, has told us that scientific research in developing countries is no longer a priority area for the Ford Foundation itself.

In sciences, as in other spheres, this world of ours is divided between the rich and the poor. The richer half – the industrial North and the centrally managed countries, with an income of 5 trillion dollars, spend 2 % of this – more than 100 billion dollars – on non-military science and development research. The remaining half of mankind – the poorer South, with one fifth of this income of around one trillion dollars – spend no more than 2 billion dollars on science and technology. On the percentage norms of the richer countries, they should be spending ten times more – some 20 billions. At the United Nations run Vienna Conference on Science and Technology held in 1979 the poorer nations pleaded for international funds to increase their present annual expenditure of 2 billions to 4 billions. They obtained promises, not of two billions, not of one billion, but only one seventh of this. As we know, even this has never been realised and the United Nations Funding System for Science and Technology for Development is without adequate means. Contrast this with the situation in the military sphere. Each nuclear submarine costs 2 billion dollars and there are at least 100 of these in the world's oceans. Five hundred centres like mine at Trieste could be funded for a year for the price of one nuclear submarine.

Let me end by quoting from a great mystic of the 17th century – John Donne – a man who believed in the moral state of man and the international ideal : « No man is an island, entire of itself; every man is a piece of the continent, a part of the main ; if a clod be washed away by the sea, Europe is the less, as well as if a promontory were, as well as if a manor of thy friends or of thine own were ; any man's death diminishes me, because I am involved in mankind ; and therefore never send to know for whom the bell tolls ; it tolls for thee ».

TABLE I

Table of visits to trieste centre which are indicative of the size of physics communities and the size of high level physics in developing countries

	Number of Visitors 1970-1983	Number of Post Doctorate Fellows since 1980	Number of Associates/ Applications	Number of Federated Institutes 1984	Applications accepted/ Applications received for participation in Centre's activities Jan. 81 – March 84**	Population (Million)*	GNP/capita US $*
1 Argentina	220	2	8/23	2	54/85	28.2	2,560
2 Brazil	305	1	7/29	2	92/143	120.5	2,220
3 China**	131	11	6/17	6	56/131	991.3	300
4 India	987	10	35/155	4	240/997	690.2	260
Total	1,643	24	56/224	14	442/1,356	1,830.2	

* Excerpt from :
1983 World Bank Atlas – Population/capita figures are those for 1981
** For main training-for-research activities only
*** Joined the IAEA in January 1984.

TABLE II

	Number of Visitors 1970-1983	Number of Post Doctorate Fellows since 1980	Number of Associates/ Applications	Number of Federated Institutes 1984	Applications accepted/ Applications received for participation in Centre's activities Jan. 81 – March 84**	Population (Million)*	GNP/capita US $*
1 Egypt	537	1	10/43	16	119/296	43.3	650
2 Bangladesh	158	1	9/21	1	57/126	90.7	140
3 Korea	94	2	4/9	1	23/25	18.7	1,700
4 Malaysia	81	–	10/17	–	32/78	14.2	1,840
5 Pakistan	339	7	13/31	3	90/164	84.5	350
6 Singapore	34	1	1/4	–	7/14	2.4	5,240
7 Turkey	288	5	6/22	7	72/154	45.5	1,540
8 Mexico	169	1	2/6	–	40/69	71.2	2,250
9 Venezuela	87	–	1/4	–	15/27	15.4	4,220
Total :	1,787	18	56/157	28	455/953	385.9	

TABLE III

	Number of Visitors 1970-1983	Number of Post Doctorate Fellows since 1980	Number of Associates/ Applications	Number of Federated Institutes 1984	Applications accepted/ Applications received for participation in Centre's activities Jan. 81 – March 84**	Population (Million)*	GNP/capita US $*
1Algeria	73	–	2/5	1	13/32	19.5	2,140
2Ghana	106	1	3/4	3	39/65	11.8	400
3 Kenya	34	–	3/9	–	14/27	17.4	420
4 Morocco	44	–	3/8	2	9/15	20.9	860
5 Nigeria	201	2	11/30	5	65/118	87.6	870
6 Sudan	96	–	6/10	2	22/28	19.2	380
7 Tanzania	32	–	3/4	–	5/10	18.1	280
8 Iran	118	5	3/6	3	22/46	40	*n.a.*
9 Iraq	84	–	1/4	1	19/28	13.5	*n.a.*
10 Jordan	74	–	2/4	2	12/13	3.4	1,620
11 Lebanon	85	2	2/3	2	9/11	2.7	*n.a.*
12 Saudi Arabia	47	–	2/7	–	6/18	9.3	12,600
13 Philippines	47	1	3/7	–	16/41	49.6	790
14 Thailand	84	–	3/5	–	45/98	48	770
15 Vietnam	9	–	2/3	1	5/8	55.7	*n.a.*
16 Sri lanka	106	1	4/13	–	46/97	15	300
17 Indonesia	106	1	2/6	–	43/89	149.5	530
18 Fiji	1	–	1/1	–	1/2	0.6	2,000
19 Chile	63	1	3/6	1	19/28	11.3	2,560
20 Colombia	69	2	3/9	–	27/57	26.4	1.380
21 Peru	77	–	3/9	–	37/108	17	1,170
Total :	1,556	16	65/153	23	474/939	636.5	

TABLE IV

	Number of Visitors 1970-1983	Number of Post Doctorate Fellows since 1980	Number of Associates/ Applications	Number of Federated Institutes 1984	Applications accepted/ Applications received for participation in Centre's activities Jan. 81 – March 84**	Population (Million)*	GNP/capita US $*
1 Benin	20	–	2/3	–	7/7	3.6	320
2 Cameroon	22	–	–	–	7/7	8.6	880
3 Congo	7	–	–	–	2/3	1.6	1,110
4 Ethiopia	14	–	–	–	10/12	31.8	140
5 Ivory Coast	7	–	–	–	3/3	8.5	1,200
6 Libya	57	–	1/4	1	30/40	3.1	8,450
7 Madagascar	26	2	1/2	–	9/12	9	330
8 Mali	25	–	1/1	–	5/9	6.9	190
9 Mauritius	13	–	–	–	4/10	1	1,270
10 Niger	7	–	–	–	0/1	5.7	330
11 Rwanda	6	–	–	–	3/4	5.3	250
12 Senegal	35	–	2/3	1	9/15	5.9	430
13 Sierra Leone	41	–	1/1	–	10/13	3.6	320
14 Togo	17	–	2/3	–	3/3	2.7	380
15 Tunisia	34	–	–	–	10/13	6.5	1,420
16 Uganda	23	–	3/4	–	6/9	13	220
17 Upper Volta	9	–	–	–	–	6.3	240
18 Zaire	21	–	1/3	–	4/7	29.8	210
19 Afganistan	11	–	–	–	3/4	13.3	*n.a.*
20 Burma	6	–	–	–	1/1	34.1	190
21 Hong Kong	16	–	–	–	1/4	5.2	5,100

TABLE IV

	Number of Visitors 1970-1983	Number of Post Doctorate Fellows since 1980	Number of Associates/ Applications	Number of Federated Institutes 1984	Applications accepted/ Applications received for participation in Centre's activities Jan. 81 – March 84**	Population (Million)*	GNP/capita US $*
22 Kuwait	64	–	–	2	21/22	38.9	20,900
23 Syria	44	–	–	3	88/15	9.3	1,570
24 Nepal	47	–	22/7	1	30/64	15	150
25 Qatar	8	–	–	1	7/8	0.24	27,720
26 Yemen Arab Rep.	25	–	–	1	3/5	7.3	460
27 Papua New Guinea	10	–	–	–	3/5	3	840
28 Honduras	6	–	–	–	1/1	3.8	600
29 Costa Rica	24	–	1/3	–	8/16	2.3	1,430
30 Ecuador	9	–	1/1	–	2/6	8.6	1,180
31 Guyana	9	–	–	–	–	0.8	720
32 Bolivia	22	–	1/2	–	7/8	5.7	600
Total	682	2	19/37	10	217/327	300.44	

TABLE V

	Number of Visitors 1970-1983	Number of Post Doctorate Fellows since 1980	Number of Associates/ Applications	Number of Federated Institutes 1984	Applications accepted/ Applications received for participation in Centre's activities Jan. 81 – March 84**	Population (Million)*	GNP/capita US $*
1 Botswana	2	–	1/1	–	–	0.9	1,010
2 Burundi	4	–	0/1	–	5/5	4.2	230
3 Cape Verde	1	–	–	–	–	0.3	340
4 Central Afr. Rep.	2	–	–	–	–	2.4	320
5 Gabon	4	–	–	–	0/1	0.7	3,810
6 Guinea	5	–	–	–	3/9	5.6	300
7 Lesotho	2	–	1/2	–	2/2	1.4	540
8 Liberia	1	–	–	–	0/1	1.9	520
9 Malawi	4	–	–	–	2/2	6.2	200
10 Mauritania	4	–	–	1	–	1.6	460
11 Mozambique	1	–	–	–	–	12.5	*n.a.*
12 Somalia	5	–	–	–	0/1	4.4	280
13 Swaziland	2	–	–	–	1/1	0.6	760
14 Zambia	7	–	1/4	–	2/6	5.8	600
15 Bahrain	2	–	0/1	–	2/4	0.4	8,960
16 United Arab Emirates	1	–	–	–	1/1	1	24,660
17 West Bank	5	–	1/1	1	3/5	*n.a.*	*n.a.*
18 Yemen PDR	1	–	–	–	3/5	2	460
19 Barbados	2	–	–	–	1/1	0.25	3,500
20 Cuba	2	–	–	–	1/1	9.7	*n.a.*
21 Dominican Rep.	4	–	–	–	3/4	5.6	1,260
22 El Salvador	4	–	–	–	1/2	4.7	650

TABLE V

	Number of Visitors 1970-1983	Number of Post Doctorate Fellows since 1980	Number of Associates/ Applications	Number of Federated Institutes 1984	Applications accepted/ Applications received for participation in Centre's activities Jan. 81 – March 84**	Population (Million)*	GNP/capita US $*
23 Guatemala	1	–	–	–	–	7.5	1,140
24 Jamaica	2	–	1/2	–	1/2	2.2	1,180
25 Nicaragua	1	–	–	–	–	2.8	860
26 Panama	1	–	–	–	–	1.9	1,910
27 Trinidad	3	–	–	–	0/1	1.2	5,670
28 Paraguay	1	–	–	–	–	3	1,630
29 Uruguay	4	–	–	–	2/4	3	2,820
Total	78	0	5/12	2	32/57	93.75	

L'homme et son espace

Pedro Ramirez Vasquez

L'homme maintient avec son environnement l'un des rapports les plus anciens et les plus proches : c'est un rapport qui s'établit au moyen de l'occupation et de l'usage d'un espace pour y habiter et co-exister avec lui.

Dans son habitation, l'homme détermine ces deux espaces : un espace intérieur, un espace extérieur ; celui de son individualité et celui de la société, celui de ses désirs profonds et celui de l'action.

Parler des établissements humains, c'est parler de la manière dont se groupent les hommes, c'est parler de la distance entre eux.

La ville permet à l'homme de s'identifier au monde, de se reconnaître dans l'espace qu'il choisit et qu'il habite, en l'organisant : c'est une création en vue de sa réalisation totale.

L'homme créé, détermine et aménage les espaces

Depuis que l'homme existe sur la terre il s'est organisé, il a inventé des techniques pour s'abriter, pour obtenir ses aliments et pour partager avec les autres le feu, aussi bien que la vie.

Il ne parvient à se réaliser en tant qu'homme que dans la mesure où il habite et transforme son milieu ; c'est ainsi qu'il a entretenu avec la terre et son environnement un des rapports les plus anciens et les plus étroits. Ancien, il l'est aussi ce désir ardent d'établir une harmonie entre nature et société. Ce rapport s'établit au moyen de l'établissement humain qui est l'occupation, l'adaptation et l'usage qu'un groupement humain donne à un territoire donné. Un établissement

humain, c'est le hameau isolé, la petite bourgade, le village rural au même titre que la ville moyenne, la métropole ou la conurbation.

A mesure qu'une société devient plus complexe, que ce soit du point de vue social ou du point de vue économique, l'homme doit faire face à de plus grands problèmes provenant du besoin impérieux de s'adapter sans cesse.

Les possibilités du développement dans tous les sens et dans tous les ordres de la vie sont à la portée de l'homme, dans sa capacité multipliée par son pouvoir de réalisation.

A tout moment, il a existé un être humain à qui il manquait ce que d'autres possédaient, et qui a besoin des services qu'un autre peut lui rendre. On peut dire que la société humaine naît seulement lorsque l'homme prend conscience de ce rapport avec autrui, et lorsqu'il accepte de bon gré de fournir ce dont il dispose pour remédier aux souffrances de son frère ; non plus comme une action instinctive, précaire, mais comme une expression de sa volonté librement émise et exercée, comme un moyen destiné à atteindre à la co-existence et à l'élévation des autres membres de sa communauté.

Nous avons la certitude que l'homme ne doit pas être considéré exclusivement comme un être qui produit, mais qu'il faut plutôt considérer aussi autour de lui les valeurs à contenu humain qui le poussent à se dépasser et à se réaliser dans sa besogne quotidienne.

Ni la réussite esthétique ni la prouesse technique ne seront valides à moins qu'elles donnent satisfaction aux objectifs fondamentaux du service en faveur de la vie humaine.

La valeur de notre créativité réside dans sa tendance à créer des formes meilleures et plus justes, destinées à une population de plus en plus nombreuse et consciente de ses droits ; pour y parvenir, il est indispensable de posséder une vaste connaissance du milieu, du pays, de la culture, de mettre à jour jusqu'au plus haut degré nos connaissances de la science et de la technologie contemporaine, et d'appliquer le tout avec simplicité, avec l'humilité qu'exige le service, car ce qui est important et noble réside précisément dans cette tâche qui exige de nous l'amélioration de notre milieu vital ainsi que la préoccupation constante de la juste exigence d'un équilibre social.

Le développement de notre société est entendu comme une meilleure qualité de vie où existeront l'équité et l'harmonie. Nous devons agir en conséquence, en recherchant dans nos la rationalité et la congruence.

Le temps de l'improvisation est révolu. Nous vivons l'ère d'une planification prévoyante, capable d'ouvrir la voie et de tranformer en réalité le grand dessein qui est de forger, pour les Mexicains de l'avenir, une qualité de vie meilleure que la présente.

D'une certaine manière, le but final de tous ces efforts est justement celui-ci : arriver à ce que nos villes et nos agglomérations soient des milieux qui se prêtent à une vie plus pleine, à une plus saine co-existence.

Dans un pays aussi dynamique que le nôtre, soumis à des changements importants et des transformations décisives, il est indispensable d'adopter des solutions qui s'efforcent d'ordonner l'espace à force de volonté et d'imagination.

Actuellement, nous avons commencé à vivre la structure démographique de l'an 2000. Le phénomène va se produire, et il ne doit pas nous effrayer. La crise ne provient pas du phénomène mais de la rapidité du change. L'époque où nous vivons n'a pas encore résolu les vieux problèmes, et nous avons déjà un avant-goût de ceux qui vont venir.

Nous habitons un pays en pleine croissance qui, parmi ses garanties fondamentales, compte celle de la liberté dont jouissent tous les individus quant à s'établir et à circuler sur tout le territoire. Nous, les Mexicains, pouvons décider le lieu où nous voulons nous établir même si, parfois, celui-ci est le moins bien indiqué.

Cette réalité a provoqueé des changements quant à la quantité et à la qualité ; les premiers sont caractérisés par des taux élevés de croissance démographique ainsi que par la concentration et la dispersion d'une grande partie de la population. Les seconds se manifestent dans les nouveaux modes de vie que l'on prévoit à l'avenir et qui ont déjà pour commun dénominateur le fait de notre transformation d'un pays rural en un pays urbain.

Dans un pays qui évolue de façon accélérée, la simple transformation et l'occupation de l'espace ne suffisent pas, étant donné que la rapidité du change, le maniement des matériels, les techniques de la construction et la supervision des travaux pénètrent dans de nouvelles dimensions exigeant davantage d'ingéniosité et de créativité.

Ceux qui précèdent sont des aspects que dans bien des cas, notre peuple connaît mieux que nous de par le fait d'avoir hérité bon nombre de solutions grâce auxquelles survivent les anciennes conceptions, bien fondées, de l'espace et de l'ordre, qui sont celles de nos ancêtres.

Donner une forme aux espaces où la vie de l'homme se développe – et dont la majorité des Mexicains n'a pu jouir pleinement pendant de si longs siècles – exige une connaissance profonde des péculiarités de nos urgences, autant individuelles que collectives, afin que l'on puisse appliquer à l'échelle de nos possibilités économiques, les progrès technologiques de notre époque à la maison, à la campagne et la ville.

Le souci essentiel dans les travaux que l'on réalise actuellement doit être de mettre la créativité, les connaissances et la conscience du service au dessin de tout ce qui configure et complète les espaces où vit l'homme. Nous ne devons pas nous laisser guider uniquement par la poursuite de la beauté, car si nous agissons et nous projetons avec la vérité, l'harmonie apparaîtra comme une conséquence naturelle de son être.

Et cependant, la valeur esthétique ne contredit point l'utilité : elle la complète ou la rehausse ; c'est pour cela qu'une œuvre est un concentré de matériaux et d'intellect. Et c'est en cela que réside sa plus grande valeur.

Bien entendu, tout au long de l'histoire, les constructions ont représenté une empreinte matérielle riche en informations sur la vie de l'homme, sur ses réactions en face du milieu géographique, et elles ont constitué un clair exemple des apports techniques et plastiques qui étaient le propre de sa culture.

Les œuvres du passé nous offrent l'image la plus réelle du degré de développement culturel atteint par la communauté humaine tout entière, puisque c'est dans ces expressions vitales qu'opèrent d'une manière directe et décisive les forces les plus déterminantes pour la configuration sociale des groupements : la géographie, le climat, l'histoire et la senbilité personnelle permettant de comprendre et de vivifier toutes les inquiétudes et les désirs véhéments qui composent tout ce que nous souhaitons d'atteindre et de réaliser dans notre propre intérêt. Voilà pourquoi c'est dans cette tâche qui est la modification de l'espace où les conditions de l'environnement, les conditions techniques, économiques et sociales du milieu et de l'époque où elle se crée impriment plus fermement leur marque.

En tant que produit culturel, l'architecture contient et résume les apports de natures diverses : ceux de la connaissance de son milieu physique, social et économique, ceux de la stabilité dans sa construction, et ceux qui dérivent du destin des espaces auxquels elle donne forme. C'est donc le résultat de l'apport de connaissances et d'aptitudes très diverses, car ce n'est qu'avec le concours de diverses connaissances et de diverses capacités qu'il est possible de créer l'espace nécessaire à une activité donnée.

Notre architecture, dans ses différentes étapes – préhispanique, coloniale et contemporaine – a réussi à conserver, dûment harmonisées, les valeurs plastiques.

Au Mexique, l'architecte a été un précurseur de la planification réaliste, professionnelle et sérieuse, celle qui pose des solutions intégrales susceptibles d'être menées à bien par des étapes coincidant avec le développement économique qu'elle produit progressivement.

Si la finalité de l'architecture est d'héberger l'homme, de créer les espaces ouverts et couverts où s'écoule son existence,celle de l'urbanisme est exactement la même, mais au pluriel : les hommes, la communauté. L'architecture et l'urbanisme poursuivent un même but ; ce qui varie, c'est l'échelle à laquelle on les conçoit, l'étendue des espaces que l'on crée pour l'homme.

L'urbanisme ne s'occupe pas seulement de l'espace extérieur formé par l'architecture et le paysage ; il ne se limite pas à octroyer une échelle à l'architecture avec des parcs, des places ou des rues, mais il doit plutôt résoudre les espaces et les services d'usage commun, en poursuivant les mêmes buts d'utilité et d'esthétique que l'œuvre architecturale, mais à l'échelle individuelle.

Le meilleur exemple en est l'aménagement du territoire, qui constitue un facteur indispensable de prévision pour rendre plus productives les ressources naturelles, plus adéquates les communications et plus efficace le fonctionnement des espaces utilisés par l'homme.

Il nous faut trouver des solutions d'équilibre car, s'il est bien vrai que les problèmes sont nombreux, nombreuses devront être aussi les formules pour les résoudre, de sorte que, au moment de rationaliser la croissance de la population, au moment de la structurer d'une manière plus cohérente, nous tirions un plus grand profit des ressources.

Il est donc nécessaire de penser en termes d'espace et de temps, reconnaître que le défi fondamental consiste à profiter au maximum de ces deux facteurs.

Tout défi est une situation humaine, parce que ce sont les hommes qui provoquent, qui définissent, qui délimitent et qui font face au défi. C'est ce défi qui nous pousse à exercer notre principal privilège : celui de créer. Si nous créons, nous acceptons notre condition d'êtres humains, par conséquent, tout défi est une tension qui prouve notre résistance. Tout défi est une alternative pour répondre consciemment à la vie.

Parfois nous apportons des solutions aux défis au moyen de grandes intuitions totales, frappantes, qui provoquent de brusques virages ; parfois la solution est lente, calme, progressive et composée de petites actions. Il semblerait que nous nous trouvions actuellement être obligés d'effectuer une rationalisation tranquille en opposition à la vitesse vertigineuse des défis qui se précipitent sur nous et se compliquent, et, encore pis, acquièrent une universalité telle que cela relève de notre responsabilité à tous. Cela provient de la complexité croissante, inconnue précédemment, de tous nos problèmes. En même temps – et heureusement – cette complexité nous a donné comme rétribution la conscience de notre humanité. Tous les hommes de la terre sont plus près que jamais les uns des autres, engagés plus étroitement à la réalisation de notre destinée humaine. Et il est bon qu'il en soit ainsi, car actuellement nous avons tous conscience de ce qu'il faut faire pour rendre viables les tâches pertinentes.

Il existe des valeurs et des solutions permanentes qui peu à peu donnent une forme à un héritage qui se conserve à travers le temps, qui donne des caractéristiques qui sont propres aux espaces architecturaux d'un même groupement humain dans une même région et une même culture. L'application de connaissances et de méthodes scientifiques tend à devenir universelle, mais chaque culture adopte et modèle ses propres techniques en accord avec ses nécessités spécifiques. Même si tous les peuples arrivaient à un même niveau de capacité technique et scientifique, si l'architecture répond aux besoins de son environnement et de ses hommes, elle aura sa propre expression, et, comme telle, une valeur d'apport universel.

Par l'intermédiaire d'ouvrages qui s'étendent à peu près sur 40 siècles, l'architecture mexicaine nous montre les attitudes que l'habitant de notre territoire a adoptées devant la vie pendant ce laps de temps ; au cours de ces siècles, malgré la diversité de ses problèmes, de ses concepts existentiels, de ses connaissances techniques, de ses limitations et de ses aspirations. Il a conservé des caractéristiques permanentes, dérivées des facteurs écologiques qui l'on influencé et qui arrivent à se traduire au moyen d'un sens plastique et d'une habileté artisanale également permanents.

C'est à cause de tout cela que les architectes doivent récupérer la dignité de leur métier et être des éléments actifs, responsables et capables, afin de prendre part à l'effort de transformer nos communautés en des lieux où soit meilleure la qualité de la vie.

Nous pouvons construire un autre Mexique si nous nous appuyons sur la capacité pour trouver dans nos propres ressources la possibilité de créer sainement ; nous devons agir comme des gens mûrs, si par maturité nous voulons comprendre que la conscience de nos propres limitations signalera le chemin afin d'une utilisation meilleure des ressources, de l'espace et du temps.

Pour cela, il faut connaître l'expérience de celui qui vit l'ouvrage architectural, il faut adopter une sincérité et une honnêteté extrêmes afin d'écouter ce que pense la famille de son habitat, l'ouvrier et l'industriel de leur usine, l'élève de son école, les médecins et les malades de leurs hôpitaux.
L'efficacité doit donc être atteinte à travers cette connaissance de la volonté des hommes pour prendre conscience de leur responsabilité, et pour améliorer leur formation.

C'est la raison pour laquelle l'architecture ne doit pas être une profession consacrée seulement à l'aménagement à l'usage des espaces et à la construction de formes, mais plutôt la tâche engagée à trouver les moyens de donner satisfaction aux nécessités sociales. Cela signifie que nous sommes engagés à réussir – avec les ressources disponibles – à donner une vie meilleure à un plus grand nombre de personnes. Il ne s'agit pas seulement d'une exigence technique mais, surtout et fondamentalement, d'un impératif de justice.

L'homme façonne sa demeure et la demeure façonne l'homme

L'homme fait reposer sur sa demeure la certitude de « s'habiter » lui-même et d'habiter un espace. A la maison, l'habitant limite ses deux espaces essentiels : l'un, l'intérieur, et l'autre, l'extérieur ; celui de l'individualité et celui de la société ; celui de ses vœux et celui de l'action.

C'est pour cela, et parce que sa demeure est un environnement qui le singularise et un environnement qui le rattache, que chercher un toit, aspirer à une maison n'est pas seulement un besoin naturel pour les Mexicains ; c'est un droit social.

Dans ce contexte, l'homme façonne sa demeure, mais la demeure façonne l'homme.

Une demeure qui donne satisfaction aux besoins matériaux et sociaux de l'individu, c'est une exigence élémentaire pour le développement intégral de la vie humaine.

Aucune société ne pourra aspirer au titre de juste, si elle ne satisfait pas à ce besoin dont la satisfaction est devenue un indicateur fondamental du bien-être d'un pays.

La demeure est une des expressions de l'histoire de l'homme, réceptacle de la besogne individuelle et familiale de l'homme, et de ce fait, satisfaction de l'une de nos nécessités existentielles.

Dans la recherche d'un toit et d'un foyer, l'être humain exerce un de ses premiers droits naturels.

La maison est beaucoup plus qu'une protection contre les éléments : c'est le point de réunion de nombreuses activités, c'est un facteur de développement économique et social. La maison est aussi un centre de travail et de distribution où il existe des formes d'organisation propres à la production familiale et à l'économie de la famille.

Toute famille a droit fondamentalement à un minimum : une maison salubre, humaine et douée des services indispensables. Les différences économiques de chaque famille se reflètent dans les finitions des planchers, dans la qualité des murs, dans le mobilier ; mais l'indispensable espace vital doit être résolu pour la famille du facteur, du professionnel ou du banquier. Ces espaces humains sont résolus pour tout le monde.

Le concept de droit à la demeure est, en réalité, un droit à la qualité de la vie.

L'être humain doit pouvoir aspirer à une vie pleine de dignité, une vie saine et honnête, en harmonie avec la nature, aussi bien pour lui que pour sa famille. Aussi bien pour son groupe social que pour ses concitoyens. Aussi bien pour son pays que pour le monde où nous vivons.

De cette manière, le droit à la demeure n'est pas plus un produit exclusif de la jurisprudence au sens strict, une existence unique de la norme légale, mais c'est une synthèse de diverses réponses et de divers éléments de toutes les disciplines et d'une vision universelle qui n'emprisonne point la connaissance ni les solutions.

Transformer en un concept le droit à la demeure, ses caractéristiques et ses effets et résultats principaux, permet de signaler que ce concept n'est pas l'accès gratuit des habitants à la demeure, ni le don gratuit de la demeure réalisé par l'Etat. Par contre, cela implique la responsabilité quant à l'établissement d'alternatives qui rendent possible d'une manière ou d'une autre la satisfaction fondamentale du besoin de l'habitat chez les hommes.

C'est de la compréhension de ces éléments-clefs que surgit notre responsabilité et aussi notre action. Le droit à la demeure ne sera une réalité que si nous l'assurons pour le présent et pour l'avenir immédiat.

Le Mexique subit actuellement un problème aigu quant à la terre pour l'habitat, car l'offre du sol est insuffisante en face de la croissance de la population.

Notre population se trouve submergée dans une réalité où une grande proportion des demeurs est précaire, ce qui constitue une conséquence du chômage et de la marginalité.

La demeure n'a pas atteint les secteurs moins privilégiés de façon systématique et permanente, car la conception que l'on avait de l'habitation avait été limitée jusqu'à présent, isolée comme elle l'était de sa fonction sociale, économique et urbaine.

S'il est bien vrai que la demeure n'est qu'une des satisfactions qui, avec l'aliment, l'éducation et la santé reflètent le niveau du développement, nous ne pouvons isoler le problème, mais plutôt l'intégrer dans un cadre qui nous permette d'identifier les priorités, puisque le problème du logement ne doit pas être compris comme une composante isolée, mais comme un élément qui conserve des rapports étroits avec les rentrées, l'emploi et les conditions de la vie de la population, ce qui exige que l'on affronte les causes et non pas seulement les effets.

Le logement est une expression naturelle de la structure socio-économique. Il n'est pas possible de l'envisager isolément. On pourrait penser, ingénument, que le problème serait résolu si l'on construisait des logements. A vrai dire, la solution ne vient que comme le résultat final d'un processus qui implique la position du logement dans le contexte intégral du développement.

C'est un facteur de développement économique car, comme source d'emplois, il produit des salaires et met en activité le parc industriel. C'est un facteur de développement social, car il répond à la dynamique démographique et sociale en donnant satisfaction aux divers groupements en accord avec les possibilités de leurs rentrées, et en encourageant la création de programmes de participation organisée de la population.

Dynamiquement, le logement est un processus qui accompagne celui de la famille, sa croissance est progressive.

On part du concept de la « maison qui grandit ». Il permet, avec des solutions d'un maximum de flexibilité et de facilité de croissance, une augmentation dans les secteurs du logement et de son amélioration progressive.

Le logement naît au moment de la naissance d'une famille, lorsqu'une union, un mariage, se réalisent. Lorsque le mariage se produit, le couple n'a pas de grands besoins de consommation ; il s'agit de deux personnes à leur meilleur moment, au meilleur moment de leur âge, capables de produire. A ce moment-là les conjoints louent un appartement ou une maison, et lorsque cette famille s'est accrue, lorsqu'elle a déjà trois ou quatre enfants, lorsqu'ils ne tiennent plus dans l'appartement, lorsqu'on ne peut pas payer un loyer plus élevé étant donné qu'il

y a des frais d'éducation et de soins à la famille, on affronte le problème du logement : une maison qui ait un minimum de trois chambres.

Nous avons l'obligation de trouver la solution au logement en accord avec le développement de la famille. Cette croissance physique de la maison peut s'obtenir, avantageusement, au moyen de l'industrialisation du logement par à-coups, soit pour celui qui construit la sienne, soit pour l'entreprise de construction.

Le système de l'auto-construction nous permet de construire ou de reconstruire le plus grand nombre de logements. Il en a été ainsi tout au long de l'histoire de l'humanité ; la différence est qu'autrefois il existait un accès direct, facile et immédiat aux matériaux pour construire ce logement, car il y avait une moindre demande et qu'on disposait de bien plus de loisirs pour construire.

Utiliser nos ressources naturelles, telles les métallurgiques et, à l'avenir, les plastiques de la pétrochimie, signifie utiliser des matériaux aussi régionaux que les bois, les roches ou la boue, d'un usage plus ancien mais tout de même actuel. On continuera de créer de l'architecture mexicaine avec des mains mexicaines mais de l'actualité, non du passé.

Construire son logement au moyen de l'effort personnel, par l'acquisition progressive de matériaux, c'est le procédé habituel dans les quartiers prolétaires, mais à défaut d'une production industrielle de parties composantes, les matériaux s'obtiennent à des prix très élevés.

Si fournir une demeure digne de chacun des habitants de notre pays est une tâche immédiate et inéluctable, arriver à ce que cette demeure soit construite à bas prix est un impératif primordial, une obligation en toute justice.

Garantir à l'individu la sécurité d'un toit est un dessein qui exige de jour en jour de plus grands efforts et de plus grandes ressources, spécialement parce qu'à notre époque, le développement d'une minorité présente un contraste avec les privations que subit la majorité. Les progrès scientifiques et techniques n'ont pas encore été atteints par l'amélioration de la qualité de l'existence des nombreuses communautés des pays en voie de développement.

La préoccupation sociale ne peut se limiter à s'occuper du logement en tant qu'abri familial, sans plus ; il est indispensable de considérer que la famille ne vit pas exclusivement dans les murs de son habitation : pour une vie empreinte de dignité, les espaces devront être aussi dignes à l'intérieur qu'à l'extérieur de la demeure, dans les logements d'intérêt social, cet aspect est fondamental pour la qualité de la vie.

La demeure doit être fonctionnelle et digne, non seulement lors de l'inauguration mais comme un minimum pendant le temps que le bénéficiaire mettra à acquitter son prix.

Les solutions techniques devront faire face au défi qui consiste à trouver des systèmes plus congruents avec le développement de la vie familiale, dont les besoins augmentent et changent au fur et à mesure que le temps passe.

Il faut éviter que l'effort réalisé pour avoir une demeure en propriété s'accroisse d'un effort supplémentaire pour la conservation et l'amélioration, car le fait d'avoir une demeure ne doit pas représenter un sacrifice permanent.

De nombreux besoins nouveaux, de nouvelles techniques pour la construction, de nouvelles manières d'organiser le travail, de nouveaux systèmes sociaux devront produire de nouveaux espaces correspondant à notre tradition culturelle. L'industrialisation dans le domaine du logement devra donner satisfaction à tout cela.

Les mécanismes et les ressources qu'il faut mobiliser au niveau mondial pour satisfaire les besoins d'habitation, ne pourront trouver une réponse parfaite que dans la mesure où il existe un engagement qui réunisse l'effort individuel, celui de la communauté et même celui de la société dans son ensemble, et qui dans un cadre de respect mutuel, arrive à réunir au niveau international des ressources et des expériences qui permettent de créer un habitat de plus en plus efficace, plus digne et juste pour tous.

Ce que nous réclamons en réalité, nous tous, c'est d'avoir une vie pleine de dignité à l'échelle humaine. La technologie actuelle, si avancée, doit nous offrir cette possibilité si on l'utilise correctement. Et si nous mettons à profit, rationnellement, cette technologie, et ces possibilités, l'homme doit arriver à cette même échelle humaine de co-existence à laquelle il aspire.

En prévoyant dès maintenant les besoins de l'avenir, et en agissant avec décision dans le domaine de l'habitation, on obtient l'assurance que dans les années à venir, d'une manière ou d'une autre, les Mexicains construiront mieux leurs maisons, et avec un moins grand effort.

L'établissement humain est la scène sur laquelle se fait l'histoire

L'établissement humain, c'est l'habitat, et l'homme est l'acteur principal de son histoire. Nous devons nous expliquer ce rapport intime et indestructible, nous

devons le comprendre, et nous devons trouver l'équilibre entre les deux composantes. Préserver l'habitat et sacrifier l'homme manquerait de sens. Prétendre sauver l'homme tout en commettant des déprédations dans l'habitat serait une tentative inutile, contradictoire et suicidaire.

Le développement de l'humanité depuis l'avènement des sociétés industrielles est caractérisé par deux phénomènes d'une transcendance singulière : l'accroissement accéléré de la population mondiale, l'étendue et la complexité des processus productifs modernes ayant lieu dans un environnement qui a dépassé toutes les barrières, jadis insurmontables, aussi bien de la distance géographique que des frontières nationales.

C'est ainsi que s'est créé un lien étroit et inévitable entre le fait économique et l'espace physique où la population se distribue, et qui est à l'origine des problèmes des établissements humains qui constituent, en toute justice, une préoccupation de jour en jour plus pressante dans le temps actuel. L'un des aspects les plus importants de ces problèmes est le fait, largement constaté, qu'une distribution rationnelle de la population influence de façon très caractéristique la production de biens et de services et, par conséquent, le rythme du développement économique.

L'homme s'établit là où il peut assurer sa subsistance, et cela au moyen de l'emploi. Dans la mesure où la création des emplois se fait d'une manière équilibrée, les établissements humains se produisent aussi de manière équilibrée. Et c'est la création des emplois et la manière dont ils se distribuent qui déterminent fondamentalement, à notre époque, les établissements humains.

Parler d'établissements humains c'est parler de la manière dont les hommes se groupent, c'est parler de distance entre les hommes, une distance qui les rapproche ou les éloigne, qui les congestionne, les disperse ou leur permet de vivre harmonieusement les uns avec les autres. Cette distance est déterminée par des conditions économiques, sociales ou physiques.

Si l'on évite la congestion et la dispersion, il est possible d'arriver à des sociétés ayant un équilibre dans les rapports humains. La croissance désordonnée, explosive, est bien plus coûteuse, plus injuste et plus lente quant à atteindre le bien-être que l'homme désire ; nous devons récupérer, dans tous les établissements humains, la dignité de la personne, en favorisant ses rapports avec l'environnement et la vie en commun avec ses semblables.

L'idée et le besoin d'aménager et de régler les établissements du pays acquièrent une importance vitale parce qu'il s'agit de nous et des nôtres, parce que l'objet et le sujet des établissements humains c'est l'homme lui-même, parce que l'homme est la somme des problèmes, et c'est en lui que se trouve la solution.

Le personnage principal, c'est l'homme, et il mérite le même respect en tout lieu. Dans les agglomérations il y a des problèmes d'une plus grande concurrence pour l'obtention d'emplois, d'un coût plus élevé des services, de difficultés de transport, de gaspillage de temps, de tensions, de pollution, de difficultés pour la coexistence. Lorsque les établissements sont dispersés, les solutions ne sont pas seulement plus coûteuses mais, dans bien des cas, impossibles.

Dans toutes ces situations, l'axe du problème c'est l'homme. Nous devons nous acquitter envers lui là où il se trouve, dans les établissements, petits ou grands.

Le déséquilibre exprimé par nos établissements, la concentration et la dispersion, nous révèlent un problème de distance entre les hommes. Nous aspirons à une distance convenable pour le développement existentiel entre les Mexicains sur leur territoire. Une distance qui permette de se connaître, qui soit favorable à l'affection, à la solidarité, une distance qui permette à la fois l'individualité et la communauté.

Ces deux extrêmes, concentration et dispersion, sont le plus grand défi auquel nous ayons à faire face.

Les établissements humains sont les réceptacles de la vie des habitants du pays. C'est là que se manifeste le passé et que se précise le Mexique que nous deviendrons. C'est là que trouvent leur expression les intentions de coexistence harmonieuse et les contradictions de notre vie collective ainsi que la réponse au besoin de nous occuper de notre réalité en tant que problème, afin de nous trouver dans les conditions nécessaires pour déterminer les actes, pour ouvrir les portes aux solutions en termes de buts dans le temps et dans l'espace, et afin de pouvoir aborder, en toute honnêteté, la part de la tâche qui nous revient et qui exige que notre conscience la comprenne et que notre volonté s'impose à sa réalisation.

Le Mexique présente la plus vaste gamme de problèmes en matière d'établissements humains, depuis la plus grande dispersion de communautés jusqu'à l'une des plus grandes concentrations métropolitaines dans le monde, et en outre, une grande diversité de caractéristiques tenant à l'époque et à la culture où elle fut fondée, sa tradition historique, sa fonction, ses interactions mutuelles et sa dynamique.

Notre pays est en train de se transformer rapidement en un pays urbain. En même temps que l'explosion démographique, il passe par un des processus d'urbanisation les plus intenses du monde. Ce phénomène se reflète sur la structure des établissements humains, lesquels, au même titre que les structures économiques et sociales, sont le résultat et l'expression du développement et de l'évolution historique du pays.

De l'entendement de ce qui se produit dans les établissements humains, de la prise de conscience du fait que la croissance désordonnée compromet notre développement, une intention découle : compter sur un schéma d'ordre de telle manière que ce qu'il faudra faire soit fait à la place qui convienne et au moment opportun. Que les ressources disponibles, qu'il y en ait peu ou beaucoup, soient exploitées avec de l'ordre afin que le bénéfice soit plus grand.

Indéfectiblement, nous allons croître pratiquement jusqu'à doubler, mais si nous situons correctement ce chiffre double, nous serons sûrs que les augmentations vont produire des établissements mieux équilibrés.

La ville est la maison de l'homme

La ville est la maison de l'homme, là où il trouve un abri et où il se sent protégé, et sûr.

La ville est un lieu spécifique qui ne se reconnaît pas seulement comme un espace matériel, limité physiquement et géographiquement, mais plutôt en termes de répercussions sociales. C'est une réalité physique et spatiale concrète qui affronte des situations sociales, politiques, économiques et administratives spécifiques, et ce n'est pas seulement une idée ou un modèle conceptuel, valable en lui-même, hors du temps et de l'espace. Et de ce fait, c'est plus qu'une ville, il s'agit de villes.

La ville est le lieu où les êtres humains font un échange de rapports dans les meilleures conditions, grâce à la communication et à la coexistence permanentes, c'est là qu'ils développent au plus haut degré les facultés qui leur sont propres.

La ville permet que l'homme s'identifie avec le monde et se sente partie substantielle de celui-ci de telle sorte qu'il puisse se reconnaître dans l'espace qu'il choisit et qu'il habite, en le traçant et en l'organisant en accord avec sa façon de sentir et de penser. C'est ainsi que l'on peut dire, et avec raison, que la ville réflète ses habitants. C'est pourquoi, lorsque nous citons les Grecs et les Romains de l'Antiquité, nous nous en remettons aux superbes cités qu'ils ont créées : Athènes et Rome. Il en est de même avec les Aztèques et Tenochtitlan, avec les Toltèques et Tula, avec les Mayas et Palenque ou Chichen-Itza. La ville est une création de l'homme et c'est un moyen, pour lui, de se réaliser pleinement.

La forme de la ville découle des activités de ses habitants, et des fonctions que ceux-ci leur attribuent. Actuellement, nos villes sont complexes parce que notre

société l'est également ; cependant, leurs fonctions traditionnelles n'ont pas changé dans le fond, et elles sont toujours : habiter, travailler, éduquer et faciliter la circulation.

Nous sommes arrivés à un point de l'histoire où la ville commence à apparaître à nos yeux avec des caractères inédits jusqu'à présent. Cette réalité, aussi vieille que toutes les civilisations, et par conséquent si familière et si bien connue, est devenue une énigme.

La vie urbaine se généralise rapidement parce que du jour au lendemain s'accroît le nombre de personnes qui habitent les villes et diminue le nombre des habitants des campagnes et des zones rurales, phénomène que les chiffres rendent fort bien.

La population totale de notre planète dépasse les quatre milliards de personnes, dont une proportion élevée habite les villes. D'ici à deux décennies, d'après les prévisons de l'Organisation des Nations Unies (ONU), la population mondiale s'élèvera à 6.254 millions dont 51 % d'habitants urbains.

Le cas du Mexique est plus significatif, car des 70 millions d'habitants que nous sommes, presque la moitié habite les villes, et l'on calcule que pour l'an 2 000, sur 100 Mexicans, 80 seront établis dans les grandes villes.

A ce moment-là, le change de vie de l'humanité sera déjà défini : la plus grande partie de la population sera urbaine. Les mœurs et coutumes de la société se distingueront substantiellement de celles que nous avons connues jusqu'à très récemment.

L'évolution de l'homme et le développement de sa société se trouvent intimement liés et conditionnés.

La ville d'aujourd'hui est une entité inconnue ; un élément qui semblerait encore sur le point d'être créé par l'homme. Le paradoxe se produit à cause des répercussions et de la prfondeur du change quantitatif et qualitatif que représente l'urbanisation mondiale.

La grande métropole en devient une réalité nouvelle dans l'histoire de l'homme. Jamais auparavant il n'avait existé de villes ayant une telle importance ni de telles dimensions. Donc, jamais dans le passé on n'avait éprouvé de problèmes semblables. Autrement dit, les problèmes sont beaucoup plus grands, oui, mais aussi plus compliqués du point de vue social.

La croissance rapide de la population dans les grands centres urbains a sa contrepartie : c'est la réduction, en termes relatifs, de la population localisée dans le

milieu rural. L'énorme concentration de la richesse et des activités économiques dans quelques villes seulement, a comme vis-à-vis la pauvreté économique de vastes régions du pays.

Cette transformation des sociétés rurales en sociétés urbaines est connue en tant que concept, et idée ; mais vécue en tant que réalité elle renferme de graves complications, car les hommes qui la vivent, soit parce qu'ils n'avaient pas de travail, soit parce qu'ils n'avaient pas d'école pour leurs enfants, soit parce qu'ils désespéraient de pouvoir survivre, posent l'un des problèmes fondamentaux à résoudre : créer, dans les lieux d'où ils viennent, ce qu'ils veulent trouver dans les villes, et donner à ceux qui s'y trouvent déjà, la destinée économique et les sources de travail dont ils ont besoin pour mener la vie pleine de dignité à laquelle ils aspirent.

Aux problèmes que posent la croissance de la population et la vitesse du changement, il faut répondre par la planification, qui est la seule possibilité qui permette le développement dans la liberté, afin que la prévention prenne le pas sur la correction, afin que nos villes croissent harmonieusement et devancent les problèmes en prévoyant leurs solutions.

Il faut reconnaître que la croissance accélérée a provoqué des problèmes inconnus auparavant, parce que l'on n'avait pas parfaitement conscience du pays. Il convient à présent de corriger cette croissance qui, dans la hâte, a donné lieu à aux injustices et aux déséquilibres. Il convient de corriger et prévoir si l'on veut sortir du cercle vicieux qui n'envisage que la correction. Il faut passer des avatars de l'inertie et de la croissance spontanée à une inversion de cette tendance, en conduisant et en consolidant à la fois le développement de nos bourgades et de nos villes, passer à une évolution de la conscience de quelque chose qui intéresse primordialement : le maniement adéquat d'un phénomène qui est caractéristique de notre époque, l'urbanisation de la vie, la généralisation du mode urbain en utilisant l'espace.

Si nous apportons des solutions à la ville, l'environnement rural aussi en profitera. Et réciproquement, les villes résoudront une grande partie de leurs problèmes au moyen de l'application de remèdes portés à la situation des campagnes. Voilà le principe d'équilibre que nous recherchons.

Il est aussi de notre devoir de profiter des apports d'autres époques, ainsi que d'éviter les erreurs qui ont été commises, afin de pouvoir construire des villes qui soient meilleures, conçues d'une manière plus intégrale, et reliées à leur noyau historique.

C'est ainsi que le monde s'est construit, et c'est ainsi que se sont construites les meilleures villes, celles que nous visitons en touristes, celles qui nous plaisent.

Elles n'ont pas été tracées par des techniciens, elles ont été des créations découlant de formes et de possibilités de vie exprimées avec une authenticité totale. Cette leçon, il faut que nous l'apprenions et que nous la mettions en pratique.

Conformément à la structure urbaine et de façon élémentaire, nous pouvons reconnaître des villes qui sont grandes, moyennes et petites. Les grandes villes se distinguent des moyennes et des petites non pas uniquement par leurs dimensions mais aussi par la portée et la diffusion des activités et des fonctions dans l'espace.

Dans chacun des cas, il faut distribuer rationnellement l'espace, l'aménager, et parfois, le conjuguer avec les besoins de ceux qui le peuplent, afin de garantir àceux-ci des niveaux de vie qui soient meilleurs, car ce qui est en jeu, ici, n'est pas autre chose que la qualité de la vie des habitants de nos bourgades et de nos villes. Une vie ayant un meilleur sens grâce à de meilleures conditions de l'environnement et des services, et de plus grandes satisfactions des besoins.

Le processus démographique accéléré et notre incorporation de jour en jour plus complète à la technologie actuelle, ont leurs plus grandes répercussions dans l'environnement créé par l'homme dans la ville. C'est dans la ville que la pollution physique est rendue plus aiguë, mais, d'une manière encore plus grave, la dispersion sociale qui restreint la liberté personnelle et rend impossible la coexistence.

Mais cette situation n'est pas l'apanage des grandes villes. La vie dans les établissements moins grands impose aussi à l'individu une limitation de ses mouvements et de ses rapports avec l'extérieur, ainsi que de son indépendance et de sa différenciation. Une limitation de ce genre rend l'existence difficile, l'ambiance est renfermée et cela produit des sensations semblables à l'asphyxie. Dans ces villes la déshumanisation a des gammes et des nunances différentes ; mais en fin de compte, c'est toujours la déshumanisation.

Les villes sont le site des aspirations, l'espace où s'entrecroisent les intentions et les besoins ; le lieu où prennent corps les limitations et les impossibilités. C'est dans la ville où se manifeste le conflit social dans toute sa complexité. Là, tout devient routine, et l'ont vit quotidiennement l'inégalité à tel point que de jour en jour il devient plus difficile de percevoir l'injustice et la souffrance d'autrui.

La ville ne crée pas l'injustice, elle reflète seulement les inégalités et les contradictions de notre processus de croissance.

Une ville habilement résolue pourra être très efficace, mais il est très probable qu'elle soit aussi triste que la plupart de nos villes contemporaines, agressives à

cause du rythme intense de la vie, par le choc constant de la vie individuelle contre l'accablante vie collective. C'est pourquoi il est nécessaire de planifier les villes, non seulement afin que les hommes y vivent mais surtout pour qu'ils y coexistent. Ce n'est que dans la coexistence que la personne et la communauté pourront faire consciemment l'histoire.

Sans coexistence, la ville déborde dans l'anonymat de la multitude.

La ville de l'avenir est un sujet sur lequel on médite le plus fréquemment maintenant, non pas tant en fonction de la futurologie où s'exerce l'esprit de l'homme de notre temps, mais comme une réflexion nécessaire en face de la gravité de la coexistence et même, souvent, de la survie de nos grandes villes actuelles. Dans celles-ci l'espace se morcelle et se limite, obligeant ainsi l'homme à vivre dans des lieux réduits, et à se disputer l'espace pour multiplier l'usage qu'il en fera.

Il ne suffit pas de respirer un air plus pur ni d'avoir davantage de transports : il faut que les enfants, que la famille, que nous tous trouvions que la ville est efficiente à notre échelle, aimable et réceptive à des aspirations de tout genre.

Les villes sont des espaces de travail qui ne cessent d'attirer des milliers d'habitants, car ceux-ci ne trouvent aucune destinée en dehors d'elles. On ne peut les fixer ailleurs sans avoir donné une réponse à leurs aspirations légitimes à une vie digne.

C'est justement la richesse et la diversité des sources de travail que l'on trouve dans la ville, ce qui attire les gens de la campagne. Mais, encore une fois, la concentration du peuplement, la spécialisation des travaux et la complexité de la production économique, réduisent la capacité d'emploi dans les villes.

Celui qui n'a pas d'emploi n'a point accès à l'alimentation, à l'éducation, au logement et à la santé. L'emploi est conçu comme le meilleur moyen d'accès, d'une manière équitable, aux bénéfices du développement pour tous les Mexicains, afin qu'ils puissent avancer vers les buts minima du bien-être et de la distribution des rentrées, et transformer en un développement effectif et intégral la croissance que nous sommes en train d'observer.

Il faut donc jeter les bases sur lesquelles nous puissions mieux nous établir, afin que la distribution de la richesse soit réellement équitable, afin que la création d'emplois puisse produire un développement urbain mieux équilibré.

Celui qui n'a pas d'emploi se trouve également privé de l'accès au repos récréatif. La jouissance des loisirs a pour condition préalable l'accès au temps du travail. Sans la pleine satisfaction du droit au travail, sa contrepartie, le droit aux loisirs, ne peut pas s'exercer.

Pour vivre, l'homme a besoin d'un travail agréable avec une juste rémunération, et que ce travail se trouve à une distance raisonnable de son foyer. Pour ses loisirs, il lui faut des activités qui lui fournissent des moments agréables, qui renouvellent son énergie physique et mentale, qui affirment son unité familiale et qui lui donnent la possibilité d'exercer sa créativité.

Par conséquent, l'homme a besoin d'espace : des lieux adéquats pour vivre, travailler et s'amuser, des espaces suffisants pour se créer lui-même et pour développer sa culture, jour après jour.

La récréation est un des moyens par lesquels se perfectionnent l'homme et la collectivité. Grâce à la récréation, les individus jouissent de divertissements et de distractions pour occuper leur temps libre. La récréation, dans un sens plus vaste, doit être entendue, non seulement en tant qu'activité secondaire mais comme un facteur fondamental de bien-être. Tout homme recherche, dans la récréation, la récompense et la réalisation de ses potentiels. Les émigrants ruraux, lorsqu'ils vont vers les villes, espèrent trouver un emploi et un logement. Oui, mais aussi de la récréation. L'attrait de ces divers éléments représente peut-être, pour eux, une importance égale.

L'expression culturelle, la communication humaine et l'usage social du temps, si enrichissants, sont des éléments qui doivent se donner d'une manière vivante et simultanée afin d'améliorer la qualité de la vie des hommes. Ces éléments conditionnent et nuancent les formes de coexistence, l'usage des biens en commun et les modalités pour l'obtention et la consommation des éléments de satisfaction des besoins.

La ville est un domaine renouvelé d'information, d'éducation et de formation de ses habitants. Celà n'est pas dû seulement au style particulier de la vie urbaine qui, par définition, est différent du style vital des centres de peuplement plus petits et à caractère rural. Dans la ville, les formes sociales de la coexistence changent rapidement, et la communauté se trouve obligée de développer plus rapidement sa capacité d'adaptation aux circonstances changeantes. Cela exige une éducation dont la ville est la base, le moyen et l'objectif, et en vue de laquelle elle accumule les moyens et les ressources nécessaires.

De même, quand il s'agit de logement, la solution des problèmes éducatifs doit s'orienter vers l'approvisionnement de tout le nécessaire pour que nos villes puissent faire face à ce besoin si pressant. Dans le Mexique moderne on s'efforce de satisfaire ces tâches en accomplissant ce que la Constitution a établi comme l'un des droits des Mexicains.

L'éducation vit dans le désir de liberté, elle ne peut être ni tendancieuse ni autoritaire ; elle ne doit pas prétendre à tracer avec rigidité ses définitions ni ses limites. La véritable éducation est celle qui se présente comme un spectacle propre à la vérité. C'est un désir permanent de l'homme que d'atteindre la connaissance de la vérité. Le mandat de l'éducation consiste à cultiver sa recherche, l'enseigner, à s'appuyer sur elle et en faire une habitude. Eduquer en liberté et par la vérité contribue à ce que le développement des facultés intellectuelles de l'homme se portent vers un monde de valeurs en harmonie avec la réalité qui, de jour en jour, se voit modifiée par le processus urbain.

Plus que jamais, il est nécessaire d'analyser les distances entre les besoins et les idées, entre la destinée des actes et la réalité objective, et de faire de l'éducation un encouragement et un devoir qui réduise ces distances-là, qui élimine les ambiguités, rejette la fausseté et contribue au raffermissement d'une société libre, juste et, par cela même accomplie.

Information et souveraineté *

Mahdi Elmandjra

La plus grande mutation au niveau de l'évolution de l'humanité fait ses premiers pas. Il s'agit de la transformation de la civilisation industrielle en une civilisation du savoir et de l'information. Il est vrai que les germes de ce bouleversement se ressentent actuellement beaucoup plus dans les pays hautement industrialisés, qui accordent une importance stratégique à la recherche scientifique et aux technologies de pointe (informatique, télématique, robotique, biotechnologie, génie génétique, chimie moléculaire,...) et y consacrent près de 3 % de leur PNB. Néanmoins dès aujourd'hui, les pays du Tiers-Monde qui ont encore un milliard d'analphabètes, et dépensent moins de 0.3 % de leur faible PNB en recherche et développement, subissent les secousses de cette révolution – la révolution de l'information.

On estime que l'écart entre les pays industrialisés et ceux en développement est aujourd'hui de l'ordre de 1 à 20. On pense qu'il pourrait être de 1 à 50 d'ici à l'an 2000, essentiellement à cause des changements structurels que le système international subira comme conséquence des effets politiques, économiques et socioculturels des nouvelles technologies – surtout celles de l'information.

Cette révolution de l'information affecte inévitablement le contenu des deux concepts qui font l'objet de notre débat : « Potentialités économiques et Souveraineté ». Le potentiel économique d'un pays ne pourra plus être réduit aux

---

* Communication adressée par l'auteur au colloque de l'Académie du Royaume du Maroc sur les « potentialités économiques et la souveraineté diplomatique », tenu à Fès en 1983.

explications que l'on trouve dans les manuels de géographie et d'économie politique. Les ressources naturelles resteront toujours une donnée importante ; mais ce qui est déjà bien plus vital, ce sont les ressources humaines, l'information et la recherche scientifique. Sans ces dernières, il est impossible de valoriser le potentiel économique afin qu'il mène à un véritable développement. On ne dévoloppe plus un pays comme on laboure un champs de blé. Plus que jamais auparavant le développement passe par le développement de l'homme et par la maîtrise sociale de ses inventions. Ceci est en parfait accord avec les systèmes de valeurs de la société musulmane et les finalités de l'Islam qui accordent une place prééminente à la personne humaine.

Le potentiel économique d'un pays est d'abord dans ceux qui le peuplent. Dieu a distingué l'homme de l'animal et de la plante en lui donnant un système interne d'information fort complexe qui lui permet de créer, de raisonner, de se transformer, de s'épanouir et de porter des jugements. Tout cela se réduit en fin de compte à un traitement d'informations qui requièrent deux éléments vitaux : l'information elle-même et des algorithmes qui donnent une structure et un sens à cette information. Les sources de l'information sont l'observation, la perception, la recherche et la mémoire naturelle et artificielle. Les algorithmes sont le produit de la raison, de l'expérience, de l'intuition, de la créativité, de l'imagination et de la foi. Pour ceux qui croient, les livres sacrés sont des recueils d'algorithmes.

Le développement économique ne dépend plus aujourd'hui que de l'exploitation des ressources matérielles, il est de plus en plus lié au traitement de l'information et au savoir. Le potentiel économique du Japon de 1983 est-il dans ses sous-sols ? Le Tiers-Monde comprend un grand nombre de pays riches en ressources naturelles mais pauvres en savoir et donc sous-développés. L'Afrique a un potentiel économique (dans le sens traditionnel du terme) énorme si l'on en juge par la richesse de ses matières premières ; mais elle n'en demeure pas moins le continent le plus pauvre de cette planète. Si l'on pousse un peu plus loin les implications économiques, sociales et culturelles de cette révolution de l'information, on comprend plus facilement pourquoi le contenu du concept de souveraineté est en train de changer.

Dans les pays industrialisés, ce nouveau secteur de l'information, du savoir et des services représente aujourd'hui 56 % des PNB des pays de l'Europe des Dix, et occupe 54 % de la population active des Etats-Unis. Les statistiques classiques du commerce extérieur qui ne couvrent pas ce qu'on appelle les exportations invisibles faussent l'analyse du commerce international. D'après ces statistiques les Etats-Unis ont une balance commerciale déficitaire avec le Japon. Ceci n'est pas exact, car le Japon l'an dernier avait un déficit au niveau des exportations « invisibles » de l'ordre de $18 Milliards de dollars sous forme de services importés essentiellement des Etats-Unis.

La théorie économique est en crise et l'analyse économique est désorientée. Nos structures mentales ont du mal à appréhender les implications de cette révolution de l'information. Sait-on qu'une seule technologie de l'information comme celle de l'utilisation des fibres optiques dans les télécommunications réduira de 40 % les exportations du cuivre avant 1990 ? Que les développements de la biogénitique et des biotechnologies permettront aux pays industrialisés de se passer de toute une catégorie de ressources végétales qu'ils importent actuellement des pays du Tiers-Monde ? Et que dire de l'exploitation des ressources marines ? Tout cela est le produit de la révolution de l'information. Sans les technologies de l'information, les autres technologies de pointe n'auraient jamais pu voir le jour. Retirez les technologies de l'information et elles s'arrêteront.

Les pays industrialisés ne constituent pas un groupe homogène face à la mutation qui est en cours. Ricardo Petrella, haut fonctionnaire de la C.E.E. nous dit :

> « L'image du monde que nous Européens pouvons nous faire, en regardant uniquement aux implications et aux conséquences des nouvelles technologies d'information, est celle d'une société mondiale où, au cours des *20* prochaines années, les pays de la Communauté risquent de mettre en jeu leur survie en tant qu'économies industrielles autonomes »[1]

Si cela est possible au niveau des pays de l'Europe des Dix, qu'en sera-t-il des pays du Tiers-Monde qui ne sont pas encore véritablement autonomes économiquement ou industriellement ? Une intensification de la dépendance ? Vis à vis de qui ? Ce ne sont pas des questions théoriques. Elles sont au cœur de notre sujet.

Dans un monde où la connaissance scientifique se dévoloppe d'une manière exponentielle (le volume des publications scientifiques en 1984 sera égal à tout ce qui a été publié entre la Renaissance et 1976 !) peut-on encore parler de potentiel économique en évaluant uniquement le tonnage des réserves de son sous-sol, le volume de ses cours d'eau et barrages, la surface de ses terres cultivées, le nombre de têtes de son cheptel, les nuités des touristes et le taux de croissance de sa population ?

Comme nous l'avons déjà dit, la notion de potentiel économique ne peut pas se réduire à des données matérielles. C'est avant tout une donnée normative qui est intimement liée à la vision que l'on a de la société et du modèle de développement que l'on recherche à mettre en œuvre. C'est ici que l'on découvre les méfaits du mimétisme des pays du Tiers-Monde qui ne leur a pas encore permis de définir des modèles de développement endogène en l'absence desquels la discussion de « potentiel économique » demeurera nécessairement vague car sans

(1) « Europe 85, Nouvelles Images du Monde et Renouveau de l'Europe », page 8, Bruxelles 1983.

pertinence sociale et sans référentiel culturel. Il n'y a qu'à voir comment ils essaient actuellement de valoriser ce potentiel sur le plan international.

Le fameux « dialogue » Nord-Sud est un échec flagrant. Il a succombé face aux inégalités indécentes qui caractérisent actuellement le système international où moins du quart de la population mondiale dispose de plus des trois-quart des biens matériels de la planète.

Que l'on parle de « Nouvel Ordre Economique International », de « Négociations Globales », de « Co-développement » ou de toute autre formule à la mode, le problème est le même – il est structurel et conceptuel. Il est au delà des prix des matières premières, des barrières douanières, du système monétaire international ou même de la dette publique. C'est d'abord une question d'algorithme(2) ou de « suite de raisonnements ou d'opérations qui fournit la solution de certains problèmes », pour reprendre la définition du dictionnaire.

Par manque de connaissance, de savoir et donc d'information, les pays du Tiers-Monde essaient de négocier avec le Nord sur la base des algorithmes du Nord, et souvent avec l'information du Nord quand elle est disponible. Le résultat ne peut être que ce qu'il est. Il est encourageant de voir que le sommet des Non-Alignés à la Nouvelle Delhi (Mars 1983) s'est mis d'accord dans sa Déclaration finale sur un chapitre qui traite de l'information et de l'informatique.

Le rôle de l'information en tant que potentiel économique ressort assez clairement lorsqu'on examine les faits suivants :

- Plus de 95 % des investissements en informatique se font dans le Nord, et moins de 5 % dans le Sud.

- 98 % des dépenses mondiales en recherche et développement dans le domaine des technologies de l'information s'effectuent dans le Nord, contre 2 % dans le Sud.

- Le rapport de la Commission de l'UNESCO sur l'information que Sean Mc Bride a présidé donne des statistiques impressionnantes sur les exportations de biens culturels(3) – textes imprimés, livres imprimés, récepteurs de télévision, radios, enregistreurs de son, matériel photo et films de cinéma. Ces biens culturels constituent l'information aussi bien que son support. Les pays développés en exportent près de 93 % du pourcentage du total mondial, et les pays du Tiers-Monde moins de 7 %.

(2) Ce mot vient du nom du mathématicien arabe Al-Khowarizmi.

(3) Voir le tableau à la page 163 dans *Voix Multiples, Un seul Monde*, UNESCO (1980).

– La rentabilité du capital n'atteint pas 5 % aujourd'hui, alors que les investissements dans l'information rapporent entre 12 % et 15 %. Quant aux matières premières et produits de base, leur rentabilité est négative puisque leur prix réel baisse régulièrement et systématiquement.

– La découverte du bateau à vapeur et du train au XIXème siècle ont permis de transporter des biens matériels et de développer le commerce et l'industrie ; aujourd'hui grâce à l'informatique et la télématique on transporte des services. Ces services s'internationalisent et se transnationalisent très rapidement, et représentent déjà des transactions commerciales qui se chiffrent en dizaines de milliards de dollars. Avant la fin du siècle on les comptera en centaines de milliards de dollars.

– L'augmentation exponentielle du savoir et l'augmentation de la complexité mènent à une compression du temps disponible pour la prise de décision. D'où l'importance dynamique et économique de l'information.

– L'information est devenue un facteur de production. Le Comité du Développement Economique du Japon a recommandé que l'on incorpore le coût de l'information dans le coût de la production industrielle[4].

L'informatique offre de grandes possibilités pour le développement de l'intelligence humaine et pour le perfectionnement de l'intelligence artificielle. Les énormes implications économiques des progrès dans ces domaines sont de plus en plus perceptibles.

Ces données sont parmi les meilleurs indicateurs de la dépendance du Sud à l'égard du Nord. On ne peut pas les ignorer lorsqu'on parle de potentiel économique et de souveraineté.

*

* *

L'article 2 de la Charte des Nations Unies stipule que l'Organisation est fondée sur le principe de l'égalité souveraine de tous ses membres. Cette égalité constitue un principe fondamental du droit international. Paul Reuter estime comme la majorité de juristes que :

---

(4) Voir le rapport de Keizai Doyukai, « A vision of the 21st. Century, the quest for industrial restructuring »

« La souveraineté exprime un caractère et un seul : celui de n'être pas soumis à un autre pouvoir de même nature »[5]

Les Etats sont parfois obligés d'abondonner volontairement et collectivement certains des attributs de leur souveraineté afin de faciliter une meilleure régulation sur le plan régional et international, dans l'intérêt de cette même souveraineté[6].

Les exemples dans ces domaines sont nombreux : poste, téléphone, aviation civile, santé, environnement, monnaie etc... Les accords d'intégration économique tels que ceux de l'Europe des Dix limitent la souveraineté de ses membres dans certains secteurs dans leur intérêt collectif. Dans tous ces cas il y a une action volontaire de la part des Etats concernés et *réciprocité* ainsi que des avantages mutuels ou des compensations.

Les problèmes que soulèvent pour la souveraineté la révolution de l'information sont aussi des problèmes de régulation internationale. Mais dans ce cas les inégalités entre les pays sont telles que les principes de réciprocité et de volontariat se trouvent vidés de tous leur sens. En outre, les nouvelles technologies de l'information affectent un des fondements de la souveraineté : la maitrise du territoire et de son espace.

L'utilisation des satellites a modifié la portée de la souveraineté sur l'espace aérien**. Les satellites recueillent toute une série d'informations en plus des cartes météorologiques que l'on voit à la télévision. Outre leur utilisation à des fins militaires, les satellites font de la télédétection, donc la prospection des ressources naturelles à distance, prévoient le niveau des récoltes, permettent l'accès aux banques de données et observent les mouvements de biens et de personnes (certains de ces satellites peuvent photographier la plaque d'immatriculation d'une voiture la nuit) pour ne citer que quelques applications.

Avec une simple antenne parabolique au sol on pourra dès 1985 capter presque toutes les stations de télévision du monde. Le potentiel économique le plus apprécié et le plus valorisé de nos jours dans les pays développés, ce sont les réseaux de télécommunication car ils véhiculent de l'information.

(5) Dans Institutions Internationales, Presses Universitaires de France, p. 123.

(6) Voir Mahdi Elmandjra ; *The United Nations Systems : An Analysis,* Faber and Faber, London (1973).

** Lors du Sommet des Non-Alignés (New Delhi, Mars 1983) les Chefs d'Etat ou de Gouvernement ont invités les Membres du Mouvement à,
« accorder une attention particulière aux implications pour la Souveraineté Nationale et le Développement Economique des pays en développement de l'utilisation de l'orbite géostationnaire et de la régulation du spectre électro-magnétique qui sont d'une importance critique pour la diffusion de l'information dans le Commerce Mondial et les Echanges ».

Les nouvelles technologies ont beaucoup plus transnationalisé qu'internationalisé l'information. *La transnationalisation* countourne et ignore le droit international, d'autant plus qu'il est en retard par rapport aux situations de fait. Ceux qui bénéficient de ces situations font tout pour accentuer ce décalage entre la technologie et les normes internationales qui devraient la gouverner. Les « flux transfrontières de données » et la concentration du pouvoir de l'information à travers les banques de données dans un très petit nombre de pays en sont la meilleure illustration. Il y a une donnée que l'on ignore actuellement sur les « flux transfrontières de données » : c'est leur densité. On sait qu'elle est importante et qu'elle croit à un rythme impressionnant(7) ; mais la souveraineté n'a même pas encore trouvé les moyens juridiques pour comprendre le phénomène et encore moins le réguler. On estime que plus du tiers des exportations d'un pays comme la France découlent des activités du secteur de l'information et du savoir. Pour les Etats-Unis et le Japon la proportion est aux alentours de 50 %. D'où l'enjeu politique et économique du « flux transfrontières de données ». Juridiquement un pays est souverain du point de vue « informationnel »(8) mais l'application de cette souveraineté se heurte à d'énormes problèmes conceptuels, juridiques, politiques et économiques.

Il y a tout d'abord une confusion entre trois aspects assez différents de la question : (1) la liberté de l'information en tant que droit de l'homme et libertés publiques ; (2) le droit à la vie privée et la protection des citoyens contre toute constitution ou exploitation abusive de fichiers personnels informatisés ; et (3) la collecte, le traitement et la transmission d'informations par ordinateur ou par support informatique au delà des fontières nationales.

Les juristes interviennent en général après l'évènement pour en tirer des leçons et élaborer des lois nationales et internationales. L'accélération du développement technologique et ses implications économiques et socio-culturelles – surtout en matière d'information – requiert un droit anticipatif pour permettre à l'ensemble des pays de se protéger contre certaines conséquences de ce développement qui est monopolisé par quelques pays, pour ne pas dire quelques firmes multinationales. Sinon le seul droit sera celui du fait accompli et de la force.

(7) D'après une étude de l'administration française une importante société française est passée entre 1974 et 1980 de 40 heures d'interrogations de banques de données à 2000 heures – 88 % des recherches étaient effectuées auprès de sources américaines.
Voir *le Monde* du 11 Avril 1982. « L'Information – Marchandise, Enjeu de Stratégies Mondiales » par Eric Rhode.

(8) Sur la « Souveraineté informationnelle » voir l'étude de A. Gotlieb, C. Dolfen et K. Katz dans *The American Journal of International Law,* vol. 68 (1974) et *Transborder Data Flows, Data Protection and International Law,* TDF 102, I.B.I., Rome (1981).

Peut-on prétendre aujourd'hui qu'un grand nombre de pays souverains ne sont pas soumis dans le domaine de l'information a un pouvoir extérieur ? Et que leur contrôle de ce pouvoir est assez rudimentaire et presque formel ? Où interviennent les normes juridiques internationales ? La réciprocité et les arrangements mutuels ?

Le Tiers-Monde est un consommateur passif des produits des nouvelles technologies de l'information. Cela va au delà de la souveraineté interne et externe des pays, car cela touche a une bien plus délicate et essentielle question – celle de l'autonomie personnelle des individus et de leur identité culturelle.

Il ne s'agit pas de freiner le progrès technologique, ni d'ériger des obstacles à la libre circulation des idées. La notion de souveraineté intervient au niveau de la maîtrise sociale et de l'intégration culturelle d'un progrès qui doit être assumé et entretenu, et non pas unilatéralement subi sous la pression et le martellement d'autres souverainetés.

Il est facile de voir pourquoi on essaie d'entretenir une confusion entre les trois éléments du problème mentionnés plus haut. La distinction est relativement simple. Les deux premiers aspects (liberté de l'information et vie privée) sont d'ordre politique ; l'exploitation abusive de fichiers personnels présente en outre une dimension économique (marketing) et des questions d'ordre déontologique. Quant au troisième aspect (les flux transfrontières de données), il est presque totalement de nature économique et touche parfois à des questions de sécurité nationale.

Certains pays invoquent le principe de la souveraineté nationale pour maintenir leur contrôle sur la liberté d'information, alors que d'autres invoquent le droit international pour combattre l'érection de barrages contre un flot d'informations de presse et de programmes de radio et de télévision que les premiers considèrent comme une agression culturelle. D'où tout le débat sur le Nouvel Ordre International de la Communication. C'est un double débat – celui de la souveraineté et des relations économiques internationales où l'évolution juridique est très lente pour ne pas dire dépassée.

Pour ce qui est du « flux transfrontières de données », les pays avancés développent graduellement des législations nationales[9] pour défendre leur propre souveraineté économique, mais résistent à toute tentative visant à réglementer sur le

(9) Le Danemark contrôle la collecte de donnees primaires de nature personnelle destinées à un traitement automatisé à l'extérieur du pays. La Norvège réglemente la transmission en dehors du pays de fichiers contenant des informations personnelles. L'Autriche et le Luxembourg ont également adopté des législations concernant la transmission informatisée de données.

plan international ce flux[10] par crainte de léser les intérêts des sociétés transnationales dont les activités échappent en général au contrôle de toutes les souverainetés.

Dans le Tiers-Monde, ce sont les pays d'Amérique Latine qui ont fait preuve du plus grand dynamisme à l'égard de ce problème. Au Brésil, l'entrée et la sortie de données du pays par voie télématique (ordinateur et télécommunications) requiert une autorisation officielle. Au cours d'une réunion tenue à Buenos Aires en Octobre 1979, la Conférence des Autorités d'Informatique en Amérique Latine (CALAI III) a précisé que « vu les déséquilibres dans les flux internationaux des données et le fait que les frontières nationales et les limites géographiques ont perdu leur qualité de barrières protectrices, plusieurs pays envisagent de restaurer leur sécurité en décrétant des législations nationales pour la protection des données ».

Les pays en voie de développement ont compris l'importance de la « souveraineté permanente » sur les ressources naturelles il y a plus de 25 ans[11]. Il est à espérer qu'ils comprendront l'enjeu que représente l'information non seulement du point de vue de la souveraineté nationale mais surtout sous l'angle du développement économique et social.

Il y a toutes raisons de croire que l'information, bien avant la fin de ce siècle, reléguera au second plan les sources des conflits économiques actuels entre le Nord et le Sud. Le Sud paie et paiera encore plus dans un proche avenir pour sa passivité à l'égard de l'information comme moyen de développement économique. Le Nord finira par faire les frais à moyen et long terme par son absence d'anticipation des transformations inévitables qu'ammènera cette révolution du savoir, et surtout des inégalités qu'elle engendrera de part l'effet combiné de l'insouciance du Sud, et de l'hégémonisme économique et culturel du Nord.

La chose la plus difficile que le Sud n'arrive pas encore à saisir concrètement, c'est que la souveraineté nationale de ses membres dans ce domaine passe par un minimum d'intégration économique. Sans une masse critique minimale que la grande majorité des pays du Tiers-Monde n'atteignent pas actuellement, il n'est pas possible d'accéder à cette révolution de l'information. Des ensembles d'au moins 100 millions d'habitants constitueraient un minimum. Et encore faudrait-il qu'ils entament une véritable coopération Sud-Sud sans laquelle aucune coopération Nord-Sud dans la dignité ne saurait être envisagée.

---

(10) Voir les Directives adoptées par le Conseil de l'OCDE le 23 Septembre 1980 sur cette question et qui mettent en avant le principe de la libre circulation de l'information.

(11) C'est en 1958 que l'Assemblée Générale des Nations Unies a décidé de confier à une Commission l'étude de cette question qui a depuis fait l'objet de plusieurs recommandations internationales.

Il est encourageant de lire dans la Déclaration économique de la Septième Conférence des Chefs d'Etat ou de Gouvernements des Pays Non-Alignés, adoptée le 13 Mars 1983 à New Delhi, la conviction de ses auteurs quant à la

> « futilité pour un seul pays ou un groupe de pays de tenter de trouver isolément des solutions aux problèmes économiques globaux du moment entre pays en développement et pays développés ».

L'autodépendance collective sur le plan économique est maintenant le seul garant de la souveraineté nationale des pays du Tiers-Monde.

Economie et Souveraineté – il ne s'agit en fin de compte que de l'équation éternelle du maintien de la paix. Une paix où l'information est devenue tout à la fois un élément de compréhension internationale, un facteur de développement, un risque d'oppression, une arme économique, une source de libération sociale, un amplificateur de l'intelligence humaine, et une source d'espoir pour l'épanouissement du génie humain. La souveraineté aura à s'accomoder de ces transformations qui découlent de la compression du temps et de l'espace. Il fut un temps où les hommes et les idées circulaient à la même vitesse. Ceci n'est plus le cas depuis l'invention du télégraphe, du telex et l'avènement de l'ordinateur et de satellites. Les frontières n'ont plus le même sens pour l'homme et pour l'information – les lois non plus.

La souveraineté aura à trouver ses nouveaux droits face à une situation que les juristes des trois derniers siècles ne pouvaient pas prévoir. L'adaptation « a posteriori » ne suffira pas ; elle ne fera qu'augmenter le fossé entre le droit et les faits. Il faudra une vision prospective, reposant sur l'anticipation et l'innovation, pour concevoir de nouvelles normes juridiques qui puissent optimiser les percées technologiques dans l'intérêt socio-culturel des populations, tout en préservant un équilibre politique et économique entre les différents pays de la communauté internationale.

Tel est le défi que pose la problématique du binôme Information-Souveraineté. L'information est souveraine par définition, mais la souveraineté a le droit et le devoir de l'informer afin d'évoluer et de survivre.

La souveraineté comme problèmatique actuelle*

Mohamed Allal Sinaceur

« La prévoyance est nécessaire au gouvernement d'un Etat », (Richelieu).

Nos pensées sur les réalités historiques défient toute constance. Celles-ci sont si mobiles que l'attention risque de s'anesthésier à leurs surprises,de devenir serve du goût du jour et des idéologies à la mode. Il en est ainsi de la souveraineté ; ici remisée dans les dictionnaires des idées reçues et dépassées ; là écartée en tant que telle pour en forcer l'exercice dans les bornes assignées par de plus forts ; ailleurs soumise aux contraintes volontairement consenties d'un marché mondial. Partout, l'expérience révèle une souveraineté qu'éprouvent aussi bien sur le plan économique que dans l'ordre politique, les risques de la dialectique de l'indépendance et de la coopération. Je me bornerai à indiquer quelques principes éthiques inspirés par cette situation, susceptibles d'inscrire la question dont Sa Majesté le Roi, Dieu le garde, a bien voulu nous saisir, dans le cadre d'une réflexion menée, comme eût dit Abu'l-Hasan Al-Màwerdì, sur la base « du fondement grâce auquel les affaires du peuple sont bien et avantageusement réglées » :

* Communication adressée par l'auteur au colloque de l'Académie du Royaume du Maroc sur les « potentialités économiques et la souveraineté diplomatique », tenu à Fès en 1983.

1. La souveraineté est la pratique loyale et amicale de l'équité dans la coopération. Le principe n'est pas seulement compatible avec l'Islam, mais découle de son enseignement. Il est aisé de montrer qu'il élargit la norme d'après laquelle le musulman, comme son allié non-musulman, doivent être protégés contre tout méfait à l'intérieur des frontières : elle vaut dans l'association « plurinationale » entre Etats musulmans, voire non musulmans et musulmans. Aussi n'y a t-il pas de contradiction, dans l'ébauche islamique d'un droit international public, entre la souveraineté et la coopération. Et l'on peut s'étonner, au moment où l'on réclame un enseignement équitable envers tous les peuples et toutes les cultures, que l'histoire des relations internationales passe sous silence la première ébauche d'une économie-monde et du droit lui correspondant, élaboré par les grands juristes musulmans. Al-Màwardì dégage bien, dans ses « Principes de la souveraineté », une péréquation des droits et des devoirs des musulmans, avec les protégés du prophète, juifs et chrétiens, auxquels certains souverains musulmans, ont ajouté les adeptes de révélations monothéistes dégénérées. (cf. L. Massignon, « Opera minora », III, Beyrout, 1963, Vol. III, p. 542-547 ; Ostrorog, « Revue de droit international, 1930, p. 110 » ; A.A. Mandestam, « Les droits internationaux de l'homme », 1931 ; Al Mawardi, trad. E. Fagnan, reprint Sycomore, Paris, 1982).

2. La nécessité de l'Etat implique la souveraineté dans un cadre relationnel éthiquement fondé. En effet, d'une part, la souveraineté n'est pas, comme on le dit, un attribut inhérent à l'Etat, ainsi qu'on l'admet depuis la définition donnée dans le Traité de l'Oyseau (1609) : « Cette Seigneurie de l'Etat, duquel, si elle est ôtée, ce ne serait plus un Etat », idée qui a progressivement substitué, au début de l'affranchissement de la transcendance, une morale politique à l'idée de politique morale. Plus précisément, la souveraineté s'entend, au sens que Montesquieu donnait à ce terme, comme principe de l'Etat, et ressort de son action. D'où découle, en vertu de la rationalité de celle-ci, du phénomène de dissémination lié à l'exercice du pouvoir, de la non-correspondance entre frontière géographique et liens de toute nature, de la structure « feuilletée » des espaces culturels et de communication (ainsi la situation multirelationnelle du Maroc avec l'Afrique, les Mondes arabe, islamique et européen), l'impératif de coopération. Coopérer en vue du bien-être de l'espèce humaine, disait Ibn-Sina, selon une formule dont l'Unesco illustra la médaille frappée en l'honneur du millénaire de sa naissance. D'autre part, la souveraineté absolue appartient, selon l'Islàm comme selon les religions révélées, à Dieu seul. Il a confié à l'homme la charge de veiller sur les ressources de la terre et d'en bien user (Coran : 6, 167 ; 7, 10 ; 3, 20). Il s'ensuit que la mise en œuvre du potentiel économique, dont la disponibilité exige parfois l'investissement financier extérieur, toujours sous quelque forme d'investissement scientifique et technique, doit satisfaire un intérêt général supérieur, dans certains cas celui de tous ceux qui habitent la même région, sans aliéner, si ce n'est par accord avantageux à tous, le droit de souveraineté tel que justement revendiqué et garanti par les résolutions 1803 – XVII et 2158 – XXI de l'ONU.

Plus généralement, l'impératif est d'application universelle, comme conséquence de ce que Montesquieu eût appelé les servitudes de la puissance, i.e. l'obligation morale qui lui incombe. Il confère à l'Etat, temple solide et forteresse, la base inébranlable qui lui permet de promouvoir la coopération. Comment la conduire aujourd'hui ? Car l'homme, choisissant d'abord un site, obéit à un impératif de surface, et cherche l'abri naturel et l'eau potable ; avec l'agriculture, les possibilités de cueillette et d'élevage ; ou encore des refuges sur les hauteurs et dans les îles. C'est depuis très récemment, à l'âge industriel, qu'il s'intéresse aux ressources du sous-sol, comme sources d'énergie. Cette évolution résulte d'une histoire qui dépasse l'homme, d'une durée si propre à l'univers, que ce qui a valeur juridique n'a pas nécessairement de valeur anthropologique, encore moins de valeur « universelles ». C'est d'humaine institution. La souveraineté vaut sans conteste pour les ressources naturelles ; comment peut-elle valoir au plan de ressources moins tangibles, comme les résultats de la science et de la technologie sans lesquels le développement de toutes les nations et de chaque nation reste un leurre. Comment la reformuler dans le cadre d'un droit de la mer et de l'espace, où l'intérêt de prendre en considération l'exigence du développement se double de celui de prendre en compte la valeur des valeurs, celle de la survie, clairement posée déjà par la résolution 2340 XXII de l'ONU et de ses conséquences ? Il en résulte bien, par convergence de la tradition et de la raison, que certains biens matériels et les biens intellectuels font partie de patrimoines qui sont autant de prétextes favorables à la souveraineté diplomatique, mobilisée en vertu du symbole qui lui est conféré en tant qu'autorité politique, au service d'une coopération capable de relever les défis que l'humanité affronte, et qui constitue, à ses différents niveaux, une pédagogie de la compréhension.

3. En vertu de la puissance acquise par des activités privées au sens du droit, les principes éthiques régulateurs de la souveraineté s'appliquent aux relations avec d'autres forces de l'économie internationale. En effet, qu'une économie nationale élargisse la base de ses ressources au moyen d'une économie d'échelle déployée dans l'espace national, ou grâce à des transactions extérieures hors de cet espace, il n'en résulte rien qui modifie la logique de l'entreprise. Mais c'est loin d'être sans conséquence pour les centres de décision et de coordination d'une activité économique nationale. L'entreprise qui exporte recourt à une monnaie étrangère, négociée sur un marché spécial, ce qui peut engender des effets que la politique économique de l'Etat ne saurait maîtriser. Elle le peut encore moins avec une mondialisation de l'économie dont le prix est la dissociation introduite par des pouvoirs économiques, concurrents des pouvoirs souverains et responsables d'impacts sur l'organisation sociale, la culture et les valeurs. La souveraineté diplomatique intervient alors, dans le cas du pays d'accueil, pour réguler l'inquiétant éclat d'évolutions hors et sans frontières, pudiquement évoqués dans le vœu de maîtriser le changement ; elle poursuit alors un double but : a) mobiliser

les ressources de la souveraineté diplomatique en vue de dominer les tendances impliquées dans les ruptures monétaires, énergétiques et industrielles qui ont bouleversé les échanges ; b) poser le problème, à vrai dire délicat, d'une déontologie propre à faire respecter les prérogatives de l'Etat-hôte, son éthique et sa culture. Car à travers ces forces, un conflit fondamental de souverainetés se pose dont on a plusieurs exemples (cf. pour la Ford Motor Company, L.A. Litvak et C.J. Maule, « Conflict, Resolution and Extra territoriality », « Journal of Conflicts » Resolution 13 ; sept. 1969, pp. 306-315). En particulier, malgré des différences notables, le même principe, autrement appliqué, vaut pour la question de l'investissement étranger, dans la mesure où la négociation vise à la fois la protection de l'investisseur étranger ainsi que celle de la sauvegarde des intérêts de l'Etat bénéficiaire, champ d'application du principe, à expliciter dans les détails d'un code cohérent : sans dommage ni préjudice (لاضرر ولا ضرار). Dans l'ensemble, comme toute négociation, celle-ci puise dans l'authencité et la vigueur intellectuelle et éthique d'une culture sa force, sa motivation et sa charge persuasive. Elle est en outre favorisée par la recherche, largement voulue et suivie, de normes nouvelles. (Cf. Alain Plantey, « La Négociation Internationale », Ed. C.N.R.S. Paris 1980, § 2209-2211).

Tels sont quelques-uns des principes dont la mise en œuvre maximise les effets de la souveraineté comme agent de concorde, d'amitié et de fraternité. Activité hautement politique, dans le sens élevé que Platon lui donnait, non pas dans la République, mais dans le « Politique ». C'est, dit Platon, le tressage d'un tissu social, égal, bien tramé ; le maintien de manières d'être complémentaires et « dans la mesure où la félicité peut échoir à un Etat, de gouverner et de diriger celui-ci sans que rien de la félicité possible lui fasse défaut du fait de l'art qui y préside ». Cet art, c'est celui dont doit bénéficier, par construction et articulation des solidarités régionales, l'humanité sur toute la terre. C'est l'art diplomatique aussi, qui combine les intérêts, compose les forces, concilie cultures, civilisations mais aussi souverainetés. Seul, il peut nous préserver de la superbe que Saint Augustin dénonçait chez des astronomes prévoyant d'avance l'éclipse du soleil, sans se rendre compte de celle qu'ils subissaient.

Que dans ce pays, S. M. le Roi Hassan II, Dieu le glorifie, ait su maintenir et constamment renouveler des initiatives de dialogue et de négociation, signifie que nous sommes sans cesse requis à exprimer, ici, des pensées espérantes. Les seules pensées voulues par un Etat qui veut non seulement vivre, mais « bien vivre », comme eût dit Aristote ; un Etat qui veut que cette volonté d'aisance et de bonheur soit plus qu'une bonne volonté : une volonté partagée, concrétisée ; comme eût dit Kant, une volonté bonne ; une volonté ferme.

Abstracts

Mohamed Mekki Naciri

Le kalame, philosophie d'essence islamique

Le Kalame est chez les penseurs musulmans l'équivalent de la métaphysique dans la philosophie ancienne.

Crée par les Mu'tazilites sous les Omeyades, bien avant le grand transfert de la culture qui devait se produire sous les abbassides, le kalame proclame la prééminence de la raison, qui secrète l'argument. C'est une arme d'essence intellectuelle forgée en vue de défendre la foi, face aux religions et aux courants de pensée exogènes.

Il arrivait, cependant, au kalame d'irriter les thélogiens, par les excès de ses conclusions. N'empêche que l'école Mu'tazilite a acquis ses lettres de noblesse. Elle a ses maîtres, ses écrits et même un appui politique.

Les Asha'rites, qui réagirent contre les emportements des Mu'tazilites ne furent pas non plus épargnés par les spécialistes du Fiqh et les traditionnistes, souvent prompts à prendre peur pour les fondements de la foi.

Nous voudrions souligner que ces oppositions ne devraient pas nous détourner du kalame, qui constitue à nous yeux une école de pensée qui a enrichi la culture islamique. Nous pensons que les chercheurs devraient se consacrer, aujourd'hui encore, à l'étude de l'évolution du kalame et de ses maìtres sous les angles historique (faits historiques proprement dits), philosophique (principes d'école) et sociologiques (ayant déterminé les courants de pensée).

The Science of Kalam, an Islamic Philosophy

The science of Kalam is for Islam what metaphysics is for ancient philosophy and general philosophy for modern thought. It is an Islamic science developed by the Mu^{c}tazila under the Umeyade dynasty before the translation movement of the early Abbaside era.

This science considers reason as the basis of knowledge and the most acceptable reference and justification. The application of such a methodology to the inter-

pretation of the Speech of Allah (Kalām Allah) lead the Mu^{c}tazila to conclusions which were rejected by the orthodox theologians of Islam.

Abù Mùsà al-Ash^{c}arì who proclaimed himself of the orthodox party used rational proofs in his debate with the Mu^{c}tazila. His school chose speculative research, reliance on pure logic and personal interpretation of the Holy texts. The Ash^{c}arite speech was rejected by the orthodox theologians and the conservative traditionalists, such as Ibn ^{c}Abd al-Barr, Ibn Taymiyya, Ibn Qayyim al-Jawzìa. The famous statement of Ibn ^{c}Abd al-Barr with regard to the Ash^{c}arite became a sort of credo for all opponents of the school of kalam : « Specialists of canon law and traditionalists in the Islamic world do not consider men of kalam as belonging to the categories of ulama reserved exclusively to the men of fiqh (canon law) and hadìth (tradition) ».

These objections, however, do not diminish the science of kalam which justly represents Islam's most original contribution to philosophy. Students of Islamic history and the history of philosophy are called upon to concern themselves with this science which deserves a three-dimentional analysis : social, philosophical and historical.

La ciencia del kalam : creacion filosofica islamica

La ciencia del kalam en el Islam equivale « la metafísica » en la antigua filosofía. Es una pura ciencia islámica la cual nació en la época de los Omeyades, con los Mu^{c}tazila, y antes del movimiento de arabización en tiempos de los Abasidas.

La ciencia del Kalam consideró como su principio primordiál la autoridad de la razón, la cual estimó como sola referencia y prueba. La teoría de los Mu^{c}tazila se base en su totalidad sobre este principio, lo que les indujo a unos fines y resultados inaceptables para los teólogos ortodoxos. Pero las críticas de las otras escuelas no desalentaran sus actividades y no impedieron la continuación de sus análisis a pesar de la di-minución de sus valores entre los grupos islamistas.

La escuela de los Asha^{c}ira, la más importante y reputada después de los Mu^{c}-tazila, a pesar de la ortodoxia de su fundador, Abu Musa al-Ash^{c}ari, no pudo salvarse de la influencia de los Mu^{c}tazila y permaneció sobre el mismo camino de su ideología y metodología. La escuela de los Asha^{c}ira adoptó el análisis teórico puro, basándose sobre la razón y la interpretación de los textos

sagrados segun su visión particular. Este enfoque indujó a las escuelas ortodoxas a rechazar la teoría de los Asha^{c}ira, còmo lo hizó con su antecesor, por famosos teólogos como Ibn Taymiyya, Ibn al-Qayyim al-Jùzia, y Ibn 'Abd al-Barr, conocido por su afirmación : « Acordaron los teólogos de todas partes que los 'Kalamistas' no forman parte de la elite de los sabios musulmanes, puesto que los sabios son los téologos y los tradicionistas ».

A pesar de esta oposioción, la ciencia del Kalam es, en realidad, un destacado punto de vista en el pensamiento humano que influyo en la trayectoria de la historia. El historiador de la filosofía debe hacerse una obligación estudiarla como tema histórico, como tema filosófico y como tema sociál. La ciencia del Kalam no posee la característica de una ciencia teórica escrita solamente, sino una ciencia que le ha sido destinada una vida en los esquemas mentàles islámicos, viviendo en ella largos siglos hasta ahora.

Ahmed Sidqi Dajani

Al-Qods et la Palestine dans l'histoire

Depuis les temps immémoriaux, l'histoire d'Al Qods (Jérusalem) et celle de la Palestine sont intimement liées. Leurs situations géo-politiques les exposent à des rapports obligés avec les civilisations de la région, voire à des migrations humaines importantes et répétées.

Après l'influence des civilisations (summérienne, babylonienne, égyptienne, grecque et romaine) et l'établissement de religions (judaïque puis chrétienne), c'est au XII° siècle, avec l'avènement de l'Islam, et son entrée pacifique en Al Qods avec Omar, le quatrième Calife, que la Palestine connaîtra une ère nouvelle et atteindra sa maturité et sa vocation, en tant que terre de rencontre et de coexistence des religions. Finis les destructions, finis aussi les exodes et les déportations que connurent les populations sous Nabuchodonosor, Hadrien et d'autres, pour qui la religion du peuple ne devait pas être différente de celle du roi.

Le peuple palestinien connut des moments forts de rayonnement et de tolérance. Al Qods, haut lieu de la religion était aussi un haut lieu de la culture. Mais les croisades, lancées par l'Europe pendant plus de deux cents ans, apportent de nouveau troubles et désolation. La paix est retrouvée après la victoire remportée en 1187 par Salah Ed-Dine Al-Ayoubi (Saladin).

Après l'invasion mongole, l'Empire Ottoman s'étend à toute la région, et dure malgré une intrusion avortée de Napoléon Bonaparte.

Les Anglais prennent la Palestine lors du démembrement de l'Empire Ottaman (1917) Ils laissent faire le mouvement sioniste, qui au siècle dernier, avait proclamé la Palestine terre promise et ouverte à tous les Juifs de la Terre, et se retirent en leur cédant le pays.

Israël est crée en 1948. Il s'étend par la guerre : 1956, puis 1967 où Al Qods est occupé et ébranlé par les destructions systématiques de quartiers arabes et de lieux saints musulmans et chrétiens.

Le peuple palestinien est de nouveau rejeté hors des frontières de son pays. Il combat pour le triomphe de ses droits légitimes. C'est l'une des pages de l'histoires millénaire de la Palestine et d'Al-Qods.

Al-Qods and Palestine in History

Since time immemorial, the history of Palestine is closely linked to that of Al-Qods. Their geo-political position exposes them to obligatory relationship with the various civilizations and migratory movements which cross the region.

In addition to the influence of ancient civilizations, Judaism and Christianity, the pacific entry of Islam into al-Qods in the XIIth century marks the beginning of a new era in the history of Palestine.

Under Islamic rule, Palestine discovers its vocation as a land of encounter and peaceful coexistence between religions. It was the end of exodus, destructions and deportations in the name of religion. Al-Qods, altar of religion, becomes at the same time a high tribune of civilization.

The Crusades, which the Christian nations launched during two centuries, troubled this peace and this prosperity, which Palestine was not to find until 1187 AH after the victory of Salah Eddine el-Ayoubi.

After the Mongolian invasion, the Ottoman Empire takes over the whole area which remains under its almost uninterrupted rule until the beginning of the twentieth century.

The dismemberment of this Empire gives the British Mandate over Palestine. Under their protectorate, the Zionist movement is given free-hand in the country. The result is the creation of Israel in 1948.

The war of 1967 was the pretext for Israel to take more arab lands. Al-Qods, ever since, is under occupation. Its arab quarters are systematicaly destroyed and its Christian and Muslim Holoy places desacralized.

It is, once more, the exodus. The Palestinian people are left with no alternative but the struggle for their legitimate rights. It is another page of the millenary history of Palestine and al-Qods.

Al-Qods y Palestina en la historia

Desde tiempos inmemorables, la historia de Al-Qods (Jerusalém) y la de Palestina, estan ligadas intimamente. Sus situaciones geopolíticas les destinan a relacionarse con las civilizaciones de la región, incluso a importantes y repetidas inmigraciones.

Además de la influencia de la civilizationes antiguas como la sumeriana, babilonica, egipcia, griega y romana, y el establecimiento de las religiones judaica y cristiana, el siglo XII vió la llegada del Islam en Palestina. Con la entrada pacífica del Islam en Al-Qods en tiempo del cuarto khalifa Omar, Palestina conoció una nueva era de madurez cuando se realizó su vocación de tierra de encuentro y convivencia de las religiones. Se terminaron las destrucciones, se pone fin a las deportaciones que conocieron las poblaciones bajo dominio de Nabuchodonosor, Hadrien y otros, para quienes la religión del pueblo ne debería ser diferente a la del rey.

El pueblo palestino conoció grandes momentos de esplendor y tolerancia. Al-Qods, altar de la religión, era también y al mismo tiempo el altar de la cultura. Pero las cruzadas, lanzadas por las potencias cristianas durante más de dos cientos años, aportan con ellas nuevos disturbios y gran desolación.

Se recobra la paz después de la victoria conseguida en 1187 por el gran Salah Eddin al-Ayyubi (Saladino), y, después de la invasión Mongol, el Imperio Otomano se extendió a toda la región durando a pesar de una abortada intrusión de Napoleon Bonaparte.

Los Ingeleses toman Palestina durante el desmembramiento del Imperio Otomano (1917). Permiten los ingleses al movimiento sionista – quien el siglo pasado había proclamado Palestina como tierra prometida abierta a todos los judios de la tierra – actuar a su aire y se retiran cediéndole el país.

Israel fué creada en 1948. Se extendió por la guerra en 1956 y luego en 1967 cuando Al-Qods fué occupada, los santos lugares musulmanes y cristianos violados por los sionistas, y los barrios Árabes destruidos sistemáticamente.

Rechazado de nuevo fuera de las fronteras de su país, el pueblo palestino lucha por el triunfo de sus legítimos derechos. Es una de las páginas de la milenaria historia de Palestina y de Al-Qods.

Abdelhadi Tazi

Mohammed Ben Haddou Ambassadeur du Sultan Moulay Ismaïl Auprès du Roi Charles II d'Angleterre (1093 H = 1682)

Mohammed Ben Haddou, ambassadeur du Sultan Moulay Ismaïl auprès du Roi Charles II, marqua la diplomacie marocaine par son talent de diplomate chevronné et par sa personnalité séduisante. Chargé par son souverain de négocier avec l'Angleterre la libération de Tanger et l'évacuation des forces anglaises, Mohammed ben Haddou y mit son art d'homme politique et son charme d'homme de société. Celà le distingua dans la capitale britannique et lui valut d'être nommé membre de la Royal Society.

Du séjour londonien de l'émissaire marocain, John Evelyn nous donne dans ses mémoires une relation pittoresque ; un peintre du Palais de Buckingham nous laisse un portrait du personnage où l'on ne manque pas de relever l'intelligence et le raffinement.

Les relations entre le Royaume du Maroc et le Royaume de Grande-Bretagne étaient certes marquées par un contentieux lourd, mais aussi par un désir commun d'aboutir à une solution négociée de leurs problèmes après avoir fait parler les armes. Tanger était l'enjeu : question de souveraineté par Moulay Ismaïl, et question de place stratégique et de « possession » pour l'Angleterre.

L'Ambassade de Ben Haddou fut un succès. Notre personnage connut par la suite des péripéties de gloire et de disgrâce, tant il suscita de jalousies, et de sentiements de crainte et d'admiration.

C'est l'un des aspects peu connus de l'histoire du Maroc, qui méritent d'être exposés.

Muhammad Ben Haddu : Ambassador of Mulay Ismail to England's Charles the Second and Honorary Fellow of the London Royal Society

This is an introduction of an illustrious figure of the Mekhzen during the reign of Mulay Ismail around whose identity there had, until now, been some confusion. It is an identification of Muhammad Ben Haddu a^{c}tar, Ambassador of Mulay Ismail to Charles the Second of England in 1681-1682 and first Moroccan Academician – to be distinguished from his contemporary Ahmad Ben Haddu al-Riffi or al-Battu'i, military governor of Qasr al-Kabir.

Relying on French and English archives and manuscript sources, the study is centered around the Anglo-Moroccan negociations with regard to the status of Tangiers and the importance of Ben Haddu's Embassy in this context. The English Court surrounded the Moroccan delegation with great honours throughout its stay in England, including that of nominating the Ambassador Ben Haddu Honorary Fellow of the Royal Society on May 31st 1682. These honours were token of good will on the part of Charles the Second to the Great Moroccan Monarch. Yet, English contemporary relations of this Embassy – among which that of the illustrious John Evelyn – do suggest that the distinctions bestowed on the Moroccan envoys were highly merited by these gentlemen, celebrated everywhere in England for their elegance, their good manners, their culture and their artful diplomacy.

Mohamad Ben Hadu, Embajador del Sultan Mulay Ismael ante el Rey Carlos Secundo de Inglaterra (1093 H. = 1682)

Es la presentación de une distinguida personalidad marroquí que desempeño un importante papel en la vida política, diplomática y cultural durante varios años.

Se trata del embajador Mohamed Ben Hadu quien encontramos en el palacio del rey Carlos Secundo de Inglaterra negociando en nombre del Sultán Mulay Ismael, para la liberatión de la ciudad de Tanger y la retirada de las fuerzas de ocupación inglesas.

También le hemos encontrado llamando la attención de la opinión pública en Londres por su destacado índole, lo que suscitó el interés de la Academia para otogarle un escaño en su recinto, cuando aún no habia pasado veinte años de su creación.

Apareció el diplomático marroquí en Londres junto con otros diplomáticos rusos y indues que se encontraban allí, por casualidad, pero era el punto de atracción debido a su elegancia, su señorío, su cortesía, su dignidad y su capacidad.

Ante Ben Hadu encontró John Evelyn lo que le inspiraba para escribir sobre el embajador marroquí en sus señaladas memorias. También los pintores del palacio real encontrarón en el envido marroquí y en su original elegancia mótivo para reproducir sus rasgos y transmitirlos a los demás.

Ben Hadu se destacó como un excelente negociador, así como un jinete de grán talla. Por otra parte, el ambajador marroquí demostró ser un merecedor de su pertenencia al la « Royal Society » depués de haber respondido al discurso de bienvenida que pronunció en la sesión de apertura del domingo 26 de abril 1682.

El eco de la fama de Ben Hadu se extendió, cuando algunos poetas ingleses se presentarón ante él saludandole con versos, referiéndose al éxito de su misión en Londres, a los cuales el embajador marroquí replicó con otros en un perfecto inglés, que dominaba muy bien.

Abderrahmane El Fassi

Les origines du conflit entre les Obeydites et les Omeyades en Afrique du Nord

Des études modernes de l'histoire de l'Islam en Afrique du Nord, et de ses relations avec les Gouvernants de l'Andalousie, faites tant à partir des orientalistes que des classiques Arabes, nous pouvons comprendre la dimension économique qui donnait à ces relations un caractère de conflit.

Ces études aboutissaient généralement à la conclusion que « les Musulmans réussirent là où Byzance échoua, car ils intégrèrent l'Afrique du Nord dans le cycle économique international ».

En vérité, le conflit entre les Obeydites Fatimides et les Omeyades sur le contrôle du Maghreb était un conflit pour le contrôle du commerce trans-saharien de l'or et des esclaves.

Cet article essaie de présenter l'arrière-plan de ce conflit, inauguré par les premières expéditions islamiques en Afrique du Nord, entrprises par – ^{c}Omar, ^{c}Uthman et Mu^{c}awya. Faisant appel à certains recoupements, nous voulons démontrer le double objectif de ces expéditions, conduite par le grand chef militaire ^{c}Uqba Ibn Naf^{c}i : islamiser les populations berbères, et connaître les routes de l'or et des esclaves qui avaient servi à équiper les forces ennemies dans la région.

Background to the Obeudite-Omeyade Struggle over North Africa

Studies of the history of Islamic North Africa and its relations with the rulers of Andalusia, undertaken by either Orientalists or Arab scholars, present the advantage of elucidating economic dimension of the tension which marked these relations. They all conclude to the fact that « Muslims have succeeded where Byzance had failed: integrating North Africa into the then international economic cycle ».

Indeed, the opposition between the Fatimides (Obeydites) and the Omeyades over the control of the Middle and Further Maghreb was nothing but a struggle over the control of the transaharan trade of gold and slaves.

The present article attempts to present the background to this opposition by going back to the first Muslim expeditions into North Africa undertaken under – ^{c}Uthman, ^{c}Umar and Mu^{c}awiya. Relying on some documents, it endeavours to demonstrate the double objective of these expeditions, led by the famous military leader, ^{c}Uqba Ibn Naf^{c}i : introducing Islam to the Berber population and gathering information on the gold and slaves routes which helped equip the armies of the ennemies int the region.

Los origenes del conflicto entre Obeidies y los Omeyades en Africa de Norte.

Los estudios modernos de la historia del islam en Africa del Norte y sus relationes con los gobernantes de Andalucia se han hecho por orientalistas como por clasicos arabes. De ello pod emos comprender la dimension economica de estas relationes de caracter conflictivo.

Estos estudios desembocaban generalemente en la conclusion de que « los musulmanes triunfaban donde fracasaba Byzanza, por que intergraban Africa del Norte en el ciclo economico internacional ».

En realidad, el conflicto entre los Obeidies Fatimidas y los Omeyades sobre el control del Maghreb era un conflicto por el control del comercio trans-sahariano del oro y de los esclavos.

Este articulo intenta presentar el ante plano de este conflicto, iniciado por las primeras expediciones islamicas en Africa del Norte. Emprendodas por Omar, Otman y Muawiya. Recurriendo a ciertos fascisulos, queremos demostrar el doble objectivo de estas expediciones, conducidas por el gran jefe militar Oqba Ibn Nafee : Islamizar la poblacion bereber y conocer las rutas de oro y de los esclavos que habian servido a equipar las fuerzas enemigas en la region.

Mohamed Bencharifa

A propos d'un historien andalou méconnu

Il s'agit d'Abu-Mohammed Abdullah Ben Obaïd-Allah « Al-Hokayim ».

Az-Zubaïdi le cite ainsi : « Al Hokayim Al Azdi, Obaïd-Allah, était versé dans la langue arabe, la chronique et la science des généalogies. Il faisait de la bonne poésie où il exaltait souvent les vertus de ses origines Qahtanides ».

Il est possible que ce zèle pour ses origines soit la cause de son ignorance par bon nombre de biographes.

C'est à Ibn Abd-Almalik Al-Morrakushi que nous devons de faire plus ample connaissance avec al-Hokayim et son œuvre. Celle-ci est une relation de biographies andalouses d'hommes célèbres, dédiées au Khalife al-Nacir en 330 H = 856. Sa rédaction faisait sans doute partie de la grande activité historiographique qui marqua les débuts du Kahlifat en Andalousie.

Après quatre siècles d'oubli, le voile se lève sur al-Hokayim ; et nous disposons à présent d'un des maillons manquants de la chaine historiographique de l'Andalousie. Reste à le découvrir en profondeur quand nous aurons trouvé d'autres références dans les manuscrits non encore étudiés.

An unknown andalusian historian

The historian in question is Abù Muhammad ^{c}Abd Allah b. ^{c}Ubayd Allah Al-Hukayyim, or Al-Hukayyim Al-Azdi as in the Tabaqàt of al-Zubaydi, a philogist, a genealogist, a historian and a poet – to be distinguished from his contemporary by the same surname, the grammarian Abù^{c}Abd Allah Muhammad b. Ismà^{c}il al-Qurtubi known as « Al-Hakim » or « Al-Hukayyim ».

Our historian belonged to the 'Azd tribe – glorified by the great muslim poet Hassan Ibn Thabit – and was proud of his ancestors. Al-Hukayyim's strong partisanship to the Qahtani might in fact furnish an explanation for his anonymity during four centuries following his decease. Were it not for the Moroccan historian Ibn^{c}Abd al-Malik al-Murràkushì, author of al-Dhayl wa al-Takmila, who had read al-Hukayyim's major work, referred to it and given its name and that of its author, this great Andalusian historian and genealogist might remained unknown.

The parenthetic sentence of Ibn ^{c}Abd al-Malik which revealed to us one of the fundamental sources of Andalusian history read as follows: « al-Hukayyim ^{c}Abd Allah b. ^{c}Ubayd Allah (d. Ramadan 341 AH), in his book on the califs and their descent in Andalusia, the Arabs of Quraysh and other arab tribes who came into Andalusia, their servants and slaves, the Berber tribes who occupied the Peninsula... » Al-Hukayyim might not be the last anonymous historian of Andalusia that will have to be disclosed from a paranthetic sentence.

What needs to be elucidated is Ibn Hazm's negligence of this major source and his reference to al-Hukayyim's colleague, al-Ràzì. This attitude is the more

astonishing when we learn that al-Zubaydi, a contemporary of both al-Ràzì and al-Hukayyim, identified the former as « a historian » and the latter as « a historian and a genealogist ». Moreover, the fact that al-Hukayyim submitted his book « Kitàb fi ansàb al-dàkhilìn ilà al-Andalus min al – ᶜarab wa ghayrihim » to the Calif al-Nàsir in the year 330AH as soon as he finished writing it leads us to think that it might have been written on the order of the said Calif as a contribution to the literary movement which marked this particular era. How, then, did al-Ràzì came to live to posteriority and al-Hukayyim to anonymity ?

Historiador andaluz desconocido

Se trata dc Abù Muhammad ᶜUbayd Allah Al-Hukayyim, historiador, genealogista, linguista y poeta andaluz, quien es distinto de su coatáneo el gramático Abu ᶜAbd Allah Muhammad b. Ismàᶜil al-Qortobi alias Al-Hakim or Al-Hukayyim.

Pertcnece nuestro historiador a la tribu arabe del Azd, que fué motivo de orgullo del gran poeta musulman Hassàn Ibn Thàbit. El orgullo desmesurado de Al-Hukayyim respecto a su ascendiente tuvo repercusiones sobre el devenir de su obra, la cual quedo ignorado durante casi cuatro siglos hasta el momento que fue evocada por primera vez por el autor de *« Al-dayl wa al-takmila... ».*

El-historiador marroq-uí, Ibn ᶜAbd al-Malik, se referió así a la obra biográfica de Al-Hukayyim en su *Al-dayl wa al-takmila* : « En su libro en el cual trato de los jalifas y de sus descendientes en Andalucia, de los Quraychis, de la nobleza árabe que vino a Andalucia, de las tribus beréberes y de sus descendientes en Andalucia, hablo al-Hukayyim ᶜAbd Allah Ibn ᶜUbayd Allah (fallecido a mediados del mes de Ramadan del año 41)... ».

Es extraño que Ibn Hazm no se refiero en su obra a los trabajos de Al-Hukayyim como lo hizo a los de Al-Razi, aunque las dos obras abordan el mismo tema, y pese a la pertenencia de los dos autores a la misma época y a la misma categoría de eruditos.

La obra biográfica de Al-Hukayyim fue presentada al Jalifa Al-Nàsir en el año 139 de la Hegira, lo que supone que el trabajo fue emprendido bajo orden del mismo Jalifa como contribución a la gran actividad cultural de esta época.

Asi Al-Hukayyim, cuya obra constituye una de la fuentes mas fundamentales de la historia de Andalucia, fue identificado casi por casualidad. Al-Hukayyim es un historiador entre muchos otros que deberíamos descubrir.

Mohamed Larbi El-Khattabi

Ibn Al-Khatib et son livre « Al-Wusul Li Hifdi Al-Sihhati Fi Al-Fusul »

Ibn Al-Khatib, connu pour être l'un des plus éminents maîtres de la pensée, de la politique et des belles lettres de l'Andalousie musulmane, est moins connu comme médecin. Il est vrai que les affaires de l'Etat ne devaient guerre lui laisser le temps de se consacrer entièrement à l'art de guérir.

Ibn al-Khatib était toutefois le médecin attiré du Palais. En plus de ses charges ministérielles, il écrivit plusieurs œuvres de dédecine.

Dans ses œuvres, qu'il a lui-même citées dans son autobiographie, reprise par Al-Maqqari dans son Nafh al-Tib, nous remarquons des épitres sur la formation du fœtus, la peste, la confection de la thériaque, et des poèmes didactiques sur la médecine, les aliments. Son livre « al-Wusul li-hifdi as-sihhati fi al-fusul » (« comment parvenir à la préservation de la santé selon les saisons ») que nous présentons ici est son œuvre médicale la plus importante.

L'auteur finit de l'écrire (771 h = 1369) cinq années avant de mourir. Il y condensa son savoir médical ainsi que son expérience personnelle.

L'œuvre débute avec des principes généraux sur les changements des saisons et leurs influences sur le corps humain et l'état de santé, traite des conditions de la vie (l'air, l'eau, le soleil, le sommeil,...) et consacre à l'éducation sexuelle et à l'éducation physique une part importante dans l'équilibre et le bien-être du corps humain.

Le livre comprend deux parties : la première est théorique. Elle traite des aliments, (origine végétale et animale, nature, avantages et inconvénients), des éléments vitaux (nutrition, air, eau, vie sexuelle, repos...) et une interessante digression sur l'art culinaire.

La seconde partie se veut à vocation pratique : préservation de la santé selon les saisons de l'année, l'âge (santé de l'enfant, santé du vieillard), le tempérament, le milieu (voyage en mer, sur terre).

En appendice, Ibn al-Khatib nous donne un glossaire des termes scientifiques cités dans son œuvre.

Ibn Al-Khatib and his book « Al-Wusùl Li-Hifdi Al-Sihhati Fì Al-Fusùl »

Ibn al-Khatib is considered one of the erudite scholars and brilliant politicians and statesmen of Islamic Andalusia. His preoccupation with State affairs prevented him from dedicating himself to the practice of medicine. His insterest in this art, however, was earnest and genuine. In fact, in addition to his political responsibilities, Ibn al-Khatib was the Court's physician and was able to leave us several works on medicine.

Among his numerous medical works there figure epistles on the formation of the featus and plague, *rajaz* poems on medicine, nutrition and teraica, an opuscule on medicine for amateurs, a book on veterinary medicine, and a major work on the preservation of health according to the four seasons *(al-Wusùl li-hifdi al-sihhati fi al-fusùl)*, the author put the final touch on this last work five (771 h = 1369) years before his decease, thus enclosing in it the quintessence of this knowledge and experience in the fields of health preservation, nutrition, preventive medicine and diagnosis.

The book starts out with the general principles governing seasonal change and astrological cycles and the impact of these changes on the human body. The author then treats of the fundamental elements of life (the air, the sun, food, water, sleep and wakefulness), and emphacises the importance of sexual and physical education and their influence on man's well-being and equilibrium.

« Al-Wusùl li-hifdi al-sihhati fi al-fusùl » comprises two volumes : the first, dedicated to theoretical considerations, presents the various animal and vegetable foods, their composition, benefits and impairments, expounds on the general principles which govern man's health (nutrition, bathing, sexual life, sleep and wakefulness, motion and rest), and finishes on some basic rules of the art of cookery.

The second volume, dedicated to the practicale aspect of health preservation according to seasons, ages, and social conditions, deals, in general and in detail, with humors, diagnosis, prevention and body care.

As an appendix, Ibn al-Khatib attaches a glossary of terms used in the book and a selections of quotes from the same book which present an interest to the reader for their linguistic, historical or scientific particularities.

Ibn al-Khatib y su libro « Al-Wusùl li Ḥifḍi al-Ṣiḥḥat Fì al-Fuṣùl »

Entre los pensadores y hombres políticos de la Andalaucia musulmana contamos con Lisan al-Din Ibn al-Khatib. A causa del interés que concedía a los asuntos del Estado, no ha podido consagrarse enteramente al ejercicio de la medicina, práctica a la cual concedía, por lo tanto, una particular importancia. Lisan al-Din Ibn al-Khatib era el medico del palacio, misión que cumplia al mismo tiempo que se ocupaba de otros cargos ministeriales y de escritura en los dominios de la medicina.

Entre sus obras medicales que el mismo ha citado en su biografía y que al-Maqqari ha reproducido en « Nafh al-Tib », encontramos obras sobre la vida del feteo, la nutrición, la peste, la teriaca, la medicina general, y finalmente la obra objeto de nuestra investigación que es « Al-Wusùl li-Hifd al-Sihhat fi al-Fuṣùl (o la protección de la salud a través las estaciones).

En esta obra, considerada como la más importante de lo que ha escrito Ibn al-Khatib en el campo de la ciencia medical, y la que no terminó hasta cinco años (771 H = 1369) ántes de su muerte, expone el autor lo esencial de sus conocimientos y sus experiencias en materia de la higiene, de la protección contra las enfermedades, del diagnóstico etc.. También aborda en este libro todos los conocimientos de su época en la medicina preventiva, y las repercusiones que sufre el cuerpo humano durante las diferentes estaciones del año. Mas tarde, trata de las condiciones fundamentales de la vida del hombre (el aire, el sol, la alimentación, el agua, el sueño y el despertar).

La obra se compone de dos partes ; la primera trata del aspecto teórico general en la cual el autor habla de todas las clases de alimento y de su utilidad. A este respecto trato los siguientes temas : la realidad de las estaciones, sus causas y su relación con el atmósfera, los baños, los elementos fundamentales de la vida, y al final, un capítulo sobre el arte de cocinar

La segunda parte del libro trata del aspecto científico aplicado relativo a la protección de la salud a través las estaciones, teniendo en cuenta la edad del hombre y las repercuciones de la vida en grupo, del viaje etc... Aborda a este respecto los síntomas que anuncian el comienzo de las enfermedades, de los cuales hay que protegerse, la prevención en función de las cuatro estaciones, y los cuidados del lactante.

El autor adjunta al finál un glosario de términos y conceptos contenidos en el libro, así como una selección de capítulos y pasajes del mismo libro eligidos en función de su utilidad científica, linguística, o histórica que podría suscitar el interés del invesigador.

Abdallah Guennoune

Fragments de l'œuvre poétique d'Ibrahim Ibn Sahl manquants dans son Diwan

L'ouvre poétique d'Ibrahim Ibn Sahl (poète andalou, juif converti à l'islam, mort en 649 h./1275) ne semble pas avoir été entièrement rassemblée. Les versions éditées de son Diwan sont aussi différentes qu'incomplètes.

Nous pensons apporter ici une contribution aux éditions parues, en levant le voile sur plus d'une soixantaine de vers inédits que nous avons découverts dans un manuscrit en notre possession, datant de 1292 H.

La comparaison des différentes versions du Diwan et du manuscrit nous a permis de procéder à une numérotation des vers et leur mise en place dans l'ensemble de l'ouvre poétique d'Ibn Sahl. Nous avons aussi fait quelques corrections d'ordre linguistique.

Missing Fragments of Ibn Sahl's Poetical Works

The various collections of poems by Ibrahim Ibn Shal (Andalusian poet converted from Judaism to Islam, deceased in 649 AH/ 1275 AC) edited until now do not seem to enclose his entire poetical works.

We have just made a new contribution to this collection by introducing more than 60 of Ibn Shal's unedited verses which we discovered in a manuscript in our possession dating of 1292 AH.

Relying on the comparison of the manuscript with the various other editions of this poetical work, we have brought in some linguistic corrections and proceeded to the numbering, then classification, of the verses within the whole collection.

Fragmentos de la obra poetica de Ibrahim Ibn Sahl que faltan en su Diwan

La obra poética de Ibrahim Ibn Sahl (poeta Andaluz, judio convertido al islam, fallecido en 649 H/1275) parece no haber sido totalmente recogida. Las versiones editadas de su Diwan son tan diferentes como incompletas.

Pensamos aportar aquí una contribución a las ediciones aparecidas ; levantado el teló sobre más de unas sesenta versos inéditos que hemos descubierto en un manuscrito que está en nuestra posesión, que data de 1292 H.

La comparación de las diferentes versiones del Diwan y del manuscrito nos ha permitido proceder a una numeración de los versos y su colocación en el conjunto de la obra poética de Ibn Sahl. También hemos procedido a una corrección de orden linguístico.

Les activités de l'Académie du Royaume du Maroc

Nous avons, dans le Numéro inaugural de la revue, fait l'historique de la création de l'Académie, et, dans le Numéro Premier, donné le compte-rendu de ses activités jusqu'au mois de février 1984.

Nous continuons ici la relation de ces activités, reprises depuis la publication du dernier numéro et arrétée à la date de parution du présent volume. Les travaux des commissions, les réunions ordinaires, les conférences mensuelles et les publications constituent la toile de fond des travaux de notre institution, tandis que les sessions bi-annuelles sont les temps forts, où les Académiciens, résidents et associés, ainsi que les personnalités du monde scientifique invitées pour la circonstance, se rencontrent en symposium pour débattre des thèmes proposés à l'Académie par son Protecteur Sa Majesté le Roi Hassan II.

La Commission des travaux, présidée par le Secrétaire Perpétuel, accomplit sa tâche de programmation des activités, d'étude des thèmes des sessions, de réflexion sur d'éventuelles actions à proposer, tandis que la Commission administrative, sous la même présidence, examine les questions administratives et budgétaires.

Les autres commissions (valeurs spirituelles et intellectuelles ; langue arabe ; patrimoine ; éducation, culture, science et technologie ; revue et publications) se réunissent régulièrement. Leurs travaux donnent lieu à des compte-rendus auprès des séances ordinaires.

1. Les sessions académiques

Dans la 1° session de 1984 tenue à Casablanca du 1° au 4 mars, l'Académie reçoit trois nouveaux membres : MM. Ahmadou Ahidjo (Cameroun, ancien Président de la République), Mohamed Farouk Nabhane (Royaume du Maroc, docteur en sciences islamiques, directeur de Dar Al-Hadith Al-Haçania), et Boris Pietrowsky (URSS, directeur du Musée de l'Hermitage de Léningrad, membre du Présidium de l'Académie des Sciences de Léningrad), accueillis respectivement par MM. Constantin Tsatsos, Abdelhadi Boutaleb et Maurice Druon, membres de l'Académie. L'Académie reçoit aussi en cette session deux membres associés : MM. René Jean Dupuy (France), professeur au Collège de France et Alfonso de la Serna (Espagne), diplomate et homme de lettres.

Conformément à l'article 29 du Dahir instituant l'Académie, M. le Secrétaire Perpétuel présente le rapport annuel des activités de l'Académie et, en vertu des articles 11 et 12, la Commission des Travaux et la Commission Administrative, arrivées au terme de leur mandat, sont reconstituées :

La Commission des travaux

Le Secrétaire Perpétuel.
Le Chancelier.
Le Directeur des Séances
M. Abdelhadi Boutaleb.
M. Mohamed Chafik.
M. Abdelhadi Tazi.

La Commission administrative

Le Secrétaire Perpétuel
La Chancelier
M. Abdellatif Benhabdeljlil.
M. Mohamed El Fasi.
M. Abdelkrim Ghallab.

La partie scientifique de la session est consacrée à l'étude du thème proposé par Sa Majesté le Roi Hassan II, Protecteur de l'Académie. Ce thème, « De la déontologie de la conquête de l'espace » n'a pas manqué de susciter des communications et des débats dont l'intérêt est considérable. Les axes de réflexion sont : les utilisations pacifiques et militaires de l'espace, l'hégémonisme des Grandes Puissances par la conquête spaciale, droit et morale de l'espace. Les travaux du colloque ont fait l'objet d'une publication spéciale, parue en français et en

anglais en juillet, puis traduite et parue en arabe en octobre 1984. La publication comprend les communications de MM. Abderrazak Berrada (membre de la Commission Internationale de l'Enregistrement des fréquences à Genève), Neil Armstrong, Lord Chalfont, Ahmed Abdus-Salam, René Jean Dupuy, Mahdi Elmandjra, Constantin Tsatsos, Ahmad Mokhtar M'bow, Norbert Calmels.

Les séances ont été présidées par M. Idriss Khalil ; M. Edgar Faure a présidé la séance du vendredi matin 2 mars.

Sur instruction de Sa Majesté le Roi, la publication consacrée à l'espace a été adressée aux sociétés savantes et aux organisations internationales spécialisées dans l'espace. C'était pour notre Compagnie l'occasion d'échanges culturels et de nouvelles amitiés. Depuis lors, nous recevons régulièrement les publications spaciales qui nous sont adressées par nos nouveaux correspondants. L'European Space Agency (ESA) a publié des synthèses d'articles de notre monographie spaciale, et considère dans l'une de ses correspondances, que les travaux de notre Académie constituent une contribution importante à la réflexion que suscite le sujet.

La deuxième session de 1984, tenue à Marrakech du 25 au 27 octobre devait recevoir comme membre résident de l'Académie M. Abbas El Kissi, juriste, ancien ministre, actuellement secrétaire général du gouvernement, accueilli par M. Hadj M'Hamed Bahnini, membre de l'Académie.

Le thème de la session, proposé par Sa Majesté le Roi Hassan II, Protecteur de l'Académie, est « Le droit des peuples à disposer d'eux-mêmes ». La Commission des Travaux a suggéré l'analyse du thème dans les axes suivants :

- Le sens moral et philosophique de la notion de droit des peuples à disposer d'eux-mêmes, en théorie et en pratique.
- Evolution historique de la notion de droit des peuples à disposer d'eux-mêmes, au point de vue du droit positif et du droit religieux.
- L'exercice du droit des peuples à disposer d'eux-mêmes face aux hégémonies politiques, économiques et sociales.

L'Académie a écouté les communications de MM. Abdelhadi Boutaleb, Abdallah Guennoune, Constantin Tsatsos, Georges Vedel, Ahmad Mokhtar M'bow, Mohamed Allal Sinaceur, Mohamed Bennouna (ancien doyen de la Faculté de Droit), René Jean Dupuy, Mohamed Mekki Naciri, Mohamed Farouk Nabhane, Ahmad Abdus-Salam, Sobhi Al-Saleh, Abdelhadi Tazi, Abdellatif Filali, Ahmad Sidqi Dajani et Robert Ambroggi.

Les séances ont été présidées par M. Abdellatif Filali. MM. Ahmad Sidqi Dajani et Ahmad Abdus-Salam présidèrent respectivement les deux séances du vendredi 26 octobre.

Les rapports présentés au colloque sont en voie de publication.

2. Les conférences de l'Académie

Publiques et mensuelles, elles ont lieu le dernier vendredi de chaque mois. Pendant la saison écoulée, le public a été invité à écouter et à débattre des thèmes suivants :

- « La science des *Nawazel* en Islam », par M. hadj Ahmed Benchekroun, le 27 janvier 1984.
- « Le royaume Sanhaja à Grenade et son dernier roi Abdallah, auteur du Tibyan », par M. Abderrahman El Fassi, le 30 mars 1984.
- « Crise de civilisation », par M. Abdelkrim Ghallab, le 27 avril 1984.
- « Les problèmes démographiques dans le monde », par M. Raphael Sallas, Directeur Exécutif du Fonds des Nations Unies pour les Activités en matière de population, le 8 mai 1984.
- « Les forces naturelles fondamentales et l'unité de l'univers », par M. Abdus-Salam, le 28 septembre 1984.
- « Abdallah Az-Ziri, prince de Grenade, ses mémoires et son infortune », par M. Abderrahmane El Fassi, le 30 novembre 1984.

3. Les causeries du jeudi

Les réunions du jeudi sont l'ocassion d'échanges de notes personnelles, de fiches de lectures, de synthèses de travaux et de relations de congrès et rencontres scientifiques internationaux. Voici le programme de la saison passée :

- La pensée islamique entre la connaissance et la méthode », par M. Abbas Al Jirari, le 16 janvier 1984 : « L'une des ressources de notre progrès consiste à nous inspirer de notre propre patrimoine, et à promouvoir la connaissance selon les lois de la méthodologie moderne ».

– « L'idéologie musulmane et le changement », par M. Abou Bakr Al Kadiri, le 15 avril 1984 : « Certains concepts occidentaux ne concordent pas avec les données de l'identité musulmane qui a ses propres concepts et son propre vocabulaire. Ainsi, la terminologie « socialisme », « démocratie », « la droite », « la gauche », « progressisme », « réaction » n'ont pas de sens dans la pensée politique islamique. En adoptant ces concepts, certains pays arabes ou musulmans ont voulu adopter des modèles de société, oubliant qu'ils ont leur propre modèle ».

– « Pour de nouvelles catégories », par M. Mohamed Aziz Lahbabi, le 9 mai 1984 : « La plupart des pays du Tiers-Monde sont éblouis par la civilisation occidentale, rationnelle, réaliste et méthodique. Le Tiers-Monde devrait néanmoins ne pas prêter attention à certaines apparences, et devrait puiser aux sources du monde occidental en relisant les œuvres des grands penseurs de l'Occident avec un œil neuf ».

– « La problématique de la pédagogie moderne », 1° partie, par M. Mohamed Chafik, le 17 mai 1984.

– « La problématique de la pédagogie moderne », 2° partie, par M. Mohamed Chafik, le 14 juin 1984 : « La planification pédagogique appartient aux décideurs politiques sans négliger le rôle des « leaders » sociaux religieux, politiques... Les enseignants, tout en étant des exécutants, devraient être insérés dans la compréhension de toute pédagogie décidée, afin de lui conférer le maximum de chances de succès. La pédagogie doit être dynamique, et doit suivre les changements que connait la société ».

– « La 18° rencontre d'Alger sur la pensée islamique », M. Mohamed Ibrahim El Kettani avait été invité à cette rencontre et en a donné un compte-rendu à l'Académie le 25 septembre 1984. Thème de la rencontre « le réveil de l'Islam et les temps modernes ».

– « Le rôle des schèmes de la langue arabe dans la solution aux problèmes de la terminologie », par M. Ahmed Lakhdar Ghazal, en deux communications, la 1° le 22 novembre, la 2° le 20 janvier 1984 : « Aperçus sur le rôle de l'Institut de Recherches et d'Etudes pour l'Arabisation, l'alphabet arabe face aux nécessités de l'imprimerie, l'alphabet et l'informatique, essai de codification des verbes... ».

4. Les publications de l'Académie

Le présent volume constitue le 2° numéro de la revue. Le Numéro Inaugural, publié avant le premier numéro avait un caractère documentaire.

L'Académie a publié aussi des monographies où sont reproduits les rapports présentés aux colloques de l'Académie, ainsi que « Ad-Dhail wa at-takmilah », édition critique de biographies andalouses. Les ouvrages suivants sont actuellement sous presse : « Al ma' wa ma warada fi chorbihi mine al-adab », par al-Aloussi, édition critique de Mohamed Bahjat al-Athari ; « Maalmat al-malhoune », par M. Mohamed El Fasi ; « Droit des peuples à disposer d'eux-mêmes », thème du colloque de l'Académie tenu à Marrakech en novembre 1984.

Les publications de l'Académie sont à la disposition du public dans plus de 300 points de vente à travers le royaume. Elles sont adressées à titre d'échange ou à titre grâcieux aux bibliothèques générales, aux Universités et aux Instituts.

5. La bibliothèque de l'Académie

2500 titres de livres et brochures ont été acquis, à titre d'achat ou d'échange. Ces ouvrages sont enregistrés et classés. L'Académie entretient les échanges avec 32 publications d'instituts, académies, facultés et centres de recherches.

6. L'Académie du Royaume du Maroc membre de l'Union Académique Internationale

L'Union Académique Internationale, dans sa réunion à Bruxelles le 23 juin 1984, a admis l'Académie du Royaume du Maroc parmi ses membres. Notre Compagnie sera représentée conformément aux dispositions prévues dans le Dahir constitutif de l'Académie.

7. L'Académie reçoit l'Union des Académies Arabes

Une délégation de l'Union des Académies Arabes rendait visite au siège de l'Académie. M. Mohamed Mekki Naciri la recevait au nom de M. le Secrétaire Perpétuel absent. La délégation comprenait MM. Ibrahim Madkour (Egypte), Adnane Al-Khatib (Syrie), Abd as-Sattar al-Jouari (Iraq), Shoukri Fayçal (Syrie), Mohamed Mehdi, secrétaire général de l'Union.

The activities of the Academy of the Kingdom of Morocco

In continuing with the tradition inaugurated in the previous issues of Academia*, we shall present hereafter the activities of the Academy for the year 1984.

While the various committees' meetings*, the ordinary sessions, the monthly public conferences and the publications constitute the backbone of the Academy's activities, the bi-annual plenary sessions mark its highlights, during which associate, resident and corresponding members of the Academy meet with distinguished scholars from all over the world to discuss the themes of reflection proposed by the Academy's Protector, His Majesty King Hassan II.

1. The Plenary Sessions

The Academy met in its first session for the year 1984 at Casablanca on 1 to 4 March. The solemn public session was dedicated to the reception of Merrs Ahmadou Ahidjou (Cameroun), Boris Pietrowsky (USSR) and Mohamed Farouk al-Nabhane (Morocco), into the Academy. They were welcomed respectively by Merrs Constantin Tsatsos, Maurice Druon and Abdelhadi Boutaleb, members of the Academy.

---

* The inaugural issue of Academia was a historical account of the creation of the Academy, and the first issue included a general account of the Academy's activities up to February 1984.

* The Academy counts two permanent committees: the Working and Administrative Committees, and 5 *ad hoc* committees: the spiritual values, the arabic language, the heritage, the education-science & technology, and the revue and publications committees.

On this same occasion, His Mjesty King Hassan II granted the status of corresponding member to Merrs Jean René Dupuy (Expert in international law and professor at the Collège de France) and Alphonso de la Serna (Spanish writer and diplomat).

In application of the dispositions of Article 29 of the Dahir instituting the Academy, the Permanent Secretary read out the annual report. The Company then moved on to the election of the members of the two permanent committees, in application of Articles 11 and 12 of the above mentioned Dahir.

The results of the elections were as follows :

The Working Committee

The Permanent Secretary
The Chancellor
The Director of Meetings
Mr. Abdelhadi Boutaleb
Mr. Mohamed Chafik
Mr. Abdelhadi Tazi

The Administrative Committee

The Permanent Secretary
The Chancellor
Mr. Abdellatif Benabdeljlil
Mr. Mohamed El Fassi
Mr. Abdelkrim Ghallab

The study theme suggested by His Majesty the King for this session was « The Deontology of the Conquest of Space ». Papers presented within this framework covered three major topics :

– The peaceful uses of outer-space
– The military implications of the conquest of space
– The conquest of space and world domination
– Space law and deontology

The meetings were chaired by Mr. Idriss Khalil, assisted by Mr. Edgar Faure during the morning session of 2 March.

Participants in the symposium included Merrs the academicians Idriss Khalil, Neil Armstrong, Lord Chalfont, Ahmad Abdus-Salam, Jean René Dupuy, Mahdi Elmandjra, Constantin Tsatsos, Mahtar M'Bow, Norbert Calmels, and Mr. Abderrazak Berrada of the International Frequency Registration Board (ITU – Geneva).

The proceedings of this symposium have been published and disseminated to nearly 60 specialized international institutions, which welcomed the Academy's initiative as a prelude to more fruitful exchanges in this field of research. Several of these institutions covered the Academy's seminar in their publications and several other communicated studies they had undertaken on the conquest of space.

The second session for 1984 held at Marrakech on 25 to 27 October welcomed Mr. Abbas Kissi as a new resident member. He was greeted, on behalf of the Academy, by Mr. Haj M'hamed Bahnini.

The theme submitted to the Academy's reflection was « The Right of Peoples to Self-determination ». The Working Committee had suggested that it should be subdivided in three main topics :

- The concept of « The right of peoples to self-determination » and its historical development
- The concept in positive and religious law
- The application of the concept in face of political, economic, cultural and military hegemonies.

The Academy listened to the contributions of Merrs. Abdehadi Boutaleb, Abdallah Guennoune, Constantin Tsatsos, Georges Vedel, Mahtar M'Bow, Mohamed Allal Sinaceur, Jean René Dupuy, Mohamed Mekki Naciri, Ahmad Abdus Salam, Sobhi el-Salah, Abdelhadi Tazi, Abdellatif Filali, Ahmed Sidqi Dajani and Robert Ambroggi of the Academy, and Mohamed Bennouna former Dean of the Faculty of Law in Rabat.

The meetings were chaired by Mr. Abdellatif Filali, assisted on 26 October by Merrs Ahmad Abdus-Salam and Ahmad Sidqi Dajani.

The proceedings of this symposium are under print.

2. The Academy's public conferences

They are held on the last Friday of every month. During 1984, the public was convened to listen to the following conferences :

– 27 Jan. « The Science of *Nawazil* », by Haj Ahmed Benchekroun

– 30 March « The last Sanhaja Kingdom in Grenada and its last King Abdallah, author of 'al-tibyan' », by Abderrahman el Fassi

– 27 April « A civilization crisis », by Abdelkrim Ghallab

– 8 May « The world demographic problems », by Raphael Sallas, Executive Director of UNFPA

– 28 Sep. « The fundamental forces of nature and unity of the universe » by Ahmed Abdus-Salam

– 30 Nov. « Abdallah al-Ziri, Prince of Grenada, his mémoires and misfortunes », by Abderrahman el-Fassi

3. The Thursday Chatts

The Thursday meetings are occasions for the exchange of personal findings and experiences, relations of scientific congresses or international fora, latest readings among resident members of the Academy. The programme of the last season was as follows :

– 16 Jan. « Islamic thought – knowledge and methodology », by Abbas al-Jirari who demonstrated how the progress of our peoples resides in the promotion of the study of our cultural heritage according to modern methodology

– 15 April « The Islamic ideology in face of change », by Abou Bakr Kadiri : Islamic political thought has no place for alien political concepts such as « socialism », « democracy », « right », « left », « progress »,... Muslim identity has its own concepts and models of government.

– 9 May « An attempt to new categories », by Mohamed Aziz Lahbabi : Most Third World countries are dazzled by the rational, realistic and methodical western civilization. A reexamination of the funda-

	mental sources of western thought, however, reveals that human thought has the same characteristics in all civilizations ; the difference lies in the methodology and not in the structure of thought itself.
– 17 May and 14 June	« Modern pedagogy », by Mohamed Chafik : Pedagogical Planning belongs to political decision makers. The role of religious, social and political elite in shaping up this policy is also considerable. If an educational program is to be successfully implemented, the corps of educators should also be aware of the objectives and content of the programme.
25 Sept.	« The 18th Islamic thought meeting in Algiers », by Mohamed Ibrahim el-Kettani ; this meeting had been dedicated to the discussion of the theme « Modern times and the awakening of Islam »
– 22 Nov. and 2 Jan. 85	« The role of the Arabic language schemes in dealing with problems of terminology », by Ahmad Lakhdar-Ghazal : The role of the Institute for the study of Arabization ; the Arabic alphabet face to the necessity of printing ; Arabic letters and informatics ; Attempt at a codification of verbs...

4. The Academy's publications.

The present volume constitute the second issue of the Revue Academia. The Academy has also published several monographies dedicated to the various seminars organized by the Academy, in addition to a critical edition of a collection of Andalusian biographies « al-Dhayl wa al-takmila ». More works are under print, among which :

- Al-Ma' wa ma warada fi chorbihi...
- Maalamat al malhoune...
- The monography on « The Right of Peoples to Self-determination ».

The Academy's publications are at the disposal of the public in more than 300 sale points throughout the Kingdom. They are offered to libraries, universities and institutes on an exchange basis.

5. The Library

It comprises 2500 titles of books and pamphlets registered and classified. The Academy exchanges publications with 32 learning, institutions.

6. The Academy's membership in the International Academic Union

In its meeting of 23 June 1984, the International Academic Union elected the Academy of the Kingdom of Morocco member of the Union. Our company will be represented in this international forum in accordance with the dispositions of the Dahir instituting the Academy.

7. A delegation of the Union of Arab Academies visits the Academy building

A delegation of the Union of Arab Academies paid a visit to the building of the Academy at Tarik Zaers in Rabat. It was welcomed by Mr. Mohamed Mekki Naciri, on behalf of the Permanent Secretary who was absent on a mission. The delegation comprised: Merrs Ibrahim Madhkour (Egypt), Adnan al-Khatib (Syria), Abd al-Sattar al-Jouari (Iraq), Shoukri Faysal (Syria) and Mohamed Mahdi, Secretary General of the Union.

Las Actividades de la Academia del Reino de Marruecos

En el número inaugural, hemos trazado el histórico de la creacion de la Academia, en el número uno hemos prentado el informe de sus actividades hásta el mes de Febrero 1984.

Continuamos aqui con la relación de estas actividades, reanudadas desde la publicación del último número. Los trabajos de las comisiones, las reuniones ordinarias, las conferencias mensuales y las publicaciones constituyen la tela de fondo de los trabajos, mientras que las sesiones bi-anuales más importantes son cuando los Académicos, residentes o asociados, así como las personalidades del mundo científico invitados por la circunstancia, se encuentran para debatir temas propuestos a la Academia por su Protector Su Majestad el Rey Hassan II.

La comisión de trabajos, presidida por el Secretario Perpetuo, cumple su tarea de programación de las actividades, de estudio de temas de las sesiones, de reflexion sobre las eventuales acciones que hay que proponer, cuando la comision administrativa, bajo la misma presidencia, examina las cuestiones administrativas y presupuestarias.

Las otras comisions (Valores espirituales e intelectuales ; lengua árabe ; patrimonió ; eduación ; cultura ; ciencia y technologia ; revista y publicaciones) se reunen regularmente. Los trabajos desembocan en informes presentados ante las sesiones ordinarias.

1. Las Sesiones Academicas :

En la primera sesion de 1984, celebrada en Casablanca del 1º al 4 de Marzo, la Academia recibe tres nuevos mienbros: Sres. Ahmadu Ahidjou (Camerun), Mohammad Faruq Nabhane (Reino de Marruecos), y Boris Pietrowsky (URSS), recibidos respectivamnete por los Sres. Constantin Tsatsos, Abdelhadi Butaleb y Maurice Druon. La Academia recibe tambien a dos miembros asociados: Sres. Rene Jean Dupuy (Francia) y Alfonso de la Serna (España).

Conforme Al Articulo 29 del decreto instituyente de la Academia, El secretario Perpetuo presenta el Informe anual de las actividades de la Academia y, en vertud de los articulos 11 y 2, la comision de trabajos y la comision Administrativa, llegados al final de su mandato, estan constituidas :

La comición de trabajos

El Secretario Perpetuo
El Canciller
Director de sesiones
Sr. Abdelhadi Boutaleb
Sr. Mohamed Chafik
Sr. Abdelhadi Tazi

La comición administrativa

El Secretario Perpetuo
El Canciller
Sr. Abdellatif Benabdeljlil
Sr. Mohammad El Fasi
Sr. Abdelkrim Ghallab

La parte cientifica de la sesion esta consagrada al estudio del tema propuesto por Su Majestad El Rey Hassan II, Protector de la Academia. Este tema, « La deontologia de la conquista del espacio » no dejó de suscitar comunicaciones y debates cuyo interés es considerable. Los ejes de reflexion son : las utilizaciones pacificas y militares del espacio, el hegemonismo de las grandes potencias por la conquista del espacio, derecho y deontologia del espacio. Los trabajos del coloquio fueron el objeto de una publicacion especial, aparecida en Frances y en Ingles en Julio, despues traducida y publicada en Arabe en Octubre 1984. La publicacion se compone de las comunicaciones de los Sres : Abderrezaq Berrada (Miembro de la comision international del registro de las frecuencias), Neil Armstrong, Lord Chalfont, Ahmad Abdusalam, René Jean Dupuy, Mahdi El manjra, constantin Tsatos, Ahmad Mahtar M'Bow, Norbert Calmels.

Las sesiones han sido presididas por el Sr. Idriss Khalil ; Sr. Egdar Faure Ha presidido la sesion de la manana del viernes 2 de Marzo.

Bajo la instruccion de Su Majestad El Rey Hassan II, la Publicacion consagrada Al Espacio ha sido dirigida a las sociedades sabias y a las organizaciones internacionales especializadas en el espacio,. Para nuestra compañia era ocasion, una vez mas, de un intercambio cultural y de nuevas amistades. Desde entonces, regularmente recibimos las publicaciones espaciales que nos son dirigidas por nuestros nuevos corresponsales. El European Space Agency (ESA) ha publicado la sintesis de los articulos de nuestra monografía espacial, y consideró en una de las correspondencias, que los trabajos de nuestra Academia contituyen una contribucion importante a la reflexion que suscita el tema.

La segunda sesion de 1984, celebrada en Marrakech del 25 al 27 de Octubre, debería recibir como miembro residente de la Academia al Sr. Abbas El Kissi. Este ha sido recibido por el Sr. Hadj M'Hamed Bahnini.

El tema de la sesión, propuesto por Su Majestad el Rey Hassan II, Protector de la Academia, es « El derecho de los pueblos a la autodeterminación ». La comisión de trabajos ha sugerido el análisis del tema en los siguientes ejes :

– El sentido moral y filosófico de la noción del derecho de los pueblos a la autodeterminación.

– Evolución historica de la noción del derecho de los pueblos a la autodeterminación.

– El ejercicio del derecho de los pueblos a la autodeterminación frente a las hegemonias politicas, economicas y sociales.

La Academia ha escuchado las comunicaciones de los Sres Abdelhadi Boutaleb, Abdallah Guennoune, Constantin Tsatsos Georges Vedel, Ahmad Mahtar M'Bow, Mohamed Allal Sinaceur, Mohamed Benouna (Antiguo Decano de la Facultad de Derecho), René Jean-Dupuy, Mohammad Mekki Naciri, Mohamed Farouq Nabhan, Mohamad Abdus-Salam, Sobhi Al Saleh, Abdelhadi Tazi, Abdellatif Filali, Ahmad Sedqi Dajani y Robert Ambroggi.

Las sesiones han sido presididas por el Sr. Abdelatif Filali Los Sres. Ahmad Sidqi Dajani y Ahmad Abdus-Salam presidieron respectivamente las dos sesiones del viernes 26 de Octubre.

Los informes presentados en el coloquio están en curso de publicasion.

2. Las conferencias publicas de la Academia

Tienen lugar todos los viernes últimos de mes. Durante la sesion pasada, el publico ha sido invitado a escuchar y debatir los siguientes temas :

- « La ciencia de las *Nawazel* en Islam » por el Sr. Ahmad Benchekrun, el 27 de Enero 1984.
- « El Reino de Sanhaya en Granada y su último Rey Abdallah autor del Tibyan », por el Sr. Abderrahman El Fassi, el 30 de Marzo de 1984.
- « Crisis de civilizacion », por le Sr. Abdelkrim Ghallab, el 27 de Abril 1984.
- « Los Problemas demograficos en el mundo », por el Sr. Rafael Sallas, Director ejecutivo de la UNFPA, el 8 de Mayo de 1984.
- « Las Fundamentales fuerzas naturales y la unidad del Universo », por el Sr. Ahmad Abdus-Salam, el 28 de Septiembre de 1984.
- « Abdallah Al-Ziri, Principe de Granada, sus memorias y su infortunio », por el Sr. Abderrahman El Fassi, el 30 de Noviembre de 1984.

3. Las sesiones del jueves

Las reuniones del jueves son la ocasion de intercambiar notas personales fichas de lectura, sintesis de trabajos, relaciones de congresos y encuentros cientificos internacionales. He aqui el programa de la pasada sesion :

- « El pensamiento islamico entre el conocimiento y el método », por el Sr. Abbas El Jirari, el 16 de Enero de 1984 : « una de las fuentes de nuestro progreso consiste en inspiramos de nuestro propio patrimonio, y promocionar el conocimento segun las leyes de la metedologia moderna ».
- « La ideologia musulmana y cambio », por el Sr. Abu Bakr El Kadiri, el 15 Abril 1984 : « Algunos conceptos occidentales no coinciden con los datos de la identidad musulmana que posee sus propios conceptos y su propio vocabolario. De esta forma, terminologia como « socialismo », « democracia », « derecho », « izquierda », « progresismo », « reacción » no tienen sentido en el pensamiento politico islamico. Adoptando estos conceptos, ciertos países arabes o musulmanes han querido adoptar modelo de sociedad ajeno olvidando el suyo propio ».

- « Ensayo de una nueva categorizacion del pensamiento, por el Sr. Mohammad Aziz Lahbabi, el 9 de Mayo de 1984 : « la mayoria de los paises del tercer mundo estan deslumbrados por la civilizacion occidental, racional, realista y metodica. un nuevo escruturio de las fuentes del pensamiento occidental revelara que la única diferencia entre los varios pensamientos humanos es la metodologia, y no es la estructura, que es la misma en todas las culturas humanas :

- « La problematica de la pedagogia moderna » : por el Sr. Mohamad Chafiq. Primera partie, el 17 de Maro de 1984. Segunda parte el 14 de Junio de 1984 : « La Planificacion pedagogica pertenece a los decidores politicos sin despreciar el papel de los « lideres » sociales, religiosos, politicos... los profesores, como ejecutores, deberian ser insertos en la comprencion de toda pedagogia decidida, para concederle la maxima oportunidad de éxito. La pedagogia debe ser dinámica, y debe seguir el cambio que conoce la sociedad ».

- El 18º encuentro de Argel Sobre el pensamiento islámico », el Sr. Mohamad Ibrahim el Kettani habia sido invitado a este encuentro y presentó un unforme a la Academia el 25 de Septiembre 1984. El tema del encuentro » es El despertar del Islam y los tiempos moderos ».

- « Los esquemas de la lengua arabe en la solucion de los problemas de terminologia », por el Sr. Ahmad Lakhdar Ghazal en dos comunicaciones, la primera, el 22 de Noviembre, la segunda, el 20 de enero 1984 : « Idea general sobre el instituto de investigacion y de estudios para la arabizacion, el alfabeto arabe ante las necesidades de la imprenta, del alfabeto y la informática, ensayo de codificacion de los verbos... »

4. Las publicaciones de la Academia

El presente volumen constituye el 2º número de la revista. El número inaugural, publicado antes del primer número tenía un carácter documentario.

La Academia ha publicado tambien monografias donde estan reproducidos los informas presentados a los cologuios de la academia, asi como « al-dhail wa al-takmila », edicion crítica de biografias andaluzas. Las siguientes obras están actualmente en la imprenta :

« Al maa wa ma warada fi chorbihi min al adab », por al-alussi, edición crítica de mohamad bahyat al-athari ; « malhamat al malhun », por Mohamed Al Fasi ; « El derecho de los pueblos a la autodeterminación », tema del coloquio de la academia celebrado en marrakech en noviembre 1984.

Las publicaciones de la Academia están a la disposicion del publico en mas de 300 puntos de venta entodo el Reino. Están dirigidas gratuitamente a las bibliotecas generales, universidades e institutos.

5. La biblioteca de la Academia

Han sido adqueridos para la biblioteca de la academia unos 2500 títulos de libros y documentos a título de compra o de intercambio. Estas obras están registradas y clasificadas . La Academia mantiene intercambio con 32 publicaciones de institutos, academias, facultades y centros de investigacion.

6. La Academia del Reino de Marruecos miembro de la Union Académica Internacional

La union Académica internacional, en su reunion del 23 de junio 1984, ha admitido la Academia del Reino de Marruecos entre sus miembros. Nuestra compañia será reprsentada conforme a las disposiciones previstas en el Dahir constitutivo de la Academia.

7. La Academia recibe la union de las Acedémias Arabes

Visitó la sede de la Academia una delegación de la union de las Academias árabes. La delegacion compuesta por los Sres. Ibrahim Madkur (Egipto), Adnan Al-Khatib (Siria), Abdesettar Al Juahri (Iraq), Chukri Faisal (Siria), Mohamad Mehdi, secretario general de la union, fué recibida en nombre del Sr. secretario perpetuo – Ausente en esos dias – por el Sr. Mohamed Mekki Naciri.

Les membres de l'Académie du Royaume du Maroc

Haj M'Hamed Bahnini : Royaume du Maroc
Léopold Sédar Senghor : Sénégal
Rahali Al-Farouk : Royaume du Maroc
Henry Kissinger : U.S.A.
Mohamed El Fasi : Royaume du Maroc
Maurice Druon : France
Abdallah Guennoun : Royaume du Maroc
Neil Armstrong : U.S.A.
Abdellatif Benabdeljlil : Royaume du Maroc
Edgar Faure : France
Mohamed Ibrahim Al-Kettani : Royaume du Maroc
Emilio Garcia-Gomez : Royaume d'Espagne
Abdelkrim Ghallab : Royaume du Maroc
Otto de Habsbourg : Autriche
Abderrahmane El Fassi : Royaume du Maroc
Georges Vedel : France
Abdelwahab Benmansour : Royaume du Maroc
Norbert Calmels : Cité du Vatican
Mohamed Aziz Lahbabi : Royaume du Maroc
Huan Xiang : République Populaire de Chine
Mohamed Habib Belkhodja : Tunisie
Mohamed Bencharifa : Royaume du Maroc
Sobhi Al-Saleh : Liban
Ahmed Lakhdar-Ghazal : Royaume du Maroc
Abdullah Omar Nassef : Royaume d'Arabie Séoudite
Abdelaziz Benabdellah : Royaume du Maroc
Ahmad Abdus-Salam : Pakistan
Abdelhadi Tazi : Royaume du Maroc
Fuat Sezgin : Turquie

Mohamed Bahjat Al-Athari : Irak
Abdellatif Berbich : Royaume du Maroc
Mohamed Larbi El-Khattabi : Royaume du Maroc
Abdelmounaîm Kaissouni : Egypte
Mahdi Elmandjra : Royaume du Maroc
Ahmad Dhubaib : Royaume d'Arabie Séoudite
Mohamed Allal Sinaceur : Royaume du Maroc
Constantin Tsatsos : Grèce
Ahmad Sidqi Dajani : Palestine
Mohamed Chafik : Royaume du Maroc
Lord Chalfont : Royaume Uni de Grande Bretagne
Mohamed Mekki Naciri : Royaume du Maroc
Abdellatif Filali : Royaume du Maroc
Amadou Mokhtar M'bow : Sénégal
Abou-Baker Kadiri : Royaume du Maroc
Haj Ahmed Benchekroun : Royaume du Maroc
Abdallah Chakir Guercifi : Royaume du Maroc
Jean Bernard : France
Alex Haley : U.S.A.
Robert Ambroggi : France
Azzedine Laraki : Royaume du Maroc
Alexandre De Marenches : France
Donald S. Fredrickson : U.S.A.
Abdelhadi Boutaleb : Royaume du Maroc
Idriss Khalil : Royaume du Maroc
Roger Garaudy : France
Abbas Al-Jirari : Royaume du Maroc
Pedro Ramirez-Vasquez : Mexique
Haj Ahmadou Ahidjo : Cameroun
Boris Piotrovsky : U.R.S.S.
Farouk Nebhane : Royaume du Maroc
Abbas Al-Kissi : Royaume du Maroc

Les membres correspondants

Alfonso De La Cerna : Royaume d'Espagne
René Jean-Dupuy : France



ACADEMIA

Publication de l'Académie du Royaume du Maroc
Publicación de la Academia del Reino de Marruecos
Published by the Academy of the Kingdom of Morocco

2

Joumada I 1405 Février 1985